الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر (02)، أبو القاسم سعد الله

كلـــية العـــلـــوم الاجتـــــماعية.

قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا.

القيم الاجتماعية و التعامل الاقتصادي

دراسة سوسيولوجية ميدانية

لحالة إدارة الجمارك الجزائرية

رسالة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، اختصاص ديني.

إعداد: بوداود إدريس

إشراف: الدكتور بويحياوي عبد الكريم

السنة الجامعية 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على من أرسل رحمة للعالمين

كلمة شكر

جزيل الشكر و العرفان أقدمه إلى كل من ساهم في مساعدتنا لإنجاز هذا البحث، تشكراتنا الخالصة مشفوعة بعبرات التقدير و الاحترام لكل أساتذتنا الذين كان لهم الفضل لبلوغنا إلى ما نحن عليه اليوم، خاصة إلى أستاذنا المشرف بويحياوي عبد الكريم، الذي خصنا بوقته وتوجيهاته النيرة، رغم كل انشغالاته، لم يبخل علينا في انجاز هذا البحث بمعلوماته، كما تتبعنا خطوة، خطوة حتى نهاية المشروع.

الإهداء

أهدي إلى روح معلم الإنسانية هذا الإنجاز المتواضع و إلى روح الأبوين الكريمين، و إلى كل من كان له الفضل في تعليمنا ولو كلمة أو حرف.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	I
إهداء	II
فهرس الجداول و البيانات	XIV
فهرس الملاحق	XVII
مقدمة :	01
الباب الأول: الأسس النظرية و المنهجية للدراسة	05
الفصل الأول: المقاربة المنهجية للموضوع	06
مقدمة الفصل :	07
- أسباب اختيار الموضوع	08
- أهمية و أهداف الدراسة	09
- إشكالية الدراسة و الإطار الافتراضي	12
- المقاربة السوسيولوجية	14
- موقع البحث من الدراسات السابقة	15
- حدود و صعوبات البحث	17
- محتويات البحث	18
- **خلاصة الفصل**.	21

الفصل الثاني: 22
الإطار المفهوماتي للموضوع الدراسة 23
- **مقدمة الفصل** 24
- **مبحث الأول**: مضامين بعض القيم الاجتماعية 25
- **مطلب الأول**: القيم الإنسانية، الدينية و الاجتماعية 26
- **مطلب الثاني**: تحييد و أخلاقية سلوك الفرد 30
- **مطلب الثالث**: النظرة الحديثة للقيم الاجتماعية 42
-**مبحث الثاني**: أراء حول إشكالية القيم و السلوك الاقتصادي 44
-**مطلب الأول**: اختلاف القيم بتشعب ثقافات المجتمعات 48
- **مطلب الثاني**: القيم الاقتصادية في المسيحية و الإسلام 54
-**مطلب الثالث**: تأثير البنى الاجتماعية على القيم 78
- **خلاصة الفصل الثاني** 84
- الفصل الثالث 85
- دور القيم في التعامل الاقتصادي و ظاهرة الفساد 86
- مقدمة الفصل 87
- **مبحث الأول**: علاقة القيم الاجتماعية بالتعامل الاقتصادي 90
- **مطلب الأول**: الأخلاق الاقتصادية 91
- **مطلب الثاني:** القيم و تنظيم العمل 93
- **مطلب الثالث:** أخلاقيات العمل و العمال 104
-مبحث الثاني: ظاهرة الفساد 107
- **مطلب الأول:** مظاهر الفساد 109
- **مطلب الثاني**: محاربة الفساد 114
- **مطلب الثالث**: التوازن الاجتماعي و الأخلاق 115
- **خلاصة الفصل** 117

الباب الثاني: جمع المعطيات و التطبيق الميداني 119

- **تمهيد:** 120

- **الفصل الأول:** 121

- الأسس المنهجية و تقنيات البحث 122

- **مقدمة الفصل** 123

- المنهج المتبع في البحث الميداني 124

- الاستمارة 125

- المقابلات والملاحظات 129

- صعوبات البحث الميداني 132

- خلاصة الفصل 134

الفصل الثاني: 135

تنظيم و مهام إدارة الجمارك الجزائرية 136

- **مقدمة الفصل** 137

- **مبحث الأول**: تنظيم إدارة الجمارك الجزائرية 138

- **مطلب الأول**: التنظيم المركزي 138

- **مطلب الثاني**: التنظيم الخارجي 139

- **مبحث الثاني**: مهام إدارة الجمارك 139

- **مطلب الأول**: المهام الرئيسية لإدارة الجمارك 140

- **مطلب الثاني**: مهام مختلف مصالح الجمركية 151

- **خلاصة الفصل** 159

الفصل الثالث: 160

لمحة عن مفهوم المجموعة، و جمع المعطيات و تحليلها 161

- **مقدمة الفصل** 162

- **مبحث الأول:** المجموعة و ظاهرة التغيير و خصائصهما 163

- **مطلب الأول**: مفهوم المجموعة 163

- **مطلب الثاني**: خصائص المجموعة 163

- **مطلب الثالث**: التغيير و مقاومة التغيير 166

- **مبحث الثاني**: عرض الجداول و البيانات و استغلالها 170

- **مطلب الأول**: عرض الجداول و البيانات 170

- **مطلب الثاني**: استنتاجات العامة للدراسة الميدانية 221

- **خلاصة الفصل** 225

- **استنتاجات العامة لدراسة الموضوع** 226

- **خاتمة** 235

- **قائمة المراجع** 239

- **قائمة الملاحق** 249

فهرس الجداول والبيانات

- جدول مبالغ التحصيلات المالية	152
- جدول المساهمات خارج المحروقات	152
- جدول المساهمات مع تحصيل المحروقات	153
- جدول العينة حسب الجنس، الرتبة، و الأقدمية	171
- جدول الأنظمة القانونية المعتمدة في أداء المهمة	173
- جدول تغطية القوانين و التنظيمات في أداء الخدمة	175
- جدول قدرات المهنية و العلمية في ممارسة الوظيفة	177
- جدول الإسهام في تحقيق أهداف المؤسسة	180
- جدول الإسهام في تحسين الخدمة المقدمة	182
- جدول القناعة في الخدمة المقدمة	184
- جدول ملاءمة الموقع الوظيفي مع القيمة الذاتية	186
- جدول حول متابعة المسار المهني	188
- جدول حول التكفل الاجتماعي	190
- جدول حول الترقيات المهنية	192
- جدول حول أداء الشريك الاجتماعي	194
- جدول العلاقات المهنية أفقيا و عموديا	196
- جدول حول مردودية المؤسسة	199
- جدول تبادل الأفكار و الآراء في اتخاذ القرار	201

- جدول حول القوانين كضمان في أداء الخدمة	204
- جدول دور القيم و الأخلاق في أداء الخدمة	206
- جدول القيم و الأخلاق كباعث لإتقان الخدمة	208
- جدول تقارب القوانين و القيم في أداء الخدمة	210
- جدول القيم كمعيار ذاتي لإتقان الخدمة	212
- جدول الإسهامات في تحسين و تطوير الخدمة	215
- جدول حول آفاق المؤسسة	217
- جدول حول الخدمة كقيمة مضافة للمؤسسة	219

فهرس الملاحق

المحتويات	الصفحة
-الإستبيان	أ
- المرسوم التنفيذي رقم 63/08 مؤرخ في 2008/02/24 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك.	ب
- المرسوم التنفيذي رقم 64/08 مؤرخ في 2008/02/29 تجدد تنظيم المفتشية العامة للجمارك وصلاحياتها.	ت
- قرار مؤرخ في 2013/10/30 يحدد ميادين الاختصاص الوظيفي للمديريات الفرعية والمكاتب الجهوية وكذا سير أقسام التحقيقات والاستلام الجمركي.	ث
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2010/03/07 يحدد تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك في المكاتب.	ج
- قرار مؤرخ في 2011/09/20 يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 2009/10/18 الذي يحدد موقع المفتشيات الجهوية للجمارك واختصاصها الإقليمي.	ح

مقدمة

تمهيد:

إن تفوق و نجاح الأنظمة الاقتصادية أصبح مؤشر للتطور وتقدم الدول، لذلك أضحت كيفية تطوير أداء التعامل الاقتصادي من أولويات الاهتمام، سواء ما تعلق بالتقنيات و الماديات، أو التشريعات و المعنويات، ونال هذا الموضوع قسطا كبيرا من العناية و البحث من عدة جوانب المتصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع، وعليه التعامل الاقتصادي، يطرح نفسه في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى، و القيم الاجتماعية كعنصر مؤثر في هذا التعامل، و ذو علاقة متصلة بتصرف الفرد الذي أصبح بدوره من أبرز اهتمام الباحثين، كون أن العصر الحديث امتاز و يمتاز بتكريس مبدأ المنفعة والربح كعنصران أساسيان في حياة الفرد العملية و الاقتصادية، والاجتماعية، وجعل منهما الهدف والغاية المنشودة في حياة الإنسان المعاصر ، و كل ما يتعلق بهما من ماديات حتى لم يبق في طريق تحقيقهما، المنفعة والربح، في واقع الفرد أي عائق أو حاجز أو حد، مهما كان نوعه سواء من المعنويات، القيم و الأخلاق، أو غيرها من حواجز الأعراف الإنسانية، المهم تحقيق إشباع الرغبات و الزيادة من الأرباح.

ولا يتأتى ذلك، إلا من خلال تصرفات الفرد ترجمان و مرآة ما يلوح بداخله، و هذه التصرفات تحكمها تنظيمات و قوانين منظمة للحياة الاجتماعية، أي سلوك الفرد خاضع لسلطة هذه التنظيمات، إلا أننا نعتقد أن إرغام الفرد الامتثال إلى قواعد و قوانين و نظم لم يهيئ لها، أي تكون تنافي قيم المجتمع، قد تؤدي إلى ظهور توتر داخلي للفرد الذي يجد نفسه مرغما على التعامل بخلاف مبادئه، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور صراعات معلنة أو غير معلنة، بين الفرد و محيطه، كما تؤدي هذه الحال إلى التباعد و التباين بين السلوك الحقيقي الصادر عن قناعة، و ما يجب أن يكون عليه تصرف الفرد، إلى درجة أن تصبح النظم و القواعد غائبة و متبخرة بين تعاملات الأفراد، و الجماعات، حسب قيم و متغيرات أخرى غير معلنة، لان قوة المعتقد و صلابة المبدأ تتهشم فوقها كل العراقيل التي تقف دونها في المعاملة اليومية.

إن كان غالبا ما يتعلق الربح و المنفعة بالعمل و مجهود الإنسان، فلم يبق هذا المعيار الوحيد لتحقيقهما في الوقت الراهن، كون أنهما لم يبقيا يتعلقان دوما بالعمل، لظهور أنواع متعددة و أشكال مختلفة للكسب وتحقيق المنفعة و منها المضاربات، إلا أن أهمية العمل و ما يحوم حوله من مضامين أصبح له عند الدول المتحضرة و المتطورة تقديس لذاته كون من خلاله يحقق الفرد ليس وجوده بل هو الضامن لحريته، هذا حسب ما يقوله خاصة بعض المفكرين الألمان، إذ بدون عمل يقع الفرد في

العبودية، بل يكون عبد و رق بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني، وهذا عكس ما كان عليه مفهوم العمل في العصور الماضية، حيث كان من اختصاص طبقة العبيد وأدنى طبقات المجتمع، وهذا العمل مرتبط برابطة وثيقة، و هي فكرة الزمن التي تعد أساسية جدا في تنظيم العمل في العصر الحديث، و ذلك تبعا لنظرية تايلور (TAYLOR) نجد في ثقافة البريطانيين مثلا يقول " Time is money " الوقت هو النقود أو المال، وهذا يعبر بوضوح ما مدى تعلق هذه الحضارة بالمادة، لان ألوان النشاط الاقتصادي ينمو في حدود الزمن المادي و يتقّوم بساعات العمل والسلوك العملي، هذا العمل تتدخل في تحقيقه عدة عوامل ذاتية، نفسية، و موضوعية، و ما يهمنا في هذا البحث و الدراسة هي القيم الأخلاقية و الاجتماعية و علاقتها بالتعامل الاقتصادي، الذي هو ترجمان و مرآة لنشاط الفرد.

كما لا يخفى علينا أن الاقتصاد العالمي في اطراد مستمر، ركائزه الأساسية حسب ما حددته المدارس الاقتصادية العالمية الكبرى، و منها مدرسة المنفعة الداعية للرأسمالية، والمدرسة الماركسية المعبرة عن فكرة الحاجة، و لم يقف نشاط الاقتصادي عند حد من التطور، كونه في حركية دائمة عبر العصور، مهما كانت دعائم هذا التعامل الاقتصادي بمختلف المذاهب، إلا أنها كانت و بقية دائما في علاقة مع الفرد كعنصر اجتماعي لأنه هو المحور الأساسي لأي عمل أو نشاط اقتصادي.

ولا يكون لمجال هذا النشاط أي معنى ولا مغزى بدون الفرد الاجتماعي الفعال، لان عمل الحيوان و الحشرات مهما كان متقن لم يرق أن نسميه نشاطا اقتصاديا، لأنه منجز بالغريزة وفقط، عكس عمل الإنسان الذي تتدخل في إنجازه عدة عوامل، منها تنظيمية، نفسية، اجتماعيه عقيلة، عقائدية، و موضوعية.

بناء على ما سبق، نلاحظ أن عمل الفرد وسلوكه يصدر من خلال هذه التأثيرات التي قد نسميها القيم، لذا فموضوع دراستنا يبحث عن علاقة التعامل الاقتصادي، بالقيم الأخلاقية و الاجتماعية، و هو تحت عنوان القيم الاجتماعية و التعامل الاقتصادي دراسة سوسيولوجية ميدانية لحالة إدارة الجمارك نموذجا.

تحوم ميادين البحث حول النقاط الآتية :

- حقل القيم الاجتماعية كظاهرة و سلوك، على مستويات وممارسات اجتماعية.

- حقل التعامل الاقتصادي ذات الطابع الاجتماعي من منظار سوسيولوجي .

- النظر في العلاقة بين القيم الاجتماعية، وكل ما يتعلق بها من مفاهيم ومضامين من شأنها لتؤثر في النشاطات والسلوكيات الاقتصادية.

- إدارة الجمارك الجزائرية، كمؤسسة اقتصادية تبرز و تجسد نشاط و سلوك الأفراد العاملين بها، و هم أعوان الجمارك سواء المنتسبين للأسلاك المشتركة أو السلك التقني.

- المجموعة العاملة بمؤسسة الجمارك الجزائرية وتأثرها بالقيم الاجتماعية في تحديد نوعية سلوكها و نشاطها الاجتماعي كمرآة لتصرفات أفرادها.

سيتم التطرق مـــن خلال هذه الدراسة إلى الموضوع من جـــانبه الاجـتماعي والسوسيولوجي، و لذلك تم وضع إطار تصوري قسم إلى بابين:

الباب الأول: الأسس النظرية و المنهجية لإجراء الدراسة.

الفصل الأول: المقاربة المنهجية للموضوع.

الفصل الثاني : الإطار المفهوماتي لموضوع الدراسة.

الفصل الثالث: دور القيم الاجتماعية في التعامل الاقتصادي و ظاهرة الفساد.

الباب الثاني: جمع المعطيات و التطبيق الميداني.

الفصل الأول: الأسس المنهجية و تقنيات البحث.

الفصل الثاني: تنظيم و مهام إدارة الجمارك الجزائرية.

الفصل الثالث: لمحة عن مفهوم المجموعة و جمع المعطيات و تحليلها.

ليتم البحث باستنتاجات عامة، مشفوعا بالخاتمة العامة.

الباب الأول
الأسس النظرية و المنهجية للدراسة

الفصل الأول
المقاربة المنهجية للموضوع

مقدمة الفصل :

إن لأي دراسة علمية منهاج و مقاربة لابد من تحديدها حتى تتوضح معالم المنهج المتبع في معالجة موضوع مجال البحث، ونظرا لخصوصية موضوع دراستنا الذي يندرج ضمن مواضيع علم الاجتماع التي تهتم بالمقاربات السوسيولوجية، و المظاهر الاجتماعية، و كان المحور الرئيسي لهذه الدراسة يتعلق بالتعامل الاقتصادي للفرد كعضو ضمن مجموعة اجتماعية، و علاقته بالقيم و الأخلاق الثقافية للمجتمع الذي يعيش فيه، هذا الأمر اضطرنا إلى طرح عدة تساؤلات تتعلق بصلب هذا البحث، لذلك وضعنا فرضيات بمثابة إجابات مجملة عن التساؤلات المطروحة، محاولين قدر الإمكان أن نكون موضوعيين و متتبعين في هذا بعض النظريات العلمية التي اهتمت بهذه المسائل، كما سنذكر في هذا الفصل بعض أسباب التي دفعتنا لاختيارنا هذا الموضوع، ومنها ما هــو شخــصي، و منها ما هو موضوعي، و نظرا لما يكتسيه البحث و الدراسة من أهمية أشرنا إلى بعض هذه الأسباب، مع الإشارة إلى الأهداف المبتغاة من هذه الدراسة و هي محاولة المشاركة في انجاز البحث العلمي قصد إيجاد الحلول للتساؤلات المطروحة و المشاركة في إثراء البحث العلمي. و يبقى كل عمل إنساني يشوبه النقص والعلل، فمهما بلغ العمل من إتقان إلا و فيه عيب أو نقص، ولابد من العودة إلى علم اليقين، و هو أننا سنحاول جاهدين إتقان هذا العمل الذي يبقى غير مكتمل و ناقص مهما حاولنا العمل و جهدنا فيه. إنه بأهمية بمكان الخوض في الموضوع حسب المنظار المحدد سلفا، حيث يمكن التطرق لمعالجة البحث من عدة أوجه، لذلك كان من الــواجب تحديد مــجال الدراسة، و عليه نحدد دراستنا حتى لا تتشعب علينا المواضيع في موضوع واحد حسب الإشكالية و التساؤلات المطروحة، إن تحديد مجال الدراسة لا استغنى عنه في المواضيع العلمية الإمبريقية. كما اعتمدنا على بعض الدراسات السابقة التي نبني عليها تصورتنا و نستخلص منها الأفكار النيرة التي نعتمد عليها كمراجع لما نتوصل إليه من خلال إجراء هذا البحث، كما نقتبس منها ما يهمنا. و لا نختم إلا بذكر الصعوبات التي واجهناها عند إنجاز هذا البحث، لا ينال المرء مراده إلا إذا تجــاوز الصعاب حتى و إن وكانت كثيرة و متشعبة، إلا أننا تجاوزناها بالصبر و المثابرة، إيمانا منا أنه لا نتيجة بدون جهد، و مشقة و نصب. أخيرا نفتتح خطوات هذه الدراسة بطرح الإشكالية و ما يتعلق بها من تساؤلات فرعية، و الإطار الافتراضي بصفة عامة.

أسباب اختيار الموضوع :

هي دواعي موضوعية و شخصية، بحيث لكل موضوع بحث علمي دوافعه و حوافزه التي تكون المحرك الأساسي لإجراء البحث و الدراسة، و قد تعود هذه الأسباب إلى أسباب موضوعية تخص المادة التي يراد دراستها و ما يتعلق بها من مواضيع فرعية بالنسبة للموضوع الرئيسي، و أخرى شخصية تتعلق بشخصية الباحث نفسه، و ما يحمله من إرث ثقافي و استعدادات و مؤهلات علمية و ميولات تدفعه إلى حب البحث حول المواضيع التي يرغب فيها و يكون قادرا على أن يخوض فيها بأسلوب علمي و منهاج أكاديمي دقيق.

أسباب موضوعيـة:

إن أهمية النشاط الاقتصادي في حياة الفرد، كضمان استمرار ديمومة الحياة منذ فجر البشرية، و ما عرفه الإنسان من معاملات مختلفة ضمن مبادلاته التجارية و ما إليها من معاملات، و ما يعرفه الاقتصاد من تطور مستمر عبر العصور، جعل كثير من المفكرين يهتمون بهذا المجال من المعرفة، حتى ظهرت عدة مذاهب فكرية تبحث في النظام الاقتصادي الأمثل لضمان رفاهية البشر، و أبرز هذه المدارس، مدرسة المنفعة و مدرسة الحاجة، كما أن هناك عدة أفكار و مضامين اهتمت بعلم الاقتصاد كظاهرة اجتماعية لمفكرين وعلماء قدامى، و معاصرين، هذا من جهة.

و من جهة أخرى، فإن سلوك الفرد كظاهرة اجتماعية لها دوافعها و أغراضها و أثرها و تأثرها بمحيطها الاجتماعي، جعل هذه الظاهرة ذات اهتمام وبحث من طرف فلاسفة و علمانيين حاولوا كلهم دراسة سلوك الفرد و تحليله إلى عناصره المؤثرة و كل ما يؤثر فيه. إن من تصرفات الفرد، سلوكياته الاقتصادية و من بين العوامل المحددة لهذا السلوك نجد القيم الاجتماعية التي يتأثر بها الفرد و يؤثر فيها، و هذا ما جعل الموضوع مجالا للاهتمام و الدراسة خاصة من طرف علماء علم الاجتماع.

هذا ما جعلني اهتم بالبحث في هذه المواضيع الاجتماعية لشغفي بها، لان علم الاجتماع علم ينظر في واقع الأشياء و يبحث عن خفاياها، و لا يقف عند مستوى الوقائع بل يغوص في أعماق محيطها بحثا عن عناصرها الموضوعية و الذاتية و الاجتماعية.

أسباب شخصية:

إن من بين أكبر اهتماماتي بالعلوم الإنسانية، هو اهتمامي بعلم الاقتصاد و ما يحوم حوله من مواضيع علمية، خاصة منها الاجتماعية، فهو الأمر الذي جعلني أبحث حول مجال نشاط البنوك الإسلامية – بنك البركة الجزائري - و علاقتها بتصرفات الأفراد حيث حولت التطرق إلى إبراز قوائم علاقة نشاط البنك الإسلامي و تصرفات مدخريه من خلال تقديم رسالة ماجيستير حول هذا الموضوع، حتى أبرز العلاقة بين التعامل المصرفي و تصرفات الأفراد الاجتماعية، و كان بالنسبة لي هذا العمل بمثابة الفاتحة لأبواب البحث في مجالات علم الاجتماع. و للتعمق في البحث لمثل هذه المواضيع الاجتماعية الحساسة التي تهتم بدراسة تصرف وسلوكيات الاقتصادية للأفراد و علاقتها بمحيطها الاجتماعي، و منها على الأخص القيم الأخلاقية، أردت من خلال هذا البحث أن أساهم في إثراء هذا الموضوع الذي أعتبره ركيزة أساسية في تبيان ماذا علاقة التعامل الاقتصادي بالقيم الاجتماعية، بحيث لا أتصور انبثاق سلوك اجتماعي أي كان، دون اللجوء إلى دوافعه و تداخله مع غيره من العوامل المحددة لتصرفات الأفراد الاجتماعية و منها الاقتصادية المرتبطة بـــوثاق شـــديد و أصيل مع ثقافة المجتمع الذي يعتبر الفرد فيه عضو ضمن الجماعة المكونة له، فهو يؤثر و يتأثر بمحيطه، فيطبع سلوكه بصبغة اجتماعية مميزة، تختلف من مجتمع إلى آخر، باخـتلاف الثقـافـات و العادات و التقاليد لكل مجتمع في شتى المناطق و الجهات عبر المعمورة.

أهمية و أهداف الدراسة:

إن أهمية أي موضوع علمي تظهر من خلال ما يهدف إلى تحقيقه من غايات و أهداف، التي تكون هي مغزى من إجراء البحث و دراسة، كما تبرز أهمية الدراسة وفقا للإجابات التي توفرها للإشكال المطروح، و الحلول التي تقدمها عن التساؤلات المفروضة و ما تحاول الدراسة الوصول إليه من افتراضات و فرضيات التي تساعد الباحث الإلمام بجوانب الموضوع قصد المشاركة في إثراء الفكر العلمي.

و تبرز أهمية موضوعنا في عدة نقاط و محاور سوف نتطرق إليها لاحقا. إن من المؤسف غلبة الأنانية و الفردية و المادة على وجه الخصوص، و اضمحلال القيم الروحية والجمالية و تلاشيها في العصر الحاضر الذي امتاز بحضارة مادية و باسم الحداثة و التقدم أصبح المجتمع يعيش في

أنانية لم يسبق لها مثيل أبدا، هذا الوضع ساعد على اختلال التوازن الاجتماعي، و إن كان من الضروري و اللازم الاهتمام بالتطور العلمي، و التقدم التكنولوجي و العلوم الدقيقة و التحكم في المادة لكن يجب أن لا يكون ذلك على حساب القيم الفاضلة التي هي الضمان الأساسي للتوازن الاجتماعي، و عليه مقولة "دعه يعمل دعه يمر" لا تأخذ هكذا على إطلاقها بل لا بد من إيجاد ضوابط أخلاقية تسايرها لان مفهوم و مبدأ الغاية تبرر الوسيلة يضفي إلى نظام الغاب، أين يكون المكر و الخداع و المكيدة في الصف الأول في المجتمع، عوض الأمانة و الوفاء و التضحية وما إليها من قيم اجتماعية راقية تخدم مصالح المجتمع العليا، و تضمن التوازن المنشود الذي يقوم الهياكل و المؤسسات القائمة في المجتمع.

- إن العالم اليوم في حاجة ماسة إلى القيم الفاضلة، حيث أن التقدم العلمي والتكنولوجي وصل إلى مستويات معتبرة، وجد متطورة، لكن بالمقابل فقد العالم المعاصر من القيم الاجتماعية الكثير الكثير، و هذه الحال تجعلنا اليوم أكثر من أي وقت مضى في حاجة إلى القيم الاجتماعية الفاضلة، لان الهوة أو الفجوة جد كبيرة بين التطور العلمي و التكنولوجي المنجز، و القيم الاجتماعية التي هي العمود الفقري لبنى الحياة الاجتماعية، و عليه العودة إلى روح هـــذه القـــيم مـــن الضـــروريـــــات و المستلزمات لقوام المجتمع.

- و صدق أحمد شوقي حين قال " إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا " تميع الأخلاق أدى إلى فساد كبير سواء على المستوى العملي و الاجتماعي و حتى الاقتصادي والبيئي و ما إلى ذلك من مظاهر الفساد التي سوف نتطرق إليها فيما بعد.

و ما يهمنا في هذا المقام هو الفساد الاقتصادي الذي أصبح لا يراعي أي اهتمام للقيم الفاضلة، و أصبح الناس لا يهمهم سوى الربح السريع، و المنفعة الذاتية الضيقة و إن كان ذلك على حساب القيم الاجتماعية النبيلة، هذا الوضع أضعف إلى حد كبير قيمة الانتماء. الانتماء إلى الوطن و الأمة و الشعب، و سوف نعود بشيء من التحليل لهذه القضية، لان انتشار الفساد و استفحاله يقتل روح المبادرة الطيبة. هذه بعض الأفكار تعبر عن أهمية هذا الموضوع.

كذلك إطلاقا من أسباب اختيار الموضوع يمكن تحديد أهداف موضوع هذه الدراسة فيما يلي:

- إظهار و إبراز العلاقة و الرابطة الوطيدة بين القيم الاجتماعية و السلوك الاقتصادي للفرد و الجماعة على حد سواء.

- تحسيس بالدور الذي يمكن للقيم الاجتماعية أن تؤديه في تحسين و تطوير المعاملات الاقتصادية، بل هي المعيار الأساسي لنجاح المشاريع الاقتصادية العالمية الكبرى.

- إظهار و إثبات أن تفشي الفساد بشكل عام، و الاقتصادي على وجه الخصوص مرده غياب القيم الاجتماعية الفاضلة، و إضعاف أو تضعيف الدور الذي قد تؤديه القيم داخل المجتمع.

- تحريك المشاعر و الوجدان لكل من يهمه الأمر و يتطلع إلى غد أفضل، خاصة ذو السلطة ومن يملكون زمام الأمر و النهي و باستطاعتهم تغيير الوضع، للعودة إلى القيم الاجتماعية المنبثقة من روح ثقافة المجتمع، قصد تطوير المعاملات الاقتصادية وتحسين أداءها، و بالنتيجة إخراج المجتمع من وسباته و المضي به إلى التطوير و ازدهاره، و الرقي به إلى صفوف الدول المتقدمـــة و المتطورة.

- من أهداف هذا البحث كذلك بيان الارتباط الوثيق بين المعاملات الاقتصادية و القيم الأخلاقية و الاجتماعية، لان التعامل الاقتصادي مصدره تصورات الفرد الأولية التي يكون قد اختزنها منذ طفولته، و قد تتكون هذه التصورات، و الإدراك ضمن بيئته الاجتماعية متأثرة بما يحيط بها من بنى و مؤسسات، بدءا بالأسرة و المدرسة وصولا إلى الحياة الاجتماعية بصفة عامة و التي تنشئ للشخص و مجتمعه خصوصيته الثقافية المميزة له عن باقي المجتمعات و الحضارات.

- تبيان أن معرفة القيم الاجتماعية و التغني بها، وجعلها شعارا يرفع في المناسبات و المحافل و التجمعات، إن لم يصاحبها العمل، و يجسدها السلوك الفردي، و الجماعي تبقى عاقرا، لا تؤدي أي شيء إيجابي، و لا تنتج صلاحا. لابد من تجسيد المعارف و المعتقدات في معاملات سلوكـــــية، و تصرفات اجتماعية، و إلا فلا تكون لها أية معنى، كذلك فإن من حقيقة الأمر أن تصرفات الأشخاص الاجتماعية هي تعبيرا عن ما يحملونه من قيم و أخلاق تكون ترجمان عما يلوج بداخلهم، و تكون واضحة في تصرفاتهم.

- أخيرا من أهمية الموضوع، بيان أن القيم الاجتماعية لوحدها لا يمكنها أداء المطلوب من تطوير و تحسين المعاملات الاقتصادية، و لا ضمان نجاح المشاريع الاقتصادية، بل من الضروري وجود ضوابط تنظيمية، و قوانين قمعية، تصاحبها في أداء الخدمة والمهمة في المعاملات الاقتصادية،

هذه الحال تبين لنا كذلك أن الرقابة القانونية غير كافية لوحدها لأداء المطلوب، بل من الواجب وجود رقابة ذاتية التي مصدرها هي القيم الاجتماعية، هذا ما يبين تداخل الظاهرتين.

إشكالية الدراسة و الإطار الافتراضي :

كما قال كبير العلماء ابن خلدون، الإنسان اجتماعي بطبعه و لذلك فهو يعيش ضمن أفراد مجتمعه يتبادل معهم معاملاته، و حينها قد تقع بينهم خلافات بتضارب المصالح، و لذلك أوجد المجتمع قيما معترف بها بين أفراده لتحد من هذه الاختلافات، هذا من جهة. و خلق الإنسان مزدوج التكوين بين مادة و روح، و لا مناص له أن يجد التوافق و التوازن بينهما حتى ينجح في تأدية رسالته التي خلق من أجلها، فإن هو غلب روحه على مادته يقع في التفريط في إعماره للأرض، و إن هو غلب مادته على روحه يقع في الإفراط في إتباع شهواته، من جهة أخرى، والفاصل بين هذا و ذاك هي القيم الاجتماعية كظاهرة عرفها الإنسان منذ إن وجد على هذه المعمورة، ومن خلالها تصدر تعاملات الأفراد، وهي مؤثرة إلى أبعد الحدود في تصرفات الإنسان بما في ذلك تعاملاته وسلوكياته الاقتصادية و الاجتماعية، و هي الصبغة الذاتية للمعاني و الأفكار التي يحملها كل واحد منا.

كذلك يمكن القول أن القيم الاجتماعية هي الدافع و الحافز لنجاح أي عمل أو مشروع اقتصادي، لأن التصرفات الإنسانية و منها التعاملات الاقتصادية لا تنتج من عدم، ولا تصدر من فراغ بل لها تصورات مسبقة، ومصدر و منبع، و هي تلك الأفكار و الأحاسيس الذاتية التي يعطيها الفرد لسلوكه، و التي تتحول إلى القيم الإدراكية التي يتبناها هذا الفرد. فالنظام الاقتصادي لا يكون ناجحا إلا إذا أخذ في حسبانه عناصر المعادلة الاجتماعية، لان المعادلة الاقتصادية لوحدها غير ملتحمة دوما مع العناصر الاجتماعية و البشرية، فإن لم يتحقق ذلك فمآل المعادلة الاقتصادية الفشل، و عليه نطرح السؤال الرئيسي الآتي: **"ما مدى تأثير القيم الاجتماعية على التعاملات الاقتصادية. بمعنى هل للقيم الاجتماعية دور في تحديد السلوك الاقتصادي للفرد؟"**

ينحدر عن هذا التساؤل الرئيسي، أو هذا الإشكال المحوري أسئلة فرعية، و هي كما يلي:

1 - التعامل الاقتصادي مقيد دوما بضوابط اجتماعية ؟

2- هل السلوك الاقتصادي خال من أي ضابط أخلاقي ؟

3- إلى أي مدى تؤثر القيم على التعامل الاقتصادي ؟

4- نتائج السلوكيات الاقتصادية هل تعكس التدابير و التطبيقات و الإجراءات التنظيمية الواجبة الأخذ بها للوصول إلى الغاية المنشودة ؟

الفـرضيـــات:

الفرضية الأولى:

يمكن تصور صدور نشاط أو سلوك اقتصادي متمثل في أداء خدمة أو إنجاز عمل ما، تطبيقا لقوانين أو تنظيمات خاصة بهذا النشاط، لكن إذا كان هذا العمل أو السلوك خال من روحه اليقينية التي تعتبر الدافع لصدوره، كونه منجز كرها، يكون هذا مؤشر على أن تأثير القيم على سلوك الفرد واردة، إذ سلوك أو التصرف لا ينبعث و لا يصدر من عدم، بل كل تصرف إلا و يسبقه تصور، هذا التصور لا يتكون من لحظته بل هو مجموع الأفكار التي تختلج إدراك صاحبه، إذن فالاعتقادات و المعاني التي يحملها الفرد لها دور في تحديد نوع سلوكياته، و هذا ما قد يسمى الضابط الأخلاقي لسلوك الفرد الاقتصادي.

الفرضية الثانية :

التعامل الاقتصادي الناجح ذو مردودية و فعالية، لا يمكن فصله عن القيمة أخلاقية، لان هذا التعامل هو في الواقع سلوك اجتماعي صادر من فرد يتصرف من خلال إرثه الثقافي و الاعتقادي والمبدئي، فهو يتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه و يؤثر فيه، و هو في الحقيقة صادر من روح ثقافة المجتمع التي يكون الفرد عضو فيها.

الفرضية الثالثة :

سلوك الفرد يتميز بما يحمله من قيم، لان أي عمل يصدر عن قناعة و يقين يظهر جليا و يتميز عن كل عمل مصدره الإكراه و الإرغام أو الرتابة، بمعنى أن القيمة الأخلاقية قد تميز تعاملات الأفراد وتضفي عليها روحها، لان العمل المتقن هو مرآة القيم الأخلاقية التي يحملها و يترجمها تصرف الفرد إلى واقع عملي معاش.

الفرضية الرابعة :

ما تعيشه اليوم مؤسساتنا الاقتصادية، وما تقدمه من خدمات لا يرقى إلى مستوى عمل مؤسسات البلدان المتطورة، وهذا مرده إلى عدم وضوح الرؤية بالنسبة للعاملين بمؤسساتنا، عن إضفاء على سلوكياتهم نوع من القيم الأخلاقية و الاجتماعية حتى تكون تصرفاتهم تحمل روح و معان، لان التنظيمات و التشريعات ليست كافية لوحدها لتحقيق الغايات المرجوة، وللقيم الأخلاقية والاجتماعية دور أساسي في تحسين السلوك الاقتصادي للإفراد، إذ هي الباعث الذاتي و المحفز الشخصي لأن يتقن العامل نشاطه بما تمليه عليه اعتقاداته و مبادئه الأخلاقية و الاجتماعية. **و منه تتضح الفرضية أنه لا يمكن تحقيق التغيير المؤسساتي باعتماد و الاكتفاء فقط على التنظيمات و التشريعات بل هو مرتبط في الأصل بثقافة المؤسسة المنبثقة من روح ثقافة المجتمع.**

المقاربة السوسيولوجية :

موضوع دراستنا يهتم أساسا بظاهرة التعامل الاقتصادي و علاقته بالقيم الاجتماعية، وعليه المقاربة العلمية التي نراها تنطبق مع طبيعة الموضوع المراد دراسته، الذي يندرج ضمن علم الاجتماع على الخصوص، و الــذي تكمن غايته وهدفه فهم الواقع الاجتماعي عــبر منظار القيم الاجتماعية و الأفكار المثالية التي يكنها الفرد لسلوكه و أفعاله، و ذلك من خلال تتبع نظرية اجتماعية مبنية على دراسات و بحوث إمبريقية مدعمة بشواهد واقعية تحوم حول ما أنتجته مجهودات المفكرين الاجتماعيين للوصول إلى نتائج أكثر موضوعية ومصداقية، وعلى هذا الأساس، تتبعنا نظرية الفعل الاجتماعي للمفكر،" ماكس فيبر"، الذي اعتبر وحدة التحليل الأساسية للمجتمع هي الفرد الفاعل، و الذي يظهر من خلال السلوك الاجتماعي المعبر عن الحوادث الجارية في حياة الفرد اليومية، والأنشطة التي يقوم بها هذا الفرد، و يتفاعل مع مجموعة الأفراد و يتفاعلون معه، و هذا السلوك أي السلوك الاجتماعي يتضمن:

– السلوك الداخلي و هي الفكرة أو القيمة الذاتية التي تكمن في أعماق الفرد، و هي تلك العملية العقلية التي يتبعها الفرد كالتفكير و الإدراك و المعتقدات.

– السلوك الظاهري و هو النشاط الذي يمكن ملاحظته موضوعيا، و غالبا هو السلوك الذي يجسد في الواقع الإحساس الداخلي للفرد.

موقع البحث من الدراسات السابقة :

كما هو معلوم فإن البحث العلمي مهما كان التخصص الذي يندرج فيه، يلزم على الباحث عند عزمه القيام بأي دراسة، الاقتناع بأن عمله ما هو إلا حلقة متصلة بمحاولات كثيرة، فكل عمل من هذا القبيل لابد أن يكون قد سبقته جهودا أخرى متجسدة في شكل دراسات سابقة، سواء كانت نظرية أو إمبريقية.

فيما يخص موضوع دراستنا، كما أشرنا إليه سابقا، شكلت ظاهرة التعامل الاقتصادي والقيم الاجتماعية، دراسات و اهتمامات كثير من المفكرين الكبار مثل ماكس فيبر و زونبار و جورج سيمال، كما هو واضح فهؤلاء يمثلون فكر المدرسة الألمانية، كذلك بما أن موضوعنا يتمحور حول سلوك الفرد فكان لابد التطرق إلى الجانب النفسي لهذا الفرد وعليه نجد مما اهتموا بالبحث و الدراسة لمثل هذا الموضوع، قوستاف لبون-Gustave le bon، من خلال كتابه نفسية " الحشود[1]- psychologie des foules، وقبريال تريد- de gabriel trade " وغيرهم مما كتبوا في هذا الشأن، و موضوعنا يندرج في سياق العلوم الاجتماعية والإنسانية، يهدف إلى فهم العلاقة الدلالية التي تربط بين دلالة القيم و السلوك الاقتصادي، و من هذا المنطلق سنحاول تحديد موقع موضوعنا " القيم الاجتماعية و السلوك الاقتصادي"، في سياق الدراسات السابقة، التي نقف على مختصر لها في النقاط التالية:

دراسات حول الأخلاق :

ركزت الدراسات الأخلاقية على إظهار دور القيم و الأخلاق في المجتمع، مركزة على أساليب وأنماط المعاملات بين الأفراد بوجه عام، كما أظهرت هذه الدراسات أهمية الأخلاق بالنسبة للفرد منذ نشأته حيث ما يتلقاه في طفولته يرسخ و يبقى معه إلى مماته، من شب على شيء شاب عليه كما يقول المثل، كما اهتم الكثير من الباحثين بهذه الظاهرة كونها لصيقة بالفرد و المجتمع، وعلى أساسها تقيم الأمم من حيث هي أخلاقية، أو غير أخلاقية.إلا أن الكثير من الأفراد يجعلون الأخلاق و تعاليم الدينية شيء واحد، ومنهم من يجعل من القوانين و القيم الاجتماعية شيئان متضادان، عند هذا

[1] - Jean maisonneuve : « La dynamique des groupes », presses universitaires de France, onzième édition corrigée, 1995. P 7

المستوى لم نجد دراسات سابقة واضحة حول تحديد علاقة القيم الاجتماعية و المبادئ الدينية من جهة، و الحدود الفاصلة بين القوانين و التنظيمات و القيم وأخلاق المجتمع من جهة أخرى.

الدراسات النظرية :

اهتمت هذه الدراسات بالجوانب النظرية لمختلف الأنظمة الاقتصادية، و بصفة خاصة النظام الرأسمالي منذ نشأته مرورا بأطوار تطوره وصولا إلى ما هو عليه اليوم، مـركزة أساسـا على الأشكال و أنماط تطبيق هذا النظام إلى غاية اليوم أين أصبحت العولمة و اقتصاد السوق عملة ذات وجهين لمفهوم واحد. لكن أغلب هذه الدراسات اكتفت بالتركيز على الجوانب النظرية و الصورية لهذا النظام، ولم تتطرق لدراسته كظاهرة إنسانية و اجتماعية، أي لم نجد دراسات كثيرة اهتمت ببحث العلاقات الاجتماعية و التعامل الاقتصادي وتداخلاتهما.

الدراسات القانونية :

ركزت هذه الدراسات على البنود القانونية و التنظيمية كأسس لتحديد علاقات العمل، و بصفة خاصة في المؤسسات الاقتصادية، و كأنظمة تسيير لنشاطها و تحديد العلاقات الناجمة على هذه المعاملات، و ربط المسؤوليات بين الأطراف المتعاملة، واعتمدت إظهار خصائص هذا النظام من حيث هو أساس لأداء الخدمة داخل المؤسسات، و المتعلق بتنظيم العمل[1].

الدراسات الفقهية :

و نقصد بها تلك الدراسات التي راعت مدى تطابق السلوك الاقتصادي مع القيم الاجتماعـية، و مبادئ روح الشريعة الإسلامية، فإن هذه الدراسات مازالت لم تستقر على ركائز واضحة المعالم، بحيث " أراء الفقهية مختلفة باختلاف المدارس الفقهية [2] من جهة "، كما أنها تعالج هذا الموضوع من جانبه الديني و العقائدي بعيدة عن جوانبه النفسية والسوسيولوجية، و الاجتماعية من جهة أخرى لنستخلص من هذه الدراسات ، بعض الأفكار الرئيسية و نذكر منها:

1 - Ordonnance n° 06/03 du 15/07/2006, portant statut général de la fonction publique.

2- يوسف القرضاوي: " الحلال والحرام في الإسلام "، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة 13، 1980م.

- الاقتصاد في العصر الحديث يهتم بما هو كائن ولا بما يجب أن يكون عليه، و لا يمكن تصور وجود نظام اقتصادي بدون تنظيمات و قوانين مسيرة له، و ما يقدمه من تطور و نمو على جميع الأصعدة هو ثمرة هذا التنظيم الذي هو في تغيير مستمر حسب متطلبات الأوضاع و الظروف الاجتماعية، خاصة بعد ظهور مفهوم ما يعرف الآن بالعولمة.

- من ميزات الاقتصاد الحديث اهتمامه بالفرد داخل المجتمع، لأنه هو المستهلك وعليه وجب أخذ في الحسبان عناصر النفسية و الاجتماعية لهذا الفرد، و بما أن عجلة الإنتاج ترتكز عليه كذلك وجبت دارسة هذا الفرد مع جميع المؤثرات التي تتحكم ولو بصفة ضئيلة في سلوك هذا الفرد.

- القيم الاجتماعية لها دور فعال في تحديد سلوك الفرد بوجه عام، كما تؤثر كثيرا في أداء الخدمة داخل المؤسسة على وجه الخصوص، و بما أن الإنسان لا يتصرف إلا بوعي، تسبق أفعاله تصورات، و إدراك تتحدد وفقه سلوك هذا الفرد الاجتماعي بطبعه.

- الحالة النفسية و الاجتماعية لأفراد المجتمع تتكون عبر الزمان و في محيط جغرافي، حتى تصل إلى تكوين ثقافة يختص بها هذا المجتمع عن غيره. من المجتمعات، لأن الثقافة هي التي تمهد لإنشاء الحضارات، و سوف نعود لإيضاح هذه النقطة بشيء من التفصيل عند معالجتنا الموضوع من جانبه التطبيقي أو الميداني.

حدود و صعوبات الدراسة :

إن موضوع دراسة بحثنا يدور حول إظهار علاقة القيم الاجتماعية بتعاملات وتصرفات أفراد المجتمع، و إلى أي مدى تؤثر هذه القيم في تحديد تصرفات الاقتصادية للمتعاملين و هل يمكن اعتبار القيم الاجتماعية كمؤشر في نوعية السلوك الاقتصادي للفرد، المجال التطبيقي و الميداني لموضوعنا و كذا العينة المجري معها البحث هي من مؤسسة إدارة الجمارك الجزائرية، عبر مختلف مصالحها المتواجدة في جميع نواحي الوطن.

إن الدراسات في مجال القيم الاجتماعية و التعامل الاقتصادي تكاد تكون منعدمة ضمن مواضيع الأبحاث المتخصصة، إلا أننا نجد معالجة مواضيع تهتم بالمسائل الاقتصادية في شتى مجالات الأنظمة الاقتصادية.

كما أن هناك دراسات عكفت على تبيان أهمية الأخلاق في حياة المجتمع، لكن من الندرة بمكان أن نجد دراسات إمبريقية تخصصت في موضوع القيم الاجتماعية و علاقتها بسلوك الأفراد كظاهرة اجتماعية جديرة بالدراسة والاهتمام، هذا ما انعكس على قلة المراجع التي وجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة و البحث، الأمر الذي أثر علينا في تمديد المدة الزمنية التي استغرقها هذا البحث، كما أن أغلب الكتب التي وجدناها كانت باللغات الأجنبية هذا من الناحية النظرية لمعالجة موضوع دراستنا.

كما لم يكون من السهل علينا جمع المعطيات الميدانية خاصة في إجراء المقابلات، و توزيع الاستمارة، واستخلاص نتائجها، في حقل الدراسة الميدانية و هي مؤسسة الجمارك الجزائرية، لأن مسؤولي هذه الأخيرة لم يقدموا لنا أية مساعدة، بل بالعكس وقفوا في سعينا لإتمام هذه الدراســــــة، و سوف نعود لهذه النقاط بشيء من التفصيل في إطار تطرقنا إلى تقنية جمع المعطيات في المجال الميداني للموضوع، و نسجل الصعوبات الميدانية المختلفة التي اضطرتنا إلى التنقل بين الجزائر العاصمة و مدينة عنابة و وهران وتمنراست و قسنطينة، و إلى عدة مدن أخرى قصد جمع المعلومات و المعطيات الميدانية، و ربما هذا ما أزعج مسييري هذه المؤسسة، لكن هدفنا يبقى علمي محض لا غاية أخرى نهدف إليها سوى أن تساهم هذه الدراسة بالنهوض باقتصادنا الوطني إلى درجة البلدان الراقية، لأننا نؤمن بقدرات وطننا العزيز من قدرات بشرية و طبيعية و علمية، و لنبقى في صلب الموضوع نقول و القدرات الأخلاقية التي يؤمن بها أغلب أفراد مجتمعنا بما فيهم أعوان الجمارك. للإشارة أن الصعوبات دفعت بنا إلى إتباع طريقة جمع المعطيات في نفس الوقت كدارس و عضو فاعل في حقل الميداني للموضوع.

محتويات البحث :

موضوعنا يدور حول السلوك الاقتصادي و علاقته بالقيم الاجتماعية، لذلك اخترنا كعنوان لهذا البحث :" القيم الاجتماعية و التعامل الاقتصادي، دراسة سوسيولوجية ميدانية لحالة إدارة الجمارك نموذجا". أجريت الدراسة في بابين، الأول خصص للجانب النظري، أما الباب الثاني فكان لدراسة الحقل الميداني المتمثل في إدارة الجمارك، وكذلك لجمع المعطيات الميدانية و تم ذلك من خلال ثلاثة فصول لكل باب، احتوى الأول منها الأسس المنهجية للدراسة وسرد المقاربة المنهجية لمعالجة

الموضوع، أين سجلنا الإشكالية و التساؤلات الفرعية الخاصة بالسؤال المحوري، ثم الفرضيات، بعدها تطرقنا إلى أسباب اختيار الموضوع و كانت أسباب موضوعية و أخرى شخصية، لنعرج على ذكر أهمية الموضوع و أهدافه، ثم منهج البحث و المقاربة السوسيولوجية، و حتى نقيد مجال دراستنا، عرضنا حدود الدراسة و الدراسات السابقة التي تلخصت في دراسات حول الأخلاق، و دراسات نظرية، و قانونية، و دراسات اقتصادية وفقهية، و أخيرا أسردنا أهم الصعوبات التي وجهناها خلال انجاز هذا العمل.

أما الفصل الثاني فخصص للإطار المفهوماتي لأهم التعريفات حــول نظرية الـقيم الاجتماعية و التعامل الاقتصادي، كذلك لبعض المضامين و المفاهيم، و بعض خصائص مضمون القيم، كما أوردنا بعض الآراء و الأفكار التي جاءت تهتم بالقيم والسلوك الاقتصادي، كما تم ذكر إشكالية القيم، و مصادر القيم و أصنافها ثم عرجنا لتسجيل أهم القيم المميزة للنظام الاقتصادي، و منها إتقان العمل، و التكوين المستمر، و من الأهمية بمكان ذكر علاقة الدين بالقيم و علاقة القانون بالقيم، و حتى تتسع الرؤية تعرضنا للأخلاق الاقتصادية في المسيحية و الإسلام كما أوضحنا مظاهرها، ثم مميزات النظام الاقتصاد الغربي و الإسلامي حتى نقارن في واقعهما العملي وأخيرا تنظيم العمل و القيم و العلاقة بينهما.

تطرقنا في الفصل الثالث لدور القيم في تحديد السلوك الاقتصادي، ثم بينا ظاهرة الفساد، السلوك الاقتصادي، ثم تجليات علاقة السلوك بالقيم، لنصل إلى توافق بين الطاعة و الضمير الحي، و مسألة الأخلاق الاقتصادية و الفساد، و منها تطرقنا إلى ظاهرة الفساد، و محاربته لإيجاد التوازن الاجتماعي الذي يرتكز على القيم الاجتماعية و السلوك الواعي.

أما في الفصل الأول للباب الثاني، فكان لدراسة حقل الميداني للموضوع و هــي إدارة الجمارك و لجمع المعطيات، من خلال تسجيل الأسس المنهجية للدراسة الميدانية و تقنيات البحث، و منها الملاحظة و المقابلة و الاستمارة، مع ذكر العينة و مواصفاتها، و مجالها الجغرافي والزمني و البشري، كما تم جمع المعلومات من خلال المقابلات و الملاحظات و أخيرا تسجيل الصعوبات التي واجهتنا في إجراء الدراسة الميدانية.

في الفصل الثاني تم التطرق إلى تنظيم إدارة الجمارك و مهامها الرئيسية و الفرعية، أما الأولى فهي أربعة، جبائية، اقتصادية، حمائية أو أمنية، و مساعدة في اتخاذ القرار، مع التركيز على أن الجمارك تحت وصاية وزارة المالية، و علية فهي تنشط ضمن الهيئات التنفيذية للدولة.

و الفصل الأخير خصص لعرض الجداول و البيانات و تحليل النتائج المتوصل إليها و استغلال ذلك لاستنتاجات رئيسية للدراسة الميدانية ثم استخلاص عام كزبدة النتائج المتوصل إليها خلال إجراء هذه الدراسة، متبوع بتوصيات نراها هامة كقيمة مضافة تساعد لإيجاد الحلول وتدارك النقائص قصد المساهمة في دفع بعجلة النمو الاقتصاد في البلاد، ثم خاتمة عامة مشفوعة بقائمة المراجع و الملاحق.

خلاصة الفصل الأول:

بعدما تطرقنا إلى المقاربة المنهجية لموضوع دراستنا أين تعرضنا إلى الإشكالية الأساسية لمعالجة بحث الدراسة، و إلى التساؤلات الفرعية المنبثقة من المحور الأساسي للإشكالية، كذلك تعرضنا إلى الفرضيات التي كانت كأجوبة عن التساؤلات، وجاءت في أربعة فرضيات أساسية، كما عرجنا على أسباب اختيار الموضوع الذي نعتقده ذا أهمية بالغة خاصة و أنه لم يكون في مجال اهتمام الباحثين السابقين، الأمر الذي جعله موضوع قديم جديد بالنسبة لمجتمعنا، و من خلال هذا تبدو أهمية هذا الموضوع الذي يدور حول القيم الاجتماعية والتعامل الاقتصادي.

حددنا أهداف هذه الدراسة التي تلخصت في إبراز أهمية القيم الاجتماعية و علاقتها بالسلوك الاقتصادي لأفراد المجتمع، اعتمادا على ما سبق دفعتنا الحاجة إلى تحديد منهج البحث و المقاربة السوسيولوجية، و حتى لا نتيه في الموضوع تطرقنا إلى حدود هذه الدراسة، و الدراسات السابقة التي اهتمت بمثل هذا الموضوع وتلخصت في دراسات أخلاقية و أخرى نظرية، كما كانت هناك دراسات قانونية و فقهية، ولا نختم إلا بعد أن سجلنا بعض الصعوبات التي واجهتنا في انـــجاز هـذه الدراسة، و بعد ما انتهينا من سرد خطوات هذا الفصل نمهد للفصل القادم الذي يتمحور حول الإطار المفهوماتي لمضامين موضوع الدراسة الذي من خلاله نحاول إعطاء التعاريف لبعض المـفـــاهـيم و إيضاح المضامين للمصطلحات الواردة في بحثنا حتى نكون على بينة من أمرنا و لا تتشعب علينا المدلولات اللغوية و الاصطلاحية لأن لكل علم أو حرفة أو فن قاموسه الخاص به، لذلك نجد الكلمة أو المدلول يتغير حسب مجال استعماله من فن لآخر، و من تخصص إلى تخصص، لذلك ضبط التعاريف و المصطلحات أمر أكثر من ضروري بالنسبة لأي باحث.

الفصل الثاني

الإطار المفهوماتي لموضوع الدراسة

مقدمة الفصل:

لكل موضوع بحث إطاره المعلوماتي أو المفهوماتي، و لذلك كان لزاما تحديد المضامين وتعاريف الظواهر الاجتماعية المعالجة من خلال دراسة هذا الموضوع، و من ثمة سوف نتطرق إلى ظاهرة الأخلاق كقيمة اجتماعية، و نعرض بعض أنواع القيم، و منها القيم الدينية، و الإنسانية والجمالية و السياسية و غيرها من القيم التي تعرفها البشرية، كما نحاول تحديد بعض خصائص القيم الاجتماعية التي تتصف بها بشكل عام، و لا يفوتنا التركيز على الأخلاق الاقتصادية لأنها محورية في معالجة موضوعنا.

و كذلك بما أن موضوع دراستنا يعالج الظواهر الاجتماعية كان لزاما أن نعرض أهم النظريات التي اهتمت بمثل هذه المواضيع، و من بينها النظرية المادية التي لا ترى للقيم دور في تعامل الفرد الاقتصادي لأنه يتصرف تلبية إشباع متطلباته المادية، و النظرية الوجودية التي تتفق مع سابقتها في تحييد دور القيم من تصرفات الأفراد و ترجعها إلى مكانيزمات آلية جبلة الإنسان عليها، ، والنظرية الكنزية التي جاءت كنتيجة لظهور الأزمات الاقتصادية و نادت بوجوب تدخل الدولة لتنظيم الســوق و تهذيب التصرف الاقتصادي، لكنها لم ترى للقيم دور في تحديد سلوك الأفراد سواء الاقتصادية أو غيرها من التصرفات، و في مقابل هذه النظريات لا يفوتنا التطرق لنظرية ماكس فيبر للفعل الاجتماعي لأهميتها في صميم موضوعنا لدور القيم الاجتماعية في تحديد سلوك الأفراد الاجـتماعية و منها السلوك الاقتصادي، كما نسرد النظرية الإسلامية نظرا لخصوصيتها لأن النظام الاقتصاد الإسلامي يقوم على أخلاقية التصرف الإنساني. سوف نعالج في هذا الفصل كذلك ما اهتمت به بعض المدارس الاقتصادية حتى نربط بين أهم هذه النظريات و علاقتها بالسلوك الاقتصادي.

كما نتطرق إلى إشكالية القيم حسب مختلف النظريات و المذاهب، لأن مسألة القيم مسألة معقدة جدا، و ليست كما يتصور البعض أنها بالأمر السهل للدراسة، لنخلص إلى مميزات الأخلاق في النظام الاقتصادي، و هنا كان لابد التذكير بعلاقة القيم الاجتماعية بالدين، و على وجه الخصوص في الدين الإسلامي و المسيحي، ولم يسعنا الحض أن نحصل على مراجع تهتم بدراسة اليدين اليهودي حتى نتمكن من توسيع إجراء دراستنا إلى هذه التعاليم التي تبقى مجهولة إلينا، ثم نجري مقارنة و لو بسيطة بين النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي، و حتى نبقى في الواقع العملي الميداني، سوف نتطرق إلى علاقة القيم الاجتماعية بالقوانين و تنظيم العمل، و أخيرا نسجل علاقة الاقتصاد بالقيم الاجتماعية.

مضامين بعض القيم الاجتماعية:

الأخلاق: من أكثر انتشار بين أغلب الناس كمفهوم و مبدأ كلمة الأخلاق، لكن لكل إنسان مفهومه الخاص عن هذا المبدأ، لأنه من الأمور الذاتية المتعلقة بشخصية الفرد، إلا أن هناك قدر من التوافق بين الناس على مدلول هذه الكلمة، حيث يفهم من كلمة أخلاق، "مجموعة المعايير و القيم التي تلقى اعتبارا من قبل الأكثرية الغالبة لأعضاء مجتمع ما، و هي من ثم محددة لسلوك هذه الأكثرية[1]". تملي الأخلاق على الفرد أي من أشكال السلوك الصحيح و أيها الخاطئ. فهي بهذا تكون كمعيار سلوكي يلتزم به الفرد في تحديد تصرفاته العملية.

يعرف سيونفيل: الأخلاق على طريقة الفيلسوف (كانظ) بأنها " مجموعة الواجبات والمحظورات التي نفرضها على أنفسنا دون انتظار ثواب أو عقاب[2]."

و عند هذا المستوى يطرح السؤال هل تصرفات الأفراد مردها المنفعة أو الدافع الأخلاقي، أم هل هما معا مصدرا للتصرفات الاجتماعية للأفراد، و هذا التساؤل يحتاج منا توضيح و بيان.

أولا، هل نقصد بالمنفعة، الأجور و الأرباح، أم غيرها من الأمور غير المادية، و هل نقصد بالأخلاق ما يقرره المجتمع من صلاح و فضيلة في أعراف الناس. و عندئذ يمكن أن تتداخل الإجابات عن هذه التساؤلات، و مثال ذلك التصرف الأخلاقي لأي تاجر، نقصد به الاستقامة في المعاملة في البيع و الشراء والخدمة مع مراعاة إظهار الجانب الخيري والأخلاقي حتى تصبح لهذا التاجر سمعة حميدة و تتسع دائرة زبائنه و في هذا الحد يكون صاحبنا يتصرف من باب التحصيل المصلحة، ليس إلا، حتى وإن كان في ظاهر أمره يبدو أنه يتصرف بدافع أداء الواجب لكن هذا الواجب لا يكون هو الدافع الأساسي لتصرف هذا الأخير.

كما قد يكون الدافع الأخلاقي المتمثل في الواجب أساس دوافع التاجر الصالح في تحديد تصرفاته اتجاه زبائنه و من هنا نلاحظ أن الإجابة عن التساؤلات السالفة متشبعة بقدر تشعب هذا الموضوع، و متعددة حسب تشعب التساؤلات المطروحة. هذا على مستوى الفردي و يمكن أن نتصور تصرفات على مستوى الجمعي و نقيس ذلك في عمل الشركات و نطرح نفس الأسئلة و هي هل

---

[1]- د. محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس:" الاقتصاد و الأخلاق"، دمشق، دار الفكر، 2011م، ص74.

2 - الدكتور رفيق يونس المصري: " الاقتصاد و الأخلاق و الفساد "، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 2014م.

تتصرف خدمة للزبائن أم سعيا لمصلحة الشركة و منفعتها، بعض من المفكرين يروج إلى أن أي عمل أو تصرف منبعه المنفعة أو الحاجة.

آخرين من المفكرين يرون أن العمل و التصرف يصدر من باب أداء الواجب، ليس إلا، و هنا تظهر لنا مسألة ذات مضامين معرفية جد هامة، و هي هل أن القيمة الأخلاقية يشترط فيها أن تكون دائما منزهة عن الغرض، بمعنى آخر هل القيمة الأخلاقية مجردة، ألا يمكن للقيمة الأخلاقية أن تلبي غرض و تهدف إلى تحقيق غاية نفعية؟ أم هل يمكن للقيمة الأخلاقية أن تتأقلم حسب الظروف و الأزمنة و الأمكنة، أم هل يمكنها أن تتأقلم اجتماعيا حسب النظام الاقتصادي و السياسي المنتهج ؟

أم هل يمكن فصل المعاملات الاقتصادية عن أخلاقيات العمل، لأن لا علاقة أخلاقية تربط بين هذين المفهومين، كون الأخلاق ترتبط بذات الفرد و اعتقاده و وجدانه، أما معاملاته الاقتصادية فهي ذات قيمة اجتماعية ولها وظيفة جماعية. من خلال هذه التساؤلات يتضح جليا أنه لا يوجد تعريف شامل و مانع لمفهوم مضمون الأخلاق لتشعب الموضوع.

القيم الانسانية، الدينية و الاجتماعية:

- القيم الإنسانية:

هي التي تكون الفرد و تمثل صحته الشاملة أي صحته البدنية، العقلية، الإرادية، والوجدانية، كل هذه العناصر هي التي تتدخل في تكوين الفرد، من حيث القيم التي يؤمن بها.

قيمة المرء تتمثل فيما يختزنه من معلومات و معارف، لكن لا يكون لهذه المعرفة والعلم قيمة، إذا لم تتحقق في الواقع، و يتم ذلك من خلال العمل الذي ينتجه هذا المرء، لان المعاني و الأفكار لا تكون لها جدوى ومنفعة إلا إذا تجسدت و تشخصت في عمل ما، إذن قيمة المرء مرتبطة بتأهله بعمل يتقنه، و عليه، القيمة الإنسانية مرتبطة بنتاجه المادي والمعنوي، و تتجلى في النشاط الذي يملأ الحياة الإنسانية.

و من خلال هذا، نرى أن القيم مرتبطة أي ارتباط بالفرد و سلوكه من حيث شعوره و وجدانــه و هي تظهر في تصرفاته اليومية، و تصبغ عليها مشروعيتها و هي إبراز لما يجري في أعماق الفرد من خبايا.

و يمكننا أن نعتبر القيم مراجع التي من خلالها يحدد نوع السلوك و الطريقة المتبعة لنمط الحياة ككل، فاعتمادا على القيم تقول هذا الفعل حسن أو قبيح أو خيري أو شري، وما يجب التنويه إليه في هذا المقام، هو أن للقيم قوة أكبر من أية قوة من حيث التأثير على سلوك الفرد، لأنها لا تدع للمرء في نفسه شك يحوم حولها على أنها حقيقة واجبة الإتباع وهي تصبح كاعتماد داخلي لا يمكن التنازل عنه و تترسخ في شخصية المرء و جذوره الوجدانية و الأحاسيسية، و في هذا الصدد قد تقف في بنى الضمير كحقائق موضوعية مشتركة بين الكثير من الأفراد داخل المجتمع.

القيمة كمفهوم اجتماعي يمكن رؤيتها على أنها انحناء، أو اختيار يلتزم به الفرد من تلقاء نفسه بدون أي تأثير خارجي، و كذلك يمكن اعتبارها كمرجع يقتدي به المرء في تصرفاته و سلوكه. يمكن اعتبارها انحناء لأنها هي الشعور الذي من خلاله تمتحن الرغبة الواعية لشيء عادة ما يكون حسن وخير. القيمة هي الصورة التي يضفيها الفرد على سلوكه تكون كمرآة و ترجمان لأحاسيس هذا الفرد الفعال ضمن رؤية اجتماعية.

و هي اختيار لأن القيمة دائما هي مفاضلة ضرورية بين عدة إمكانيات و حالات انفعالية يمكن تحقيقها أو شيء منها، والإتيان منها في الحال أو في الآجال الآتية أين يفاضل المرء بين هذه الأشياء ليصبغ سلوكه أو تصرفاته بواحدة منها.

" القيمة تعد كمرجع يعود إليه المرء في اختيار انفعاله الوجداني أو النفسي أو أفعاله الظاهرة ككل، و تكون هذه المرجعية مبنية على دوافع فكرية مجسدة في الأعمال و النشاط الواقعي وسلوك اجتماعي [1]".

وعليه يمكن القول أن القيمة هي عنصر من مجموعة الاعتقادات، و الركائز والاختيارات و الأفكار والأحاسيس، ضمن مبادئ التي من خلالها تتميز و تؤكد وجودها مجموعة اجتماعية. يظهر واضحا أن هذا المضمون صعب الإستعاب لعدم استقراره و تغيره عبر الزمان والمكان.

1- جوليان فروند :" علم الاجتماع الاقتصادي عند ماكس فيبر"، منشورات وزارة الثقافة و الثار القومي ، دمشق 1976م ، ترجمة تيسير شيخ الأرض، ص194.

القيم الدينية :

القيم الدينية هي تلك الفضائل التي تدعو الإنسان أن يجود بماله و جهده و وقته في سبيل إسعاد غيره من البشر، و هي ليست الأحكام الشرعية، بل تتجاوزها في المرتبة، فهي فوقها لأنها رتبة الصالحين ذوي النفوس الزكية. مثال ذلك إعطاء الصدقات، فما هو من الزكاة مفروض شرعا و إن كان مطلوبا في ذاته لا يرقى إلى مرتبة صدقات التطوع خاصة إذا كان ممن يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة فهذه مرتبة المحسنين. كذلك فإن القصاص بين البشر حكم شرعي، لكن العفو أعده الشارع من أعلى مراتب المعروف.و هكذا في كل الأمور الاجتماعية.

" القيم الدينية منبثقة من وحي السماء، حسب ما هو متعارف عليه عند الموحدين أهل الكتب السماوية، و هي ما تقرره تعاليم الديانة وأخلاقياتها من مبادئ وأسس، وحتى معاملات تحوي بداخلها شحن قيم روحية داعية للمثل العليا، مثل حب الخير للغير، الأمانة، الإيثار وحسن الخلق. [1] "" الدين يتمم مكارم الأخلاق و ليس هو الأخلاق كما يظن البعض، كما أن هناك قيم دينية في مجتمعات الإنسانية غير الموحدة، لكنها أساسا هي قيم قائمة على خرافات و شاطحات خيالية في مجملها بعيدة كل البعد عن الواقع الإنساني، و لا تمد بصلة بالفطرة البشرية.

و هناك قيم أخرى لا يمكن سردها كلها في هذا البحث، و إن كانت تعد ضمن القيم الاجتماعية، كما لا يمكن الآن أن نعرض معنى القيم الدينية بكل تفاصيلها، و نكتفي بعرض معنى القيم الاجتماعية، و بعض من خصائصها ومضامينها.

القيم الاجتماعية:

هي توازن بين صفات و خاصيات المخلوقات و لا يحصل هذا التوازن إلا بالنظر والتدبير في آيات الكونية بمرآة آيات التنزيلية، هذا ما نجده عند المفكرين الإسلاميين والمسيحيين، لأنه يدع إلى الفطرة السليمة، وهذا سوف نعود إليه لاحقا. كما يتحد البشر على بعض هذه القيم، و منها توقير الكبير، و الإشفاق على الصغير، و تقبيح الغش، و نبذ الكذب، و تحبيذ معاونة الضعيف، و تمجيد الشجاع، و الكريم، لا يسعنا ذكر كل هذه القيم في هذا المقام.

1 - ابن رشد القرطبي: « بداية المجتهد و نهاية المقتصد »، الجزء الثاني، دار أشرفة، لبنان، 1982،ص 454.

خصائص مضامين القيم :

للقيم الاجتماعية تعاريف شتى، و هي حسب مختلف المجتمعات و الحضارات، لكن في مجملها يمكن وصفها ببعض الصفات المتفق عليها و هي جامعة بين العـديد مـــن الحضـــــارات و الديانات، نذكر منها على الخصوص، القيم الشخصية، التي تترسخ بداخل وجدان و مدارك المرء بقدر استيعابه لتربية أسرته، و درجته العلمية و المعرفية و الثقافية، وذلك حسب تأثره بثقافة مجتمعه، و حسب التهيئة الاجتماعية المنتمي إليها، و كل ذلك له علاقة بالتقدم العلمي و التطور الحضاري في المحيط الذي يعيش فيه هذا الفرد، بدرجة رسوخ معنى الصداقة مثلا ، أو تتبع الإتقان في العمل لأفراد المجتمع، أي تقديم خدمة للمجتمع، لأن الفرد من خلال عمله يثبت وجوده ضمن المجموعة المنتمي لها، و ما تؤثر هذه المعاني في نفسية الفرد في تكوين وبلورة شخصيته، إذن يمكن القول أن القيم شعور و تصرف شخصي ملازم للفرد، يجسده من خلال تصرفاته و أفعاله، و هذه الخاصية متفق عليها عند أغلب المجتمعات.

- القيم الاجتماعية هي تلك القيمة أو الاعتقاد الشخصي الراسخ في أحاسيس و وجدان الشخص و المتأثر في تكوينه بأشياء عديدة و منها مجاله التربوي و التعليمي و محيطه الاجتماعي، حيث يكون عالم خاص بالفرد، و على سبيل معين من منهج أو الهدف من وجود تفاضل من هدف و آخر، أو تصرف و آخر، أو لنقول هي الحاكم بين ما هو صالح و ما هو طالح بمنظار المجتمع. هذا الاعتقاد لا تكون له قيمة إلا عندما يتجسد في الواقع العملي و يتحول إلى تصرف ظاهر على سلوك الفرد يحدد نوع العمل الذي يقوم به هذا الأخير.

- القيم الاجتماعية هي تلك القيمة و الاقتياد الدائم بحكم المنهج المتميز، أو الغاية من الوجود، تكون شخصية و بصبغة اجتماعية، لان الفرد يعيش في مجتمعه الذي يتأثر و يؤثر فيه، و تكون القيمة مفضلة على نقيضها أو غيرها. حيث يمكن للشخص اختيار بين أفعال عديدة أي أن التصرف القيمي يصدر بكل حرية و اختيار، لأن المجبور و فاقد الحرية لا عبرة في تصرفه لفقدانه شرط الاختيار، لذلك تعتبر القيم الاجتماعية أول ما تظهر قيمة شخصية لاصقة بوجود الفرد الفعال في المجتمع.

تحييد و أخلاقية سلوك الفرد.

هناك أراء متباينة حول مسؤولية الإنسان عن أفعاله و تصرفاته، منذ العصور الغابرة كان من المفكرين من يرى أن الإنسان مسؤول عن جميع أفعاله مسؤولية تامة، كونه مخير صاحب حرية في القيام بسلوكياته، و له الإرادة المطلقة في اختيار تصرفاته من عدم القيام بها، كما كان ينسب للفرد القدرة الذاتية المناسبة للقيام بالأفعال المختارة. و في المقابل كان من المفكرين من يرى أن الإنسان غير مسؤول عن أفعال و تصرفاته كونه مجبور، و عديم الحرية في اختيار أفعاله، لاستجابته لإشباع حاجياته الطبيعية و البيولوجية فلا يستطيع أن لا يستجيب لها لأنها تعتبر العنصر المحوري لبقائه أو هلاكه، و عليه كل أفعاله تكون استجابة طبيعية لضمان البقاء. بين النظرة الأولى و الثانية فهناك من المفكرين من اتخذ موقف وسط، فما اعتبر الإنسان مسؤول مسؤولية تامة عن جميع أفعاله و تصرفاته كما لم يعتبره مجبور في كل أعماله، حيث أن الإنسان حسب هذا الرأي ناقص الحرية و ليس عدمها، فإن كان مجبر على التنفس و الأكل و الشرب لضمان بقائه، فله الخيار في ما يأكل و يشرب و هكذا. من هذا المنطلق فهناك من المفكرين من يرى أن سلوك الإنسان الاقتصادي مطلق الحرية و لا يتأثر بأي شيء أو عنصر خارجي عنه، و منهم من يراه عديم الحرية و استجابة لمتطلبات الطبيعة و فقط، و أخيرا من المفكرين من وقف بين الرأيين. بما أن السلوك الاقتصادي هو محور أساسي في تحقيق رفاهية الإنسان، و إشباع حاجاته، ليزال ضمن اهتمام الكثير من المفكرين، و عند هذا المقام ظهرت عدة نظريات تعالج الموضوع من مختلف جوانبه.

هذه النظريات لم تظهر من عدم، بل جاءت كإجابات عن تساؤلات وحلا لإشكاليات سبقتها، حسب المذاهب و المدارس العلمية، و إن كانت الانطلاقة تكاد تكون واحدة، لان طبيعة البشر جعلتهم يطمحون جميعهم إلى رفاهيتهم، هذا ما جعل كل المجتمعات تكاد تكون دون اختلاف في سعيها لتعزيز الرفاهية والازدهار في مجتمعهم و العمل في كل الميادين و المجالات لتحقيق هذه الغاية الرئيسية، لكن مفهوم الرفاهية و طريقة تحقيقها يختلف من مجتمع إلى آخر حسب المعتقدات و الأعراف و النظم والإيديولوجيات، أو لنقول حسب الثقافات.

لأول وهلة تفهم الرفاهية الإنسانية على أنها إشباع لحاجات البشرية المادية و المعنوية للفرد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ضمان دخل، و ثروة حتى تشبع هذه الحاجيات، لكن الثروة لوحدها لا تفي لإشباع الحاجيات المعنوية للفرد، عند هذا المستوى يطرح سؤال نفسه، عن مدى إدراك الإنسان

لمطامحه المعنوية التي تحقق له الرفاهية و الراحة المعنوية، و من أهم هذه المطامح العدل، المساواة، الحرية، حق التملك، والاثار، لأن الأشياء المعنوية صعبة المنال و لا تتأتى إلا بالمصابرة و المثابرة.

نلاحظ أن هذه المفاهيم المحددة لرفاهية الإنسان تتعلق بأشياء مادية و أخرى غـــير مـــادية، و عليه فالفرد يحتاج إلى مفاهيم مادية و أخرى غير مادية لتعزيز رفاهيته و ازدهاره، لان البشرية جبلت على المادة و الروح، و المطلوب هو إيجاد التوازن بينهما، و لا تغليب جانب على آخر، وإلا كان الخلل، لهذا جاءت النظريات العلمية محاولة كل منها إيجاد هذا التوازن المنشود، حسب ما توصل إليه علماء هذه المدارس باختلاف مناهجها و تشعب نظرتهم لمفهوم الوجود ككل، فمنهم من ركز النظر على المادة لاعتبارها أساس الوجود، و منهم من اعتبر الإنسان هو محور هـــذا الكـــون، و هناك من اعتبر أن النظام الاقتصادي هو المحرك لكل تصرف، و منهم من اقتصر على التعاليم المنزلة، أما في الوقت الحاضر فظهرت آراء تحاول التوفيق بين جميع المذاهب، كما تحاول أن تكون واقعية مهتمة بالمردودية، و مبتعدة عن الآراء الفلسفية. فيما يأتي نحاول التطرق لأراء النظريات التي تتبنى تحييد سلوك الإنسان بوجه عام.

النظرية المادية و الحرية المطلقة لسلوك الفرد:

تعتمد هذه النظرية على قوة العقل الذي جعلت منه محور الوجود بصفة إجمالية لأنه أساس المنطق السليم الذي يوصل صاحبه إلى الحقائق العلمية و يمكنه من تفسير الظواهر الطبيعية، برزت هذه النظرية كنتيجة لظهرت حركة التنوير في أوربا في القرن السابع عشر و الثامن عشر، التي كان لها التأثير الكبير في المجتمعات البشرية عبر« رؤيتها الكونية العلمانية، مادية المذهب التي تجعل من المادة أساس الوجود[1] » تلتقي مع مبادئ الدين الإسلامي خاصة في تحرير الفكر البشري من أوهام الخرافات و المعتقدات الشاذة، مثل عصمة الرهبان و قدسيتهم و جعلهم وسطاء بين الذات اللاهية و باقي البشر، أيضا تطالب هذه الحركة التنويرية أساسا بالتعلم و طلب المعرفة، مركزة على التفكير السليم. في بداية أمرها انطلقت حركة التنوير لتحرير الجنس البشري من طغيان الكـــنيســـة و الدولة وانتهت إلى اعتبار حقائق الأديان أنها شطحات خيال لا أساس لها من الصحة، و اعتبرت الفكر الإنساني هو القوة الكبرى التي يستطيع الإنسان من خلاله تمييز الخطأ من الصواب معتمدا

[1] - د. محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق، ص164.

على قوة المنطق و قدرته. وعليه تعتمد هذه الحركة على قدسية شخصية الفرد و تجعل منها محور انطلاقها، و لا ترى للقيم الأخلاقية دور في الحياة الاجتماعية، بل تعطي الحرية المطلقة للفرد في سلوكه جميعها.

إن حركة التنوير ألغت للقيم قدسيتها ومهدت لظهور« مبدأ الداروينى بمفهومه البقاء للأقوى» [1]. هذه الفلسفة المادية كرست مبدأ الاستهلاك الفردي قصد إشباع ملذات و شهوات الفرد، وهو ما شكل ما يعرف اليوم بالثقافة الاستهلاكية لدى أفراد المجتمعات الغنية، مع ظهور أنواع من البذخ و الإسراف و التبذير الشيء الذي جعل من الاستهلاك المتزايد فضيلة أدت إلى مضاعفة الحاجات البشرية بما يفوق قدرة المصادر الإنتاجية الحالية على سدها، الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور المجاعات و سوء التغذية في الدول الفقيرة.

هذه النظرية بما لديها من إيجابيات و سلبيات، إلا أنها مهمة في دراستنا و إنجاز بحثنا، كون أن موضوعنا يرتكز أساسا على الفرد و علاقة سلوكه بالقيم هذا من جهة، وكذا تحرير الفكر الإنساني من هيمنة الأديان من جانبها الخرافي و تزمت رجال الدين، و اعتمادا على الفكر الحر السليم و البناء من جهة أخرى، لهذا استنبطنا من هذه النظرية ما رأيناه مجدي في معالجة موضوعنا، ألا و هو الفكر السليم المتحرر من قيود الخرافة والضلال، المعتمد على التحليل المنهجي العلمي المنضبط بالعقل النير، فيما يأتي سنعرض النظرية الحتمية التي تنكر بدورها مسؤولية الأفراد.

النظرية الحتمية و انكار المسؤولية الأخلاقية لتصرف الأفراد :

كما رأينا فيما سبق، الإنسان خلق مجبول على الاستجابة لشهواته من مأكل و مشرب و ما إلى ذلك، حتى يضمن بقاءه على هذه الأرض، و على هذا المنوال جاءت النظرية الحتمية التي تنتهي في جوهرها إلى إنكار مسؤولية الأفراد الأخلاقية و المعنوية عن تصرفاتهم، لأنهم مجبرون على تلبية هذه الرغبات التي بالعادة تصبح تؤدى بصفة أوتوماتيكية. يقول أصحاب هذه النظرية من أمثال، واتسون و سكينر skinner et watson : » بعجز البشر عن السيطرة على تصرفاتهم، و يعدونها محكومة باستجاباتهم الآلية الاتوماتيكية للمحفزات الخارجية كما هي الحال عند الحيوان، و بالحالات العقلية اللاواعية التي لا سلطان لوعي الفرد عليها، هذه الفكرة الأخيرة يدعيها فرويد .freud[2] . »

[1] - محمد عمرشابرا، و فولكرلينهاوس، مصدر سابق، ص164.
[2]- نفس المصدر، ص22

أنصار هذه النظرية، أي أنصار فكرة حتمية السلوك الإنساني، حاولوا فصل واقع الاجتماعي للفرد عن القيم المعنوية و محيطه الاقتصادي، و جعلوا من سلوك الأفراد « استجابة أوتوماتيكية للمحفزات الخارجية فحسب[1] » .

إذا كان الإنسان المعاصر لا يلبي رغباته من المأكل و المشرب إلا بالقيام بعمل ما و ضمن اقتصاد ما، فهذه الحركية قد تولد نوعا من التفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد و بين المجتمـــعات، و هذا ما يسمى بالصراع الاجتماعي. و هنا يمكننا أن نستطرد للقول بين قوسين أن مجال اللاوعي عند الإنسان أكبر بكثير من مجاله الواعي، فضلا أن للصراع الاجتماعي و الاقتصادي دور كبير في تحديد سلوك الفرد و الجماعة. و مما قاله كارل ماركس في هذا الصدد، أن الصراع الاجتمـــاعـــي و الاقتصادي هو أساس لتحريك سلوك البشر، قد نرجع إلى هذه النقطة لاحقا، و بما أن موضوع دراستنا في إحدى جوانبه يبحث عن دوافع و مصادر السلوك الإنساني، لذا التطرق لهذه النظرية كان مفيد لنا في محاولتنا فهم فعل الفرد و ماذا علاقته بمحيطه الاجتماعي، وهل يمكن فصل حقيقة السلوك الإنساني عن القيم الاجتماعية و الصراع الاقتصادي كما تدعي هذه النظرية، تلبية لحوافز الخارجية بآلية أوتوماتيكية. بعد هذا سوف نرد رأي النظرية الوجودية التي نادت بتدخل الدولة لضبط العملية الاقتصادية.

النظرية الوجودية و هيمنة إشباع الرغبات :

لما لم تتحقق الرفاهية لجميع الناس عكس ما كان يتنبأ به دعاة الرأسمالية الذين كان شعارهم دعه يعمل دعه يمر، حاول بعض المفكرين إيجاد حلولا لهذا الوضع المتأزم، و عليه جاءت النظرية الوجودية في الاتجاه معاكس لفكرة نظرية الحتمية، و نادى أصحابها بوجوب تدخل الدولة لضبط قوى السوق ولا تودع لقانون الغاب.برغم أن أصحاب هذه النظرية، قالوا « بالحرية المطلقة للبشر[2] » ، كما نفت هذه النظرية أي مسوغ لوجود قيم متعارف عليها أو لفرض قيود على حرية الأفراد الشخصية بحجة خلق التناغم بين الفردية والمصلحة الاجتماعية الذي لا يتحقق آليا عبر قوى السوق.

كما يرى أنصار هذه النظرية أن إرضاء الملذات الحسية بإتباع سياسة عدم التدخل هي مجلبة لشقاء الناس و انتشار البؤس لأن الفرد إن لم يجد من يوقفه عند حده و يأخذ بيده سوف يتمادى حتى على حساب الآخرين إرضاء لملذاته و شهواته، إذ لا وازع يحول بين الفرد و سلوكه سوى أن يلبي

[1]- محمد عمر شابرا، و فولكر لينهاوس، مصدرسابق، ص 164.
[2]- نفس المصدر ، ص 167.

رغباته و لا يهمه في تحقيق ذلك مبدأ يحترمه و لا قيم يقف عند حدها، تتفق هذه النظرية مع النظريات التي تحيد تصرفات أفراد المجتمع. تكملة لهذه الفكرة سوف نتطرق فيما يأتي إلى النظرية الكنزية.

النظرية الكنزية و تنظيم سلوك الأفراد:

جاءت هذه النظرية كردة فعل للكساد الكبير الذي عرفته الأنظمة الرأسمالية في الثلاثينيات من القرن الماضي، و جاءت بمبدأ يؤكد دور الدولة في تسيير الاقتصاد عكس ما كانت عليه مبادئ الرأسمالية القاضية بعدم التدخل في الشؤون الاقتصادية وتنظيم السوق.

هذه النظرية لم تنادي بأخلاقية النظام الاقتصادي بل كانت« تهدف من تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد إلى تحقيق نوع من الرفاهية لكل أفراد المجتمع و تحسين ظروف العمل مع إيجاد التوازن الاجتماعي و ضمان و توفير العمالة للجميع ».[1] لما أظهر النظام الاقتصادي عجزه قي تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع كما كان منتظر منه، جاءت هذه النظرية محاولة اتقاد هذا النظام المتوحش المتسلط على رقاب البسطاء و الضعفاء الذي لم يكن يقف في وجهه أي شيء، حقا استطاعت هذه النظرية من الحد من إجحاف الاقتصادي و برهنت على أن للحكومات دور هام جدا في تنظيم الاقتصاد و السوق و لا يمكن الاستغناء عنه، لأنه الضامن الوحيد لتحقيق التوازن الاجتماعي و لو بالشيء القليل لكن لابد من تدخل الدولة لتنظيم السوق.

كما يظهر جليا أن دعاة النظرية الحتمية و عدم تدخل الدولة قد ناقضتهم النظرية الوجـــودية و "الكنزية" ، حتى و إن بقيت هذه الأخيرة من رواد النظام الرأسمالي الساعي لتحقيق مصالح الفرد وإشباع حاجاته المادية قصد إسعاده و رفاهيته فهي جاءت تؤكد ضرورة تدخل الدولة لتنظيم السوق.

التطرق لهذه النظريات في بحثنا جاء مقابلة للنظريات الداعية لعدم التدخل و تقديس الحرية الفردية، بحيث دعت هذه النظرية لوجوب تنظيم الاقتصاد مما يستوجب تنظيم تعاملات الفرد بسن القوانين و التنظيمات، و عليه احتجنا لهذه النظرية لمعرفة مدى تأثر سلوك الفرد بالتـنظيمـــــــات و التشريعات.

[1]- محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق، ص 162.

وعلى خلاف هذه النظريات التي لا ترى للقيم الاجتماعية علاقة بالاقتصاد، سوف نتطرق إلى بعض النظريات التي لا تفرق بين القيم و الاقتصاد، بل ترى بينهما ارتباط وثيق، لأنها تجعل من القيم مصدر لأفعال الاجتماعية للإنسان. و حتى و إن كانت هذه النظريات تظهر متباينة بينها فهي في حقيقية الأمر تتكامل، و سوف نعود إلى هذه النقطة في آخر بحثنا، و في هذا الصدد يقول كارل بوبر، Karl popper : « النظرية التي لا تقبل النقد بأي وجه و لا بأي حدث، فلا تعد نظرية ذات طابع علمي، لان العلوم في حركة دائمة » .[1] هذه النظرة تتلاقى مع الطبيعة الإنسانية التي هي دوما تبحث عن الأحسن، كما تؤكد أن فوق كل ذي عالم عليم. حركية العلم جعلته دائما قابلا للنقد البناء حتى يضمن صيرورته و لا يتحجر و يكون حكرا على نظرية أو غيرها. و أول نظرية نستهل بها رأي أخلاقية تصرف الفرد بما فيها سلوكه الاقتصادي، نظرية ماكس فيبر.

نظرية " ماكس فيبر" للفعل الاجتماعي :

جاءت هذه النظرية على خلاف النظريات التي تجرد تصرف الفرد من أي تأثير أخلاقي أو اجتماعي، بل بالعكس تجعل من تأثير المحيط الاجتماعي و الأخلاقي محور سلوك أفراد المجتمع، حيث تفيد أنه لفهم عمل أو نشاط الفرد أو سلوكه على مستوى المعنى، لابد من النظر إلى دوافع هذا الفرد و نواياه و اهتماماته، و المعاني الذاتية التي يعطيها لأفعاله، و التي تكمن خلف سلوكه، أي لابد من فهم معنى الفعل أو السلوك على مستوى الفردي، ومن جهة نظر الفرد نفسه صاحب السلوك و بنفس الطريقة، لابد من النظر إلى نوايا والدوافع و الأسباب و الاهتمامات التي تكمن وراء سلوك الجماعة التي يعتبر الفرد عظوا ضمنها، أي أنه لابد من فهم الفعل الاجتماعي على المستوى الجمعي و من وجهة نظر الفرد كعضو في الجماعة، يقول: ماكس فيبر « إن سلوك الأفراد في مختلف المجتمعات يفهم في إطار تصورهم العام للوجود، وتعتبر المعتقدات بالقيم الاجتماعية و تفسيرها إحدى هذه التصورات للعالم، و التي تؤثر في سلوك الأفراد و الجماعات بما في ذلك السلوك الاقتصادي » .[2]

يصنف" ماكس فيبر" الفعل الاجتماعي إلى :

الفعل العقلاني، الذي يكون مصدره التفكير العقلي المحض.

---

[1] - Karl popper : « conjonctures et réfutations »,éd, payot, paris,1985,p,65.

[2] - جوليان فروند، مصدر سابق، ص 169.

الفعل العقلاني القيمي، و هو أن يكون الفرد واعيا بالقيم المطلقة التي تحكم أفعاله، وهي قيم يمكن أن تكون أخلاقية أو جمالية أو دينية، أو غيرها و يوصف هذا الفعل أنه موجه نحو قيمة مطلقة في الحالات التي يكون فيها مدفوعا لتحقيق مطالب غير مشروطة، و معنى ذلك أن الاعتقاد في القيمة المطلقة، هي الحالة التي يكون الفرد واعيا بها، و متجها نحوها من أجل ذاتها، خاليا من أي مطامح خاصة.

حتى نتمكن من معرفة العلاقة التي تربط القيم الاجتماعية بتصرفات أفراد المجتمع، لقد أشدت اهتمامنا هذه النظرية لعلاقاتها الوثيق بموضوعنا، لأنها تبحث عن الحقيقة الكامنة في مشاعر الأفراد، كدافع و مصدر لسلوكهم، و هم يتصرفون داخل المجتمع، ونرى مدى تأثيرها على التعامل الاقتصادي، خاصة في الإطار الميداني لمعالجة الموضوع.

لا يفوتنا و نحن في هذا المقام و لو باستطراد التطرق إلى الفرد النموذجي الذي تصوره "ماكس فيبر" من حيث تأثير الأخلاق الاجتماعية على سلوك الأفراد، إذ اشتغل بالبحث بمسألة تتعلق بدراسة السلوك الاجتماعي، من حيث هو فعالية إنسانية في هذا العالم الأرضي، كما اهتم بدراسة فهم تأثير السلوك الاجتماعي على الفعاليات من أخلاقية أو اقتصادية أو سياسية أو فنية. بدأ " ماكس فيبر" اشتغاله بعلم الاجتماع، بالتفكير في الاقتصاد، و كان علم الاجتماع الديني الموضوع المركزي الذي كانت تدور حوله دراساته و أبحاثه، وعلى الخصوص، تأثير السلوك الاجتماعي على الأخـلاق و الاقتصاد. «كذلك مسألة التوتر القائم بين الدين (الأخلاق) و الفعاليات الأخرى، التي ناقشها مناقشة طويلة في كتابه الاقتصاد و المجتمع [1] » خاصة ضروب توتر الدين و الأخلاق مع ما هو اقتصادي ، إن العنصر الهام في نظر علم الاجتماع هو الفعالية الاجتماعية، أو سلوك الإنسان اتجاه القوة العلوية.

ومن خلال هذه التوترات والتداخلات يرى المفكر "ماكس فيبر" في المذهب أو الكنيسة البروتستنتية وسلوكها اليومي ومن خلال تفاعلاتها في تقويم سلوك الفرد سبب لظهور الرأسمالية، بحيث هناك علاقة وثيقة بينهما، وسببية أساسية بين البروتستنتية و الرأسمالية، لأن الخلق البروتستنتي جعلت منه النموذج المثالي، وأكسبته قوة وبصيرة يهتدي بها في حياته، بحيث هو يقتبس أنوار هذه

[1] - جوليان فروند، مصدر سابق، ص 194.

الطريقة من عند الله، لذا كان هو أحد مصادر تعقيل الحياة، الذي أسهم بدوره في تكوين ما يدعوه " ماكس فيبر" روح الرأسمالية".

فالطبقات البروتستنتية الكافانية (خصوصا في الأراضي الوطئة. HOLLAND)، التي يتصف سلوكها في الحياة بنزعة تنسكية يمكننا أن ندل عليها بكلمة (التطهرية)، كانت المثال الواقعي للدفاع عن هذا التفكير، و تجسيدها لها، وعلى الرغم من اختلاف العقيدة اللاهوتية فيما بين الكنائس، فقد كانت تعاليمها الأخلاقية متشابهة تقريبا.

وعليه، أوضح هذا الدوافع النفسية التي تنبع من المعتقدات و الممارسات الدينية في تحديد سلوكيات أفراد المجتمع، و ربط من خلال دراسته بين هذه الدوافع في الواقع، في سبيل تكوين الروح الرأسمالية.

أسهب في تحليله هذه الظاهرة، « حيث يرى أن البروتستنتي محكوما بالحياة الداخلية، لأنه لابد من أن يفهم كلام الله ودلالة تفضيله له، بفكره ذاته، وليس بواسطة إنسان آخر » [1] ، كما أن التنسك في بعض الأوساط البروتستنتية كان يقوم على أن الدين تعقيل أخلاقي للسلوك، لان هذه التنسكية تبقى زمنية، وأنها لا تهرب من العالم على غرار الصوفية التي نعرفها الآن و التي تبتعد كل البعد عن عالم الخارجي بحثا منها عن التقرب إلى الحقيقة المطلقة، ولكنها ترفض بعض مظاهر العالم، مع بقائها فيه تماما فهي تتقبل الحياة اليومية، و تستبعد فقط الترف الذي هو مخالف مباشرة للأوامر الإلهية. نجد روح هذا المعنى في الحديث النبوي « أعمل لحياتك كأنك تعيش أبدا، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » ، كما أقر الدين الإسلامي الوسطية في كل شيء، لا إفراط و لا تفريط. من خلال هذا التوضيح يتبين لنا مدى قدرة القيمة الاجتماعية حسب" ماكس فيبر" من تحديد سلوك الفرد، لأن الإيمان الحقيقي يعرف من نموذج السلوك، و الفرد يحقق إيمانه و اعتقاداته بممارسته مهنة في الحياة، ويرسم كذلك "ماكس فيبر" نموذجا لحياة البروتستنتي الذي يجب أن لا يبدد وقته، و حتى يصل إلى النموذج المثالي، لأن العمل يسهم في تمجيد الله، و عليه أن يأخذ من كسبه إلا ما هو ضروري للإعالة الشخصية، وعلى هذا النحو فالإنتاجية الأكبر في العمل ورفض البذخ و المبالغة في الرفاه، أديا إلى نشوء أسلوب للحياة، أثر تأثيرا مباشرا على روح الرأسمالية بخلقهما جوا مناسبا لنموها. هذه المعاني كان من المفروض أن نجدها في تصرف المتدينين خاصة المسلمين منهم.

---

1 ـ جوليان فروند :" مصدر سابق، ص 204.

كما يقول "ماكس فيبر": « علم الاجتماع الديني لا يمكنه أن يكتفي بشرح دقيق للظاهرة الدينية لذاتها، إذ أن مهمة علم الاجتماع الديني قائمة على إدراك كيف أن سلوك الديني و الاجتماعي يوجه شطرا من الفعاليات الإنسانية الأخرى أو يشطرها بها، بالمقابل وفي وقت واحد [1] » . و مما سبق تؤكد هذه النظرية علاقة تصرفات الأشخاص بالقيم الاجتماعية بصفة عامة، و التعامل الاقتصادي على وجه الخصوص. و فيما يأتي نحاول رأيت النظرية الفينومينولوجيا أو الظاهراتية التي لا تفصل بين الموضوع و الذات الفاعلة بل تركز كل نظرتها على محور القصد في العمل.

الظاهراتية و عقيدة القصد في تحديد سلوك الأفراد:

من النظريات التي نادت بأخلاقية سلوك الأفراد نجد النظرية الظاهراتية التي تعني الوصول إلى الحقيقة الموضوعية من خلال الواقع، بحيث ما يعتقده الفرد لا يصبح واقعا إلا تجسد في تصرف هذا الأخير، كما تعتبر الظاهراتية دراسة للأشكال المختلفة للوعي و تنوعاته والطرق التي يعي بها الناس العالم الذي يعيشونه. كما تكشف عن بنية الجهاز الفهمي لدى أفراد المجتمع، و كذلك تكشف عن الطرق التي يمارس بها الأفراد وجودهم كآدميين، والتي تختلف عن الكائنات الطبيعية الأخرى اختلافا تاما، إذ الإنسان هو المخلوق الوحيد في عالم الشاهدة الذي يتصرف وفق وعي و إدراك و من ثمة له القصد و التدبير في القيام بأعماله.

كذلك قوام هذه النظرية، تجعل من عقيدة القصد محورا مركزيا في كل شكل الوعي، وتكوين الضمير سواء الفردي، أو الجمعي، وهـو دائما وعي بشئ ما، إذ لـيس هناك فـصل بـين الـذات و الموضوع، فالحقائق الاجتماعية لا يمكن فهمها إلا من خلال معطياتها ومعانيها بالنسبة للأفراد في المجتمع، و السلوك الاقتصادي هو إحدى هذه الحقائق.

ترتبط هذه النظرية بتحليلات عالم الاجتماع "الفرد شوتز" و محاولته تطوير هذا المجال من الدراسات الاجتماعية، وإن« كانت تصورات "شوتز" فيما يسمى بعلم الاجتماع الفينومينولوجي ما هي إلا محاولة لتجميع أفكار "هوسرل" مع ما يعرف بسوسيولوجيا " ماكس فيبر" من خلال فكرة الفعل الاجتماعي و طبيعة الاتصال و السلوك، و التي يتصرف على ضوئها الأفراد[2] ».

---

1 ـ جوليان فروند :" مصدر سابق، ص 196.

2 - الدكتور خالد حامد: " المدخل إلى علم الاجتماع "، جسور للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، الجزائر، ص130.

لقيت هذه النظرية اهتمامنا كبيرا لدراسة التعامل الاقتصادي كظاهرة اجتماعية تجسد معتقدات أفراد المجتمع من خلال تصرفاتهم و سلوكهم الاقتصادي، بما توحي عليهم معتقداتهم الأخلاقية والاجتماعية، أو ما يسمى بإرثهم الثقافي أو النسق الاجتماعي.

بما أن موضوعنا يهتم بظاهرة التعامل الاقتصادي كظاهرة اجتماعية، نتتبع في تحليل دراستنا النظرية الفينومينولوجيا التي تفيد في مفهومها أنها الظاهراتية، « وهي طريقة لوصف الأشياء الموجودة فعلا كجزء من العالم الذي نعيش فيه، كما جاء ذلك من خلال كتابات "أدموند هوسرل" مؤسس هذا الاتجاه النظري[1] ». بعد سرد هذه النظريات، سوف نحاول عرض آراء بعض المفكرين بمختلف تخصصاتهم الذين خاضوا في هذا الموضوع.

من المفكرين الذين اهتموا بالأخلاق كظاهرة إنسانية تحدد من خلالها تصرفات الأفراد نذكر على الخصوص نظرة "مرسيل موس" الذي أثبتت دراساته أنه لا يمكن عزل فعل الإنسان عن محيطه الاجتماعي الذي يقع فيه.

<u>مرسيل موس و التبادل الرمزي:</u> "و هو ابن أخت إميل دوركاريم".

يعتبر هذا المفكر أن الإنسان ظاهرة كلية ينبغي أن تدرس من كل زواياها و جوانبها لفهم كيف يتم فصل الفردي و الجماعي ويبين تداخلهما، « فالسباحة مثلا كغيرها من تقنيات الجسد، لا يمكن فصلها عن المجتمع إذ لا تتعلق بالجسد فقط بل طرق تعليم هذه التقنية وهي مؤسسات جماعية تنشط داخل المجتمع[2] ».

أثبت "مرسيل موس" أن التبادل لا يخضع للضرورات الاقتصادية فقط، بل يستعمل لإنشاء علاقات دبلوماسية أو سياسية أو قانونية، كما أن له في بعض المجتمعات وظائف دينية وأبعادا سياسية. و بهذا يكون قد برهن أن المعارف الإنسانية متكاملة بينها و لا يمكن فهم أي منها بمعزل عما سواها، لأنها مرتبطة بعضها ببعض، ولا يمكن فصلها، هكذا جاءت مقاربة "مرسيل موس" للظاهرة الاجتماعية، و رفضه أن يحصرها في مجال علمي واحد، إذا الإنسان حسب رأيه ظاهرة كلية لا يمكن تجزئها. و عليه لا مجال من إنكار علاقة السلوك الإنساني و بالأخص الاقتصادي منه عن القيم الاجتماعية.

---

1 - الدكتور خالد حامد، نفس المصدر ، ص129.

2 - محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق، ص 158.

كذلك اهتم الكثير من المفكرين الاقتصاديين بمادة الأخلاق، فقد تصدى المؤلف الأمريكي ديك ديوس DICK DEUOS عبر كتابه " إعادة اكتشاف القيم الأمريكية" أين تناول من خلال خبرته المعهدية كرئيس شركة، لمعاني الشرف، العدالة، الشجاعة، وقيم كثيرة أخرى، الأمر الذي يؤكد أهمية القيم الاجتماعية في تحديد سلوك أفراد المجتمع.

و في عالم السياسة و الاقتصاد نجد "داني رودرك Dani Rodrik" يبحث عن الأخلاق في عالم التجارة في إطار العولمة " globalisation" بحيث يطرح مفهومي " العدالة التجارية" و تحديد مساحة اللعبة التجارية، فبدون ضوابط أخلاقية، التجارة العالمية تكون لها نتائج عكسية تزيد البؤساء بؤسا و لا تحقيق الرفاهية لجميع الناس.

كذلك اهتم فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ بمفهوم الأخلاق من خلال كتابه "الثقة"، و اعتبر أن الفهم الأخلاقي هو ذلك المفهوم المنبثق عن المفهوم العائلي للأخلاق و يشير إلى فهم ادوار بانفيليد " Edward baufiled" الأخلاق العائلية." Moral Familiso" حيث أن الروابط الاجتماعية و الالتزام الأخلاقي مقيدين بالنواة العائلية و حدها خارج الإطار الفردي.

كما يعتبر آدم سميت (1790. 1723) Adam Smith من أفضل من مثل القيم الاقتصادية من وجهة نظر أخلاقية (نظرة غربية) و هو يعتبر أبو الاقتصاد السياسي. هذه الآراء توضح لنا أن الاهتمام بموضوع القيم الاجتماعية و علاقتها بسلوك الفرد كانت و لتزال محل دراسة لكثير من الباحثين لأهميتها في تطوير و تقدم الدول، كما تعد مؤشر لانطلاقة فعالة قصد النهوض بالاقتصاد الوطني. و عليه تطرقنا لهذه الأفكار التي سوف نحتاج إليها عند تحليلنا للمعطيات الميدانية.

مما سبق من نظريات و آراء يمكن القول، أن حركة التنوير لم تفلح في القضاء على القيم الإنسانية للرؤية الكونية المسيحية وإن فلحت في تقويض سلطة الكنيسة، أفلحت العلمانية في إحداث صدع بين المادي و المعنوي، لأنها خالفت الفطرة التي خلق الناس عليها بين مادة و روح كما رأينا سابقا . إن قطع العلاقة بين المادي و الأخلاقي تجلى في قطع العلاقة الوثيقة التي تجمع بين المنطق و الروحي، أو ما يسمى، العلاقة بين العقلي والديني، لان ارتباطهما وثيق و متكامل إلى درجة كبيرة لا يمكن الفصل بينهما، بتر وغموض فهم أحد هذين المصدرين للمعرفة سيجعلها ناقصة و شاذة، لأن هناك من الأمور الطبيعية لا يمكن الغوص في أعماقها إلا انطلاقا من وحي السماء. الاعتماد المطلق على العقل و المنطق قد يدفع إلى تكريس مبدأ المنفعة و المصلحة الذاتية المطلقة، الأمر الذي يؤدي

إلى استعمال الحيل و الخداع لإشباع الشهوات و النزوات و لو على حساب أشخاص آخرين. كما قد يؤدي غياب استعمال العقل السليم و المنطق القويم إلى سوء فهم القيم الاجتماعية و الدينية، و كيفية تطبيقها في سلوك الأفراد، الوضع الذي يدفع إلى التشدد و ظهور الإفراط أو التفريط، و كلاهما مخالف للفطرة الإنسانية التي خلقوا عليها. أما الوسطية و هي طبيعة البشر فتلزم استعمال المنطق القويم بعقل سليم لفهم وإدراك حقائق الوجود في عالم الشاهدة أو الغيب. سوف يأتينا لاحقا توضيح هذا المعنى عند التطرق لعلاقة مبادئ الدين الإسلامي و المسيحي في معالجة موضوع القيم و السلوك الاقتصادي.

النظرية الإسلامية في تحديد سلوك الأفراد:

كما لا يخفى على الباحثين أن بن رشد كان له الفضل في زحزحة الأفكار الجامدة و إعطاء للفكر و التخيل العلمي بعده التجريدي العميق الذي لا يتناقض مع الصواب و الحقيقة، حتى و لو كان ديني، لان الدين يدعو إلى الصواب و الحقيقة، و عليه يجب أن لا تبنى الفلسفة الطبيعية على الأفكار السلفية الجامدة و الأفكار الثابتة، و من ثم أصبح التغيير و التحول في كل شيء من مسلمات العلم و التصور العلمي. و هذا ما أكدته دراسات "كارل بوبر Karl popper" كما رأينا سابقا، الذي توصل إلى ضرورة التخلي عن الأفكار المطلقة و الفكر المطلق لان الفكر العلمي هو يتميز بضحد مسلماته بصورة مستمرة، لان العقل في نشاط مستمر، و حتى لا نحجر عقولنا لابد من الابتعاد عن الفكر المطلق. هذا المدخل لتبيان أن الديني و العقلي لا يتناقضان، بل متكاملان في البحث عن الحقيقة و الصواب، و من ثمة كانت النظرة الإسلامية تتعارض في الصميم مع العلمانية و النظرية المادية عامة في مسألة تحييد القيم عن تصرفات الأفراد ، حيث هي تولي اهتماما كبيرا للقيم الأخلاقية، من أخوة، و عدالة اجتماعية و اقتصادية، ولحمة عائلية، لتحقيق الرفاهية لكل أفراد المجتمع، « تعتمد الرؤية الإسلامية على تضافر دور القيم و المؤسسات و السوق و العائلة و المجتمع و الدولة بغية إحلال العدالة الاجتماعية والاقتصادية[1]» .

النظرية الإسلامية قائمة أساسا على القيم الاجتماعية، و ربط سعادة الإنسان في دنياه بآخرته، فهو لا يتصرف في هذه الدنيا خبطا عشواء، بل كل تصرفاته هادفة لتحقيق مرضاة خالقه الذي

1 - محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق، ص54.

سيحاسبه عن كل أعماله صغيرها و كبيرها، و من ثمة فالفرد المسلم عليه أن يتحلى بروح القيم ليكون أنفع للناس أجمعين، هذا المعنى نجده في كثير من الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية.

و لا تقف النظرة الإسلامية عند هذا الحد، بل تتعدى و تسعى لإصلاح الفرد والجماعة والمؤسسات و السوق و الاقتصاد، و كل مجالات الحياة تحقيقا لرفاهية البشر جميعا، وذلك بالأمر بالمعروف و النهي عن النكر، و هذا المبدأ المثالي لتحقيق الفضيلة في المجتمع. للدولة تدخل في تنظيم شؤون الحياة حسب النظرة الإسلامية، لكن هذا التدخل ليس مطلقا بل مقيد بما تمليه ضوابط التنزيلية و الأخلاقية، هذا التدخل يكون ضامن لمصلحة الفرد والمجتمع في آن واحد، الأمر الذي يحقق التوازن بين المنفعة الخاصة و العامة.

- بعد عرض كل هذه النظريات و الآراء القديمة نوعا ما، التي اهتمت بمسألة القيم و علاقتها بالسلوك و تصرفات أفراد المجتمع، سوف نعرج على بعض الآراء الحديثة المهتمة بهذا الموضوع، حيث نجد الكثير من المفكرين الغربيين يدعون اليوم إلى أخلاقية سلوك الفرد، و يقرون بـــدور الدين و الأخلاق في تحديد سلوك الأفراد، و منها سلوكياتهم الاقتصادية. أصبحت تكسب هذه النظرة مؤيدين من يوم إلى يوم، و هي في تزايد مستمر حتى هناك « من اعتبر أن حركة التنوير المناهضة للدين خطأ جسيما[1] » و ما مظاهر التعاون و الإيثار، و التآزر بين أفراد المجتمعات إلا استفاقة لضمير الإنسانية لأهمية القيم في تحفيز السلوك البشري. وما يؤكد هذا الطرح ظهور نظريات حديثة داعية لمبادئ الأخلاق الاجتماعية، نتطرق لبعض هذه منها فيما يأتي.

النظرة الحديثة للقيم الاجتماعية.

نظرية الحاجة و أخلاقية سلوك الأفراد :

حاولت هذه النظرية التقليل من بشاعة و إجحاف النظام الاقتصادي العالمي الحالي، الذي يزيد الأغنياء غنى و الفقراء فقرا، جاءت كفكرة الحديثة تعزز رفاهية البشر عبر إقرار القيم الإنسانية في كل منطلقاتها، كما تؤكد على ضرورة « إشباع حاجات البشر كوسيلة للوصول إلى تحقيق الذات، كما سماه" براهم ماسلو abraham maslow" [2] » تقوم هذه النظرية على أساس الاقتصاد الإنساني، لها

1 - محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق، ص55.

2 - نفس المصدر، ص 57.

نظرة عالمية استشرافية تهدف لتلبية إشباع حاجات البشر، و تضمن لهم تطورهم وفـــق مـتطلـباتهم و حاجاتهم، نادت كذلك بتدعيم النظام الاقتصادي الحالي لكن بالصبغة أخلاقية تضمن له استمراره.

و عليه تنظر هذه الأخيرة على وجوب العودة للقيم الاجتماعية في تحديد سلوك الأفراد.

نظرية الاقتصاد الاجتماعي و أخلاقية المشاريع الإقتصادية :

نظرا للأزمات الاقتصادية العالمية المتعاقبة جاءت هذه النظرية امتدادا لسابقتها تحاول إيجاد الحلول المناسبة لإنقاذ النظام الاقتصادي الحالي و صبغه بطابع إنساني، لكن بمفاهيم جديدة تتضمن إعادة صياغة النظرية الاقتصادية في قالب الاعتبارات الأخلاقية، كما يرى أنصار هذه المدرسة أن أي نظام يقوم على تحييد القيم سيخفق أمام السياسات التقيمية و التفضيلات الشعبية، في هذا الصدد يقول " سين sen:"« إن الاقتصاد يمكن أن يزداد ازدهارا، إن هو أولى اهتماما أكبرا و أوضحا للمثل الاجتماعية التي تحدد معالم السلوك و التمييز البشري [1] » . أما ما نشره في دورية حول الاقتصـــاد و الفلسفة الأخلاقية المعاصرة فقد أكد هاوسمان و ماكفرسون – HAUSMAN AND MCPHERSON ." الاقتصاد الذي ينشغل بالجوانب الأخلاقية لموضوع بحثه على نحو فعال نقدي الذات لا يملك إلا أن يتفوق في إثارته و كشفه، و في النهاية نفعه، على ذاك الذي يغفلها." يتضح من خلال هذا أن القيم الاجتماعية أصبحت تحتل المكان الواسع في أبحاث المفكرين الذين تؤكدوا من قوة هذه الأخيرة في دفع عجلة النمو و التطور و التفوق. لا نختم سرد النظريات العلمية التي اهتمت بالقيم قبل التطرق للمدرسة الأمريكية المعاصرة المختصة في اقتصاديات النظم، و التي من خلالها يتجلى واضحا أن أخلاقية السلوك أصبحت اليوم تحتل المرتبة الأولى في التنظيمات الاقتصادية.

مدرسة اقتصاديات النظم أو المؤسسات:

تبلورت هذه الفكرة من خلال أبحاث " ماكس فيبر " خاصة فيمل يتعلق بمبادئ الكنيسة البروتسطتية، التي تعتبر أعضاءها كمثل جسم واحد لما يحملونه من أخلاق مشتركة قائمة على الائتمان و حسن الخلق. كما ترى هذه النظرية أن السلوك البشري يتأثر بجملة من المؤسسات

1 - محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق،59.

الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و الدينية المتفاعلة بينها، و هي التي تحدد الطريقة التي يتوقع من الأفراد التصرف وفقها، لأنهم حتما يتأثرون بهذا المحيط الذي يرسم قالب سلوكهم بما فيه التعامل الاقتصادي. كما تعتبر هذه المدرسة أن دور المنظمات و المؤسسات هام وأساسي جدا كونه يدفع بالأفراد إلى التصرف بالطريقة المرجوة، و تفسر هذه النظرية السبب الذي يجعل بعض الاقتصاديات تتفوق على غيرها يكمن في مبادئ المؤسسات التي ينتمون إليها، كما تعطي أهمية بالغة لمبدأ التعاون والتنسيق العمل ،« تبحث هذه النظرية عن سلوك الفرد من خلال تأثره بعدة عوامل، داخلية وخارجية، النفسية و الاجتماعية و الموضوعية و غيرها قصد تحديد أفعال وتصرفات الأفراد الأكثر جذبا و منفعة و جدوى[1]». لما انتهينا من عرض أهم النظريات التي توصلنا إليها، و منها من يرى أن سلوك الإنسان خال من أي تأثير أخلاقي، و أخرى ارتأت أنه لا يمكن فصل سلوك الفرد عن القيمة الأخلاقية التي يحملها، و على هذا الأساس مسألة هامة تطرح نفسها للنقاش، و هي إشكالية القيم بصفة عامة. فيما يأتي نسرد أهم الآراء التي اهتمت بهذه المسألة.

آراء حول إشكالية القيم و السلوك الاقتصادي:

لما لم تكن القيم جامدة لا تقبل التغير و الاختلاف، و كانت إحدى خاصيتها أنها طابع لثقافة المجتمع، إذن باختلاف المجتمعات تختلف القيم حسب موقعها الجغرافي و الزماني، الأمر الذي جعل تطبيق القيم على الواقع ليس خال من إشكال، و عليه إشكالية القيم تطرح على أكثر من صعيد، على سبيل المثال لأصحاب المعتقدات الدينية رغم اختلافاتهم و تشعباتهم تساؤلات عديدة و من أهمها، هل يمكن للمسلم أن يكون ناجحا اقتصاديا و صاحب أخلاق فاضلة كما يستلزمه منه الشرع الحكيم، وهل يمكن لليهودي أن يكون ناجحا في مشاريعه و في نفس الوقت يمتاز بأخلاق فاضلة و إنساني بالدرجة الأولى، كذلك الأمر بالنسبة للمسيحي، هل يمكنه أن يكون ناجحا تجاريا و اقتصاديا و هو يطبق مبادئ المسيحية الروحانية، بعبارة أخرى هل يمكن التوفيق بين مبادئ الدين و السلوك الاقتصادي، و لذكر، فإن القيم الاجتماعية ليست هي الدين، وسوف نعود إلى هذا لاحقا.

[1] - رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص88.

و إن كانت للوهلة الأولى تبدو هذه الأسئلة سهلة، إلا أنها في حقيقة الأمر هي بصعوبة بمكان، إذ بقدر ما أن الشؤون الاقتصادية متداخلة بعضها البعض، و عناصرها مرتبطة أشد ارتباطا، و ما زاد هذا التداخل قوة و تشعبا هو التقدم التكنولوجي و المعرفي، يظهر هذا التداخل فيما يلي:

- نعيش اليوم في عصر تكاد تتحد و تتوحد فيه مجالات السياسية و القانونية والاقتصادية والثقافية في مظهر واحد، و ما فكرة العولمة إلا نتيجة لهذا الاتحاد أو التداخل، و الشركات المتعددة الجنسيات و التحالفات و الاتحادات هي الصورة الحية لهذا الواقع، حيث تبين من خلال دراسات حديثة أجريت بصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أن الشركات التي لا تحترم أخلاقيات المجتمع، أو بالأحرى ثقافة المجتمع تكون أقل رواجا من غيرها، هذا ما يلاحظ في الشركات التي تلوث البيئة أو تنشط في الإباحية، لان الاستثمار الأخلاقي يستخدم معايير أخلاقية و اجتماعية في اختيار و إدارة المحافظ الاستثمارية التي تتألف عموما من أسهم الشركات، « و الاستثمار الأخلاقي ليس هو الذي يهتم بالعوائد المالية و المخاطر المرتبطة بها فحسب، بل هو الذي يهتم أيضا بخصائص الشركات التي توظف فيها الأموال[1]». سواء ما تعلق بنشاط أو أهداف هذه الشركات، فكلما كانت قريبة من ثقافة المجتمع كلما كانت أنجح، و على هذا الأساس يمكن للأخلاقيات أن تكون مصدر للربح و إدرار المنفعة، حيث أن سعي الشركات على إظهار معاملاتهم و تصرفاتهم أخلاقية فهي تسعى من خلال ذلك لتحسين صورتها أمام عملائها، كما تسعى دائما لتحسين نوعية إنتاجها، وتعمل جاهدة لترويج مبيعاتها، إذن إدارة الشركات لها جانب كبير من الأخلاقيات التي تزيد من الربح و القدر الكبير من المنفعة، لكن السؤال هو كيف يتم التوازن بين العمل الاقتصادي مع احترام قيم المجتمع خاصة إذا تعارضا الطرفان، و هذا ما يشكل بروز ما يسمى إشكالية القيم التي نحاول تبيانه بشيء من التفصيل فيما يأتي.

<u>إشكالية القيم:</u>

كما رأينا فيما سبق، القيم الاجتماعية لا تنشأ من عدم ، بل هي نتيجة تفاعلات عديدة اجتماعية، موضوعية و نفسية، حسب تطورها بدأ من مرحلة مستوى الاقتصادي ثم السياســـــــي، و أخيرا المستوى الثقافي، في خضم جهاز المؤسساتية التي هي تضمن هذا الارتقاء في المستويات بطريقة سلسة و منتظمة و الذي يكون لتا النسق الاجتماعي داخل المجتمع. نقصد

[1] - رفيق يونس المصري، مصدر سابق ، ص 188.

بالمؤسساتية القدرة على تحويل القيم و المراجع الأصلية إلى ثوابت جماعية مركزة، ثـم إلى قواعـــد و معايير نابعة من التصور الأصلي للأنا الجمعي، و هو يمثل مستوى عال مـــن النضـــج التقـني و الحضاري لأفراد المجتمع. فنحن نقتبس مفهوم المؤسساتية من الفكرة التي جاء بها "تالكوت بارسونس Talcot parsons " « الواردة في كتابه حول النسق الاجتماعي، حيث عرف كيف يوظف السيرورة السيبرينية في إظهار نمو و تطور النسق الاجتماعي [1]» من أسسه البدائية القائمة على الموارد الخام و المتمثلة للنسق الاقتصادي إلى النسق الثقافي الممثل لقدرة النسق الاجتماعي على تحويل تم إنتاج تراكيب معرفية و معلوماتية تمكنه من تنظيم و استغلال كل الموارد باختلافها، سواء كانت بشرية أو طبيعية أو سلطوية، لأن الكل يتكامل بطريقة منسجمة لينتج هذا النسق الذي يعد هو المحرك الأساسي لحركية أفراد المجتمع. أما فكرة الفعل الجماعي المركز فهي "لأوزفالد شيغلار oswald spengler" في كتابه المعنون "l'homme et la téchnique " [2]. هكذا يتضح أن القيم الاجتماعية أمر معقد للغاية، تدخل في تكوينها عوامل متعددة. و من نتائج صلاح القيم الاجتماعيـة و استقامتها صلاح التصورات و صلاح السلوكات التي هي صلاح الأخلاق أو ما يسمى الأخلاق الفاضلة، كذلك من فساد القيم ينتج فساد التصورات الذي يؤدي إلى فساد السلوكات التي مآلها فساد الأخلاق، هذه النتيجة تؤثر مباشرة على سلوك الفرد و المجتمع و البيئة و تؤدي إلى تدمير البنية الاجتماعية. سوف نتطرق لاحقا إلى تبيان كل هذا بشيء من التفصيل. لذلك فإن القيم الاجتماعية مطلوبة في ذاتها، لكن كيفية تطبيقها و ترجمتها على أرض الواقع هي التي تطرح عـــدة تساؤلات، و إشكالات و هنا نقول على سبيل المثال، ما هو الأجدر لديمومة و صلاح المجتمع، المساواة أو التفاوت بين أفراد المجتمع؟ والإجابة تكون كما يلي:

إن المساواة بين أفراد المجتمع مطلوبة في الحقوق و الواجبات، تكون في المبادئ الأساسية لجميع البشر، أو ما يسمى بحقوق الإنسان بصفة عامة، فهي ضامنة لكرامة الناس. لكن اعتمادا على هذه المساواة هل يمكن أن يساوى بين العمال في الأجر و المكافئة؟ مـــن الطبيعـــي أن القـــدرات و المؤهلات و الكفاءات و المردودية في العمل هي التي تحدد الأجر و المكافئة، طبعا توجد حالات شاذة، وشاذ لا يقاس عليه. أما إذا ما طبقت المساواة المطلقة بدون مراعاة فوارق الناس فهي تؤدي إلى ضعف النسق الاجتماعي، و قد يزول المجتمع و يضمحل. عدم المساواة في الأجر و المكافئة أو لنقل هذا التفاوت يعد مؤشر و دافع إلى تطوير المهارات و تعلم الصناعات، و الابتكارات و الإبداع،

[1] - عبد الكريم بويحياوي: " الخواء الاجتماعي"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2008/2007،ص440.

[2] - نفس المصدر ، ص 32.

لأنه مجال المنافسة بين أفراد المجتمع، إذن فالتفاوت الايجابي عنصر من عناصر ديمومة المجتمعات.

بناء على ما سبق تظهر أهمية التفاوت كمحرك لنشاط المجتمع، و من المساواة بين أفراد المجتمع أن يكون هناك تكافؤ الفرص داخل المؤسسات، و ذلك بناء على الاعتراف بالكفاءة و التأهيل، وجعلها معيارا للترقية و الارتقاء في المناصب. وسوف نعود إلى إيضاح هذا المعنى عند تطرقنا للجانب التطبيقي لدراسة الموضوع. « لان عدم مطابقة و التناسب بين توزيع الكفاءات و المؤهلات الشخصية و الأدوار الاجتماعية، و هو عدم تساوي الحظوظ في الحصول على استحقاقات جديدة أو الارتقاء في الهيكل الوظيفي و التي هي نتيجة عن ذلك التصادم و التناقض الداخلي في تصور الشيء و الشيء نفسه عبر ممارسة زمنية مطولة، تنهي تطبيع هذا التناقض إلى التباسات اجتماعية محتملة و مقبولة [1]».

كذلك فإن عدم الاعتراف بالكفاءة و القدرة على تقييمها، و بالتالي ينتج عنها شعور الشخص بأنه لم يتحصل على المنصب أو المكانة التي يستحقها في الهيكل الهرمي داخل المؤسسة، و هذه الحالة هي في الحقيقة مظهر لذلك العجز التصالحي في التقدير الكفاءات و كيفية توزيعها بشكل منصف و عادل حسب مستلزمات و متطلبات النظام. و يظهر هذا الخلل في كيفية إجراء الترقيات التي لا تكون مبنية على الكفاءة بل تخضع لحسابات أخرى، نتطرق إليها عند تحليلنا للمعطيات الميدانية.

الترقية: حسب تعريف معجم إدارة الموارد البشرية و شؤون العاملين لحبيب الصحاف، يمكن قراءة التعريف التالي للترقية: « نقل الموظف إلى وظيفة ذات مستوى أعلى تختلف في المسؤولية و الواجبات و يصاحبها في العادة زيادة في الرتب و الدرجات، و هي تعبر عن نمو و تقدم الفرد في عمله، و تؤثر في الغالب على رضاه الوظيفي ».[2] طبعا هذا في الحالات العادية لأن الترقية هي تحرك المستخدم إلى أعمال أفضل، « نقصد بالأفضل الأعمال أو الوظائف ذات المسؤوليات و مركز الاجتماعي أكبر تحتاج المهارات و خبرات أكثر من الوظيفة السابقة و يصاحبها زيادة في الأجور و ملحقاتها»[3] . و إن لم تحترم قواعد القيم الفاضلة و تصبح الترقية تخضع لغير هذه المعايير يولد التوتر الذي يولد بدوره التنافس السلبي الهدام كما سنراه لاحقا.

---

[1] - Pierre Besnard : « l'anomie : ses usages et ses fonctions dans la discipline sociologique depuis Drkheim »,coll, paris 1987, p40.

[2] - حبيب الصحاف: " معجم إدارة الموارد البشرية و شؤون العاملين"، ط، 1، مكتبة لبنان، 1997، ص23.

[3] - حنفي عبد الغفار: "السلوك التنظيمي و إدارة الموارد البشرية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2002، ص316.

إن الترقية بالمعنى الشامل هي في الحقيقة تغيير الفرد لوظيفته أو عمله الحالي ليؤدي وظيفة أو عمل آخر ذات مسؤوليات و اختصاصات و سلطات تختلف إلى حد كبير عما كان متوفرا في الوظيفة أو العمل الأصلي الذي كان يشغله، و حتى يتحقق ذلك فإنه يجب أن يكون هناك وظائف على المستويات التنظيمية العليا شاغرة في التنظيم حتى يستطيع العامل الحصول على ترقية، و إن لم تحترم هذه القواعد داخل المؤسسة، بلا شك سوف تولد صراعات و توترات معلنة و غير معلنة، بـينة و صامتة في أغلب الأحيان، في هذا الصدد أشار "كروزي M.crosier" أن أي إطار نظامي كمؤسسة ما هو في الحقيقة ألا موقع الصراعات بين مختلف الأشكال للاستحواذ على السلطة و هذا ما يؤكده "شاطوراينو" « نفسه على أن علاقات العمل ما هي و لن تكون إلا علاقات قوة. les rapports de travail ne sont jamais que des rapports de force. [1] ». هذا ما نسجله عند تحليل المعطيات الميدانية، حيث يغلب على المؤسسات الوطنية طابع الاتصالات الاجتماعية الباردة غير المباشرة، و هذا هو شأن بصورة خاصة إدارة الجمارك، أين معظم المصالـح و الدوائر مستحوذة من طرف طوائف مهنية، groupe intouchable، متكتلة فيما بينها تدافع عن مصالح كل مجموعة حسب الميل و الانتماء الاجتماعي، فتتخذ لنفسها مع الزمن صورة القبيلة المقنعة مع كل العشائر (clans)، فمنها مجموعة تعمل داخل المؤسسة و مجموعات تنشط خارج المؤسسة لكن تجتمع كلها في الدفاع عن مصلحة الكتلة إن صح التعبير، « تكون مرتبطة من القاعدة إلى القمة، متخذة بذلك شكل نظامي متميز، يجمع بين الأفقية في القمة و العمودية في القاعدة في شكل الحروف اللاتيني $(T)^2$ ». هذه بعض الأمثلة عن إشكالية القيم في واقع التطبيق، و لا يمكننا الإلمام بها كلها، و سوف نتطرق لأهمها حسب ما نراه، و هو اختلاف القيم و تصنيفها باختلاف الثقافات.

اختلاف القيم بتشعب ثقافات المجتمعات.

مصادر القيم الاجتماعية، أصنافها وأهميتها :

هناك اختلاف كبير حول مصادر القيم و منابعها، كما رأينا سابقا هناك من يقتصر على وحي السماء، و منهم من يعتمدها على قدرة العقل. إلا أن هناك شبه اتفاق أن الأخلاق تستند

[1] - Francis Chauteaureynaud : « la faute professionnelle » une sociologie des conflits de responsabilité, éd, Métailié, paris, p 134.

[2] - د. عبد الكريم بو يحياوي، الاخواء الاجتماعي، مصدر سابق ، ص819.

و تستنبط من مبادئ الفطرة و العقل و مبادئ الدين، و الطبيعة، منها ما هو مشتركة بين الحضارات و الأمم، و منها خاص بكل حضارة أو مجتمع، حسب مصادرها و طبيعتها، كما يمكن القول أن الأخلاق تستمد وجودها إما من القانون الطبيعي أو من المبادئ الإنسانية العامة أو من المبادئ الدينية. وهناك قيم أصيلة كالعادات الصالحة اعتبارا لكل مجتمع، و العقل الفاعل المنتج للأفعال الصالحة، و الدين مهما كان منبعه، كما أن النخبة قد تكون مصدرا للقيم مما تقره أو تفعله، وغلبا ما تكون النخبة متمثلة في التعبئة الاجتماعية، بدءا بالأسرة و المدرسة و المؤسسات الناشطة ومن خلالها يرسي المجتمع قيمه، ومما يساعد في تكوين القيم الاجتماعية نجد الإعلام بجميع أنواعه و وسائله، للإشارة أن التطور التكنولوجي في العصر الحديث ساعد كثيرا في انتشار قيم اجتماعية بين غالبية بني البشر. يمكن القول أن باختلاف مصادر القيم تختلف أصنافها.

أصناف القيم :

للتذكير تختلف مفاهيم القيم باختلاف الناس و مشاربهم و معتقداتهم، كما تختلف حسب الحضارات و عبر الرقع الجغرافية و الحقب الزمنية، لأن هناك قيم مختلف حولها من حضارة إلى أخرى و من دين إلى دين، القيم أصناف وأنواع كثيرة نذكر منها:

القيم الدينية :

هي تلك المبادئ التي تدعوا إلى إرساء مفاهيم وسلوك مشتركة بين الناس، وغالبا ما تشترك الديانات فيما بينها سواء كانت الديانات السماوية أو غيرها، فيما يخص الدعوة إلى القيم الفاضلة، و هذه القيم قريبة جدا أن تكون متفق عليها غالبية الناس، يجد الفرد فيها إجابات التي لا يجدها فيما سواها، فهي الرابطة بين العالم المشاهد و عالم الغيب، أو ما وراء الطبيعية، حب الإنسان معرفة أصله و مآله، لا يجد أجوبتها سوى ضمن هذه القيم. و يجب التمييز بين الأحكام الدينية و القيم الدينية، الأمر الذي نعود إليه في موقعه.

القيم الاقتصادية:

هي إملاءات تعاملية تظهر من خلال سلوك أصحابها معبرة عن اعتقاداتهم الشعورية، تطبع تصرفات الأفراد منهاجا معينا في معاملاتهم الإنتاجية أو العملية بصفة عامة، هي تصورات ثابتة في العمل،

كما تتكون هذه القيم عبر الزمان و من خلال الممارسات المستمرة حتى ترسخ و تصبح تمييزها عن غيرها من القيم، و هي تلك « الضوابط و الأدبيات الأخلاقية التي توجه العمليات الاقتصادية[1] ».

تتدخل عدة عناصر في تكوين هذه القيم منها عناصر ذاتية و أخرى موضوعية وفكرية حتى ترقى للنسق الاجتماعي ككل. إن المنفعة أو الحاجة هي الدافع إلى العمل للحصول على الثروة وزيادتها عن طريق الإنتاج و التسويق و الاستهلاك و استثمار المال، و أصحاب هذه القيم هم الذين يجدون التوازن بين تحقيق المنفعة و تلبية الحاجة دون المساس بحقوق الآخرين، و القيم توجد التوازن بين الربح و المنفعة و الحاجة.

القيم الإنسانية:

الحق في الحياة، الحق في صون الكرامة الإنسانية، الحق في العمل، وما إليها من قيم متفق عليها بين بني البشر، هي ما يعرف اليوم بحقوق الإنسان، يكاد يكون الإنسان مجبول على اعتناق هذه المبادئ الخيرة لما تحققه من فضائل اجتماعية على المستوى الإنساني برمته، فالمجتمعات الإنسانية منذ القدم عملت على احترام و نشر هذه القيم، ولو بنسب مختلفة حسب الحضارات.

القيم السياسية :

عرفت المجتمعات الحديثة هذا النوع من القيم الذي ميز عمل و خطابات الساسة وأعطاها طابعها السياسي، و يفترض في السياسيين أن يفنوا حياتهم في خدمة الصالح العام، بتفان في حل مشاكل أفراد المجتمع، و توجيه الرأي العام لما هو أصلح، و العمل على رقي المجتمع، هذه التضحية مصدرها القيم الفاضلة التي يؤمن بها هؤلاء الساسة ولولاها لما ضحوا بوقتهم من أجل الآخرين. طبعا نتكلم عن السياسة كمفهوم عام، لأن هناك من يستعمل غطاء السياسة للوصول إلى تحقيق مصالحه الشخصية.

القيم الجمالية:

جبل الإنسان على حب كل ما هو جميل، لذلك تجده يمجد و يقدس الجمال يظهر ذلك من خلال الأعمال الفنية الجميلة المنجزة منذ أغبر العصور. يمتاز بهذه القيم عن غيرهم من الناس الفنانون و المبدعون الذين يعملون على ابتكار الذوق الجميل، سواء في المجالات الكتابة أو الرسم أو غيرها من الفنون، كما تعمل و تساعد هذه القيم في تكوين الرأي العام و توجهه، و الارتقاء به إلى

[1] - مالك بن نبي: " المسلم في عالم الاقتصاد "، دار الفكر، دمشق، الطبعة التاسعة ،2009م.، ص61.

الذوق الرفيع، و هي جزء من حياة المجتمع، اعتبارا من الأعمال الفنية و ما تركه الرسامون و غيرهم يمكن قراءة الحضارات القديمة، و تحديد بعض معالم المعيشية لتلك المجتمعات.

القيم الاجتماعية :

الحياة في مجموعة إنسانية تقتضي وجود أقسام مشتركة من المبادئ التي يتبناها أفراد هذه الجماعة حتى تنظم الروابط و ترسي قواعد السلوك، تكون كالتزامات و أوامر تربط بين أفراد المجتمع و تجعلهم يتفانون في خدمة و مساعدة بعضهم البعض، لأن الإنسان فطر على العيش مع بني جنسه، و هذه القيم هي من أهم عناصر ضمان استمرار الحياة الاجتماعية، لأنها« هي القسم المشترك بين أفراد المجتمع في تحديد انتمائهم الاجتماعي و الحضاري، وهي ضمان استمرار حياة الجماعة[1]». بعد عرض أصناف القيم، نخص بذكر أهم القيم المتعلقة بالنظام الاقتصادي، و هي كما يلي:

أهم القيم و الأخلاق المميزة في النظام الاقتصادي :

هناك قيم تجمع بين كل الأنظمة الاقتصادية، لأنه متفق عليها في تحسين الخدمات و مردودية العمل، أيما نظام اقتصادي يريد النجاح عليه احترامها و تكريسها في واقعه، لذلك تلجأ المؤسسات إلى أخصائيين في إعداد برامجها حتى تكون موافقة لهذه القيم، و قبل الخوض فيها، لابد التنبيه أن النظام الاقتصادي و تنظيمه تتحكم فيه آليات تعد بمثابة قواعد و ثوابت غير مصرح بها، و هي التي تضبط نشاط النظام الاقتصادي بصفة عامة، على المستوى العالمي وهي: « - القاعـدة الأولـى: الارتقاء و عدم الاكتفاء: "مبدأ بيتر"

- القاعدة الثانية: الاتساع الفوضوي للبنية الاجتماعية: "مبدأ باركينسون"
- القاعدة الثالثة: العرقلة الوظيفية: "مبدأ مورفي"
- القاعدة الرابعة: الرغبة العمياء في الارتقاء: "مبدأ الجي"[2] ».

---

[1] Daniel Mercure (Directeur) ;Baya Harricane & Smail Seghir & André Steenhaut « Culture et Gestion en Algerié », Edition ANEP , 2006,p31.

2- الدكتور عبد الكريم بو يحياوي: الخواء الاجتماعي، ص، 883.

نـعود لـهذه القواعد عنـد اسـتغلالنا للمعطيات الميدانية، أين نحلل كيفية تيسير مؤسسة الجمارك، و مدى إتباعها و احترامها لهذه القواعد خاصة في تسيير المسار المهني لموظفيها.

إتقان العمل:

من أهم ما يرتكز عليه نشاط العمال داخل المؤسسة الاقتصادية، هو إتقان العمل حتى يكوم ذا جودة عليا، لا يكفي العامل في أداء ما عليه من واجب، بل لابد من إتقان و التقان في جودة هذا العمل، هناك تشريعات و تنظيمات تحكم أداء العمل، لكن من القيم ألا يقف العامل عندها بل يتجاوزها بالإتقان. ومن مظاهر هذا الإتقان السرعة في أداء الخدمة، كذلك من القيم الحفاظ على الوقت و عدم تضييعه، و الحفاظ على وسائل الإنتاج و أدوات العمل. و إن كان من الصعب بمكان محاسبة العامل على هذا، فهنا تتدخل القيم لأنها رقابة ذاتية تخص شخصية العامل. لضمان الاستمرار في تقديم عمل متقن لابد من تحديث المعارف و المهارات، يكون ذلك بالتكوين المستمر.

التكوين المستمر: لحسن سير المنشأة يخضع عمالها للتكوين المستمر، و هذا من القيم التي تضمن الحفاظ على القيم السالفة الذكر، و من خلال هذا التكوين يتعلم العمال عدم التبذير في استهلاك وسائل الخدمة و الحفاظ عليها لأنها تساعد على استمرار هذه المنشأة، و من أساليب التكوين المستمر التعاقد مع الجامعات و المعاهد المختصة قصد تكوين و تحديث معارف عمال المؤسسات الطموحة في الاتساع و الاستمرارية في الوجود، كذلك من القيم في نظم الاقتصادية الحديثة المشاركة في تسيير المنشأة الذي أكد أن « نسبة النجاح والاستمرارية في المعامل الآخذة بهذه القيم جد عاليا بالنسبة لغيرها من المعامل[1]». فيما مضى كان هدف المؤسسات الاقتصادية خدمة الزبون أو العميل، أما اليوم فهناك مقاربة أخرى تجعل من خدمة العميل مطلق عمل المؤسسة، و أول ما يتأتى ذلك في حسن استقبال هذا الزبون، لأنه أصبح هو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية.

1- Thomas Perters – Robert waterman : « le prix de l'excellence, les secrets des meilleurs entreprises », traduit par Michele Garenr et chantal Pommier, France loisirs,1985, p278.

الاستقبال الأفضل:

استقبال الأفضل للمستخدمين و الرد على انشغالاتهم، و توفير الجو الملائم لأداء خدمتهم، مع ضمان أحسن التنظيمات لتسهيل قضاء حوائجهم، كما رأينا أصبح الزبون المحور الأساسي لنجاح أي مشروع اقتصادي، إرضاء العميل تجاوز كل الحدود، حيث أصبحت المؤسسات هي التي تطلب و تستقطب العملاء من حيث الإشهار و الدعاية لمنتجاتها، كما أصبحت تخصص مديريات مكلفة خصيصا لهذا الغرض. تعد هذه من القيم التي يجب تكريسها خاصة في البلدان المتخلفة، لأنها في الأصل هي مضمونة تنظيما و تشريعا، لكن في التطبيق إن غابت هذه القيم ذهبت معها هذه الحقوق و تضيع مصالح المستخدمين. كذلك نجد من القيم في المعاملات الاقتصادية، العدل في الإنتاج و التبادل، و التوزيع و الاستهلاك، فإن هي احترمت ساد الرخاء و التطور و إن لم تحترم تظهر الأزمات بكل أشكالها. لا يسعنا التطرق لكل هذه المبادئ، و كتفينا بما ذكرناه حتى نعود للب موضوعنا، و نرى علاقة القيم بالسلوك الاقتصادي في المسيحية و الإسلام.

القيم الاقتصادية في المسيحية و الإسلام:

الدين و السلوك الاقتصادي:

لابد التطرق إلى مفهوم الدين و التدين بشكل عام، و النظر في قوة الفكرة الدينية في تحديد و توجيه السلوك الإنساني عامة، و التصرف الاقتصادي بصفة خاصة، كما نحاول تبيان مدى أهمية المبادئ الدينية في الحياة الاجتماعية و كيف يرتبط الإنسان بأسس الأخلاقية في ترتيب العلاقات الاجتماعية.

التدين: ظاهرة اجتماعية، عرفها الإنسان منذ القدم، تأخذ عدة أشكال و مواصفات، ومرتبطة بأفراد المجتمع ارتباطا يكاد يكون متلازما، و التعريف اللغوي لهذا المعنى هو: « أن التدين اتخاذ له دينا، جمع أديان وهو اسم لجميع ما يعبد به الله، ويعبر عنه كذلك بالملة و المذهب، يقال قوم دين أي دائنون، بمعنى خاضعين[1] » . **مفهوم الدين:** الدين كظاهرة اجتماعية له عدة مفاهيم عامة، و له كذلك تعاريف شتى كمصطلح. إذ أن الأديان كلها تجمعها كلمة " الدين" بحيث هناك وحدة معنوية منظمة و معبر عنها بهذا الاسم المشترك. بالرجوع إلى اللغة العربية نجد أن كلمة الدين تأخذ تارة من الفعل المتعدي بنفسه، و تارة متعدي باللام مثل دان له، أي خضع وانقاد له، و أخرى متعدي بالباء مثل دان به، وقد يؤخذ معنى الدين بالاشتقاق ومنه دانه دينا، أي أحكمه و ساسه و قهره، ومنه كذلك كلمة « الديان و هو الحاكم و القاضي[2] ». من كل هذا، يتضح أنه ليس هناك تعريف جامعا شاملا و مانعا لكلمة "الدين" حيث هي تأخذ معنى المذهب، والقهر، والخضوع، والإيمان، و الإذعان، والعقيدة، والانقياد...الخ.

لكن هذا كله لا يصور لنا حقيقة واضحة، وفية عن معنى الدين والتدين، كما في عرف الناس و اصطلاحهم، وتبقى الهوة جالية بين المعنى اللغوي و المعنى العرفي، حيث ليس كل خضوع وانقياد يسمى في عرف الناس تدينا مثل ذلك خضوع الغالب للمغلوب فيما أورده بن خلدون في كتابه المقدمة في الفصل الثالث و العشرين تحت عنوان في « أن المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته و سائر أحواله وعوائده [3]». وطاعة الولد لوالده و تعظيم المرؤوس لرئيسه، كل هذا قد يكون من معدن آخر غير معدن الدين أو التدين، كما لا يسمى كل رأي و مذهب دينا، أيضا قد يكون علاقة بين قاهر ومقهور، ولا يسمى بالضرورة دينا، كما هو الحال بين المستعمر و المستعمر.

---

[1]- عبد الرحمان ابن خلدون: " مقدمة ابن خلدون" دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، سنة 2000.ص،34 و 36.
2- نفس المصدر، ص 144.
3- نفس المصدر، ص، 144-155.

و من مجمل هذه المعاني نستخلص وجود علاقة تربط بين طرفين، تحكم كنه هذه المعاني، ونجد الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه الإيمان و الحياة يتطرق إلى حاجة الإنسان للدين كأداة و تشريع ينظم حياته الاجتماعية نقلا من كتاب المجتمع البشري في الأخلاق و السياسة " لبرتراند راسل، صفحة 10. يقول: « يقول الفيلسوف البريطاني المعاصر برتراند راسل، الإنسان أكثر تعقيدا في نزعاته و رغباته من أي حيوان آخر[1] » . وتنشأ الصعوبات التي يواجهها من هذا التعقيد، فهو ليس اجتماعيا تماما مثل النمل و النحل، لا يعيش إلا ضمن بني جنسه، و لا هو انفرادي تماما مثل الأسود والنمور، إنه حيوان شبه اجتماعي، وبعض نزعاته ورغباته اجتماعي، وبعضها انفرادي، ويبدو الجانب الآخر في حبه للاستقلال بأموره الخاصة وعدم استعداده للتحدث فيها للغرباء. ولأننا لسنا اجتماعيين تماما فنحن في حاجة إلى أخلاق، لتوحي لنا بالأهداف، وإلى قواعد أخلاقية لتفرض علينا قواعد التصرفات، و النحل -كما يبدو- ليس في حاجة إلى شيء من هذا، فهو يتصرف بما تمليه عليه غريزته و مصلحة الجماعة.

مما سبق يتساءل يوسف القرضاوي فيقول: « ترى ما الذي يضع للإنسان القواعد الأخلاقية السليمة الصحيحة ؟ ويحدد له سلوكه المستقيم؟ ويرسم له طريقا موصلا إلى غاية لا عوج فيه، ويدفعه إلى السير في هذا الطريق القويم؟ [2] ». اختلاف الناس في كل أحوالهم يجعلهم يختلفون في تحديد الصالح من الطالح، كما تغلب المصلحة الذاتية لتجعل الإنسان يتصرف حسب هذه المصلحة الضيقة كي يحقق مآربه، و قد يضن أن ما هو طالح هو عين الصلاح بما أنه يحقق له المصلحة، لهذا احتاج الناس لسلطة تقوم لهم ما هو صالح من غيره، هذه السلطة أداتها سن القوانين لتحديد السلوكات، لكن هل يمكن للقانون و حده بمفهومه الجاف أن يجعل الناس يهتدون لسن و وضع قواعد أخلاقية سليمة تصلح لهم أحوالهم الاجتماعية، بمعنى آخر، أليس هناك عناصر أخرى تتدخل لوضع قيم يحتاجها الناس في معاملاتهم. عند هذا المقام يتسأل كذلك عن القوة التي تنتج الأخلاق السليمة « هل هو القانون ؟ أم هي الفلسفة الأخلاقية ؟ أم هو الدين [3] ؟ » ونخلص إلى أن القانون وحده و إن كان لابد منه، لا يكفي لضبط السلوك الإنساني، لان سلطانه على الظاهر، لا على الباطن، هذا بصفة عامة، و على الأخص السلوك الاقتصادي حتى ولو كان لابد من تشريعات تنظم عمل المؤسسات، تبقى هذه التنظيمات غير كافية لوحدها لبلوغ التميز، و نعود لهذه المسألة في الجانب التحليلي الميداني لموضوع دراستنا. كذلك إن الفلسفة الأخلاقية متشعبة، ومختلف ولم تحقق إجماع حولها، لأن منها فلسفة المنفعة التي نادى بها " أبيقور" وفلسفة القوة التي نادى بها " نيشة"، وفلسفة الواجب التي نادى إليها "كانط". وكل فيلسوف له مذهب، وكل مذهب له مقياس و منهاج، إذن فالفلسفة الأخلاقية لا يمكنها توجيه الجماهير الغفيرة و مجمع المجتمع، ولا توحد كل المجتمعات حول قيمها، إذ هي ترتكز على الجزاء الذاتي الذي يناله المرء على استمساكه بفضائل أخلاقية معينة حسب اعتقاداته، و انتمائه الفلسفي، وهذا الجزاء يبقى وهم لمن مات و ضحى بروحه في سبيل أمته مثلا، ومن جانب آخر فهي لا تعطي جزاء لمن عاش كل عمره

[1]- يوسف القرضاوي: " الإيمان و الحياة "، مؤسسة الرسالة، ط 12، ابنان، سنة 1985، ص203.
[2]- نفس المصدر، ص 216.
[3]- نفس المصدر، ص 216.

يظلم و يطغى دون أن يشعر بتأنيب الضمير، لان ضميره مات، أو طغت عليه أنانيته و طغيانه، وهذا لا يعني أنه ليس للفلسفة الأخلاقية مكانا في تقويم السلوك، إلا أنها لوحدها غير كافية لتحقيق إرساء قواعد الطريق القويم، لأن سلطانها ذاتي و تطبق حسب قناعة صاحبها، إذن لضبط طريق المستقيم في الحياة الاجتماعية لابد من الدين، الذي بدونه لا يمكن أن تكون هناك أخلاق، وبدون أخلاق لا يمكن أن يكون هناك قانونا، يجب التذكير أن القيم و الأخلاق ليست هي الدين كما قد يظن البعض، نوضح هذه المسألة فيما يأتي.

تستقيم الحياة الاجتماعية بالقانون و الأخلاق و الدين، هذه عناصر متكاملة تهدف إلى رسم نسق اجتماعي يؤطر نشاط أفراد المجتمع حسب ثقافة المجتمع المنبثق منه، كل من الأخلاق، القانون، و الدين له دور في تقويم سلوك أفراد المجتمع، و هي في الحقيقة حلقات مترابطة لا انفصال بينها، كل منها يساهم من جانبه في تنمية مجالات إدراك الإنسان لتقويم سلوكه، لهذا نجد الرسول الكريم (ص) يقول: "جئت لأتمم مكارم الأخلاق.." هذا يبين أن الدين ليس هو الأخلاق بل الدين يتمم مكارم الأخلاق، لأن الفطرة السليمة تدعوا إلى الأخلاق، كما يبين مدى اتصال مفهوم الدين بالأخلاق، و مدى تكامل العلاقة بينهما في إرساء قواعد اجتماعية تنظم حياة المجتمع. فالدين هو المصدر المعصوم الذي يعرف منه حسن الأخلاق من قبحيها حسب الديانات السماوية، والدين هو الذي يحد من أنانية الفرد ويربي فيه الضمير، الذي على أساسه يرتفع صرح الأخلاق خدمة للمصالح العامة. إلا أن هناك من العلماء من اعتبر الدين هو الخلق لارتباط الوثيق بين الظاهرتين، سواء عند المسلمين، أو المسحيين وفي هذا الصدد يقول ابن القيم الجوزية: « الدين هو الخلق، فمن زاد عليك في الخلق زاد عليك في الدين»[1]. إن الإيمان، أو الدين ليس على هامش الوجود، لأنه يتعلق بوجود الإنسان ومصيره وعليه تتوقف السعادة الأبدية أو الشقاوة السرمدية، ومن أجل هذا فكر الكثير من العقلاء وانتهى إلى إثبات العقيدة في الله بطريق خاص، « فمنهم من اهتدى إلى الإيمان استنادا إلى صوت الفطرة في أعماقه، ومنهم من اعتمد على مبدأ " السببية" الذي يقر بأنه لابد لكل حادث محدث، ومنهم من ناقش المسألة مناقشة حسابية، رياضية، وانتهى إلى عقيدة التوحيد[2] » . و من أقوال المسيحيين قول الفيلسوف الألماني "فيختة" :" الأخلاق من غير دين عبث." حتى الوثنيين نجد تقديسهم لقيمهم الاجتماعية في صدارة أولوياتهم، لأنها مصدر ثقافتهم الاجتماعية التي يستمدون منها كل قواهم، لذلك فهم يرتكزون عليها في كل شؤون حياتهم. وهذا الإيمان تترتب عليه مظاهر، وهي ما يسمى العبادات و المعاملات التي يفرضها الدين من واجبات و محرمات، التي يصان بها عقل الإنسان، و خلقه، نفسه، وماله، عرضه، ونسله، ومن ثمة كان الإيمان و مظاهره من أساس سعادة و هدوء النفس وطمأنينة حياة الإنسان، هذا السلوك هي ما اصطلح عليه تسمية التدين، وهي ترجمة لمعتقدات لما في وجدان المرء. إن الفرد دون دين ولا إيمان، ريشة في مهب

1- ابن القيم الجوزية: " مدارج السالكين " ، الجزء الثاني، الطبعة المحمدية، ص 307.
2- يوسف القرضاوي. الإيمان و الحياة، مصدر سابق، ص 09.

الريح لا تستقر على حال، كذلك مجتمع بغير دين ولا إيمان، مجتمع غابة، مجتمع تعاسة وشقاء، تغلب عليه فلسفة القوة، يأكل منهم القوي الضعيف.

ومن مستلزمات الإيمان الإذعان القلبي، والانقياد الإرادي المتمثل في الخضوع، و الطاعة لحكم من آمن به، مع الرضا و التسليم. ومما سبق تتوضح لنا الصورة جالية في حاجة الإنسان لعقيدة و إيمان يستنير به في جميع علاقاته سواء الاجتماعية أو غيرها، ويترجم ذلك في شتى معاملاته و سلوكياته، لتأخذ مظهر لتدينه والتزامه بمقتضى أحكام تشريع دينه الذي يظهر في سلوكه و يطبع تصرفاته و منها على الخصوص في مقال الحال الاقتصادية.

الفكرة الدينية و السلوك الديني:

الفكرة الدينية لها جوهرية تتميز بها، ولكن ليس من السهل تحديد هذه الخصائص بدون استعراض كل الملل و النحل، لان كل عقيدة تنظر للشعور الديني أو الفكرة الدينية بمنظار خاص بها، وإن كان يتعذر علينا استعراض كل الديانات و الملل من خلال هذا الموضوع، فإننا نقتصر على الديانات السماوية أو الكتابية أو التوحيدية، خاصة المسيحية و الإسلام. نحاول عرض واستخراج القسط المشترك بينها فيما يهتم بخصائص الشعور الديني من خلال عرض فحوى مضمون التعريفات لمعنى الدين عند كل منهما. عند علماء الإسلام، كلمة دين غالبا ما تعني بأنه وضع إلهي سائق لذو العقول السليمة باختيارهم، داعي إلى الصلاح في الحال والفلاح في المآل، كما يمكن أن نجد معنى الدين أنه وضع إلهي يرشد إلى الحق في الاعتقادات، و إلى الخير في السلوك و المعاملات. كما سبق في تعريف الدين و التدين عند ابن خلدون.

أما المسيحيون فهم يرون أن الدين هو الرباط الذي يصل الإنسان بالله، ويقول الفيلسوف "كانط" في كتابه الدين في حدود العقل :« الدين هو الشعور بواجباتنا من حيث كونها قائمة على أوامر إلهية." و يقول " ماكس ميلر": الدين هو محاولة تصور مالا يمكن تصوره و التعبير عنه، هو التطلع إلى اللانهائي " هو حب الله". كما يعرفون الدين أنه مجموعة التورعات التي يجب أن توجهنا في سلوكنا مع الله ومع الناس و في حق أنفسنا[1] ».

من خلال هذه التعريفات نخلص أن حقيقة الدين و جوهريته، لا تكفي في تحديدها فكرة الاعتقاد بإطلاق أو فكرة الخضوع من حيث هي، و أنه لابد من إضافة قيد أو قيود أخرى تحددها بإبراز عناصرها الجوهرية، كذلك من خلال هذه التعريفات سواء إسلامية أو مسيحية نلاحظ أن معنى الدين قد حصر في نطاق الأديان السماوية، مستندة إلى الوحي السماوي، وهي التي تتخذ معبودا واحدا، وهو الخالق المهيمن على كل شيء، و على هذا الأساس كل ديانة تقوم أو جانب منها على عبادة التماثيل أو عبادة الحيوان أو كوكب أو غيرها، تخرج بمقتضى هذه التعريف أن تكون دينا. يرى "ماكس فيبر" « أنه ليس هناك غير دينين موحدين

[1]- جوليان فرويد: علم الاجتماع عند ماكس فيبر، مصدر سابق، ص160.

بالمعنى الدقيق للكلمة، وهما اليهودية و الإسلام، [1] » ومما سبق نلاحظ أن الخاصية الجوهرية للسلوك الديني، أنه مرتبط بوحي السماء.

كما نجد أن جميع مؤرخي الأديان، ومنها غير السماوية أجمعوا أنه ليست هناك جماعة إنسانية عاشت دون أن تفكر في مبدأ و نشأت الإنسان ومصيره، وفي تعليل ظواهر الكون وأحداثه، و دون أن تتخذ في هذه المسائل رأيا حقا كان أم باطلا، يقينا أو ضنا، تصور به هذه القوة التي تخضع لها هذه الظواهر في نشـــأتها و المآل الذي تصير إليه الكائنات، إذن لا يوجد دين مجرد من كل فكرة اعتقادية، و عليه تكون الفكرة الاعتقادية إحدى خصائص السلوك الديني ومن مميزاته، و قد يرتبط هذا السلوك بالنشاط الاقتصادي كما هو فيحال موضوعنا، هذا التصرف الذي مبعثه الفكرة الدينية هو ما يسمى مظاهر التدين، الذي سوف نأتي على بيانه. وإن كان الإشكال في قبول الديانات غير السماوية كدين، إلا أن القرآن الكريم اعتبرها دينا. و هذه المسألة تحتاج إلى بحث مستقل، لا يسعنا أن نعالجه في هذا الموضوع.

مظاهر التدين: السلوك الديني يصدر من المتدين الذي يهدف بتقديسه إلى حقيقة خارجة عن نطاق الحسي للأذهان، فإنها في هذا التعبير أي الذات المقدسة، تشير إلى ذات مطلقة مستقلة قائمة بنفسها، فالصلة بين المقدس و المتدينين هي قبل كل شيء صلة بين ذات، و ذات، لا بين ذات وفكرة مجردة، لأننا مثلا كلنا نقدس معنى الحرية و الشرف، إلا أن هذا التقديس هو صلة بين ذاتنا و الفكرة المجردة النسبية، التي يعطيها كل حسب معرفته لمعنى هذه الفكرة. أما من حيث عبادة الذات المطلقة فالصلة لابد أن تكون بين ذاتيين مختلفتين لا تشابه بينهما. بناء عليه، نقول أن التقديس الديني هو تقديس لذات لها صفات خاصة، وأهمها أنها ليست مما يقع عليه الحس ولا مما يدخل في دائرة المشاهدة و إنما هي شيء غيبي حسب صفاته و أسمائه الحسنى، ظاهر باطن، أول آخر، فالعقيدة الدينية بمختلف مذاهبها لها خاصية الإيمان بالغيب أي بما وراء الطبيعة، كما يمكن القول أن التقديس الديني تأليه و عبادة، إذ أن جميع علماء الأديان متحدون أنه ليس هناك دين أيا كانت منزلته وقف عند ظاهر الحس، و اتخذ المادة المشاهدة معبودا لذاتها، حتى جهلاء العرب الذين كانوا يعبدون الأصنام،" ..قالوا ما نعبدها إلا لتقربنا إلى الله زلفى.."، ويمكن القول أن القوة التي يقدسها المتدين ليست فكرة مجردة أو صورة عقلية خالصة، بل هي حقيقة خارجية و مستقلة عن ذات المتدين، وأن هذه الحقيقة ليست مادة يقع عليها الحس كما سبق إلى ما أشرنا إليه، بل هي سر غيبي لا تدرك بالأبصار،"لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار"، بتعبير ما جاء في القرآن الكريم، وأن هذه الحقيقة فاعلة و مدبرة تتصرف بمحض إرادتها، لها أسماء الحسنى و صفات العليا، وأنها ترى و تسمع لمن يدعوها، ولها مطلق الحرية في قبول مطالبه أو رفضها. فالأمر إذن ليس أمر عرض للاهوت الأخلاقي للأديان، بل فهم ترابطاتها الذاتية و العملية، التي قامت بدور دوافع عملية، في الفعالية عموما، وفي الاقتصاد خصوصا، لان الأخلاق

1- جوليان فرويد، "علم الاجتماع عند ماكس فيبر"، مصدر سابق، ص، 169.

الاقتصادية ليست مجرد نابعة لصورة التنظيم الاقتصادي، بل لها دوافع و ركائز أخرى تتحكم فيها، منها ما هو من الأخلاق و الدين كما سوف يتضح فيما يأتي.

أهمية الدين في حياة الاجتماعية:

من أهدف الحضارة الإنسانية إشباع حاجات البشر، و توفير رفاهيتهم المادية و المعنوية، لازدواجية التكوين البشري من جسد و روح كما رأينا سابقا ، فإن كانت المجتمعات الإنسانية تعمل على تحقيق هذه الرفاهية بتلبية حاجاتها المادية بارتفاع الدخل و زيادة الثروة قصد تغطية كل ما يحتاجونه من ماديات الأساسية و الكمالية، فهل يمكن بلوغ السعادة المعنوية أو الروحية بالتكفل بالجانب المادي فقط؟ أم هناك جانب من السعادة الإنسانية لا يرام بالماديات، بل لابد بلوغه بصقل النفوس البشرية و ربطها بالعالم العلوي الذي هو مصدر راحة الإنسانية، حتى و إن كان الفرد الاجتماعي لا يمكنه الاستغناء عن مادته، بل يجب عليه العمل جادا لتوفير كل ما يحتاجه من مواد، لكن لا يكون ذلك على حساب تجاهله لروحه التي تتغذى بالمعنى و الأخلاق الفاضلة، أو لنقل بالقيم الاجتماعية، نجد أن مفهوم الدين كظاهرة اجتماعية يضمن هذا المعنى، لما يحتويه من معاني ترقى بالإنسان إلى ما يصبو إليه، لأن القيم الدينية منبثقة من وحي السماء، حسبما هو متعارف عليه عند الموحدين من أهل الكتب السماوية كما سجلنا فيما مضى، و هي أي القيم الدينية ما تقرره تعاليم الديانة و أخلاقياتها من مبادئ و أسس، و حتى مجال المعاملات يحوي شحن من قيم روحية داعية للمثل العليا، مثل حب الخير، الأمانة، الإيثار، و حسن الخلق زيادة على الأحكام الشرعية، تدعوا تعاليم الدين إلى التخلق بالقيم الفاضلة و اسماها التسامح. هذه المعاني تؤدي إلى ظهور قيم اجتماعية التي ما هي في الحقيقة إلا ذلك التوازن بين صفات و خاصيات المخلوقات، و لا يحصل هذا التوازن إلا بالنظر و التدبر في آيات الكونية بمرآة آيات التنزيلية، و قد يتحد أغلب البشر على القيم الاجتماعية، و منها توقير الكبير، و الإشفاق على الصغير، و تقبيح الغش، و نبذ الكذب، و تحبيذ معاونة الضعيف، و تمجيد الشجاع و الكريم. هذا المعنى نجده عند المفكر محمد أركون رحمه الله حيث يقول: « مارست الديانات، حتى الآن، تفردا بمرافقة التاريخية، و حددت نظاما للعالم عينت فيه مكان الإنسان و مسؤوليته و قد تجسد هذا التحديد بمعان ثابتة باعتبارها تقوم على أساس علم الكائن، و بالتالي بشعور من الأمن في الاستمرارية العمل الإنساني الممتثل للتعاليم الإلهية، و صلاحه» [1]. ولما كان الاقتصاد ضمن الظواهر الاجتماعية التي تحقق رفاهية الناس، قام كثير من المفكرين بالتنظير لتطوير الإنتاج الاقتصادي قصد ضمان هذه الرفاهية، وراح كل يدافع عن رأيه، فيما كان للدين صلة بالاقتصاد، أم كلا الظاهرتين الاجتماعيتين منفصلتين عن بعضهما، و لا تؤثر إحداهما على الأخرى. و قد رأينا فيما سبق بعض هذه الآراء، لكن لم تستطيع هذه الأنظمة الاقتصادية بمختلف مدارسها و مذاهبها تحقيق المبتغى، خاصة عند ظهور الأزمات الاقتصادية العالمية المتعاقبة، الأمر الذي دفع بالمهتمين، النظر في أسباب هذه الأزمات

1- محمد أركون: " الإسلام، أصالة و ممارسة " ، ترجمة خليل أحمد، بمشاركة مارسيل شاربونييه، ط1، سنة 1986،ص، 92.

و البحث عن الحلول الناجعة، و طرق التسيير الكفيلة لتفادي تكرارها، فعلى سبيل المثال، إن قروض البنكية الربوية أضحت مؤكدة من أسباب المؤدية لظهور الأزمات المالية لما يترتب عنها من أعباء قد تدفع بالمؤسسات الاقتصادية إلى الإفلاس، بالمقابل نجد أن الشريعة الإسلامية أعطت بدائل عن هذه القروض الربوية بطرق استثمارية أظهرت نجاحها في تمويل المشاريع الاقتصادية كعمليات المشاركة و المرابحة... هذه الإجراءات ضامنة لرأس المال، و في نفس الوقت هي حافظة على حصص كل مستثمر، و هذا ما دفع بالكثير من المؤسسات المالية العالمية أن تلجأ للعمل وفق مقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية في هذا المجال، تجنبا للمخاطر و الأزمات المالية التي تفرضها الأنظمة الاقتصادية التقليدية، و لهذا فهناك أيضا كثير من المؤسسات المالية العالمية فتحت لها فروعا تعمل بصبغة غير ربوية جلبا لأموال المسلمين، و هنا فرض الدين نفسه على التعاملات الاقتصادية. الأمر الذي أثبت أن للقيم دور في تحديد سلوك أفراد المجتمع، لذلك في الأوينة الأخيرة ظهرت فكرة بارزة، هي أن الشركات التي تعي مسؤولياتها الاجتماعية تصنع لنفسها سمعة جيدة، في حين أن الشركات التي لا تهتم إلا بالعوائد المادية لمديريها و لمساهميها نادرا ما تستطيع الحفاظ على وجودها في الآجل الطويل، بل مآلها الزوال لا محال. ولما كان التفوق و نجاح الأنظمة الاقتصادية مؤشرا للتطور و تقدم الدول، أضحت كيفية تطوير أداء السلوك الاقتصادي من أولويات الاهتمام، سواء ما تعلق بالتقنيات و الماديات، أو التشريعات و المعنويات. نال هذا الموضوع قسطا كبيرا من العناية و البحث، من عدة جوانب المتصلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بهذا الموضوع، و عليه السلوك الاقتصادي و علاقته مع الدين بصفة خاصة و القيم الاجتماعية بصفة عامة يطرح نفسه في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى، يظهر ذلك من خلال تصرفات الفرد ترجمان و مرآة ما يلوج في أعماق وجدانيه، و هذه التصرفات تحكمها تنظيمات و قوانين منظمة، أي سلوك الفرد خاضع لسلطة هذه التنظيمات، لكن قد يتصرف الفرد خارج دائرة هذه التنظيمات عندما يمتثل طواعية لأداء عمل متقن انطلاقا من فكرة التقرب و الآمل في الأجر الأخروي، و هنا تظهر قوة الفكرة الدينية كمحفز و مقوم ذاتي لسلوك الأفراد داخل المجتمع. يقول المفكر" محمد عمر شابرا "، في هذا الصدد، « أن هناك حقيقة لا يمكن إنكارها، و هي أنه إن كان البشر هم غاية التطور و وسيلته، فإن الأولوية القصوى يجب أن تعطى لإصلاح أمورهم و تحقيق رفاههم، [1] » و هنا تأتي الرؤية الكونية الدينية سبيلا يحمل في طياته إمكانية إصلاح النفس البشرية بما يرضي حاجاتها المادية و المعنوية. كذلك يقول المفكر الألماني " فولكر نينهاوس " في هذا الموضوع: « لقد انشغلت الدراسات حتى الآن عن وعي بصورة عامة جدا، و مجردة بأسس المنظومات الأخلاقية و تطبيقاتها بالنسبة إلى سلوك الفردي، الاجتماعي و السياسي و كذلك بمسائل المنهج اللازمة لعلوم الاقتصاد و نظريات المعرفة، لكي تبين بأن أنساق الاقتصاد الغربية الموجودة فعليا تقوم على أساس أخلاقي وأنها تصمد لتأمل أخلاقي، و أن أخلاق الاقتصاد الغربية لديها أسس مسيحية.[2] » هذا ما يدفعنا أن نقول بان للاعتقاد الديني أهمية كبيرة و محورية في حياة الفرد الاجتماعية، و أن الاعتقاد الديني يظهر من خلال تصرفات أفراد المجتمع، كما

1- محمد عمر شابرا وفولكرنينهاوس: مصدر سابق، ص، 18.
2- نفس المصدر ، 135.

تمتاز الفكرة الدينية بقوة خفية و جلية في نفس الوقت، حيث هي في كثير من الأحيان تحدد أنماط نشاط الفرد، لذا اهتم كثير من المفكرين بماهية مضمون الدين كعقيدة و سلوك، كما ركز علماء علم الاجتماع على تبيان العلاقة بين مفهوم الدين و سلوك الفرد. و نظرة الإسلام لأخلاقية السلوك و تصرفات أفراد المجتمع أمر مقطوع فيه، و زيادة التأكيد على كل المعاملات الاقتصادية، كما أن الشريعة الإسلامية اهتمت اهتماما كبيرا جدا بالمعاملات المالية، حيث أقرت الآية (187) من قرآن الكريم من سورة البقرة مبدأ عاما، شاملا، و مانعا، إذ قالت:" و لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل"، و هي قاعدة اجتماعية ضامنة السيرورة توازن المجتمع، و بهذا جعلت كل ما يخرج عن نطاق التعاملات المقررة شرعا أكل لأموال الناس بالباطل، و قد يحتال المحتلون و يبرمون العقود التي تكون صوريا صحيحة لكنها تخفي في طياتها غشا أو عيبا يكون صاحبها داخل دائرة من يأكلون أموال الناس بالباطل، و هذا رقيب ذاتي لا يستطيع الإنسان الفرار منه، لأنه حتى ولو استطاع المرء أن يغش غيره فلا يستطيع غش نفسه و ضميره ليجعل هذا الغش عملا مستحسنا و هكذا جعلت الشريعة الإسلامية الرقابة الذاتية أمرا ذو أهمية بالغة في تصرفات الناس، خاصة منها المتعلقة بالأموال.

ليس من محل الصدفة أن نجد أطول آية في القرآن الحكيم جاءت تنظم عملية السلف و المداينة و هي الآية (271) من سورة البقرة، بل الشريعة الإسلامية أولت بالغ القدر لتسيير الأموال، و هذا لما تحمله الأموال من قيمة اجتماعية في نظر الدين الإسلامي، لأنها عملية وعرة و معقدة تتداخل فيها المصالح، لأن الإنسان جبل على حب المال حبا جما، و لذلك فقد تغلبه شهواته من ازدياد دخله، و تنمية ثروته على تجاوز الحدود المشروعة ليتعدى على أموال غيره. كما يوصي الشارع في فروض الميراث و يعطي كل قريب حصته و حقه من التركة بكل دقة متناهية لا نجد لها مثيل في معرفة البشر. لأهمية تسيير الأموال في المجتمع الإسلامي لم يترك هذا المجال لأهواء الناس و مطامعهم، كما نجد أكثر من آية قرآنية تتحدث عن أموال اليتامى و توصي بصيانتها و استثمارها، و كيفية ردها إلى أصحابها عند التأكد من رشدهم و حسن تدبيرهم لأموالهم، كذلك الأمر بالنسبة لتسيير أموال الزكاة التي حدد الشارع مستحقيها، و حدد مقاديرها حسب أنواع الأموال و الثروة. لا يسعنا في هذا المقام التوسع في الحديث عن كل مجالات تسيير الأموال في الشريعة الإسلامية، نكتفي بهذا القدر لنبين مدى اهتمام الدين الإسلامي بالنظام الاقتصادي و كيفية إدارة الأموال للحفاظ على قوائم الاجتماعية على أسس صلبة حافظة لكل ذي حق حقه، سواء كان فقيرا أو غنيا، صغيرا أو كبيرا، ذكرا أم أنثى. مما سبق يظهر جليا تأثير الدين الإسلامي في السلوك الاقتصادي سواء بالنسبة للمسلمين و غيرهم. نخلص أن الدين كظاهرة اجتماعية مهما كان هذا الدين سماوي، أو وثني فهو يؤدي دور هام في تحديد نوع، و أنماط سلوك الناس المؤمنون به، و يطبع تصرفاتهم العملية بصبغة خاصة تميزهم عما سواهم، و بصفة أكيدة سلوكهم الاقتصادي الذي من خلاله يعملون لسد حاجاتهم و يبتغون به رفاهيتهم، فلهذا اهتم الكثير من المفكرين القدامى و المعاصرين بدراسة هذه الظاهرة الاجتماعية كمعيار قيمي لتصرفات البشر التي تميزهم عن باقي المخلوقات. بعدما انتهينا من بيان أهمية الدين كمفهوم عام، و إطار أخلاقي تتحدد

وفق مبادئه الحياة الاجتماعية بما يطبعه من تصورات يحملها مؤمنو هذا الدين و يجسدونها في سلوكهم اليومي كفعل اجتماعي، سوف نرى فيما يأتي الأسس الأخلاقية في الشرع الإسلامي على وجه الخصوص.

الأسس الأخلاقية في الشرع الإسلامي:

الشرع الإسلامي دين أخلاقي بامتياز، ربما هذا راجع كونه جاء للبشرية جمعاء و لم يحدد بزمان و لا مكان، بل هو صالح لكل منهما إلى أن تنتهي الحياة على هذه المعمورة، لذلك فهو القالب الذي يمكن لأي إنسان في أي وقت و رقعة جغرافيا، محور هذا الدين القيم الفاضلة، و هي كثيرة جدا، لا يمكن حصرها، منها ما يتعلق بالإنسان في جانبه المادي و الروحي، و منها ما يتعلق بالحيوان و الجماد، و منها ما يتعلق بالطبيعة والبيئة بصفة عامة، نكتفي بالذكر القيم المعلومة بين أغلب الناس، مع التركيز على ما يهمنا في دراستنا. للإشارة أن مبادئ الدين ليست هي القيم الاجتماعية و لا الأخلاق الفاضلة، كما سجلنا سابقا، حتى و إن كان الدين يمد القيم و يعضدها و يحث عليها، بحيث نجد من أحكام الدين ما لا يمد بالقيم صلة، خاصة في مجال المعاملات، و لتبيان هذا الشأن نأخذ مثال ذلك في أحكام الميراث، إذا ترك أب منزلا فللورثة الحق في بيعه و أخذ كل حصته، وهذا حكم شرعي جائز، لكنه فعل غير أخلاقي، إذا بقيت زوجة هذا الأب في العراء كما يحق للدائن أن يعود على مدينه حتى بإفلاسه، لكن من القيم أن ينظره أو أن يعفو عنه، يمكن إيضاح ذلك أكثر لاحقا. و من أمهات القيم الإسلامية نذكر مايلي:

حفظ النفس:

لا ضرر و لا ضرار، هذه قيمة أخلاقية مانعة وشاملة، لرد الأذى مهما كان مصدره، لا يجوز التعدي على النفس بإزهاقها ولا بأدائها سواء كان المتعدي نفسه أو الغير، و بنص القرآن قتل النفس الواحدة بغير حق، فكأنما قتل الناس جميعا، و من أحياها فكأنما أحيى الناس جميعا« تحفظ النفس لأنها ملك لله لا يجوز التعدي عليها سواء من طرف صاحبها أو الغير[1]». أما صاحب هذه النفس فله حق التصرف وفق حدود الشرع، فيما يصلح به نفسه و يجلب لها الخير، أما سوى ذلك فيعتبر تعدي.

[1] - الإمام جلال الدين عبد الرحمان السيوطي الشافعي: « تنوير أحوالك شرح على موطأ مالك » ، الجزء الثاني، دار الكتاب العلمية بيروت، لبنان ،1982، ص 153.

حفظ المال:

ملك الملك هو الله، أما ملكية الإنسان على هذه الأرض، فهي نسبية لأنها ملكية اختبار، لذلك فليس له حق في تجاوز حدود المخولة شرعا في الاستعمال و الإنفاق، و عليه لابد من حفظ المال ولا يجوز إهداره، و منهي عن الإسراف في النفقة والتبذير في كل شيء، كما يحفظ المال بأن لا يتعدى عليه بالسرقة والنهب و الغصب، و هو حق لصاحبه لا يؤخذ إلا بحكم الشارع، كما يقر حق الملكية الفردية، و يبقى الملك لله و للإنسان حق التصرف في حدود الشرع، يحفظ المال بشكل عام من سوء الاستعمال و الاستغلال، وينفق فيما هو نافع لصاحبه و أمته و للبشرية كافة.

حفظ العرض:

خاصية البشرية المميزة أنها وجدت لخلافة الأرض و استعمارها، و لا تتم هذه الخلافة إلا عبر التناسل المشروع، و لذلك تحفظ الأنساب بحفظ الأعراض، ولا علاقة بين الرجل و المرأة إلا بميثاق غليظ حتى تضمن استمرارية البشرية، ألا و هو الزواج، ويحفظ العرض سواء من الاعتداء المادي أو المعنوي، حيث أقر عقوبة قذف المحصنات، وهو اتهام المحصنة بما لم ترتكب.« و تحفظ الأعراض لتكريم السلالة البشرية و لا تبقى هملا كالأنعام في البرية [1] ».

حفظ المصلحة الخاصة:

و من أهم القيم التي ميزت الشريعة الإسلامية، هي حفظ المصلحة الخاصة، سواء كانت هذه المصلحة معنوية أو مادية. حيث لا تقدم المصلحة العامة، إلا إذا تعارضت مع المصلحة الخاصة، و هذا حفاظا على الصالح العام في المجتمع، للأشخاص حقهم في الحفاظ على جميع مصالحهم الاجتماعية ما لم تتعارض هذه مع المصالح العامة، و هذا جاء كمبدأ عام يستفيد به كل من يعيش في رقعة الدولة مهما كانت صفته، أي سواء كان مسلما، أو من أهل الذمة، فلا يجوز المس بهذا الحق المضمون أساسا في الشرع الإسلامي بمواثيق غليظة.

1- الإمام جلال الدين عبد الرحمان السيوطي الشافعي مصدر سابق، ص 153.

إقرار مبدأ الحافز:

أعطي الأجير أجره قبل أن يجف عرقه، هذا مبدأ أثبته الشارع على لسان نبيه (ص) حتى يحفز الناس على العمل لأنهم يرون ثمار جهدهم في الحال، دون تماطل و لا إجحاف، على هذا الأساس أقر النظام الاقتصادي الإسلامي الحافزة و هي من وسائل إثبات الذات، و هي على أنواع، مادية كالأرباح و الأجرة، و معنوية كالسمعة و الشهرة، و منها دينية متمثلة في الثواب الآخرة، و تجدر الإشارة أن النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على الحوافز و تحقيق الذات من جلب الأرباح و السعي للمصلحة الخاصة و تنميتها قدر الإمكان بكل الطرق المشروعة، كما أن الحوافز تشجع العمال على الإتقان في العمل و السرعة فيه، و تذلل الصعاب، و تشجع روح المنافسة البناءة، و تزرع روح الثقة في نفس العامل الجاهد في عمله، لقد اعتمد في الشرع الإسلامي على هذا المبدأ حتى لا يبخس الناس أشياءهم، و يجزى كل حسب جهده. لقد تفطنت الإنسانية لهذا المبدأ فكثر الاهتمام به وبظروف العمل و تحسينها و من الذين اهتموا بدراسة عامل الحوافز و علاقات الإنسانية نجد " Elton Mayo" « أكد هذا الأخير على ضرورة تحسين ظروف و شروط العمل كحقيقة جوهرية في تحسين المردودية من جهة و علاقات العمل من جهة أخرى. ثم تلت مساهمات جذرية خاصة في ميدان الحوافز على الخصوص بدءا بالاعتراف بالثروة البشرية كحقيقة محورية في تحقيق نجاح المؤسسة.[1] ». لا يتصور نجاح المشاريع الاقتصادية بدون التركيز على عنصر الحافز الذي يعد محرك لأي نشاط أو عمل إنساني، سوف نعود لهذه النقطة عند تحليلنا للمعطيات الميدانية، لأن الحافز مؤشر هام في تحديد نشاط العامل.

محضورات الشرع الإسلامي في التعامل الإقتصادي:

كل تعامل مباح و منه التعاملات الاقتصادية، لأن القاعدة العامة كالأصل شرعي هو المباح و الاستثناء هو المحظور، و لا يكون ذلك إلا بنص صريح، لأنه محدد و محدود عكس المباح، فليس له حد و لا هو محدود لكثرته، و عليه المباح يتعلق بالأخلاق الفاضلة و الحق، و المحظور يخرج عن دائرة الأخلاق و القيم الاجتماعية، فكل عمل منطلق من نية حسنة مبتغاه صالح الحال، يعد مباح، و ما خالطه غش فهو خارج من إطار المباح. الغش سواء في العمل أو في البيع، أو في التعليم و التعلم، حتى في النصيحة، على هذا الأساس علق الشرع على نية الفرد في أداء العمل ثوابه. كل غش هو محظور شرعا.

1 – د.عبد الكريم بوبحياوي: مصدر سابق، ص 46.

الغــش:

من تعاريف الغش أنه إخفاء عيوب السلع، أو إظهار عكس ما يبطن المرء، أو أداء العمل على غير وجه المطلوب، أو عدم بذل الجهد في أداء العمل..، و لا يسعنا التبحر في كل هذه التعاريف لأن كل منها يتعلق بجانب ما من تصرفات الإنسان، المهم أن الغش بكل أشكاله و أنواعه فهو محظور منبوذ من أفراد المجتمع، و أن العمل مهما كان سواء في التجارة أو الصناعة أو في شتى المعاملات الاقتصادية أو غيرها، لابد أن يكون على نصيحة، و التي من مضامينها الإتقان في العمل و خلاصته من الغش، و لا يكون ذلك إلا و الإنسان واعي على يقين بما يقوم به من عمل أو خدمة، و إذا غش في عمله و لم يؤخذ على يده، فسوف ينتشر هذا الغش شيأ فشيأ، ولا يترك مجالا إلا دخله و يعم المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أنواع متعددة من ظواهر الفساد، و أعلاها فساد الأخلاق و قيم، لأن الإنسان يمكنه تجاوز الصعاب إذا كان متشبعا بالقيم التي تقوي فيه العزيمة و تمده بالحزم و العزم، أما إذا غابت أخلاقه فلم يبقى له شيء. من مظاهر الفساد الرشوة التي كثرة عليها الكلام في الوقت الحاضر، إلا أنها يحوم حولها غموض كبير، سنحاول بيانه فيما يأتي.

الرشوة :

كثير من الناس يخلط في تحديد مفهوم الرشوة و تحديد معناها، لأن أغلب الفهم عند عامتهم إلصاقها بمعنى الفساد و هذا ما نجده في قانون محاربة الفساد في الجزائر، حيث في نصه العربي يقول محاربة الفساد و يقابله باللغة الأجنبية ب " la lutte contre la corruption".

من أكثر المصطلحات تعقيدا في وقتنا الحاضر نجد مفهوم الرشوة، ليس في الجزائر فقط بل في كثير من الدول، حتى تحديدها القانوني فهو بصعوبة كبيرة، سوف يتضح ذلك من خلال أمثلة واقعية.

ويمكن اعتبارها ما يدفع من مال (نقودا أو عروضا أو عقارات أو خدمات أو منافعا)، على سبيل الملاطفة أو المصانعة أو الاستمالة بقصد المحاباة، لإحقاق باطل، أو إبطال حق، أو ربما تؤخذ على واجب يلزم أداؤه، أو على باطل يلزمه تركه.

و قد « تؤخذ الرشوة بالإكراه أو بالتوافق و التراضي بين الراشي و المرتشي، لتحقيق مصالحهما الشخصية النفعية على حساب مصلحة الجماعة[1]».

[1] - الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص 50.

عرف أبو حامد الغزالي رحمه الله في كتابه إحياء علوم الدين الرشوة بأنها « بذل المال لغرض عمل محرم، أو واجب متعين [1]». اعتبارا على هذا التعريف استنبط الفقهاء أحكام تتعلق بالرشوة، فهي إن كانت محرمة بنص الحديث، في حق الراشي و المرتشي و من سعى بينهما، هي عند بعض الفقهاء حراما في حق المرتشي، مباحة في حق الراشي أو مكروهة في بعض الحالات إذا كانت طلبا لحق، أو دفعا لباطل، و كما هو ظاهر فإن هذا الموضوع مستقل بحاجة إلى دراسة و بحث معمق، لأن في عصرنا تداخلت المصالح و تشعبت المعاملات حتى أصبح الموظف يعتبر نفسه يؤدي خدمة بالامتياز و هو في واقع الأمر مأجور على ما يقوم به من عمل، فتراه يماطل في أداء واجبه في انتظار أن يعطيه صاحب الحق شيء و إلا ما قدم الخدمة، و ما إلى ذلك من معاملات طلبا للرشوة.

و هنا تظهر مسألة طلب الحق هل يمكنه إعطاء مقابل للحصول على حقه أو لا. و هل يمكن عطاؤها دفعا عن باطلا. هذا حتى نوضح أن قضية مفهوم الرشوة ليس سهلا كما قد يتصوره عوام الناس.

من أثار انتشار الرشوة في المجتمع، تفشي الفساد بكل أشكاله و أنواعه، لأنها لا تستفحل في المجتمع إلا بعد أن تداس القيم و موت الضمائر، الأمر الذي يرتب عواقب وخيمة، و منها على الأساس إضعاف الكفاءة و سود الرداءة، و قلب الموازين و الحوافز، هذا كله يؤثر سلبا على نشاط الاقتصادي برمته، لأن الفرد يتأثر بما في المجتمع من تصرفات التي تصبغ سلوكه حتى يصبح لا يفرق بين العمل الحسن و غيره، متى صارت الرشوة عملة بين الناس، ساعدت في إشاعة التخلف و الفوضى، لأن سلم القيم تكون منهارة، الشيء الذي يؤدي إلى فقدان الثقة بين الناس، و تردي الأحوال و انهيار مجالات الاقتصادية و الأخلاقية، كما تؤدي هذه الحال إلى استغلال السلطة و المحسوبية، النفوذ و الجاه، أيضا تؤدي إلى إضعاف العدالة الاجتماعية، و تفحش الثروات بين المفسدين، و ما من مجتمع شاعت فيه الرشوة، إلا وساد فيه الفساد كنتيجة حتمية، و هذه الظاهرة إن لم تتدارك، حتما ستؤدي إلى انهيار المجتمع الذي يكون قد اختلت فيه الموازين، واختل سلم القيم الأخلاقية، فترى الفاسد الطالح في مقدمة القوم، والصالح الخير في مؤخرته. لذلك اهتم الدين الإسلامي كثيرا بالمعاملات بصفة عامة، و التجارية منها بصفة خاصة، و هذا ما نتناوله فيما يأتي.

[1] - الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص55

من أخلاق الإسلام في المعاملات التجارية :

لما كانت الحياة الاجتماعية من طبيعة البشر، اجتمع الناس في تكتلات جماعية، يتكاملون و يتعاونون فيما بينهم على أعباء التي تواجههم في مجتمعاتهم، و من مظاهر هذا التكامل تبادلاتهم التجارية، الأمر الذي استدعى وضع قواعد تنظم هذا النشاط حتى يأخذ كل حقه بالقسط، لذلك جاء الدين الإسلامي بمبادئ و حدود عامة تضمن للمتعاملين التجاريين حقوقهم و تفرض عليهم وجباتهم، و نذكر منها على سبيل المثال، أن يحرص البائع التحري في الموازين، حتى لا يقع في طف الكيل و الآية القرآنية صريحة في هذا الصدد، وحتى لا يبخس الناس أشياءهم، إن صح هذا في الكيل و التجارة فهو يصح في كل معاملات الاقتصادية و المعاملات فيما بين الناس، كما لا يصح البيع على بيع، و لا شراء على شراء، و ما هو مستثني بيع المزايدة، و صورته هو أن يزيد الناس في ثمن السلعة بعضهم على بعض، حتى ترسوا السلعة على آخر زائد فيها، وهذه بعض النماذج من قيم الشريعة في المعاملات التجارية. لأن القاعدة العامة هي تحري العدل والقسط في كل التصرفات و هو أمر مطلوب لذاته لضمان التوازن و استمرار المجتمع. برغم من كل ما كتب حول الاقتصاد الإسلامي و كل المحاولات في هذا الشأن، يضل الاهتمام بهذا المجال غير كافي، و في هذا الصدد يقول رودني ويلسون: « بالرغم من الأدبيات الكثيرة حول الاقتصاد الإسلامي، والمصارف الإسلامية إلا أن الكتابات حول أخلاقيات الأعمال الإسلامية لا تزال قليلة جدا[1]».

كما نظم الإسلام أنواع العقود و أنواع التصرفات المالية، و حافظ على الثروة، وتوزيعها بإقرار وتنظيم الميراث بين الأقارب، و ذهب إلى أبعد التصورات في الحفاظ على المال و تنميته، بطرق المشروعة، و حرم التبذير و الإسراف و تضيع المال والاعتداء عليه لان المال مال الله و الملك له وحده سبحانه. كذلك أقر الدين الإسلامي المضاربة و المشاركة و المرابحة، و هي من الصيغ الأكثر رواجا للتنظيم التجاري في الإسلام، ومن المعاملات الاقتصادية الأكثر ضمانا لحفاظ على الحقوق بين المتعاملين. كما اعتبر الشرع الإسلامي العمل و الجهد من أسباب استحقاق الأجر، لان الأجر يقابل جهد مبذولا سواء كان هذا الجهد مادي أو معنوي، و اعتبار القيمة من العوائد المشروعة، النظام الاقتصادي في الإسلام اهتم بالأخلاق، أية ما اهتمام بحيث نظم المعاملات التجارية و المالية إذ أقر اتخاذ المخاطر التجارية وجعلها أمرا مشروعا، بخلاف القمار والغرر، فهي محظورة شرعا.

1 _ الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص 60.

و لما كان مجال النشاط التجاري الأسواق، فلم يترك تنظيمه لأهواه الناس، بل كان ضمن اهتمام الشرع الذي أفاده بكثير من الأحكام التي تجعل منه مكان استرزاق و عبادة، و هذا ما نتناوله فيما يأتي.

تنظيم الســـوق:

لما كان الإنسان ينتج لسد حاجاته الاستهلاكية لم يكن بحاجة إلى سوق، و بعد ما أنتج الإنسان لاستهلاكه و استهلاك غيره ظهرت المبادلة، ثم لما تطور هذا الاستهلاك إلى استهلاك عام ظهر السوق و هو مكان يلتقي فيه البائعون و شارون، سواء التقاء حسيا أو معنويا، إذن فالسوق هو مكان لمبادلة فائض الإنتاج.

و ما زاد من أهمية السوق ظهور النقود كوسيط بين البائع و المشتري، حيث أن فائض الإنتاج كان يتم عن طريق المقايضة سلع بسلع أو سلع بخدمة، و لما دخلت النقود في عملية السوق زادته قيمة و أهمية، و الدين الإسلامي أعطى للسوق مكانة خاصة و أهمية بالغة، و يروى عن عمر راضي الله عنه أنه دخل السوق في خلافته، فلم ير فيه في الغالب إلا النبط (الأجانب)، فاغتم لذلك فلما اجتمع الناس أخبرهم بذلك وعاب عليهم في ترك السوق، فقالوا: إن الله أغنانا عن السوق، بما فتح الله به علينا ! فقال: « و الله لئن فعلتم ليحتاجان رجالكم إلى رجالهم و نساؤكم إلى نسائهم[1]». كذلك الأمر اليوم، ما من قوم تركوا العمل في الأسواق(التجارة بأنواعها و الأعمال المالية)، إلا غشيهم الهون و التهاون و الفشل و اعتمدوا على غيرهم في الإنتاج وأصبحوا عالة على غيرهم في سد حاجاتهم الاستهلاكية. من أجل هذا حث الإسلام على تنظيم الأسواق ومراقبتها و جعل لذلك نظام لكسبه، كما نظم المالية ونشاطها. من مظاهر مكانة و أهمية السوق في الحياة الاجتماعية، اهتم به الدين و شرع الشرائع لتنظيم العمل فيه و تنظيم التعاملات بين المشتريين و البائعيين، لذلك ألزم التفقه في أحكام البيع والسوق حتى يرفع التعاملات المحرمة و الشبهات و يسهل هذه العمليات و يخفض من التكاليف و يجنب الخصومات و المنازعات، هذا كله يزيد في كفاءة السوق و يستقيم به المجتمع، لم يترك الناس لهواهم و أطماعهم بل هذب من المعاملات الاقتصادية حتى يضمن الحفاظ على السلوك القويم الذي يعتبر من ركائز نجاح المشاريع الاجتماعية، هذا من جهة.

[1]- الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص31.

كما علمنا التاريخ من جهة أخرى، أن المعاملات التجارية المتسمة بالأخلاق الفاضلة من وفاء و استقامة و درء لكل أنواع الغرر والغش، و جعل من التجار المسلمين سفراء و دعاة نشروا مبادئ الدين الإسلامي في عدة أقطار خاصة في جنوب شرق قارة آسيا التي هي اليوم تدين بالإسلام و لم يصلها جيش فاتح ولا غيره، بل كان لأولئك التجار الفضل في انتشار الإسلام في تلك البقاع من الأرض، كان ذلك بحسن معاملاتهم التجارية وسلوكهم الفاضل، هذا يوضح لنا مدى تأثير سلوك الفرد في المجتمع ومدى تأثره به، (معاملة حسنة خير من ألف موعظة كما يقال)، لأن القدوة مؤثرة في المجتمع أكثر من غيرها، و هذا ما فقدناه اليوم، نسمع الخطب و الدروس و الموعظات لكن لا نرى قدوة صالحة أهلا أن تتبع، عكس ما كان عليه أوائل هذه الأمة كنوا لا يقولون إلا ما يفعلون، و نجد هذا المعنى في القرآن الكريم إذ يزجر من يقولوا ما لا يفعلوا.

إن خير الكسب في المجتمع كسب التجار، في نفس الصدد قال رسول الله (ص): « إن أطيب الكسب كسب التجار" الذين إذا حدثوا لم يكذبوا، وإذا اؤتمنوا لم يخونوا، و إذا وعدوا لم يخلفوا، و إذا اشتروا لم يذموا، و إذا باعوا لم يطروا، و إذا كان عليهم (دين) لم يماطلوا، و إذا كان لهم دين لم يعسروا [1]». و لما كان للمعاملات التجارية هذه الأهمية البالغة، و لا يتأتى ذلك إلا بتفقه التجار و حسن معاملاتهم قال رسول الله (ص): « التاجر الصدوق الأمين مع النبيين و الصديقين و الشهداء والصالحين[2] ». هذا ما يدل على مدى أهمية الدين الإسلامي بالمعاملات التجارية، والتجار المخلصين الذين أعطاهم هذه المكانة الرفيعة التي لا يتحصل عليها إلا الأبرار الأتقياء، هذه الأخبار من الوحي تبين أن الإسلام يريد من إتباعه أن يكونوا ذوي أخلاق عالية و قوة مادية ومعنوية حتى يسودوا في الأرض، و لا يتأتى لهم ذلك إلا بالقول و العمل و الإخلاص فيهما و هو النية الصالحة أو هي القيم الفاضلة التي تكون مرآة متجسدة في سلوك أفراد المجتمع. بناء على ما سبق سوف نتطرق إلى تبيان علاقة القيم الإسلامية بالاقتصاد بوجه عام.

1- الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص37.

2 - نفس المصدر، ص38/37.

علاقة القيم الإسلامية بالاقتصاد :

عند المسلمين أساس الدين المعاملة، و قوام المعاملة الأخلاق الحميدة، فلا وجود لاقتصاد بدون أخلاق، هذا من حيث أحكام و مبادئ الدين الإسلامي الذي شرع الحلال و الحرام، ونظم الحياة الاجتماعية بما في ذلك معاملاتها الاقتصادية، و علق على حسن الخلق المراتب العليا التي لا ترام إلا بالتحلي بفضائل الأخلاق، لذلك حرم الربا و القمار و الاكتساب من طرق الحرام، كما يشجع الإنفاق والصدقة في وجوه البر و الإحسان، هذا كأصل و المبدأ يبين العلاقة الوطيدة بين القيم كسلوك مستحسن و النشاطات الاقتصادية كمعاملات بين الناس، لكن واقع الحال في البلدان الإسلامية يختلف من بلد إلى آخر، من حيث الالتزام بهذه المبادئ، و ما نلاحظه هو خليط بين قوانين وضعية و التزامات دينية، فهناك من يبيح الربا و المتاجرة بالخمور و لا يبيح دور الدعارة، وهناك من يحرم القمار و يبيح ما سواها، و المستخلص هو أن البلدان الإسلامية تكاد قد تكون لا تصلح كمعيار لالتزامات الأخلاقية و الدينية في تطبيق روح الشريعة الإسلامية. هذا ليس من صميم موضوعنا أشرت إليه استطرادا، نعود لنقول أن الدين الإسلامي ركز علاقة القيم بالاقتصاد من حيث الصلاح و الفساد، و من حيث النفع و الضرر، و هذا ما سوف نبينه.

الغنى و الفقر :

لا عبر في نظر الشريعة الإسلامية بين الغنى و الفقر كظواهر اجتماعية، إلا من حيث الصلاح و الفساد، فمتى كان الإنسان صالحا كان خيرا سواء كان غنيا أو فقيرا، لأن الغني ليس بالضرورة فرد صالح، و الفقير كذلك، هذا الأخير بفقره ليس لا هامش المجتمع، فالكل حسب معاملاته مع باقي أفراد مجتمعه، و الأصل أن يسعى الإنسان أن يكون غنيا حتى يكون أنفع لذاته و لعياله و مجتمعه، و هذا ما حث عليه الشرع، وللأحاديث الشريفة أكثر من دلالة « المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف...» كذلك « ذهب أهل الدثور بالأجور ». يولي الشرع اهتماما كبيرا لغنى النفس و غنى المال، و غنى الأخلاق. كلما كان الإنسان غنيا اتسعت رقعة تأثره في المجتمع طبعا إذا كان صالحا، ويساعده غناه أ ن يوسع بمجالات العمل الخيري و النفع لمجتمعه و حتى لبني البشر كلهم. إذن فالربح و تنمية الثروة مطلوبة شرعا و أخلاقا و اجتماعيا بشرط العمل والصلاح و عدم التطاول و الغرور، كل هذا مشروط بأن يكون مصدر المال حلال و يصرف كذلك في أوجه الحلال

و الإحسان. هذه معادلة اجتماعية إسلامية هدفها إقرار التوازن و استمرارية الحياة في جو الإخاء من و التعاون، بالمنافسة البشرية المشروعة بعيدة عن الحسد و الغل و البغضاء التي تعكر صفوة الحياة.

لذلك أوجد الشارع أساليب و آليات لتحقيق ذلك، ومن مقاصد و أهداف الزكاة التي هي من آليات توازن الاجتماعي التقريب بين الأغنياء و الفقراء، و إعطاء هؤلاء الفقراء الفرصة بأن يصبحوا بدورهم أغنياء، ومن تمحص بالتدقيق يجد أن الإسلام لا يرضى لأتباعه الهوان والفقر، وحثهم على طلب العلم مصدر كل قوة، هذه من أعلى درجات القيم الاجتماعية التي تضمن للإنسان العيش الكريم، لكن لم يترك الشارع الناس هملا يتهافتون وراء الغنى بلا قيد و حد، بل أوضح لهم أسمى معاني الغنى، في شأن هذا الواقع قال عليه الصلاة و السلام في معنى حديثه « كن قنوعا تكن غنيا » عند تأمل و تمحيص هذا الحديث نجده يرتكز على قطبين متضادين، حيث كيف يمكن للغنى المادي أن يتغذى من عدمه، القناعة الرضا بما كتبه الله لك من رزق و مقادير حلوها و مرها، و الزهد عما في أيدي الناس. إن الغنى غنى النفس، لان من ينفق أيامه مخافة الفقر فما يفعله فقر كما قال العربي قديما.نجد هذا المعنى في كل مجالات الحياة الاجتماعية، فما معنى العلم إن لم يكتسي صاحبه نوع من التواضع الذي يجعله يقر أنه لا يعلم شيأ مقارنة بما هو كائن من علوم، و صح من قال :« قل لمن يدعي العلم فلسفة حفظت شيأ و غابت عنك أشياء ». هكذا يتضح للإنسان أنه لا يمكنه إصدار أحكام عامة و مطلقة، بل لابد من وضع كل أمر في نصابه و ضمن ضوابطه الموضوعية و الذاتية و الاجتماعية مع إصباغه بالقيمة المعنوية، و عليه فلا معنى للغنى إلا بإدراك معنى الفقر و التحلي بالرابطة بينهما، و هي القناعة التي تجعل الإنسان يرضى بما له و لا يمد يده لما ليس له. كذلك لا معنى للعلم إلا بإدراك معنى الجهل و التحلي بالرابطة بينهما ألا و هي التواضع، الذي يدفع بصاحبه دائما إلى طلب المزيد من العلم الذي يسخره خدمة لمبادئه، و لا يتطاول به على الناس، و هكذا في جميع معاني الحياة الاجتماعية، لان عقلنة الفرد محدودة، و هذا ما نجده عند أصحاب النظريات العلمية يقول "ريمون بودو Raymond Boudon" « إن الحقيقة تولد عقلنة إدراكية، لان حقيقة الأفعال مرتبطة بدرجة إدراك حقيقة التجانس بين حقيقتين متضادتين غير متناقضتين. إن هذه الحقيقة فلا هي صادرة من فعل منطقي و لا من فعل غير منطقي، إن العقلنة تفترض وجوب الفعل الفردي المباشر و الحاضر في إطار منهجية التفاعل الاجتماعي[1]».

[1]- Raymond Boudon : « l'inégalité des chances », Armand, coll., paris,1973, p 135.

تقارب الأخلاق الاقتصادية في المسيحية و الإسلام:

مبدئيا ليس غريبا أن تتقارب الديانتان في أسس القيم الأخلاقية فيما يخص النشاطات الاقتصادية، فهناك القيم الإنسانية المشتركة بين كل الناس هذا من جهة، كما هناك الوجهة الدينية من و حي السماء تجمع الديانتين من جهة أخرى، لذلك كانت الاختلافات بين أخلاق الاقتصاد في المسيحية و الإسلام قليلة جدا في المرحلة الأولى، بمعنى أن نقاط الالتقاء كانت هي المهيمنة. إن نقاط الالتقاء بين الديانتين المتعلقة بالمضمون تصبح قابلة للفهم، عندما يعلم المرء كيف كان التأثير المباشر بين رجال الدين المسلمين و المسيحيين، سواء عند احتكاكهم في مختلف نشاطات الحياة، أو بصفة خاصة العلمية منها، كما كان لتقارب العراف بين شعوبهما و كذلك تقاربهما الجغرافي الأثر الكبير لالتقائهما في كثير من القيم الاجتماعية، و هذا يعد من الطبيعة البشرية، و هذا ما يؤكده علماء مختصون، حيث يقولون « آراء آباء الكنيسة الذين ينتمون إلى بلدان شرق البحر المتوسط، و إلى شمال إفريقية قد نشأت في تقارب جغرافي و تاريخي نسبي مع تعاليم الإسلام و مع تدوينها اللاحق في مدارس التشريع الإسلامي[1]».

نجد كذلك هناك بعض كلمات مفتاحية صياغتها كثيرة متطابقة حرفيا لدى مؤلفين مسيحيين و مسلمين و منها أساسا، أن الإنسان بوصفه مخلوق من مخلوقات الله، تتفق المسيحية مع الإسلام على أن الإنسان هو خليفة الله في الأرض، و أن كل شيء خلق و سخر للإنسان على وجه الأرض، و الغنى الأرضي مطلوب و يعتبر أمرا يتقرب به إلى الله، على أن يكون هذا الغنى مشروع. كما أن كل من المسيحية و الإسلام يريا أن هناك غنى أكثر نفعا و أكبر أهمية و هو غنى الأخروي، و عليه فلابد للإنسان أن يعتدل في الإنفاق، و لا يسرف ويقع في التبذير، و له أن يكون متوسط ومعتدل في أنفاقه، و في كل شؤون حياته، كما نجد مفهوم التملك تتفق فيه المسيحية و الإسلام[*]، لان التملك الأخير و المطلق لكل الثروات يظل حصرا لله وحده. و له سبحانه الملك المطلق و هذا اعتبار في المسيحية و الإسلام، و للإنسان حق التصرف في الثروات لكن هذا التصرف مشروط بأن يوافق الإرادة الإلهية، و يمكن للإنسان الاستفادة و إفادة غيره من خلال تملكه لهذه الثروات، إذن فحق ملكية الفرد تقره المسيحية كما يقره الإسلام، بشرط أن تتم هذه الملكية بطرق مشروعة، هذا ما أشرنا إليه سابقا. كذلك مضمون مفهوم العمل و اعتباره من أجل القربات، و العبادات تتفق المسيحية و الإسلام

2 - محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق، ص 85.

* جاء في الأثر في الديانة الإسلامية في أكثر من موضع أن الملك لله، كما جاءت المسيحية بنفس هذا المعنى، بإقرارها أن ملك الملك هو الله.

على مبدأ العمل و اعتباره عبادة جليلة، شريطة أن يكون هذا العمل في المجال مشروع و مباح، أيضا يعتبر العمل من مصادر الكسب و الحصول على الثروات و قد يكون هذا العمل جسدي أو فكري، أو مزيج بين العقلي والجسدي. إن العمل يسد الحاجات الضرورية و يوفر الكماليات لإنسان كما يمكنه من استغلال فائض حاجاته ليساعد بها المحتاجين من الفقراء والمعوزين، ويطلب من العامل أن يتقن عمله و أن لا يغش فيه، حتى يبقى عملا مشروعا، و إلا وقع في الحرام، كما يجب تجنب المشاركة في إنتاج أشياء محرمة و لا المتاجرة بها، كذلك من المبادئ المشتركة بين الديانتين نجد حرمة الربا. لقد حرم على المسلمين كما حرمت المسيحية على المسيحيين إقراض المال مقابل فوائد، لاعتبار مصدر الثروة هو العمل و الجهد المبذول وكل الطرق المباحة، و عليه حرمت الربا في المسيحية و في الإسلام لاعتبارها خارجة عن القيم الاجتماعية و لم تتقبلها المجتمعات المسيحية الأولى والمجتمعات الإسلامية الأولى. أيضا ينظر الإسلام و المسيحية في استخدام ثروات الأرض على أنها حق للفرد في استغلالها بدون طغيان و لا تبذير ولا إسراف، و ذلك لضمان البقاء الجنس البشري مع احتفاظ حق الأجيال القادمة، وهذه نظرية اقتصادية و اجتماعية تلزم الفرد على معاونة المحتاجين من عائد فائض حاجاته ليحقق نوع من المساواة داخل المجتمع، و قد حدد الإسلام الزكاة و جعلها ركن من الدين، و إن لم تف هذه الأخيرة بسد حاجات الفقراء، عندها تتدخل السلطة و تفرض ضرائب إضافية حتى تسد حاجات المعوزين و المساكين، و تحقق استقرار المجتمع بنوع من المساواة، أو ما يسمى بالعدالة الاجتماعية. كذلك الأمر بالنسبة للمسيحية، فهي ترى أن منح الصدقة الاختياري على أنه فضيلة دمجت في طقوس العقيدة، إذن إجمالا يمكن القول أن النظرية الاقتصادية لآباء الكنيسة و علماء الإسلام، هي متقاربة نسبيا على خلاف اختلافهما في العقيدة، الذي يعد خلاف جوهريا بين الديانتين، ويمكن استنتاج أن « الخلافات بين المسيحية و الإسلام في النظرة الاقتصادية بسيطة جدا، ولا ترقى إلى الخلافات العقائدية[1]» .إن النظرية الاقتصادية الإسلامية منبثقة من أحكام و مبادئ قرآنية و الأحاديث النبوية، أما مبادئ النظرية الاقتصادية المسيحية فهي مأخوذة من تعاليم آباء الكنيسة، و من منشورات الباباوات، و« بطبيعة الحال هناك تطورا متواصلا حصل عبر التاريخ الروحي للمسيحية على يد "توما الإكويني" و الفلسفة السكولاستية [2]» المستخلص من الأفكار السابقة، أن مرجعية النظرية الاقتصادية الاجتماعية الإسلامية تتلاقى في كثير من جوانبها و مبادئها

1 – محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق، ص 83.

2 – نفس المصدر، ص 83.

مع النظرية الاقتصادية و الاجتماعية المسيحية، و لا يتمثل الخلاف بين النظريتين إلا في الأمور الثانوية قياسا بما يتفقان عليه. إذن المعادلة الاجتماعية و الاقتصادية في كلتي الديانتين متقاربتين، هذا مرده إلى كون المسيحية اعتمدت على مبادئ روحية و علقت آمال الإنسان على ثواب الأخروي، كما أنها اعتمدت مبدأ حق التصرف والتملك في حدود الصلاح، و جعلت من العمل عبادة يتقرب بها، كذلك الأمر بالنسبة للشريعة الإسلامية التي أقرت هذه المفاهيم وجعلت منها قوائم عقيدتها، و للتنبيه نقول أن هذا الأمر كان في أوائل المسيحية و أوائل الإسلام، لأن واقع الحال اليوم مغاير تماما، لأنه من جهة، فإن تعاليم الكنيسة التي أتت شرح للكلمة الموحاة و ما تحمله من إرشادات و قيم أخلاقية، لم تستطيع هذه التعاليم الإجابة عن تساؤلات الاجتماعية المعاصرة و بقيت الكنيسة عاجزة أمام التقدم العلمي و المعرفي، وخاصة فيما يتعلق بعلم الاقتصاد الذي أصبح اليوم هو المحرك الأساسي لصيرورة الأحداث سواء منها السياسية أو الاجتماعية أو غيرها، هذا بالنسبة للمسيحية ، أما بالنسبة للإسلام فمنهاجه واضح و نظرته جالية، فبالرغم من ظهور مناديين لتطبيق هذا المنهج في تسيير الشؤون الاقتصادية من اقتصاديين و خبراء الذين حاولوا أن يبينوا للعالم أن الإسلام له منهاج سليم في تصوراته صالح لكل زمان و مكان، يحقق للإنسان سعادته الدنيوية والأخروية، فلم يستطيعوا تقديم البديل عما هو كائن في واقع الحياة اليومية للناس، كما أن أحوال البلدان الإسلامية لا يتطابق و النظرة الإسلامية العامة، لأن جل البلدان الإسلامية ضعيفة و متأخرة تكنولوجيا و علميا، الأمر الذي يجعلها لا تؤثر و لا يسمع لها، و هي تابعة في تسيير شؤونها إلى البلدان المتطورة القوية التي تفرض أسلوبها في تسيير الشؤون الاجتماعية. خلاصة هذا الكلام، أن النصوص الدينية المتوارثة لا يمكنها الإجابة حرفيا عن كل الأسئلة المعاصرة و خاصة في الأمور التقنية و الحديثة، هذه الحال تجعل محاولة تطبيق النصوص بصورة غير مدروسة يبقى نوع من الخيال، لأن الحداثة و التطور العلمي والتكنولوجي يقتضي فتح المجال للباحثين و المفكرين، أن يجتهدوا في فهم النصوص والاقتباس من روحها حتى يجدوا الأجوبة اللازمة لكل المسائل المستجدة، إن عجلة التطور لا تنتظر و نواميس الكونية لا تقبل الفراغ. بدون اجتهاد و تكاتف جهود العلماء بمختلف اختصاصاتهم لا يمكن أن نسير في سراب، لا واقع له من الصحة. أيضا في الحال، لابد من أن تعاد قراءة النصوص بطرق حديثة بمنظار شمولي متفتح على كل الاختصاصات سواء دينية أو اقتصادية أو غيرها حتى تتكون مفاهيم معاملاتية تنسجم مع روح الآيات المنزلة، لتبنى معادلة اجتماعية جديدة على مبادئ نصوصية قديمة.

ما يجب تسجيله أن تقارب الأخلاق الاقتصادية في المسيحية و الإسلام، أدى إلى ظهور واقع عملي يجمع بين مبادئ الديانتين، و هي مظاهر الأخلاق الاقتصادية في المسيحية و الإسلام، إذ يبدو أن الصراع الذي كان قائما بين الديانتين مد بظله على جميع نواحي الحياة الاجتماعية بما فيها النظام الاقتصادي، و عليه البلدان المسيحية كانت ترفض كل ما له علاقة و صلة بالدين الإسلامي،هذا من جهة، كما كان علماء الإسلام ينادون بضرورة العودة إلى تطبيق مبادئ الدين الإسلامي و النص المنزل كونه معصوم من الخطأ، كما كانوا يظهرون في خطاباتهم تفوق المبادئ العامة المستوحاة من روح الدين الإسلامي، هذا الوضع في مجمله أظهر و أنتج صراع بين المفهوم الرؤية الكلية للحياة في المسيحية والإسلام، كما عزز التنافر بينهما على قاعدة عقائدية بحتة، حتى أن هناك من الغربيين من نظر لصراع الحضارات، و رأى فيها حتمية تاريخية دائمة الصيرورة، كان هذا الوضع السائد في القرن الماضي (القرن العشرين).

لكن واقع حالنا اليوم، ينبئ بشيء من التفاؤل و التعاون بين الحضارات و الأديان، وإن كان بشكل خفي و غير معلن و لا ظاهر للعوام، لأن الخطاب قد تغير في جوهره من كلا الجهتين، و هذا ما دفع بعجلة التفاهم و التعاون تتقدم و لو بخطى بطيئة و بوتيرة ضعيفة، لكنها هي البداية لشيء إيجابي نافع للبشرية جمعاء، تجلى هذا التعاون في كثير من مجالات الاجتماعية، و خاصة منها الاقتصادية و المالية و المصرفية، التي عرفت هزات و أزمات عالمية كبيرة، الأمر الذي دفع ببعض المؤسسات المالية العالمية إلى العمل بمنهج غير الربوي، كما سجلناه سابقا.« في الخمسينيات من القرن الماضي ظهرت في باكستان ثم في مصر مؤسسات مالية خلية في تعاملها من الربا، و ما فتئت هذه الظاهرة تنتشر في البلدان الإسلامية و غير الإسلامية فهي تفوق اليوم 350 مؤسسة [1]»، كذلك الأزمات المالية العالمية دفعت بكثير من المؤسسات المالية الكبيرة إلى فتح فروع لها تعمل على مبادئ إسلامية.

فهذه المؤسسات من جهة تجلب إليها أموال المسلمين و من جهة أخرى تحقق أرباحا بطرق عملية مضمونة، هذا الأمر الواقعي يبين تقارب العملي للحضارات باختلاف رؤاها و مبادئها، خاصة المسيحية و الإسلامية منها. إن المؤسسات العالمية اليوم تتجه و لو بخطى بطيئة إلى التعامل غير الربوي معتمدة على أسلوب المرابحة و المشاركة و العقود المباحة.

1 - بوداود إدريس:" التعامل المصرفي و التدين ، دراسة سوسيولوجية، بنك البركة الجزائري – أ نموذجا-" ، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر2. 2012/2011م.

تجدر الإشارة، ولو استطرادا أن الغربيين تأخروا في « الاعتراف بإنتاجية التجارة مقارنة بالاعتراف بإنتاجية الزراعة و الصناعة عكس المسلمين الذين اعتمدوا على التجارة لما فيها من منافع زمنية و مكانية و شخصية[1]» تظهر هذه الميزة للتجارة عندما يختزن التاجر السلع فإنه يحول منافعها من زمان إلى زمان، و هذا يعتبر امتداد منافع هذه السلع زمنيا عوض حصرها في زمن معين كذلك لما تنقل من مكان إلى آخر، فان منافعها تنتقل من مكان إلى مكان، قد يكون بعيدا كل البعد و هذا ما جعل منافع هذه السلع تتنقل عبر المكان عوض حصرها في مكان واحد. أما منفعة التجارة الشخصية فالتاجر لما يبيع سلع بأكثر من قيمة شرائها فهو يحقق لشخصه منفعة وربحا وينفع غيره خدمة في الزمان و المكان، و هذا التبادل سبب في زيادة المنافع و ازدهار المجتمع، و تقارب الشعوب.

إن الإنسان المعاصر أصبح بحاجة إلى التعامل بإنسانيته أكثر من أي وقت سبق، لاتحاد البشرية في كثير من الأشياء في هذا العصر، و الحياة الاجتماعية التي عرفها الإنسان في الماضي كانت قائمة إما على المعتقدات الدينية أو العرقية، أصبحت اليوم بمفهوم الدولة الحديثة تعتمد على إنسانية أفراد بمجتمعها و مردودية كل فرد هي معيار إدماجه في المجتمع، كذلك تعتمد الدول اليوم في جميع تصرفاتها و معاملاتها على هذا المعيار، و لنا في الدول القوية مثال حي على صحة هذا الطرح، حيث تتجه المجتمعات المعاصرة إلى فطرتها الإنسانية لتحقيق رفاهيتها و هي السبيل الأمثل لذلك، لا يهم دين المرء و لا عرقه بل ما يقدمه من خدمة للمجتمع هو أساس كل شيء. لكن فبرغم من تقارب النظرة المسيحية و الإسلامية في مجالات الاقتصادية تبقى لكل نظام مميزاته، هذا ما نتطرق في الآتي.

<u>مميزات النظام الاقتصادي الغربي و النظام الإسلامي:</u>

من مبادئ النظام الاقتصاد الرأسمالي عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، كذلك من مبادئ النظام الاشتراكي الحد من الملكية الفردية، وتنظيم الدولة للاقتصاد بوضع مخططات تنموية، وبناء على هذا فإن من أخلاق الاقتصادية للنظام الغربي، أنها تراوغ بين المفهومين، حيث تتصرف وفقا لما تستدعيه المصلحة و تفرضه الظروف و المعطيات والمتقلبات، كما تلجئ إلى التخلي عن بعض المبادئ السالفة حتى يكون النظام الاقتصادي ناجحا، و هذا ما يجعل هذه الأنظمة مرنة تواكب

1- الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص23.

التغيرات حتى تضمن النجاح و الفاعلية، و على هذا الأساس فالدولة لها الحرية في الدخول للمساهمة في الحياة الاقتصادية، دون المساس بحق الملكية الفردية. كما يمكن للدولة أن تكتفي حدود التوجيه و التشجيع و المراقبة والمحاسبة فقط، هذا ما يجعلنا نقول أن في عصرنا الحالي غلبت المصلحة عن المبدأ الأخلاقي، الدول الغربية لا تهتم بالقيم بقدر اهتمامها تحقيق المصلحة.

ما يميز النظام الاقتصاد الإسلامي، عن النظام الاقتصاد الرأسمالي، هو أن النظام الاقتصاد الإسلامي يعتمد على القيم و الخلق الفاضلة التي تراعى حقوق الفقراء و الضعفاء ويعمل على تضيق الفجوة بين الأغنياء و الفقراء، و الضعفاء و الأقوياء، كما يضمن للأغنياء حقهم في التملك و تنمية ثرواتهم، و يضمن للفقراء كرمتهم، أما النظام الرأسمالي المهيمن اليوم على الاقتصاد العالمي أوجد لنفسه آليات يهيمن بها على الضعفاء و الفقراء، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما أوجد عدالة عالمية على مقياسه، و ما الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي وواقعهما العملي اليوم إلا دليلا على أن هذه الآليات الدولية، آلة لحماية مصالح الأقوياء والأغنياء فقط، بما في ذلك حماية اقتصادهم و هيمنتهم، و حتى وإن تغنوا بالفضيلة و القيم فواقعهم يخالف خطاباتهم. الكثير من الاقتصاديين الغربيين من يدعون إلى أخلاقية المعاملات الاقتصادية لكن، هي دعوة إلى أخلاق نفعية محضة، بحيث النظام الاقتصادي الغربي يتغنى بالأخلاق لما تكون هذه الأخلاق تخدم مصالحه النفعية، أما لما تكون الأخلاق تخدم مصالح الآخرين فهم يتجاهلونها كأنها لم تكن.

النظام الاقتصادي الإسلامي أو بالأحرى الفكر الإسلامي يرى طلب القيم و الأخلاق الفاضلة من السلوك الحميدة المطلوبة لذاتها، توعد الله سبحانه و تعالى المطففين الذين إذا اكتالوا يستوفون أما إذا كالوا للناس طففوا، كما حث الرسول الكريم صلى الله عليه و سلم، في غير ما حديث التحلي بالخلق و عدم مقابلة السيئة بأختيها « أدي الأمانة إلى من ائتمنك و لا تخن من خانك».

من المعلوم أن النظام الاقتصادي مهما كان اتجاهه و نوعه لا يحقق الرفاهية لبني البشر إذا لم يكون اقتصاد أخلاقي بالدرجة الأولى، ولا يمكنه إيجاد التوازن و تفادي الأزمات، حتى و لو تدخلت الدولة في تنظميه، أو لم تتدخل، لان القيم هي روح العمل الاقتصادي القويم، و عليه يمكن القول أن الأخلاق الاقتصادية قادرة على ضمان تفادي الأزمات و التكفل بالتوازنات الاقتصادية و المالية بين طبقات المجتمع على المستوى المحلي الجهوي و الإقليمي و حتى العالمي. لكن ليس هذا بالأمر السهل تطبيقه على أرض الواقع، و لا في المجتمعات، خاصة على مستوى الدولي، لعدم وجود آلية

تـفرض على الدول احترام القـيم الاقتصادية، كما سبق القول، إن الـدول القـوية و إن تـغنت بـالقيم و الفضيلة فلا يكون ذلك إلا عندما تتماشى مع مصالحها، هذا من جهة.

و من جهة أخرى، فأن الدول القوية لا تريد التزام بالأخلاق الاقتصادية لأنها لا تضمن لها الهيمنة المفروضة على الدول الضعيفة بل تعكس الوضع الذي سيؤدي إلى ظهور دول فقيرة منافسة لها. و عليه فالدول القوية المتطورة تعمل جاهدة على بقاء الدول الضعيفة المتخلفة، على حالها من خلال إجراءات و آليات سبق ذكرها. الأمر الذي يدفع إلى للتنظير لاقتصاد عادل، قائم على المنافسة الشريفة و الأخلاق السامية، مع فتح مؤسسات نموذجية و إشاعة مبادئ العدل الاجتماعي على المستوى المحلي ثم الإقليمي ثم العالمي في السلوكات الاقتصادية خاصة.

الأزمات المالية و الاقتصادية تواجهها البلدان المتقدمة بالضغط على الدول المختلفة و ربطها بمعاهدات و اتفاقات جائرة (غير أخلاقية) حتى تحملها تبعات الأزمات والخسائر الناجمة عنها، لان دول الغرب لم تجني نجاحات الازدهار إلا بالاعتماد على جهود الشعوب المضطهدة من خلال تقنين و إنشاء مؤسسات مالية و اقتصادية قصد الخداع و الاستيلاء و السيطرة عل منابع الثروات و المواد الأولية خاصة الطاقوية منها، و هذا راجع طبعا لغياب القيم الإنسانية و الأخلاقية و الاقتصادية، لا يمكننا الزيادة في إيضاح هذه النقاط، و سنأتي على تبيان تأثير بنى الاجتماعية في تكوين المبادئ الأخلاقية و علاقتها بالقيم.

<u>تأثير البنى الاجتماعية على القيم.</u>

مظاهر البنى الاجتماعية متعددة، بدءا بالأسرة فالمدرسة، فالمؤسسة و ما إلى ذلك، تتدخل في تحديد سلوك الفرد، من خلال آلياتها الخاصة، منها ما هو قانوني، و آخر ديني، بمجموعها يمكن تسميتها النسق، أو التنشئة الاجتماعية، هي عناصر مؤثرة في تكوين القيم الاجتماعية بتدخلاتها.

<u>علاقة القانون بالأخلاق و القيم الاجتماعية :</u>

إن تعريف التنشئة الاجتماعية socialisation عرف تطورا في المضمون و في السيرورة، فمن العلماء من اعتبرها مجرد « توافق- conformité- مع ثقافة الجماعات المسيرة لسلوك الفرد، فهي بذلك عبارة عن قالب مهيأ يخضع له الفرد، و هي نظرية "وينتينغ whing" و " شايلد child" من جماعة "يال yale" و التي ذكرهما كل من بيتر و تاب في كتابهما » [1] .

1- الدكتور عبد الكريو بوبحياوي: الخواء الاجتماعي، مصدر سابق، ص 120.

و البعض الآخر من يرى أن الفرد يتأثر و يؤثر، و ليس هناك تقليد، إنما هي تقمص و توافق فقط، و هي فكرة " زيقلار ziegler" المذكورة في المرجع السابق. L'enfant ne se contente pas d'imité et de se conformer, il est aussi acteur de sa propre socialisation.

بما أن موضوعنا يدور حول القيم و سلوك الفرد، فلابد النظر من حيث هذه الوجهة إلى المبادلات التجارية و الاقتصادية التي هي بحاجة إلى نطاق قانوني تعمل ضمن حدوده، تكون التنظيمات و التشريعات تضمن أن يفي المشترون بالدفع، و الباعون بتسليم السلع أو تقديم الخدمات، و بدون هذه التشريعات تزداد المخاطر و تزداد معها تكاليف الصفقات، و تظهر التذبذبات، ولا يكون هناك توازن في الأسواق، و مجالات التعاملات الاقتصادية عامة، و لذا فالنطاق القانوني ينظم هذه العمليات و يسهلها. هذا النطاق القانوني في حد ذاته ينطوي ويحوز على جانب من القانون الأخلاقي، لان تفاعل العناصر الاجتماعية أمر حتمي في تصرفات أفراد المجتمع. هذا يظهر العلاقة الوثيقة بين القانون و القيم من حيث تنظيمهما لنشاطات الاقتصادية بتكاملهما مرافقة سلوك العامل.

و قد تساءل بعض العلماء عما إذا كان نجاح الاقتصاد يتوقف إلى حد بعيد على الالتزامات الأخلاقية أم هل المصلحة الخاصة و المنفعة الذاتية، هي ركيزة كل النجاح و الازدهار، و هذا ما تطرقنا له في عرض مختلف النظريات التي جاءت في هذا الصدد، كما لا يمكن للقوانين لوحدها أن تضمن حسن سير النظام الاقتصادي.

ممن عمقوا البحث في هذا الموضوع المفكرين الألمان مثل "ماركس فيبر" و " زونبار"، حيث أشارا إلى أنه مهما كانت القوانين صارمة و مهما كانت الرقابة على تطبيقها، يمكن التحايل على القوانين و الإفلات من العقاب، و إشعال نار الفتن و التسبب في الحروب لبيع الأسلحة، ونشر الأوبئة و التسبب في انتشارها لبيع الأدوية، مظاهر لصحة ما نقول، حتى و إن كانت هذه المواضيع محل كتمان و لم يكشف عنها للرأي العام لأنها تبدو أمورا مستحيلة لكن واقع الأمر خلاف ذلك، لان بعض أرباب العمل لا يهمهم سوى ما يحصلون عليه من أرباح حتى و إن كان ذلك على حساب أرواح و صحة إخوانهم من بني البشر.

كما قد يلتزم الفرد بالقانون فيقوم بكل واجباته و التزاماته، و يجتنب كل النواهي، فيصبح هذا الأخير مثالي قانونا، لكنه قد لا يكون أخلاقي و لا يمس بالأخلاق في شيء، لان القانون قد يبيح أمورا و سلوكات و تصرفات، لكن على الفرد اجتنابها و عدم الإقدام عليها أخلاقيا، مثال ذلك أن يطلب

غني من فقير مدين بدينه، له ذلك قانونا لا أخلاقا، فعلى الغني أن يمهل الفقير أو أن يساعده في طرق النجاح حتى يصبح قادرا على رد الدين، أو أن يعفو وبذلك يصبح كريما، وهذا يعني أنه ليس بالضرورة ما هو قانوني هو أخلاقي، كما يكون القانون لا يفرض شيأ و على الفرد إتيان و فعل هذا الأمر أخلاقيا، مثال ذلك مساعدة الضعفاء، ليس إلزاما قانونا معاونة و مساعدة الضعفاء و الفقراء لكنه مطلوبا أخلاقيا. وعليه، الحياة الاجتماعية لابد أن تضيف الأخلاق إلى القانون، أو بالأحرى يضاف القانون للأخلاق. وهذا نوضحه لاحقا في تبيان القيم وتنظيم العمل. لأنه كما قال "ميشال كروزي" « لا يمكن تغيير سلوك مجتمع بمجرد إصدار قوانين جديدة أو استحداث تنظيمات جديدة دون مراعاة طبيعة و درجة الذهنيات المستقبلة لها[1]». لان المحيط الاجتماعي هو ضمن ركائز الحياة داخل المجتمع و لا يمكن فصل بينه و بين تصرفات الأفراد، هذا المحيط تتدخل فيه عناصر عديدة منها على الأخص اللغة وسيلة الاتصال بين الناس، في هذا السياق يقول " إدوار هال" « أن الثقافة و الاتصال مرتبطان. فإن الثقافة تدل على بنية"structure" العلاقات الاجتماعية "le processus" لذا فنحن نقيم تحليلنا على اللغة و الاتصال كإطار رمزي و مرجعي للثقافة التي تنصب في التبادلات الاجتماعية فتأثر فيها و في نفس الوقت تثيرها [2] ». هذا ما يظهر تفاعل البيئة الاجتماعية فيما بينها و سلوك الفرد و الجماعة يتأثر كباقي العوامل الاجتماعية و يؤثر فيها كما سجلنا سابقا. و من هذه المؤثرات نذكر ما يلي.

عناصر مؤثرة في القيم :

من أهم العناصر التي تبنى عليها القيم، هي الشخصية الذاتية لكل فرد و إدراكه للمعاني حسب إستعابيه لها، التي من شأنها أن تكون له تصورات عن مدلولات الأشياء و الأمور و المعاني، لتصبح أحاسيس وجدانية معنوية تعطي الرؤية و الصورة الفردية الداخلية للمرء، التي يبنيها الإنسان في أعماق شعوره، تساعد في تكوين القيم الذاتية من خلالها يتصرف هذا الفرد و تطبع سلوكه. كما يقول أحد المهتمين بالموضوع أن أصل الأحاسيس و المشاعر تكمن في تأريخ الشخصي للفرد، أين في كثير من الأحوال تكون غير واعية لأنها تكونت خاصة في مرحلة الطفولة للإنسان الأولى. هذه الأحاسيس تتجلى في سلوك أفراد المجتمع، و الفعل الاجتماعي مرتبط بطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، لان « الإنسان يتعامل مع غيره و يتبادل معهم حسب مقومات ثقافته، التي تؤثر في الثقافة على مجرى تحركات و اتصالات الإنسان مع محيطه سواء كان مستوى عاطفي و جداني ، أو على مستوى

[1] - الدكتور عبد الكريم بويحياوي: مصدر سابق،ص 832.
[2] - نفس المصدر، ص، 836.

إدراكي شعوري[1]». يرى إدوار هال E.T. Hall :« أن الثقافة هي الاتصال، أو الاتصال هو الثقافة[2] » .لا يمكن للإنسان أن يكشف عن محيطه و علة حقيقته كفرد ذو شخصية، إلا إذا كان مزود بأجهزة خاصة تسمح له بتحليل بيئته و التعرف عن موضعه فيها. و من بين هذه الأجهزة الهامة اللغة كما رأيناه سابقا، « إن تصور الإنسان للعالم المحيط به مبرمج باللغة التي يستعملها[3]».

تأثير المجتمع و مؤسساته، بدءا بالأسرة و مرورا بالمدرسة تساعد في تكوين القيم الاجتماعية لدى الفرد وتصقل شخصية الأفراد، إن كانت هذه المؤسسات الاجتماعية ذات قيم فاضلة حتما تأثر في جعل أفراد المجتمع يتأثرون بها باعتناقها و قد يكون العكس صحيحا، لأن الفرد هو كذلك يؤثر في مؤسسته، صدرنا الفكرة الأخيرة بأداة قد لاحتمالات عديدة يمكن ورودها.

كما يؤثر التراث الوراثي، وله دور كبير في تكوين القيم سواء كانت ايجابية أو سلبية، من أجل هذا نجد الحديث الشريف يحث على اختيار نسب الزوجات ، كما نجد هذا المعنى في عبارة " اختاروا لأبنائكم أخوالهم فإن العرق دساس " . و لقد تطرق كثير من المفكرين لهذه المسألة، و منهم "سبينوزا" الذي اهتم كثيرا بعلم الوراثة و علاقته بالسلوك الإجرامي للفرد، والذي يرى أن التراث الوراثي ذا أثر كبير على والسائل الذهنية، وطريقة تفكير الفرد، ومصدر معلوماته التي تنتج التركيبات التي يتلقها جسمه، إذ تنمو القيم من خلال التجارب الشخصية للفرد، كما أن للتراث الثقافي بضوابطه تأثيرا في وجود القيم، حيث أن ثقافة المجتمع تتكون عبر العصور ويشارك في تكوينها مجموع المجتمع، وبصفة خاصة النخبة و المثقفون، وهكذا يمكن القول أن للتراث الثقافي دور هام في تكوين القيم الاجتماعية، و لا تقل أهمية و تأثيرا من الخلية التربوية التي يتلقها الفرد من خلال المؤسسات المؤثرة مباشرة أو غير مباشرة على تربيته، وكذا نمط رؤيته للحياة، وبهذه الطريقة تغرس في أعماقه القيم العليا التي يتبناها ويسعى من أجلها أفراد المجتمع. هذا التراث الثقافي يتكون من خلال دور المؤسسات، و الميراث الوراثي، مرتكزا على مبادئ الدين و الأخلاق، كل من هذه العناصر له أهميته و علاقته بقيم المجتمع، هذا ما نوضحه فيما يأتي.

1- Guillaume Philipe : « les mots et les hommes » les périodes de la communication, éd, économia, paris 1998 ;p 61.
2 -.Hall Edward T : « le langage silencieux », éd seuil, coll. Point, paris 1978, p219.
3 - EDWARD.T. Hall : « la dimension cachée », éd seuil, coll. Point, paris, 1978, p14.

القيم بين الاخلاق و الدين:

إن الظاهرتين متقاربتين جـدا و لـكل خصائصه و مظاهره و مميزاته و قواعده، الفاصل بينهما حد لا يكاد يبين، حتى هناك من لا يفرق بينهما كما سجلناه فيما سبق، و بناء على دور الظاهرتين تعمل المجتمعات على إنشاء قواعد سلوكية لتسيير شؤون المجتمع، هذا ما يسمى بالاستثمار الاجتماعي عند أهل الاختصاص، لذلك اهتم الكثير من المفكرين بدراسة التكملات الممكنة بين الدين و القانون في إنشاء القيم السلوكية لأفراد المجتمع، في هذا الصدد نقل "رودني ويلسون"عن بعض العلماء « أن الاستثمار الاجتماعي في التعليم الديني يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية كما يرى آخرون أن قوانين السلوك الأخلاقي يمكن أن يكون لها دور كبير في تحقيق التقدم الاقتصادي [1]»، يساعد الدين في النهضة الأخلاقية و التكافل الاجتماعي.

وضع قواعد قانونية اجتماعية يتقبلها معظم أفراد المجتمع بدون تحفظ و لا شروط مسبقة، هذه القيم تصبح قواعد سلوكية متفق عليها و ملزمة ذاتيا للجميع ، لكن لا يتصور وجود قيم متفق عليها بدون شروط واحترامها إلى درجة الإلزام، لان مدارك أفراد المجتمع تختلف من فئة إلى فئة و من مستوى إلى مستوى، كذلك من شخص إلى آخر، كما قد تتضارب المصالح و المنافع و عند هذا الحد لا يكون سهل البتة إيجاد قيم اجتماعية متفق عليها بدون قيم دينية، و هنا تظهر القوة الدينية في تكريس مثل هذه القيم الاجتماعية لان مصدرها وحي السماء الذي يهتم بما ينفع البشر ويخدم مصالحهم، وليس من سبب ولا من المنطق يحملنا على الاعتقاد بأن البشر خلقوا ليتركوا يتخبطون على غير هدى، و في هذا المعنى نجد برنارد ويليام،"william" قد أصاب إذ قال:« الأخلاقيات الاجتماعية ليست بدعة فلسفية'[2] ». هنا يظهر تكامل ما هو ديني مع ما هو قانوني في إنشاء القيم الاجتماعية. إذن فإن الدين هو العامل الأنجع لإيجاد القيم الأخلاقية المتفق عليها، و هو كذلك أي الدين الضامن على احترام تطبيق هذه القيم المتفق عليها، لان الدين وازع و رادع ذاتي يتبناه الفرد بكل حرية و اختيار، و هنا تكمن قوة الفكرة الدينية في تحقيق الاتفاق المنشود.

القيم الاجتماعية تهدف إلى إرساء التوازن بين مصلحة الفرد الذاتية و مصلحة المجتمع الكلية، و هنا يتدخل الدين ليدفع بالأفراد الالتزام بالقيم و تحمل التضحية بالمصلحة الذاتية في سبيل تحقيق المثل العليا و هي نفسها القيم التي يتبناها المجتمع، كما يعمل الدين على تحقيق هذه المعادلة بما

---

[1] - الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص 123.

2- محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق، ص 29

يعتقده معتنقوه من جزاء أخروي، و يتعدى حدود الطبيعة و الحياة الدنيوية. لا يمكن لأية سلطة أن تتعدى حدود الدنيوية من دون الاعتماد على الدين، و عليه التضحية بالمصلحة الذاتية رجاء جزاء أخروي يضمنه الدين و يتقبله الفرد طواعية، كما أن الفرد قد يجمح عن تحقيق منفعة و مصلحة ذاتية لحساب الآخرين حتى و إن كانت هذه المنفعة بالغة الأهمية خوفا من عقاب الآخرة، بهذا المفهوم يتغلب على أنانيته، ويحترم قيم المجتمع المتفق عليها، في الأخير نرى أن القيم الاجتماعية المنبثقة من ثقافة المجتمع تكون نابعة من تكامل عناصر عديدة و بالأخص الدينية و القانونية.

خلاصة الفصل الثاني:

بعدما انتهينا من عرض الإطار المفهوماتي لموضوع دراستنا، أين تم التطرق إلى مفـــــهـــوم و مضامين بعض القيم المتعارف عليها، بصفة خاصة القيم الأخلاقية، و الدينية، و الإنسانـــــــية، و الاجتماعية، كما رأينا خصائص القيم، و أهمها أنها تختلف باختلاف الثقافات و المجتمعات، كذلك تم عرض أهم النظريات سواء في تحييد أو أخلاقية سلوك الفرد، كل حسب وجهته و اتجاهه الفكري، بين من يرى مسؤولية الإنسان عن أفعاله، و من لا يحمل هذا الأخير مسؤولية أفعاله. سجلنا كذلك أهم الآراء التي عالجت علاقة القيم بالسلوك الاقتصادي، و هي في هذا الصدد على فئتين مختلفتين، الأولى ترى أنه ليس هناك علاقة إطلاقا بين القيم الاجتماعية والتعامل الاقتصادي لأن الاقتصاد يهتم بما هو كائن و لا يهمه ما يجب أن يكون، أما الفريق الآخر فيرى أن العلاقة وثيقة جدا بين سلوك الأفراد الاقتصادي والقيم الاجتماعية، لأنها تربط سلوك الفرد بعدة عناصر منها عوامل نفسية و أخرى اجتماعية و موضوعية، و لا تجرد فعل الإنسان من ذاته ولا من موضوعه.

تم أيضا التطرق إلى القيم الاقتصادية في الدين المسيحي و الإسلامي، و تقاربهما من حيث المبدأ في المعاملات، هذا ما دفع بنا النظر إلى الدين و السلوك الاقتصادي، و إلى مظاهر التدين لنخلص لفكرة تأثير الدين في حياة المجتمع، كذلك تأثير البنى الاجتماعية بآلياتها في تكوين القيم، و على الأخص القانون و الدين. هذه المضامين و المفاهيم ليست سهلة الإستعاب كما تبدو لأول وهلة، لأنها كلها تتعلق بظواهر اجتماعية معقدة، و متداخلة بعضها البعض، لذلك توقفت عندها قصد تسهيل المدخل لتبيان أهمية القيم الاجتماعية في تحديد سلوك الفرد، أساسا سلوكه الاقتصادي، و البحث عن العلاقة التي تربطهما، بالنتيجة القيم تدفع إلى تقويم السلوك، إذن نتساءل عن الظواهر المؤدية إلى ظهور الفساد في المجتمع. هذا ما نحاول التطرق إليه بشيء من التفصيل في الفصل المقبل.

الفصل الثالث

دور القيم في التعامل الاقتصادي و ظاهرة الفساد

مقدمة الفصل الثالث :

ختمنا الفصل السابق أين تمت معالجة الجانب أو الإطار المعلوماتي و مضامين التعاريف الواردة لبعض المصطلحات المستعملة في بحث دراستنا، و في هذا الفصل سوف نتطرق إلى بحث عن أهمية القيم الاجتماعية في التعامل الاقتصادي، الذي ما هو إلا ترجمة لتصورات لفاعليه، و هذه التصورات لها مصادرها و ينابيعها حيث لا يتصور صدور فعل بدون تصورات و إدراكات وجدانية تسبقه، اللهم إلا من مجنون، أو مريض عقليا لا يعي ما يفعل، هذه التصورات الأولية تدخل في تكوينها عدة عناصر و منها نفسية وأخرى اجتماعية، و عقائدية، كما سوف نعرض في هذا الفصل تجليات علاقة التعاملات الاقتصادية بالقيم والأخلاق، و من مظاهر الأساسية لهذه العلاقة أخلاقيات العمل و العمال. لما كانت لأخلاقيات العمل دور كبير في علاقة العمال فيما بينهم وبين أرباب العمل و المستخدمين، نجد أن أغلب المؤسسات سواء العمومية أو الخاصة خصصت في نظامها الداخلي محورا خاصا بأخلاقيات العمل أو المهنة، و هي عبارة عن التزامات تقع على عاتق العامل، وعليه أن يحترمها و يعمل وفق مبادئها وإطارها، أيضا هي تعتبر الإطار الأخلاقي للمهنة أو للمؤسسة، كما نعرج على طرح علاقة الأخلاق الاقتصادية و ظاهرة الفساد، لأن الكثير من الناس يخلط بين هذه الظاهرتين.

فما يعتقده بعض الناس فسادا فربما ليس هو كذلك، و ما يعتقده آخرون صلاحا فربما ليس هو كذلك أيضا، لأن الفاصل بين المفهومين لا يقوم على الشعور الوجداني و لا يخضع لأهواء الناس، بل له ضوابطه و حدوده العلمية، و من أجل ذلك أوضحنا أن الأجور في حد ذاتها قد تكون من مظاهر للفساد، كما أن سوء استعمال السلطة من مظاهر الفساد أيضا، و حتى نكون إيجابيين أختمنا هذا الفصل بالتطرق إلى وسائل محاربة الفساد و المفسدين قصد الوصول إلى إيجاد تقارب بين التوازن الاجتماعي و الأخلاق، و من مظاهر هذا التوازن هو التوافق بين البراعة و الصلاح، و أيهما أنفع للمجتمع.

عند هذا الحد نكون قد انتهينا من دراسة الجانب النظري للموضوع، و سوف يلحقه الجانب التطبيقي أين يتم دراسة الحقل الميداني و جمع المعطيات و تحليلها.

هناك صعوبة بمكان لتحديد مكانة الأخلاق من الاقتصاد حتى يمكن تحديد أهمية القيم في مدى تأثيرها في السلوكات الاقتصادية، لأنه ليس هناك إجماع حول هذا الموضوع، لأن هناك من المفكرين

من يرى أن علم الاقتصاد يهتم بما هو كائن و متداول بين الناس، و لا يهتم بما يجب أن يكون، لان علم الاقتصاد واقعي موضوعي يخضع للاختبار، ولا يهتم إلا بمسائل واقعية، أما الأخلاق فهي قناعات وأحاسيس شخصية لا تخضع للاختبار، وليس لها معايير علمية تخض لها، وفي مقابل هذا الاتجاه نجد من المفكرين من يعتبر أن الاقتصاد لا يمكن فصله عن المبادئ الأخلاقية لأنهم يرون جوانب الاقتصاد و صلتها بالأخلاق من مقولات قيمية أو معيارية أو تقديرية و انتهوا إلى أن الاقتصاد لا يمكن فصله عن الأخلاق، كما سبق أن سجلنا.

تظهر أهمية القيم الاجتماعية في الوقت المعاصر أن الحضارة البشرية وضعت في يد الإنسان الحديث وسائل علمية و تكنولوجية هائلة، لكن لم تزوده بقيم نيرة ترشده لكيفية استعمال هذا الكم الهائل من الوسائل المتقدمة علميا و تكنولوجيا، مثال ذلك ما حدث في مجال الاتصال و وسائل الإعلام التي أصبحت قوة مؤثرة في المجتمع تصنع الرأي العام، هذه القوة الرابعة كما يسمونها، إن لم تضبط بالقيم الاجتماعية سوف توجه الرأي العام إلى الكوارث، كذلك استعمال السلاح النووي، و الكارثة التي أحدثها في اليابان، أو التجارب التي أجريت في رقان بالجزائر، هذا بيان ساطع لأهمية القيم في تقييد و تأطير هذا التقدم العلمي، و إلا يصبح الإنسان يتصرف بالقوة كالحيوان بدون رقيب ولا رادع أخلاقي و إنساني. إذا لم يكن الإنسان، أو المجتمع المعاصر متشبع بالقيم الفاضلة سوف يسوء استعمال هذه الوسائل و تنقلب النتائج، عوضا ما تكون في خدمة الإنسان و الإنسانية، تصبح أداة دمار و هدم للفرد و المجتمع، إذن على الإنسان إيجاد تناسق بينه و بين الطبيعة، محيطه المعاشي.

دائما في هذا الصدد، و في نفس السياق، الإنسان يسعى دوما للسيطرة و التفوق على الطبيعية و تطويعها لكن هذه السيطرة و التطويع لابد أن تصاحبها و تضبطها مبادئ أخلاقية، و إلا تكون أعراض نتيجة عدم احترام قوانين الطبيعة كما تظهر إخلالات في صيرورة الطبيعة، ومنها مثلا الاحتباس الحراري، و مرض الأبقار، وما التقدم في علوم الأجنة و الاستنساخ الذي يكاد يقلب أمور الطبيعية رأسا على عقب، إلا دليلا على ما نقول. هنا تتدخل القيم الأخلاقية لتقويم و ترشيد سلوك الأفراد و المجتمع، الأمر الذي يبن مدى أهمية القيم في تهذيب السلوك الإنساني و جعله واقعا ضروريا و أساسيا.

لا يمكننا حصر هذه الأهمية عبر هذه السطور، لكن نسترسل و نقول، أن الاكتشافات العلمية و التطور التكنولوجي و تسخير المواد الطبيعية كل ذلك خدمة لرفاهية الإنسان، لكن في المقابل إن لم يضبط هذا التقدم التكنولوجي و العلمي بقيم اجتماعية تراعي التوازن و تحفظ للطبيعية حمايتها

تصبح النتائج عكسية، حيث كما ذكرنا آنفا، هذا التقدم التكنولوجي و العلمي يصبح يعكر صفوة الحياة ككل. هذه بعض الأفكار تبين لنا أهمية القيم و الأخلاق بصفة عامة و علاقاتها مع السلوك البشري، كما تبين الأهمية البالغة التي من خلالها ترسم و تضبط تصرفات أفراد المجتمع وتميزهم عن باقي المخلوقات التي تتحد معهم في أداء عمل و مهمات و تصرفات شبيهة، بصفة خاصة سننظر إلى أهمية القيم الاجتماعية في تحديد سلوك العامل، أو إلى علاقة القيم بأداء العمل و التصرف الاقتصادي.

علاقة القيم الاجتماعية بالتعامل الاقتصادي:

بعدما هزت الإنسانية أزمات متعددة خاصة منها اقتصادية ولمالية، و اجتماعية، تفطنت البشرية للدور الذي يمكن أن تؤديه الأخلاق من خدمات جليلة للمجتمع، روج كثير من المفكرين لهذه الأهمية، و في السنوات الأخيرة شاعت بين أغلب الناس أفكار وجوب العودة إلى الأخلاق، و صار الحديث عن الأخلاق من المواضيع الشائعة بين أفراد المجتمع و في شتى وسائل الإعلام، « باتت هذه ظاهرة اجتماعية تمس أغلب طبقات المجتمع، و عبارة الأخلاق أصبحت قديمة بعض الشيء[1]» وأضحت تعبر عند فئة الشباب بعبارات أخرى مثل " حقوق الإنسان و العمل الخيري" و التضامن الاجتماعي".

الأخلاق ظاهرة اجتماعية واقعية، أخذت أشكالا و أنماطا مختلفة في وقتنا الحالي، فاغلب المنضمات الحكومية و غير حكومية تعمل من أجل تحقيق أهداف أخلاقية تخدم مصلحة الفرد في المجتمع وتحفظ للمجتمع توازنه، و من الخطأ أن نربط الأخلاق بدين، أو عرق أو غيره، و إن كان للدين نصيب من التأثير في الأخلاق، كما سجلناه سابقا، فالأخلاق ليست مقيدة بدين و لا بعرف و لا بعرق و لا بوطن، بل هي إحساس ذاتي إنساني بريء من كل الدواخل حتى و إن كان لهذه الدواخل أثر فيها، فهي تبقى نسبية و مختلفة عبر الزمان و المكان، حيث أن الأعراف و الميراث التراثي، و التقاليد و الدين تؤثر في الأخلاق وقد تكون من معدنه، لكنها ليست هي شرط لوجود الأخلاق، هذا ما نجده في معنى الحديث النبوي" جئت لأتمم مكارم الأخلاق"، ما يمكن ملاحظته في هذا المقام، أن القيم مستقلة نوعا ما عن كل مؤثراتها، فقيمة العدالة مثلا و قيمة الحرية، و قيمة العمل ليست مرتبطة بدين ولا بعرف، فحاجة الإنسان للأخلاق مرتبطة بوجوده يعيش في مجموعات على هذه البرية، و ما تزايد المنظمات الخيرية والتضامنية و البيئية و غيرها، إلا خير دليل على حاجة الإنسان الاجتماعي إلى الأخلاق، حتى يضمن نوعا من التوازن و الاستقرار بين أفراد المجتمع.

و عليه تدخلت القيم في تحديد تعامل و تصرفات الفرد و تهذيبه، و منها بصفة خاصة سلوكه الاقتصادي، و هذا ما نحاول تبيانه فيما يأتي.

1 - الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص 157.

الأخلاق الاقتصادية:

الأخلاق الاقتصادية يقصد بها جميع التصرفات التي تجعل الكسب و الربح و التملك مصدره الجهد والعمل لا غير، إلا ما كان من هبة أو صدقة أو إرث، هذا ما نجده في التعاليم الدينية سواء المسيحية أو الإسلامية. للإشارة أن الاقتصاد لم يعتبر كعلم مستقل إلا مؤخرا، بالنسبة للعلوم الأخرى، برغم من أن الإنسان عرف النشاط العملي و التبادل التجاري والتنظيم الأسري وما يتعلق به من أعمال و تنظيم العمل منذ القدم.

من القيم الاقتصادية اعتبار كل عملية اقتصادية تؤدي إلى الإضرار بأحد أطراف الاتفاق هي عملية اقتصادية غير أخلاقية، كذلك كل ما هو من الأعمال الاقتصادية منجز على غير وجه الاتفاق يعد عمل غير أخلاقي، و جميع العقود المبرمة على غش، أو على غير وجه حق، لا تعد أخلاقية، و يجب تصحيح هذه العقود حتى يرفع الغش، « و لابد من فسخ العقد حتى يعود الحق لصاحبه[1]» كما يمكن اعتبار العملية غير أخلاقية إن هي لم تحترم البيئة أو الحقوق الأساسية للإنسان، لكن في واقع الحال نجد عكس هذا تماما و سوف نرى لاحقا كيف تموه المؤسسات العالمية بعض تصرفاتها المنافية لمبادئ الأخلاق بغطاءات وهمية. لتوضيح الصورة نقول أن القيم تؤخذ و تستنبط من الآيات الكونية، وهي مظاهر طبيعية، لأنها خلقت على الكمال والتمام، و تؤخذ كذلك بمنظار الآيات التنزيلية، يجب التوافق بين فطرة الإنسان و الطبيعة التي سخر له، هذا التوافق هو الذي يجعل الناس يعيشون على خط وسط بلا إفراط و لا تفريط، « إذن لابد النظر في آيات الكون بالتدبر و الإمعان بالموازاة مع الآيات المنزلة المهداة، و الجمع بين المصدرين يوضح الرؤية في إثبات القيم، لان الآيات الكونية ميزتها أنها خلقت بإحكام دقيق والآيات التنزيلية كذلك نزلت بأحكام و قدر[2]». متى موقع الإنسان نفسه في هذا الكون بين هذه الآيات الكونية و التنزيلية، و كان في نسق و انسجام بينهما يكون في توازن مع الكون بأسره، و ينسجم مواساة مع الخلق ككل، نوضح هذه الصورة بهذا المثال:

آية النار طبيعية، لها خاصية الإحراق و الإشراق، و على الإنسان الانسجام في استغلال هذه النعمة بأحكام تنزيلية، و الأعراف السليمة، و إلا صارت عليه نقمة إذا لم يحسن استغلالها و استعمالها. كذلك أية الشمس لها خاصية الإحراق و الإشراق، حتى يمكن للفرد حسن الاستفادة منها لابد أن

1- الدكتور رفيق يونس المصري:" الاقتصاد و الأخلاق "، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 2007م، ص87.

2- د. محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق،ص 18.

ينسجم في استغلالها، وهكذا جميع الظواهر الطبيعية الموجودة، و منها المعاملات الاقتصادية التي لها تجليات عديدة نقتصر على ذكر البعض منها فيما يأتي.

تجليات علاقة التعامل الاقتصادي بالقيم :

يسعى الإنسان جـــاهدا لتـــحقيق رفاهيته من خلال تصرفاته اليومية ليلبي حـاجاته الضرورية و الكمالية، و بصورة أدق بسلوكه العملي و من ثمة الاقتصادي، الذي يضمن له عيشة هنيئة، هذا النشاط أو السلوك له عدة دوافع، من أهمها تأكيد الفرد على وجوده داخل المجتمع، بأداء خدمة للجماعة، و لا يتم ذلك إلا وفق قيم اجتماعية يتقاسمها أغلب أفراد المجتمع، الأمر الذي يبين علاقة سلوك الفرد بهذه القيم.

حب المال:

جبل الإنسان على حب المال، فكل فرد يعمل من أجل كسب المال و جمعه، والعمل على زيادته و حرزه، كما يسعى الناس للتباهي بما يجمعون مـن أموال، و حب المال في ذاته أمر طبيعي و مشروع دينيا و عرفا و حتى أخلاقيا، لان هـذه الجلبة هي من أسباب تـطور البشر فـكريا و ثـقافيا و حتى أخلاقيا، و هي ضمن الحوافز التي تدفع بالناس إلى العمل لإنماء أموالهم، لكن حب المال لابد و أن يبقى في حدوده، و إلا دفع الناس بأن يصبحوا وحوش يتآكلون فيما بينهم، فيحلوا لأنفسهم الأعمال المحرمة و الممنوعة كالسرقة و النصب والاحتيال والنهب و الغش ..الخ، و يبحثون لأنفسهم جمع المال عن طريق القمار و دور الملاهي و الفسق، و هذا ما يدفعهم إلى أن يصبحوا عصاة طاغين و مجرمين خارجين عن القانون، فترى من الناس من تغره نفسه حتى يبيح لنفسه القتل من أجل المال، و هذا عين الظلم و الطغيان، هذا من جهة.

و من جهة أخرى، من التزم الحدود المشروعة قانونا وأخلاقيا في جمع المال، فانه سوف يستغني عن الناس، و عن سؤالهم كما يغني عياله و يفيد مجتمعه، و بهذا المال يصل أرحامه و يغنيهم عن السؤال، كما يمكنه أن يجد لنفسه مكانة في المجتمع و يكسب احترام الناس له، و يـمكنه أن يتصدى و يقف في وجه المعتدين و يلجم اضطهاد الظالمين بثروته و نفوذه، كما تمكنه مكانته أن يكون فردا ايجابيا في مجتمعه، يأمر بالمعروف و ينهى عن المنكر و يفعل الخير، و يكون ذا صيت في المجتمع، إذن فالمال في ذاته وقاية وحرز يحترز به المرء في معاشه، شريطة أن يكون من كسب مشروع أخلاقيا.

الاعتدال و الاقتصاد في الطلب :

إن الإنسان له أن يطلب العيش و المال و ثروة بالطرق المشروعة أخلاقية كما سجلنا سابقـا، و أن يكون طلبه بالمعروف بحيث لا يقضي كل ساعات يومه في هذا الطلب حتى لا يصبح كالآلة يعمل وينام وفقط، و يضيع حق نفسه وزوجته و أولاده و حتى صحته و عافيته النفسية و البدنية، لأنه يحتاج لتجديد طاقاته و الترويح عن نفسه.

كما لا يكون مقبولا، ألا يطلب الإنسان أبدا المال أو المعيشة و الرزق فيصبح وقتها عالة على غيره، ذليلا في شخصه حقيرا في مجتمعه، ضائعا، ومضيعا لعائلته و دينه ودنياه و مجتمعه، لان العمل و طلب الرزق واجبا اجتماعية وعبادة دينية، و قيمة أخلاقية، كما جاء في الأثر خير ما أكل ابن آدم من عمل يديه، و ما أحوج المجتمعاتنا اليوم أن تجد هذا التوازن الطبيعي و الانسجام في طلب الرزق و العيش، و إعطاء العمل قيمته الحقيقية، لتصنع أفرادا صالحين في مجتمع صالح.

القيم و تنظيم العمل :

سجلنا في أوائل دراستنا لهذا الموضوع أن العالم تايلور اشتهر بتنظيره لتنظيم العمل، إن جل أعماله هي في الحقيقة تكريس لعصارة تجربته الميدانية حتى التصق مفهوم تنظيم العمل باسم هذا المفكر، يمكن اعتبار بروز نظرية تنظيمات العمل كما نعرفها الآن، مرتبطة و متزامنة مع بداية الثورة الصناعية في أوروبا، و ظهور أولى ورشات الإنتاجية والصناعية. حقيقة الأمر أن تنظيم العمل ليـس مـقـتصرا على المجال الصناعي و لا حتى الإداري، فالتنظيمات موجودة و متواجدة عبر كل العصور و الأزمنة، كما أنها يختلف طابعها من مجتمع إلى آخر، حسب نمو و نضج الحضارات الإنسانية. فالصيرورة النظامية لأي نسق الاجتماعي قائمة على نسج متكامل يفترض تعريف و تحديد حساسيات البنى الاجتماعية القاعدية لكونها تختزن في أعماقها على كل المقومات الطاقوية التي يتغذى منها التنظيم أولا، ثم النسق ثانيا، هذا ما أشرنا إليه سابقا، « فأي اضطراب يظهر على مستوى البنى التحتية على التنظيم فالحقيقة أن تلك الظاهرة الحاضرة ما هي إلا ارتداد نمى فترة عبر صيرورة متعاكسة، و عليه تدخل الأنظمة و التنظيمات في حالة من اللانظام المنظم و الذي تتعود عليه التنظيمات بسرعة حتى يصبح حالة اجتماعية [1] ». أي خلل يحصل في التوازن بين قيم الـمجتمـع

[1] - د.عبد الكريم بوبحياوي، الخواء الاجتماعي، مصدر سابق، ص 785.

و الواقع العملي ينتج عنه هذا الاضطراب، إذا لم يستدرك الوضع و بقي على حاله لمدة ما تتعود عليه النفوس، حتى يصبح قاعدة اجتماعية يصعب تقويمه. واقعنا العملي ينبئ أن الممارسات المهنية ما هي إلا صورة تعكس حقيقة التناقضات الاجتماعية و الثقافية الموروثة من البيئة الاجتماعية الشاملة، و التي غالبا ما تتحكم فيها صلة النسب و الحسب و إرث العرف الاجتماعي، أما الـنظـم و القواعد فهي مجرد إجراءات شكلية تنصب أكثر لحماية الوضع و ليس لإصلاحه. هذا ما سوف نعود إليه عند تحليلنا للمعطيات الميدانية التي تؤكد ما نحن بصدد ذكره. إن أي النظام يفتقر إلى هوية جماعية مشتركة منبثقة عن روح الثقافية المجتمع تجعل كل طرف يبحث على تعزيز منافعه على حساب الآخر، بصورة أدق التنظيمات الاقتصادية و المؤسساتية « فـيغلب طابع الأنانية على مـجرى الاتصالات مـما ينشط ظهور كـل أشـكال الضن و الإشاعات الهدامة، و التي تزيد في زاوية الاختلاف بين أطراف هذا النزاع و التصارع داخل مؤسساتنا الأمر الذي ينعكس سلبا على مردودية هذه الأخيرة[1]».

« كذلك من الذين اهتموا بتنظيم جمالات العمل، نجد كل من " كريستوفر لاسلو، christopher laszlo"، و "جان فرانسو لوجال، jean francois langel"، في كتابهما – اقتصاد الخواء- حينما أبرزا عبر فكرة الأطوار المتبادلة و المتداخلة، كيف أن النسق المكون من الدوائر نفوذ و تأثير مرتبطة بعقد من ردود أفعال إيجابية و سلبية تتداخل فيما بينها، تمكن من تحقيق الاستقرار في محيط مـعقد و غير مستقر[*]» .

كما هو معروف للتعاملات الاقتصادية عدة نشاطات من وجوه متعددة، و منها مجالات الوكالة والتي تهمنا في موضوع دراستنا، « فتظهر الوكالة عندما يأتمن شخص ما شخصا آخر، على إدارة مصالحه، يطلق على الشخص الأول الموكل أو الأصيل و الشخص الثاني الوكيل[2] » وأمثلة الوكالة كثيرة، و منها أن يأتمن مريض طبيبا على صحته، أو عندما يعهد مساهم في الشركة إدارة هذه الشركة إلى رئيس مجلس الإدارة، أو رب عمل يعهد عمل ما إلى أحد العمال، و ما إلى ذلك من صفات الوكالة التي لا تعد.

1- الدكتور عبد الكريم بويحياوي :مصدر سابق، ص، 883.

- (*) نفس المصدر، ص219.

2 - الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص142 .

عند تطبيق الوكالة، يظهر جليا خطر الأخلاق وأهميتها، لأن ذلك يتعلق بسلوكيات الوكيل، و هناك صعوبة بمكان في تقييم هذا السلوك من قبل الأصيل، قد يخون الوكيل الأصيل و لو جزئيا في تغليب مصلحته على مصلحة الأصيل، و لا يمكن تحديد بصورة جازمة و سهلة هذه الخيانة، أو التهاون، فيبقى الوكيل موكل إلى ضميره و مبادئه الأخلاقية، و« لا يمكن تحديد بصورة دقيقة موضوعية نسبة الخيانة أو التهاون من عدمه، فرقابة عمل الوكيل رقابة ناقصة[1] »، وهذا ما نجده عندما توكل مؤسسة عملا ما لأحد عمالها.

إذا محصنا وتأملنا الموضوع نجد أن أغلب حياة البشر تدار بالوكالة، سواء في مستواهم الفردي أو الجماعي، و هنا رباط الفرس بالنسبة لتدخل القيم الاجتماعية في تحديد نوع السلوك الذي يجب القيام به حتى يفي الوكيل بمهمته اتجاه موكله، وتظهر هذه الأخيرة بمظاهر شتى، منها مفهوم السمعة واسم الوكيل كمعيار ضمان بذل الجهود المطلوبة و عدم التقصير، لكن السمعة لوحدها لا يمكن أن تكون مقياسا يفي بالمطلوب ويعول عليه بصفة دقيقة، لان هذا المبدأ ليس موضوعي في شيء، بل هو قيمي و أخلاقي بحت، كما لا يمكن أن تتحكم أمور الوكالة بالمعنويات لوحدها، بل لابد من إبرام و توثيق العقود و العهود لتحديد المسؤولية و أثبات العمل، و هذا شرط أساسي في علاقات العمل، هذا الحال يبن بكيفية واضحة تداخل و تكامل الأخلاق مع القانون، و هو الأمر الذي أشارنا إليه فيما سبق.

كما يظهر أن للموضوع صعوبة بالغة لا تذلل، وهي تداخل التشريعات، و القوانين و القيم، و الموضوعي و الذاتي في كيفية أداء العمل. كما نجد تداخلات عديدة تتحكم في تنظيم العمل، و من أهمها نظامين، أولها نظام المشاركة أين يشارك جميع العمال في رسم خطط تسيير المؤسسة، سوف نرى لاحقا عند التطرق للجانب الميداني لمعالجة الموضوع مدى أهمية هذا النمط من التسيير و كيف أكد نجاحه مقارنة بمقابليه، و هو نظام التسيير السلطوي، أين تحتكر مصادر القرارات في مجموعة المسؤولين في المؤسسة، حيث تتخذ القرارات علويا و تطبق على القاعدة، حينها تتخذ السلطة مسارا قهريا تعسفيا، و المتمثل أساسا في الاتصالات ذات الاتجاه الواحد، من الأعلى إلى الأسفل فقط تفقد هذه الأخيرة مصداقيتها و شرعيتها الرمزية، الشعورية المتبادلة، فيحدث انقطاع بين هياكل المؤسسة و بين القمة و القاعدة، بين الرئيس و المرؤوس، « انقطاع الاتصال يكون غالبا غير مصرح

1- GUY BAJOIT: « pour une sociologie relationnelle ,, COLL .Le sociologue. éd.PUF.PARIS 1992. P 119 et 120.

به، غير ظاهر لكن حقيقي باطني، تفاديا للمواجهة و الصراع المفتوح، أين حظوظ النجاح تسعى الأطراف المتداخلة إلى تنظيم تبادلات متميزة[1] » ، كل طرف يسعى لنجاح تصور مجموعته.

إن تجارب الخضوع المجبر (soumission forcée) تهدف إلى تحديد و كشف التغيرات في الآراء و المواقف التي تطرأ و تحدث عندما يطلب من شخص تأدية عمل أو القيام بفعل يتناقض مع اعتقاداته، الأمر الحاصل غالبا في نظام التسيير القهري. كيف يمكن إجبار إنسان أن يتناقض مع اعتقاداته بأداء أو كشف عن موقف مخالف تماما مع عقيدته؟ « فحسب مبادئ التدعيم يحدث ذلك سواء بالتعهد أو بالمكافئة، أو سواء بالتهديد و العقاب، فيصبح الإنسان أمام اختيار مخالفة عقيدته توفر له الربح أم ضرر أخف[2] ». Les experiences sur la soumission forceé, ou l'obeissance forcée constituent le domaine d'application le plus paradoxal, le plus riche et le plus contreversé de la théorie de la dissonance cognitive.

قد يكون العامل مجبر على القيام بفعله ينافي مبادئه، و هنا يكون لهذا العامل مظهران لشخصه، شخصية وظيفية و أخرى اجتماعية، في هذا السياق حاول "ريمون بودان Raumond Boudan" التفرقة بين الإنسان الاجتماعي و الإنسان الاقتصادي، مكنته هذه التفرقة من الوصول إلى استنتاجات دقيقة فيما يخص عقلنة الفعل غير المنطقي، كما بين كيف أن السلوك الفردي يمتلك عقلنة متميزة تجعله ينشط و ينظم أموره و تبادلاته ليس بالضرورة بمقتضى المنفعة أو المصلحة، بل هناك اعتبارات و تصورات أخرى أكبر و أبعد بكثير من التقديرات المادية و الحسابية التي يفرضها المحيط الاجتماعي بصورة غير مباشرة. ينمي الإنسان بالتوازن مع اضطراب تصوره، الذي قد ينشأ من خلال اضطراب المحيط الوظيفي، عقلية إدراكية " "Rationnalité cognitive ، تجعله يعتقد أن ما يقوم به صواب و صحيح، كحقيقة مطلقة، و هذا الاعتقاد المتزايد في التوهم أنه الاختيار الوحيد الممكن، " illusion du choix possible " ، « و الذي يصبح مع مرور الزمن حقيقية مترسخة، يزيد في سرعة نشاط الحركة الفوضوية و العشوائية التي تصيب العلاقة الاجتماعية [3] ».

كثير من الأشخاص لا يدركون حقيقة وجودهم بداخل المؤسسة التي يعملون بها، لأن تسييرها بصفة قهرية تخلق جو من الاضطراب و الصراعات، مع ديمومة هذا الوضع حتى المسيرين قد يصبحون غير قادرين على امتصاص و إدارة المعلومات التي تتدفق عليهم بصورة منتظمة، و مع

---

[1] - الدكتور عبد الكريم بويحياوي، مصدر سابق، ص 314.
2- نفس المصدر، ص 320.
3- نفس المصدر ،ص330.

مرور الزمن معظم هؤلاء الأفراد يفقدون الرابطة الوجدانية مع المؤسسة كإطار حسي و وجداني وجوهري لا يمكن فصله من حياتهم الداخلية. فيعتبرون أنفسهم غير معنيين بأمر المؤسسة، و ليس لهم أي وزن و ثقل في توازن و استقرار نظام المؤسسة، لذلك فإن تنظيم العمل يجب أن يتعدى التنظيم العملي التيلوري، و يأخذ في الحسبان المجال الذاتي لأفراد المؤسسة، و هذا ما سوف نعود إليه في الإطار الميداني للدراسة.

إن صح هذا الوصف في مجال الوظيفي فما يمكن ملاحظته في الحياة الاجتماعية أن الشخص الذي يعيش في بيئة متناقضة و متضاربة لا يستبعد أن تكون هناك انعكاسات و اضطرابات في مجرى الاتصالات الشخصية لهذا الفرد، التي قد تؤدي بالإنسان كفرد اجتماعي إلى نوع من التوتر، فيفقد توازنه و يشعر بالتعب و الإملاق يوميا، فلا يصبح قادرا على التحاور و التشاور، بل كل تبادل يصبح بقطبين بارزين، خاضع و مخضوع، لان العلاقة، علاقة سيطرة. الإنسان الذي يعيش في بيئة تفتقر إلى العدالة و الإنصاف الاجتماعي، يصبح إنسان غير محفز، démotivé يخضع إلى ضغط متواصل. في هذا السياق يرى الكاتب عبد الرحمان لمشيشي، « أن بسبب الذهنيات التقليدية السائدة يتحول مكان العمل إلى مكان للصراعات و المشادات العمالية التي تتخذ لنفسها أشكالا مختلفة من المقاومة[1]».

لقد حاول الفكر العقلاني أن يكيف و ينمذج السلوكات البشرية وفق تقديرات حسابية يتمكن من خلالها إصدار كل أنوع الترقبات و التنبؤات العقلانية، غير أن الأزمة المالية العالمية بينت بشكل كبير هشاشة و ضعف هذا الطرح أمام حساسيات مجهرية و جوهرية تتمثل في فقدان ثقة العنصر البشري لنظامه، و هذا ما عجز أن يترقبه هذا التصور العقلاني. إن السوسيولوجية العقلانية تكشف عن أربعة أشكال مختلفة من التبادلات الاجتماعية و هي« الأشكال المتكاملة، الأشكال المتنافسة، الأشكال المتصارعة، و الأشكال المتناقضة[2]».

كما يدخل الضبط الذاتي في معادلة السلوك البشري، و هي تلك الديناميكية التي تميز سيرورة التعقيد مبنية متميزة، و التي تنشط خارج إدارة النظم المنظمة. الضبط الذاتي ينمو و ينشط بالتوازي مع نمو و تطور التعقيد، فكلما كان التعقيد كبيرا و عميقا كلما كان الضبط الذاتي بدوره كبيرا، و يمثل

1 - ABDELGHANI Lamchichi : « L'Algérie en crise » crise économique et changement politique.édl'hanrmattan. paris 1991, p214.

2 - Guy Badoit : « pour une sociologie relationnelle », Op.cit. 99.

الضبط الذاتي ذلك النظام المستتر الذي ينشط بالتوازي مع النظم و القوانين السائدة دون أن يكون خاضعا لها، لأنه في الأصل ينكرها، إما هو خاضع لها قهرا، يلعب الضبط الذاتي دور ملئ الفراغات المترتبة عن جراء عدم قدرة المنظومة على حل المشاكل و النقائص أو التصدي إلى كل أشكال المؤشرات و المنبهات، كما يقال " الطبيعية لا تؤمن بالفراغ" وهذه حقيقة مسلمة لا يمكن تجاهلها.

لقد أثبتت الدراسات الميدانية "لايك بارن Eric Berne" أن علاقات العمل هي سبب ظهور الكثير من الأمراض العضوية و بالأخص ما يعرف بالأمراض النفس- العضوية، Psycho-somatic. حتى " لورانس بيتر" بين هذه الحقيقة الجدلية بين الأمراض العضوية و التوترات النفسية الناجمة عن سوء التعامل و التبادل في الاتصالات الشخصية، بصفة دقيقة في مجال النشاط المؤسسات الاقتصادية و الإدارية التي يهمنا النظر في تنظيمها لأنها سوف تكون هي مجال الإطار الميداني لهذا البحث.

إن تنظيم العمل يبدأ بتقسيم المهام و المناصب و الوظائف بين العمال، هذا التقسيم يخضع إلى ضوابط و مؤشرات اجتماعية تحكمها عناصر متعددة، لا يمكن فهم خصوصية منصب العمل كخاصية اجتماعية و اقتصادية إذا ما تجاهلنا ذلك التطور التاريخي التي عرفته المؤسسات. إن مسألة استعاب مجال منصب العمل مرتبط بجذور ثقافية و اجتماعية لا يمكن فصلهما عن حقيقة منصب العمل، من الثقافات من يرى في العمل الإداري ميزة اجتماعية، و هناك من يفضل عمل ميدان تقديم الخدمات، و هكذا، كل ثقافة اجتماعية لها خصوصيتها. التصور أنه مجرد استراد، أو تحويل تنظيمات متطورة من مجتمعات متطورة صناعيا و اقتصاديا يمكن إنجاز نفس التجارب، فهو من التصور الناقص و السابق لأوانه، لأن التنظيم مهما كان متقن فلا يعطي النتائج المرجوة إذا لم يتجاوز حدود الشكلية و يغوص في أعماق ثقافة المجتمع. و هذا ما سوف نراه عند معالجتنا للموضوع في إطاره الميداني.

إن تقسيم العمل ليس نتيجة تلقائية، فلا يمكن أن يعتمد على المشاركة العفوية، إن التعاون بين أفراد و جماعات مختلفة و مرتبطة يستلزم الإجماع و الاتفاق على قيم و نماذج، و بالتالي نوع من المراقبة الاجتماعية المتمثلة في الامتثال إلى قوانين و قواعد نظامية متفق عليها كما سبق أن أشرنا إليه، هذا حتى لا تصطدم الضمائر و المصالح الفردية بينها، مسببة بذلك ضعف و انهيار الضمير الجماعي. دراسة تقسيم العمل تفيد في بيان عدة عناصر هامة تساعد على فهم توتر العلاقات الاجتماعية في المؤسسات و الإدارات و مصانع الإنتاج، نجد هذا المعنى "عند روشي".

« la division du travail engendre plutôt un nouveau type de solidarité basée sur la complémentarité des parties diversifiées ..parce que cette solidarité n'est plus basée sur la ressemblance des personnes et des groupes, mais leur interdépendance, Durkheim lui donne le nom de solidarité organique »[1].

من العناصر الهامة في تنظيم العمل نجد، التضامن العضوي، الذي يشكل الميزة الرئيسية لتقسيم العمل، يفترض وجود سلم تقييمي معترف به للأشياء المتبادلة أو القابلة للتبادل، خدمات مقدمة كانت، أو منتوج مادي ملموس، تمتلك تبادلية اجتماعية مساوية و متكافئة في الاتصالات الشخصية، و هنا يحتمل اصطدام القواعد و القوانين بالتصورات الذهنية المختلفة و المتناقضة لتلك القواعد من طرف الأشخاص، أي العاملين بهذه المؤسسة.

إن نظرية " كروزي" حول التحليل الاستراتيجي للمنظمات هي طريقة أخرى لمعالجة أمور التسيير و التدبير بكيفية سوسيولوجية، إنه ينتقل بين العقلانية التايلورية كطريقة أحادية للعمل الشهيرة بالطريقة المثلى، the best one way و بين العقلانية المحدودة لنظرية لهربت سيمون Herbert A.simon، ليفرض كروزي طريقته التي ركز فيها على مبادئ التحليل الاستراتيجي كمنطق الشك و هوامش الحريات و على نسق الفعل الملموس، « استطاع هذا الأخير أن يفرض نظرة جديدة انبثاقا من تصور سوسيولوجي عميق يلم بجوانب خفية و متغيرة تؤثر في علاقات العمل لتشكل مع الزمن خلفية إستراتيجية منظمة و مؤثرة في طبيعة التبادلات و العلاقات المهنية[2]» . قام كروزي بمعية مركز الدراسات السوسيولوجية و معهد العلوم الاجتماعية للعمل بأبحاث سمحت له بتأليف كتاب الظاهرة البيروقراطية. فأسس في عام 1963، بمساعدة مفكرين آخرين مركز علم الاجتماع التنظيمات الذي أصبح فيما بعد مخبرا، مازال هذا المخبر في فرنسا معلما للأبحاث حول نظم التسيير و التحليل الاستراتيجي للمنظمات. لقد ارتكزت تحاليل " كروزي" في مستهلها على علم الاجتماع العام، ليوسع نطاق نظريته في تحليل التنظيمات التي قدمت إسهامات حاسمة في بناء تفكير جديد استند بعض المحللون عليه لدراسة وضعيات تتميز بعلاقات السلطة في ظل التناقضات النفسية. كما يقول: « كروزي أنه لا يمكن تصحيح مسارا معينا لأي تنظيم بمجرد سرد و نص قوانين جديدة دون تهيئة

1- عبد الكريو بويحياوي: الخواء الاجتماعي، مصدر، سابق،ص 325.
2- نفس المصدر، ص338.

.

الإنسان الاجتماعي ذهنيا و معنويا لأي مشروع كان[1]». هذا ما يذكرنا بالمقولة الشهيرة لبتر سانج peter senge أن الفكرة التي تزعم إن شخصا ما في قمة الهرم قادر على مراقبة كل شيء ما هي إلا وهم من الخيال. كما تعبر السلطة عن العقلانية المحدودة التي تؤكد لكل فاعل أفق محدود و نسبي بينه و بين الفاعلين الآخرين، و لذلك يمكن التأكيد على أن ضغوطات التنظيم تشكل الممر الإجباوي لهذه العلاقات. « يعتبر كروزي مؤسس التحليل الاستراتيجي، حيث أظهر اقترابا جديدا للكشف على أنماط السيرورات التنظيمية المبنية على السلطة[2] ».

و لا نختم الكلام على التنظيم بصفة عامة و مجملة حتى نشير أن الفصل الديكارتي بين العقل و المادة الذي هيمن على المجتمع الصناعي الذي ساده الأنموذج الميكانيكي و الذي اعتبر التنظيم بمثابة آلة، أو ماكنة – l'organisation machine- هذه الرؤية ستغير الطريقة التي نرتبط بها بعضنا البعض و مع بيئتنا الطبيعية الحية، و الطريقة التي نتعامل بها مع شؤوننا الاجتماعية. كما تعتبر الفكرة التي تبناها " روني ديكارت –René Descartes و التي ترى أن أي تنظيم مهما كانت درجة تعقيده فهو يتحرك و ينشط بنفس طريقة نشاط الآلة. و هي الفكرة التي تبنتها نظرية التنظيم الكلاسيكية و المتمثلة في أعمال " تايلور" و "فايول" و "فيبر"، الذين يرون أن التنظيم مبرمج و منتظم على تناسق محكم. لكن في السبعينيات من القرن الماضي بدأت الأنظار تأخذ أبعادا أخرى حيث يقول "جون ميشال بوكي " « أن التنظيم مجمع معقد من العناصر المتفاعلة و المكونة لوحدة مستقلة نسبيا عن المحيط [3]».

هذا الجانب النظري لا يمكن الاستغناء عنه في بحثنا كونه يصب في صميم الموضوع، لأنه يعطي لنا إجابات عن تساؤلات حول تحديد السلوك العملي لأفراد العينة، كما يفيدنا في التعرف عن نوع التنظيم السائد في مؤسسة الجمارك الجزائرية محيط الإطار الميداني للدراسة، و يبين كيفية تسيير المسار المهني لأعوان الجمارك، و تطابقها مع آمال و تطلعات الفئة العاملة، و يفيدنا في تحليل المعطيات الميدانية. بعد هذا العرض لظاهرة القيم و علاقتها مع تنظيم العمل، سوف نتطرق فيما يأتي إلى علاقة القيم بالاقتصاد.

---

[1] - Yves Nicolas, « entretins avec Michel crozier ; le sociologue et le pouvoir »in science de la société, n°38,Mai 1996, pp,65-92.

[2] - jean pierre poitou, « la dissonance cognitive ». Coll. U, éd, Armanc, paris, 1975, p125.

[3] - الدكتور عبد الكريم بويحياوي ، مصدر سابق، ص 38.

علاقة القيم بالاقتصاد :

مهما كانت الدعوات عالية حول تحييد التعامل الاقتصادي من القيم، فحسب وجهة نظرنا تبقى حاجة الاقتصاد للقيم و الأخلاق حاجة ملحة و ضرورية كما مر بنا فيما سبق، برغم من دعاة تحييد الاقتصاد عن الأخلاق، فبدون قيم و أخلاق، العمليات الاقتصادية تصبح ذات نتائج عكسية، حيث عوض أن تنشر الرفاهية والازدهار تولد الأزمات و النزاعات و تنشر الحرمان و الفقر و الدمار، كذلك عوض أن تعطي و تضمن الأمن و الأمان، وتساهم في نشر الود و الحب و التعاون و التآزر بين أفراد المجتمع، تصبح مصدر للخوف و الكراهية و الصراعات و النزعات.

الأنظمة الاقتصادية ما إن تنسلخ عن مبادئ القيم و الأخلاق الفاضلة إلا وتلتهمها الأزمات بشتى أنواعها، هذا ما يلاحظ في واقعنا المعاش، كما تنتج بعض العمليات الاقتصادية خاصة في مجالات الصناعة ظهور كوارث طبيعية و منها تلوث البيئة مثلا، وهذا مصدره، الإنتاج العشوائي الذي لا يتقيد بأحكام و ضوابط الأخلاق الاجتماعية، وبالضرورة تؤدي هذه الحالة إلى ظهور كوارث على كل الأصعدة، سواء على مستوى السلالة البشرية أو على الطبيعة ككل. لهذا كان واجبا إيجاد التوازن بين السعي وراء الربح والتقيد بالإنتاج غير الملوث للبيئة و الطبيعة، بعبارة أخرى هناك إلزامية أخلاقية بين الربح والقيم، و تحقيق المصلحة الذاتية باحترام التوازن الطبيعي.

على سبيل المثال، في الأوينة الأخيرة و مع ظهور الاحتباس الحراري أصبح ضروريا إعادة النظر في المواد المستعملة في عمليات الإنتاج، خاصة الغازات و المواد المشاعة، لأن الخطر أضحى مؤكد ولا يقتصر على منطقة معينة بل يمس كل المعمورة، لهذا فهناك نداءات من طرف هيئات حكومية و غير حكومية، من أجل ضبط العملية الإنتاجية بما يخدم مصالح البشرية و لا يعرضها للخطر، حتى ولو استوجب الأمر التخلي عن بعض المنتجات، ذلك حفاظا على أمن البشر و سلامة الكرة الأرضية، و الحفاظ على الطبيعة، إذن لابد من أخلاقية الإنتاج الاقتصادي، و لا يترك بلا قيد أخلاقي، وإلا كانت الكارثة، هذا الواقع يدفعنا إلى التفكير في النظر إلى العلوم بكل أنواعها و إلباسها رداء أخلاقيا يكون كمعيار يحدد طريقة استعمال هذه العلوم، و من أجل هذا سوف نتطرق إلى علم الاقتصادي، و النظر في إخضاعه لضوابط أخلاقية، فنقول أنه بالرغم أن الاقتصاد علم مستقل يخضع لقوانين دقيقة و مبادئ ثابتة تحكمه، إلا أنه بحاجة إلى القيم و الآداب الفاضلة حتى تعطيه صبغة إنسانية، لأن روح العمليات الاقتصادية تكمن في القيم التي يحملها هذا الاقتصاد، ولا ضرر و لا تنقص من أهمية السلوك الاقتصادي كونه عمل أخلاقي، و لا وجود تناقض بين العلم

و الأخلاق بل هما يتكاملان، تظهر العلاقة التكاملية بين العلم و الأخلاق بصورة واضحة في النظام الاقتصاد الليبرالي، « حيث يسيطر هذا النظام على اقتصاديات العالم و يفرض قوانينه و مبادئه، وهو يعد حسب الكثير من الأخصائيين النظام الأمثل لخلق الثروة و القضاء على الفقر، على حد ما ذهب إليه كثير من المفكرين مثل "فريدريك باستيا"[1]». لكنه في نفس الوقت هو بحاجة ماسة إلى تدخل وتأثير الأخلاق في تنظيمه، وضبطه على الوجه الذي يخدم مصلحة البشر، إذن اقتصاد السوق أمر ضروري للممارسة الاقتصادية، و حتى لا يتوحش هذا النظام لابد أن يضبط بأطر أخلاقية، لأن حياة البشر ممزوجة بين الماديات و الروحيات كما سجلنا في أوائل بحثنا، وإن كان السوق ينظم علاقات التجارية بين الأفراد و المتعاملين من إنتاج و توزيع، و بيع و شراء و ما إلى ذلك، التي تبدو من الأمور المادية البحتة، فهناك أمور أخرى تسيير بكيفية مخالفة. لذلك نقول هل يمكن اعتبار كل الأشياء المادية سلع تعرض لمنطق السوق و تسيير وفق مبادئه، والأشياء المعنوية مثل كرامة الإنسان و حريته، العدالة، الصحة، التربية، هل تسير بنفس المنطق....الخ.

عند هذا المستوى من السؤال تتدخل الأخلاق على المستوى الفردي لكي تحد من اعتبار كل شيء سلعة تباع وتشترى. كما تتدخل السياسة على المستوى الاجتماعي للحد من اعتبار كل شيء سلعة، فالإنسان روح وجسد، مادة و وجدان، و عليه لا يمكن اعتبار كل شيء سلعة، لان من التطرف اعتبار صحة الإنسان سلعة حتى وإن كانت الأدوية سلعة، بل لابد من إيجاد مساحة توازن و التزام بين السوق، و الحق في الرعاية الصحية، هذا التوازن الذي أشرنا إليه عند تطرقنا لعلاقة القيم بسلوك، و ما هو إلا مظهر التوازن الطبيعي، هذا كمثال فقط، و على نفس الدرجة من الأهمية قضية التربية و التعليم و العدالة و العمل و ما إلى ذلك. وكنتيجة حتمية، إذا اعتبرت كل الأشياء سلع تباع و تشترى عندها يفقد الإنسان جانبه الأخلاقي والوجداني، و يقترب بطابعه المادي إلى عالم الحيواني، و مما يؤكد ما نقول ما ذهب إليه المفكر ماكس فيبر الذي بين بوضوح العلاقة الوطيدة بين الأخلاق و الممارسات الاقتصادية، في كتابة (le Capitalisme protestant) حيث أكد أن كل المتدخلين في العملية الاقتصادية بحاجة إلى اعتماد على صدق المشاركين الآخرين لضمان نجاح عملياتهم الاقتصادية، كما يرى أن نجاح الرأسمالية في أمريكا كان أساسا بفضل تعاليم مبادئ البروتسطنتية.

[1] - مالك بن نبي، مصدر سابق، ص 16.

إذ أن « أغلب أرباب العمل وأصحاب البنوك في الولايات المتحدة، منتمين إلى فئة خاصة من المجتمع تنطوي في تعاملاتها على مبادئ البروتسطنتية، وأساسها الائتمان والصدق، ولذلك فهذه الفئات من المجتمع تتكتل فيما بينها في جمعيات ونوادي، يكون المنتمي إليها مضمون من طرف كل أعضاء هذه الجمعية أو المنظمة أو النادي، ومن خالف مبادئ هذه الجمعيات طبعا يعتبر مرتدا عن مبادئ البروتسطنتية، ومآله الإفلاس و الخراب[1]». كظاهرة واقعية صاحب بنك المنتمي إلى أحد الكنائس البروتسطنتية و عضو في جمعية مهينة تزيد مصدقتيه و يزيد ائتمانه، و لو خل بمبادئ جمعيته التي ينتمي إليها سوف بلا شك تتخلخل ثقته ويبدأ المدخرون بسحب مدخراتهم، الأمر الذي قد يؤدي به إلى الإفلاس، هذه الحال تصدق على كل المتعاملين الاقتصاديين، فهم يعملون لكسب ثقة معاملهم لان هذه الثقة هي أساس نجاح المشاريع و ازدهار المنشأة الاقتصادية.

و في مقابل هذا، ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى بالاقتصاد الاحتيالي و كان ينطوي على الكثير من الأكاذيب و المغالطات، سواء بالنسبة للأسواق الداخلية أو الخارجية، و غالبا ما تتم المغالطة باستعمال الإشهار أو الترويج بأساليب احتيالية، كذا بطرق إستراتيجية في مجالات الصحية و الدفاعية. حيث نشر غالبريت (2006 م) كتابا بعنوان " اقتصاديات الاحتيال البريء أو المبرأ" و ترجم إلى الفرنسية بعنوان " أكاذيب الاقتصاد « يظهر هذا الكتاب أن المتعاملين الاقتصاديين يغالطون في المفاهيم، يقولون أن المستهلك هو السيد، و الصحيح أن السيد هو المنتج و الاعتقاد بأن المستهلك هو الملك في اقتصاد السوق، أكذبة كبيرة، كما يظهر أن المنشآت الاقتصادية العالمية لا يهمها شيء سوى تحقيق أرباح [2] »، حتى ولو كان على حساب تلوث البيئة أو تدمير المناظر الطبيعية، و التضحية بصحة الناس، و يستعملون في ذلك الدعاية و الإعلان و الإعلام و يروجون الأفكار الخاطئة، كالترويج أن التقدم هو كسب السيارات، و كسب آلات و هواتف الفاخرة و المزيد من الأشياء الاستهلاكية، و يجدون لدى العقول الضعيفة قابلية هذا الترويج، خاصة في البلدان المتخلفة. هـكذا نرى أن هناك من المؤسسات من يهتم بالقيم في التطبيق العملي، و يجعل منها المحور الأساسي، و على عكس ذلك هناك من يحيدها تماما في واقعه العملي. إلا أن معظم المؤسسات تعمد إلى إيجاد مصنف لأخلاقيات المهنة كمرجع يعود إليه عمالها في أداء مهامهم، و هو بمثابة مرجعية عملية تنمي الضمير لدى الفئة العمالية، و هذا ما نتطرق إليه فيما يأتي.

1 - جوليان فروند، مصدر سابق، ص 220.

2 - الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص237.

أخلاقيات العمل و العامل:

زيادة على القانون الداخلي الذي يحدد الحقوق و الواجبات و التشريعات العامة و التنظيمات الخاصة بكل مؤسسة، فهناك مدونات المهنة تكمل مجال الأخلاقي في تنظيم المؤسسة، تتمثل في عدة نطاق تحدد مجالات أخلاقيات العمل و العمال، بدءا من دفع الأجور، أو مقابل ما ينتجه العمال. مرورا بمشاركة العمال في تنظيم العمل و إصدار القرارات، والمساواة في التعامل بين العمال، زائد تهيئة الجو الملائم لأداء العمل أو الوظيفة، مع ضمان الأمن الوظيفي، و عدم التعسف في استعمال السلطة. هذا ما يمكن استخلاصه عند تصفح مدونة أخلاقية المهنة و السلوك الخاصة بموظفي الجمارك الجزائرية [1].

التوافق بين الطاعة و الضمير الحي :

إن من المبادئ الأساسية للتسيير عموما بالمؤسسات الاقتصادية و الإدارية، احترام السلم الإداري، بتطبيق أوامر السلطة الإدارية الفوقية، و هذا شرط لا يستهان به في نجاح المشاريع الاقتصادية و التنموية لأي مشروع، لان المشاريع تدار بالكفاءات و المهارات و حسن التدبير والتخطيط و الانضباط، و احترام السلطة الإدارية محور كل هذا. « إن المؤسسات تسير بنوع من العصبية التي لابد منها، إذ العصبية تعني الالتحام، الارتباط، التجمع في مكان معين، و هو مفهوم رئيسي عند ابن خلدون الذي استعاره من الاستعمال اللغوي في الجاهلية فأسس بذلك مصطلحا سوسيولوجيا بكامل خصائصه[2] »، كلمة عصبة مأخوذة من العاصب و هم أهل الميت من النسب القريب، كالأخ من الأب، و الأب، و الجد، و ابن الأخ.. و يقابلهم أهل الفروض، كزوج، و الأخ من أم، الخ...

العصبية كتفاعل اجتماعي لم تختفي و لم تتلاشى كذهنية، و إنما انتقلت من المجال الصراعي في البداية إلى المجال التنافسي في المؤسسة. « هذا المعنى نجده في التحليل القيم الذي قام به الأستاذ عبد الغاني مغربي في كتابه حول الفكر السوسيولوجي لابن خلدون، خاصة الجزء المخصص لدراسة ظاهرة العصبية كقيمة متناقلة عبر التاريخ [3]» . كما نعود لهذا المعنى عند دراستنا لمفهوم المجموعة، الذي هو مظهر من مظاهر العصبية. لكن هذه العصبية لا تعني تطبيق الأوامر بدون

1- Recueil de la déontologie en douane

2 - G.labica, « le rationalisme d'ibn khaldoun », extrait de la mouquadima.p,63 et 64.

3 - الدكتور عبد الكريم بويحياوي: مصدر سابق، ص، 820.

تفكير في العواقب و لا تأمل في مآل أفعالنا، بل لابد من إيجاد توازن و توافق في علاقة العمل، حيث من واجب المرؤوس صاحب الضمير الحي، أن يقول لرئيسه متى أخطأ، هذا القرار خاطئ، ولا ينفذه كأنه آلة لا تفكر و ليس لها شعور و لا ضمير و فكر، من أجل إيجاد التوافق بين الطاعة و الضمير الحي وضعت تنظيمات قانونية تحدد علاقة العمل بشكل عام، مع تحديد لكل طرف حقوقه و واجباته، حتى بعد قطع علاقة العمل، مثال ذلك احترام سر المهنة، و ضمان المعاش بعد الإحالة على التقاعد، لأن إعداد العنصر البشري لتحمل المسؤولية على كل المستويات بشكل واع و مؤهل يساعد بلا ريب في تقوية الروابط بين أفراد العاملة، و يجعل منه العامل البارع، أو الصالح لتحمل المسؤولية، و يؤشر لتفوق المؤسسة على ما سواها، لقد أضحى بدون شك أن سر نجاح المؤسسات يكمن بالدرجة الأولى في طبيعة تسييرها و تقييمها لمواردها البشرية. « لقد بين " تيودور شولتز Théodore schultz" في عمله تحت عنوان ليس هناك ثروة إلا تلك المتواجدة في الثروة البشرية و الذي تحصل على إثرها جائزة نوبل للاقتصاد أن النجاح هو الاعتناء بالعنصر البشري[1]». لكن تطرح مسألة بالنسبة لما يحتاجه المجتمع، أو المؤسسة هل العامل البارع أم الصالح، حتى و إن كانت لأول وهلة يبدو السؤال سهل، إلا أنه ليس كما يبدو، و هذا ما نحاول الإجابة عنه.

التوافق بين البراعة و الصلاح :

العامل البارع هو ذلك الماهر في عمله المتقن لما ينجزه و العالم بخفايا مهنته، أما الصالح فهو العامل المفعم بالصفات الإنسانية و الأحاسيس الحية والمشاعر العالية، فهل يحتاج المجتمع في مجالاته العملية إلى عامل بارع أم عامل صالح؟ طبعا نحتاج العامل بارع و صالح في نفس الوقت، لكن إذا اضطرتنا الحاجة إلى الخيار فمن نختار؟ لكي نوضح هذه الرؤية، نقول أن من كان له فكر نير واعي و مدرك لحقائق الوجود، يكون صالحا مبدعا.

و من كان ضميره في حالة إنعاش إن صح التعبير، و كانت تصوراته لا تتعدى مادياته، كان تفكره مهلهل مشلول، و كان مقلدا لغيره في كل شيء لا يبدع، و لا يأخذ المبادرة حتى و إن كان بارعا. إن المفكر فاعل مبدع، أما المقلد تقليدا أعمى فهو معتل التفكير، والإنسان بطبعه يتعلم بتدريبه كيف يكون مبدعا مبتكرا و له في مجال التكوين الأسري و المؤسساتي، من المدرسة إلى الجامعة إلى المعهد، الحقل الملائم لكي يكون له تصور مبدع، لكن يجب التنبيه على وجوب أن تكون البيئة

[1] - الدكتور عبد الكريم بويحياوي، مصدر سابق ، ص، 702.

الاجتماعية جميعها مؤهلة لهذا التكوين سواء كان تكوينا علميا أو فنيا أو أخلاقيا، أي لابد من وجود نسق اجتماعي مؤهل لمرافقة الفرد حتى يمكنه من إبراز مواهبه و إلا قد تموت هذه المواهب و لا ترى النور و ما أكثرها في مجتمعاتنا. و لذلك يجب على المؤسسات التعليمية أن تكون برامجها حافزا للإبداع، و أن تهدف لجعل من التلميذ والطالب إنسان مبدعا، و إن لم يكن الأمر كذلك فأفراد المجتمع تضعف فيهم القدرة الإبداعية، وقدرة الابتكار و يكتفون بتقلدي غيرهم و لا يطلقون لأفكارهم عنان التصور المبدع الفاعل المنتج، بل يكتفون باستهلاك ما ينتجه الآخرون، هنا تظهر أهمية التحرر الفكري بالإبداع و المبدعين، لأن المجتمع يحتاج للمصلحين بنفس القدر للمبدعين.

تتجلى أهمية المبدعين في المبادرات التي يأخذونها لصالح مؤسساتهم، إلا أن النقطة التي يجب ذكرها و المتعلقة بفشل الإطارات الكفئة هي تلك القضية التي أشار إليها " بولتونسكي luc Boltanski" في كتابه – الحب و العدالة كقدورات- .

- l'amour et la justice comme compétence - حيث بين أن « الأفراد الذين يتخذون المبادرات و يقومون بأعمال تجديدية قد يصطدمون بعراقيل مختلفة و متنوعة، يفقدون على أثرها ثقتهم في أنفسهم و يتعرضون إلى التهميش من طرف المحيط[1]». هذا ما نعود إليه عند تطرقنا لمفهوم التغيير و مقاومته.

إن البراعة و التطور لا يعنى الانتفاع بما أنجزه الآخرون بل المبدع من يستغل تجارب أسلافه و يزيد عليها و يطورها، و ما قامت الحضارات إلا على آثار حضارات سابقيها، وما ضمان استمرار الحياة و الحضارة البشرية إلا اعتمادا على الحضارات السابقة، و منجزات و ابتكارات السابقة.

أما الصلاح فلا يعني بالضرورة أن يكون الإنسان مبدعا، قد يكون مصلحا في المجتمع دون درجة الإبداع، إذن فالمجتمع بحاجة لطاقات مبدعة وأخرى مصلحة، وحبذا أن يتصف الفرد بهما معا حتى يكون أنفع للبشرية قاطبة. ما يعتبره الفرد هام لنوع الحياة الفردية، أو الجماعية هو الشعور الجماعي بالقيمة التي توافق تصوراته و اعتقاداته أو تتناسب مع التصرفات المثالية التي يؤمن بها، ويسعى لتحقيقها في مجتمعه، ألا وهي القيم الاجتماعية، أما إذا حصل عكس ذلك و كانت السلوكات على خلاف التصورات و القيم الاجتماعية، حينها بالضرورة سوف تظهر عوارض الفساد و هي كثيرة في المجتمع، سوف نأتي على بيان بعضها في الآتي.

[1] - Luc Boltanski : « trois essai de sociologie de l'action », col.leçon de choses, éd. Détaillée1990, paris, p,15.

الأخــلاق الاقتصــاديـــة و الفساد :

ظاهرة انتشار الفساد في أي المجتمع، خاصة ما تعلق منها بالاقتصاد، تولد أزمات أخلاقية، الاقتصادية و المالية تكون لها آثار سلبية عويصة جدا تعم جميع فئات المجتمع، هذه المسألة تطرح عدة تساؤلات قصد تفادي هذه المصائب الأخلاقية بالدرجة الأولى ثم الاقتصادية، و من هذه الأسئلة كيف يمكن إيجاد نظام الاقتصادي يضمن عدم انتشار الفساد، بمعاملات منصفة بين جميع أطياف المجتمع، و بآليات واقعية، تبدأ بتوزيع الثروة بشكل عادل، و تـقيـيم مجهودات كل فرد على ما بذله و مكافئة الجهود، نعود إلى هذه النقاط عند تطرقنا إلى مظاهر الفساد و محاربته.

إن كان الفساد كظاهرة اجتماعية يصعب استقصائه كلية، لكن يجب العمل على محاربته انتشاره في المجتمع، أي يبقى ظاهرة استثنائية و لا يصبح هو القاعدة، كما هو الحال في بعض البلدان، هذا تفاديا للأزمات و تتحقق العدالة الاجتماعية.

على أي مبادئ يبنى هذا النظام الذي يضمن الرفاهية و المساواة بين كل أفراد المجتمع، وكجواب يقول بعض المفكرين أنه هو النظام الليبرالي الذي أكد جدارته، و برهن أنه يمكنه أن يسود كل العالم، و « يبالغون إلى حد أن منهم من يرى زوال النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي يعني زوال الحضارة الغربية، أو الحضارة المعاصرة[1] ».

حقيقية الأمر أن المشكلة ليست في النظام الاقتصادي في حد ذاته، و إنما المشكلة في الأخلاق الاقتصادية السامية التي يجب أن تسود في التعاملات الاقتصادية ككل، لان النظام الاقتصادي ليس بذلك الموضوع الذي لا يقبل التغيير، بل هو عرضة لمواجهة ديمومة التغيير، لأنه في تطور مستمر حسب الأوضاع المؤثرة إقليميا و جهويا و عالميا، لذلك يجب تحصين هذا النظام من مظاهر الفساد، و يكون أول مظاهر تحصين المعاملات بمبادئ القيم الاجتماعية، حيث إن خلى أي نظام اقتصادي من الضوابط الأخلاقية فسوف ينهشه الفساد.

1 - محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق، ص32 .

الفساد :

المجتمعات التي لا تلي للقيم الأخلاقية أهمية، يعم فيها الفساد جميع مجالات الحياة، و ينتشر كالنار في الهشيم، حتى يصبح الناس يتحدثون عن الفساد الديني و الفساد الأخلاقي و الفساد الإداري، و الفساد السياسي والفساد الاقتصادي، وكأنهم يتحدثون عن مجتمع فاسد، لكن وإن كنا لا نرويج لهذه المقولة لأننا نؤمن أن هناك أناس يؤمنون بالقيم الفاضلة مصلحون يعملون ليلا نهارا على نشر هذه الفضيلة والخير بين كل الناس، ويعملون على إصلاح ما أفسده الآخرون، و يأخذون على أيادي المفسدين و يأمرون بالخير و ينهون عن الفساد.

ما دام هذا الصنف من الناس موجودين في المجتمع، أي الناس الخيريين فالخير كل الخير في هذا المجتمع الذي يعيشون فيه، حتى و إن كانوا قلة، فهم دائما القلة في المجتمع.

وحتى لا نتيه أكثر في هذه المسألة، نعود ونقول أن تعريف الفساد ليس بالأمر السهل لان ما يعتبر فسادا عند البعض يعتبره آخرون صلاحا، وهو أمر نسبي بين البشر، إلا أنه يمكن تعريفه على أنه « هو استغلال المصلحة العامة لتحقيق مصلحة خاصة غير مشروعة[1] ».

من آثار انتشار الفساد و من العوامل الأساسية لظاهرة التخلف، هو الفساد بأوسع ما تحمله هذه الكلمة، فهو العائق الكبير والثقيل في سبيل التقدم و الازدهار المجتمعات، ولا يمكن بأي وجه من الوجوه، أن يكون اقتصاد بلد ما قويا ومتطورا وصلبا، وظاهرة الفساد تنهشه من كل جانب بدءا بالرشوة، و المحسوبية و تعطيل مصالح الناس، والنهب و الاختلاس والتهريب، والتهرب من دفع الرسوم و الضرائب وإهدار المال العام ، حتى نصل إلى الفساد الأكبر وهو عدم المحاسبة و المساءلة. يكون هذا كنتيجة لغياب القيم في سلوك الأفراد خاصة منها الاجتماعية و الاقتصادية، وأمام هذه المظاهر الخبيثة لا يمكن للاقتصاد أن يكون قويا و لا أن ينمو، ولا يمكن للبلد أن يتطور، ولا أن يسيير في طريق النمو، إذن يمكن القول أن الفساد هو التخلف، وحتى يمشي البلد في طريق التقدم والنمو يجب القضاء على ظاهرة الفساد بكل أشكاله، وعلى جميع ظواهره، وإن كان القضاء على الفساد بصفة نهائية يكاد يكون من الأمور الوهمية المستحيلة، فيجب العمل على كبحه و التقليل منه ما أمكن لذلك سبيلا، كما يجب العمل المستمر على محاربة ظاهرة الفساد متى ظهرت، حتى يقضى عليها قبل أن تنتشر وتعم جميع طوائف المجتمع، فيصعب حينئذ محاربتها، لأنها قد تصبح أمرا

2 - الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص 205 .

مستفحلا بقوة شوكتها. و القضاء على ظاهرة الفساد و حصرها في مهدها أهون بكثير من محاربتها وهي منتشرة و متفشية بين جل الأفراد وعلى كل مستويات حياة المجتمع.

ويتوهم بعض الناس أن الفساد يمس فقط دواليب الحكم و الدولة ويتفشى في القطاع العام، لكن حقيقة الأمر أن الفساد إذا انتشر قد لا يترك فئة من المجتمع إلا وأصابها، وقد يتغلغل في المجتمع و يلتصق بأفراده في سلوكهم حتى يصبحوا يرونه شيئا عادي بالتعود عليه ، وما فساد المجتمع إلا بفساد أفراده، ولا يفرق بين القطاع العام أو القطاع الخاص ولا بين فئة من المجتمع دون الأخرى، لان الفساد أخطر مما يتصور الذين يحصرونه في الماديات فقط، في حقيقة الأمر أن فساد الضمائر و النفوس والطباع هي الطامة الكبرى على المجتمع، ويظهر الفساد في عدة وجوه، و على أشكال مختلفة، و على مستويات و درجات من الأذى، هذا ما نحاول تبيانه في الآتي.

مظاهر الفساد:

يظهر الفساد في حياة المجتمع بانتشار ظواهر ومعاملات و سلوكات سيئة، مشينة، لا تمد للأخلاق في شيء، ومنها نهب المال العام بكل شكل من أشكال النهب، قد يكون هذا النهب مقنن أي يتم وفق التحايل على القانون مثل إعطاء أراضي قصد استصلاحها بغير وجه حق، كذلك أخذ أو إعطاء المساعدات و التدعيم الحكومي لغير مستحقيه، كبيع أملاك العمومية بالدينار الرمزي، و إعطاء المزايا و المعاونات بغير وجه حق، و ما أكثر وجوه التحايل لا نستطيع الإلمام بها كلها، نذكر البعض منها للتوضيح.

ظاهرة الفساد، كالرشوة ليس بالضرورة سببها البحث عن الربح السريع، أو حب المال و ليس كذلك بالضرورة تغطية حاجيات جديدة أو أساسية، إذن يمكن طرح السؤال الآتي، و هو، هل الفقر هو الدافع إلى انتشار الفساد أم هي الحاجة الملحة؟ و الجواب هو لا هذا و لا ذاك، بل ضعف التصور القيمي أو ضعف المبدأ الأخلاقي و هشاشة النفس القويمة و طغيان النفس الأمارة. هذه المواصفات هي من دوافع انتشار الفساد، لان الإنسان كان قنوعا قبل أن كان غنيا، بل لم يكون غنيا لولا أنه كان قنوعا، شاء الخالق سبحانه أن جعل بين المتناقضات و بين الأضداد علاقة وطيدة، فكلما كانت هذه العلاقة سوية كان سلوك الفرد قويما، بين الفقر و الجشع والنهب و السرقة بكل أشكالها علاقة يجب التفطن إليها، و إلا كان تصرف الفرد شاذ، و هي كامنة في القناعة، و لولاها لما ارتوى من حب

جمع المال، واديا من ذهب، كذلك الأمر بالنسبة للمعرفة و العلم، فهناك علاقة متينة بين الجهل و العلم، و هي مستترة في التواضع، لان العالم الحق يدرك أنه عرف و علم شيئا و غابت عنه أشياء، و أمثال العلماء و المتعلمين يقعون في الغرور، الذي يدفع بهم إلى الجهالة و التطاول على الآخرين، و هكذا هي الحياة الاجتماعية كلها، إذن يمكن القول أن قوة التصور الأخلاقي هي التي تجعل التصرف العقلاني يكون هو كذلك قويا. قوة التصور الأخلاقي و صفاء الإدراك القيمي، يوصلان صاحبهما إلى إيجاد العلاقة القويمة بين معاني الحياة الاجتماعية، و هو الأمر الذي يقوي أخلاقيات السلوك بالنسبة للفرد و الجماعة.

كذلك من مظاهر الفساد، اللجوء إلى الاحتكار الذي ينتج عنه ظهور ثراء غير مشروع، و هذا بعد ظهور نقص في السلع ولهب الأسعار و تعم الأسواق السوداء. وعدم تقسيم ثروة المجتمع بين الأفراد عدلا وقسطا من أخطر مظاهر الفساد لأنه كما يقال، من ضاع حقه كان لحق غيره أضيع، كما يكون الاحتكار في الأشياء المعنوية كاحتكار المعلومات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى غياب المنافسة النزيهة، التي تعد حافزا من حوافز نمو الاقتصاد، و هذا الخلل يمس بالمحفزات و التعويضات في المؤسسات الاقتصادية، ويخلق جو من الفوضى، حيث يرقى الطالح ويقصى الصالح، هذا الواقع ينمي الهوة بين الصالحين و المفسدين، و تصبح المناصب تباع، و تشترى، بدون رقيب و لا حسيب، و لا تأنيب ضمير، لغياب وازع القيم الذي هو رابطة وطيدة بين أفراد المجتمع، وهو مصدر شعور انتماءهم، إذا غاب هذا الانتماء يصبح الفرد لا يفكر سوى في شخصه و مصلحته حتى وإن كانت على حساب مصلحة المجتمع، و هنا تظهر عملية التهريب و التهرب من تحمل المسؤولية.

و لنا في عملية التهريب المثال الواضح، إذ أن ظاهرة التهريب في لاتجاهين الداخلي والخارجي، هي من أخطر مظاهر الفساد حيث يعمد المفسدون إلى تهريب ثروات البلاد من أموال- العملة الصعبة - إلى الخارج وكل ما هو ثمين من مواد و في المقابل يدخلون لوطنهم كل ما هو ضار ورخيص، من مخدرات و سموم ومواد مقلدة و ما إلى ذلك من أشياء تافهة[1] طبعا لا يحصل هذا إلا بعد فساد الضمائر و النفوس، لأن النفوس الطاهرة النقية لا تقر ولا تقبل مثل هذه التصرفات بأي ثمن كان. إن مثل هذه الأوضاع تولد الشعور بلا أمن ولا استقرار، الأمر الذي يؤدي إلى هجرة

1 - هذا ما نجده في التقارير السنوية المنجزة من طرف إدارة الجمارك، و سنعود بشيء من التفصيل لاحقا لهذا الشأن.

العقول، وهروب المصلحين، حقا لغياب القيم الأخلاقية عواقب وخيمة على المجتمع وهي كثيرة جدا، ومتلازمة فيما بينها، وما هذه المظاهر إلا الشيء القليل من زحم كثير.

إذا ركزنا على بعض هذه الظواهر من غيرها، حتى يتجلى لنا أن الفساد أمر مرهب و رهيب في نفس الوقت، وذا عواقب جسيمة على الفرد و المجتمع، وعلة على حد سواء، لأن الفساد لا يقتصر كما قلنا سابقا على فئة من المجتمع دون فئة، ولا مجالا دون مجال، بل ينتشر بسرعة النار في الهشيم يمس المجال السياسي، بفساد الساسة وبرامجهم، ويمس الاقتصاد بإضعاف قدرات البلد، و يظهر في المجالات القانونية بصدور قوانين غامضة تحمل على غير تأويل واحد، حتى تبقى حبرا على ورق، لا تطبق، إلا على ضعفاء المجتمع. هذا الوضع يهز قوام الهيئة الاجتماعية ويزعزع استقرارها بانتشار النازعات و الجرائم بكل أنواعها الظاهرة و الخفية، وحتى المجال التربوي قد لا ينجو من مظاهر الفساد بإضعاف المناهج التربوية و انتشار الغش و الاحتيال. فساد الضمائر و التصورات يكفي أن يهدم معالم الاجتماعية، حتى تختل موازين ضبط القيم الفاضلة، و يصبح السارق رجل أعمال ناجح، و الفاشل المحتال فائز و متفوق على أقرانه.

وتصبح هذه السلوكات من الشطارة وذكاء، وتقهقر مبادئ الأخلاق و الأفراد الفضلاء، وأخيرا نتساءل و نقول ألا يكون الفساد مظهر من مظاهر التخلف؟ سؤال حقا يحتاج منا التأمل والفحص حتى نستكمل عناصر الإجابة، لان انتشار الفساد يولد بيئة فاسدة تنقلب فيها الموازين و المفاهيم وهذه الحال أخطر مرض يصيب المجتمع.

إذا كان الفساد يقف عثرة أمام التقدم و النمو، فيجب محاربته بكل الوسائل الممكنة، لكن من البوابة الأولى نقول أننا لا نتصور مجتمع خالي تماما من مظاهر الفساد، و إلا نكون أمام المدينة الفاضلة لأفلاطون، لكن من الممكن أن ينحصر هذا الفساد في فئة قليلة من الشواذ، فلا تؤثر على مجموع المجتمع، ومع ذلك يجب محاربتها و تطهير الجماعة من المفسدين، قبل التطرق إلى محاربة الفساد يجب التنويه أن للفساد أشكالا ملتوية تلهم عامة الناس أنها من الأمور العادية جدا، ومنها مسألة الأجور، و كيفية استعمال النفوذ لذا سنحاول إيضاح هاتين النقطتين.

التفاوت الفاحش في الأجور :

الأجور تدفع مقابل عمل أو خدمة يقدمها العامل أو الأجير، تأخذ عدة أشكال وأنواع، و ما يهمنا في دراستنا هو كيف تتحول هذه الأجور إلى مظهر للفساد، حيث هناك من الأجور ما يعتبر رشوة مستترة، يغري صاحبها لإحقاق باطل، أو إبطال حق، كما سبق في تعريف الرشوة، و عليه مسألة الأجور مسالة جد حساسة، و حاسمة في ترسيخ السلم و الأمن و الاستقرار في المجتمع، كما تضمن التوازن الاجتماعي الذي تتطرق إليه لاحقا، يؤخذ الأجر كل حسب جهده و ما أنتج و حسب ما بذل من عرق و جهد، حتى و إن كان هذا الأجر لا يسد حاجات هذا العامل، فهنا تتدخل الجهات التضامنية والتكافل الاجتماعي حتى لا يبقى هذا الشخص قيد الحاجة، لكن لا بد من أن يساوي بين الجميع و يقدر الأجر بالإنتاج و الإبداع، و البذل و العطاء، إن كان الأمر كذلك فأفراد المجتمع لا يشعرون بالغبن و البخس. أما لو قدرت الأجور حسب الاحتياجات أو بحسابات أخرى لختل التوازن داخل المجتمع، و كان هذا حافز للعمال أن لا يبذلون الجهد، وهذا ما يؤدي حتما إلى تقهقر الإنتاج في كل الميادين، طبعا هذا الوضع يؤثر سلبا على الاقتصاد البلد ككل، و معه تنهار القيم الاجتماعية و يختل التوازن الاجتماعي. تجدر الإشارة أن مسالة الأجور من الأمور الصعبة تتدخل في تحديدها عدة مؤثرات و اعتبارات، لذلك فلها أطرها و مفاهيمها الخاصة.

و عليه نقول أن الأجر يحسب على معدل الإنتاج الذي اتفق عليه أفراد المجتمع، و لا يحسب بعدد ساعات العمل و لا بكمية المنتجة، إذ يمكن أن نتصور أن فردا ما يعمل أقل ساعات عمل من غيره و في نفس الوقت ينتج نفس إنتاج غيره، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يمكن لشخص ما إنتاج منفعة عامة تمس كل بني البشر و تقدم خدمة جليلة، ويكون هذا الجهد لا يقدر بثمن، إذن فالقضية نسبية و مختلفة من مجتمع لآخر، و من خدمة لأخرى. لكن « إذا خرج الأجر عن إطاره و أصبح يستعمل كوسيلة ضغط لإبطال حق أو إحقاق باطلا، و يظهر هذا خاصة في الوظائف الحكومية و البرلمانية[1]»، و في بعض القطاع الخاص، فهنا الكارثة، وهذه كلها من مظاهر الفساد، ولا يقبل بهذا سوى من ذهبت أخلاقهم و انحلت قيمهم.

1 - الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص 205 و206.

للعلم أن الياباني لو أعطي أجرا فوق مستحقه الاجتماعي عد ذلك إهانة ودس لكرامته، إذن لا بد من إعطاء هذا الموضوع القدر الكافي من الدراسة و الاهتمام في حينه، إن أتيحت لنا الفرصة مستقبلا، كذلك من مظاهر الفساد احتكار السلطة و سوء استعمالها.

سوء استعمال السلطة :

بما أن دراستنا تبحث عن علاقة القيم الاجتماعية بالسلوك الاقتصادي، فليس غريبا أن تكون مظاهر الفساد مخالفة للقيم و تأثر على تصرفات أفراد المجتمع و على النسق الاجتماعي ككل، و من هذه المظاهر، سوء استعمال السلطة و استغلال النفوذ، حيث إذا كان الموظف الحكومي و في نفس الوقت ينشط في ميدان التجارة، حتما سيؤثر ذلك على مردودية وظيفته الحكومية، و إذا تعارضت مصلحته الشخصية مع المصلحة العامة، فكيف يعمل، و أيهما يقدم، من جهة هو يؤدي خدمة عامة متمثلة في نشاطه الحكومي، ومن ناحية أخرى فهو يتاجر، و عليه قد يوظف نفوذه قصد ترويج و تعزيز تنمية نشاطه التجاري، و هذا يخلق نوع من احتكار لسلطة، و بدوره يؤدي إلى ظهور الفساد وغياب الثقة و انتشار المحسوبية و المحاباة. ولما كانت بعض التشريعات تمنع على موظفي الدولة مزاولة أنشطة أخرى، ظهرت تلاعبات لتفادي هذا المنع باستعمال أسماء مستعارة و نحوها، هكذا يظهر جليا أن القيم الذاتية إن غابت فلا رادع في التحايل و احتكار السلطة لمآرب و تحقيق مصالح شخصية. يمكن جمع ما سبق من مظاهر للفساد في ما اصطلح عليه في كلمة " البيروقراطية" بمعناها السلبي طبعا، لأنها تنظم للانتظام، أو ما يسمى بالانتظام المنتظم. إن خصائص البيروقراطية بمعنى الفساد الإداري من بين أكبر و أهم العوامل التي تبدو طفيفة في البداية، و إن أهملت و تركت على حالها ما لبثت تتكاثر و تتجسد لتنتشر في النهاية بصورة تلقائية حتى لا نقول طبيعية، و يتعود عليها الناس و تصبح حقيقة واقعية لا يمكن تجاوزها في معاملاتهم، حتى لا نقول أنها تصبح ثقافة جماعية مبنية على الفساد، إذ لا يمكن قضاء الحوائج المؤسساتية أو الإدارية بدون الرجوع لاستعمال النفوذ أو السلطة، أو شيء آخر لا نريد ذكره.

هذا ما دفع بعض المفكرين القول أن دور الدولة في المجتمع هو حفظ الأمن و الدفاع، و القضاء ، والجباية ، و العلاقات الخارجية، و ليس من دور الدولة العمل التجاري و الفصل بين هذه المجالات يحقق التوازن والاستقرار في المجتمع، و إلا كانت الدولة محتكرة للسلطة، إلى أن تصبح متسلطة مستبدة، و لما كانت للفساد هذه الآثار الوخيمة كان لابد من محاربته من طرف الجميع في كل المستويات، هذا ما سنتطرق إليه فيما يأتي.

محاربة الفساد :

كما سجلنا الفساد لا يقتصر على مجال واحد، و لا فئة واحدة من المجتمع بل يعمهم، لذلك فإن محاربته لابد أن تكون شاملة يتكفل بها كل أطياف المجتمع، و على كل المستويات بدءا بالفرد ثم الجماعة، و كل هيئات الحكومية و غيرها، كل حسب موقعه الاجتماعي، وتأثيره الوظيفي، ومن أنجع آليات محاربة الفساد نذكر ما يلي:

- الشفافية في أعمال الحكومية، و الأشغال العمومية يتم ذلك من خلال إعداد برنامج يصادق عليه البرلمان، ويلتزم أعضاء الحكومة بتنفيذه تحت رقابة و محاسبة أعضاء البرلمان.

- الشفافية في إعداد الميزانية العامة للدولة، و يتم ذلك بإشراك الفاعلين الاجتماعيين و الفئات الفاعلة في المجتمع، و كذا في طرق إنفاقها، مع مراقبة المجالس المنتخبة، و تعزيز مهامها بإعطائها صلاحيات تسمح لها مرافقة، و مراقبة النفقات العمومية، على المستوى المحلي و الجهوي و الوطني.

- الشفافية في الحقوق و الواجبات بين أفراد المجتمع، يعني ذلك تساوي أفراد المجتمع أمام القانون، مع ضمان لكل شخص حقوقه القانونية، هذه يمكن تلخيصها في عبارة شفافية التسيير.

- إصلاح أواضع النظام التربوي، على كل مستوياته و جعله قوي و صالح منبثق من مبادئ ثقافة المجتمع، متفق عليه بين أغلب طوائف المجتمع، حتى يطبق فعلا على أرض الواقع، مع التركيز على غرس القيم الاجتماعية لدى الناشئة منذ صغرها لكي تتشبع بالأخلاق الفاضلة و تجعل منها مصدر تصرفاتها و إلهام شعورها، كما ينبغي أن يحمل هذا النظام تصورات روح المبادئ الاجتماعية.

- محاربة الفساد لا يكون بدون استقلالية القضاء، و الفصل بين السلطات، لأنه هو الضامن الحقيقي لصيانة حقوق أفراد المجتمع، و هو الرادع لكل من تخول له نفسه المساس بمصالح المجتمع مهما كان هذا الشخص و مهما كانت وظيفته. « استقلالية القضاء و نزاهته هي الركيزة الأساسية في محاربة الفساد بكل أشكاله، وهي الحامية الأولى لركائز المجتمع، هذه بعض آليات محاربة الفساد على المستوى الحكومي أو الدولة بشكل عام[1]».

- كما يجب تقوية دور الجمعيات و المنظمات، و المجتمع المدني، و تجنيدها لمحاربة الفساد، لان تكتل الجهود من شأنه تذليل الصعاب و تسهيل المهمة.

1 - الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص220 إلى 223.

- أما على المستوى الشخصي، فيجب على الأفراد أن ينبذوا الفساد و المفسدين، وألا يقعوا في تعميم الفساد بحجة أنه عم كل طبقات المجتمع، فيصبحوا هم بدورهم مفسدين، لا يضارك فساد الناس إذا ما أفسدوا فكن صالحا، و لا قدر من الصحة للمقولة الشعبية " إذا عمت خفت" كحجة لانتشار الفساد. وفي هذا الصدد يقول الله تعالى في معنى الآية الكريمة:" ..إن تطع أكثر من في الأرض يضلك عن سبيل الله.." إن الأكثرية لم تكن يوما معيارا لصلاح.

هذه الآليات من شأنها أن تساعد المجتمع في حربه على الفساد و المفسدين، حتى يضمن استمراره واستقراره، و تكون القيم والأخلاق الفاضلة هي الغالبة في سلوك أفراد المجتمع، و للإشارة فالوسيلة الأنجع لنجاح عملية محاربة الفساد هي القدوة الحسنة، بأن يتسم سلوك الفرد بالفضيلة مهما كانت الظروف و الأحوال، و إن تحققت هذه القيم خاصة في المعاملات الاقتصادية وقتها يزدهر المجتمع. للعلم أن المجتمع يحتاج لنموه تكاتف كل الجهود و اعتماد على كل الطاقات، الأمر الذي يحقق التوازن الاجتماعي، الهدف المنشود في كل المجتمعات هذا ما نتطرق إليه فيما يلي.

التوازن الاجتماعي و الأخلاق :

إن النظام الاقتصادي الليبرالي اعتمد أساسا على حق الملكية الفردية و عدم التدخل في مجريات السوق، كما اعتمد على قوى السوق من عرض و طلب، و أقر حق المنافسة النزيهة و حافز الربح، إلا أن هذا النظام لم يحقق التوازن الاجتماعي، لان المستفيدين الأكثر من الليبرالية هم أغنياء المجتمع الذين بوسعهم شراء و فعل ما يشاءون.

هذه الحال تجعلهم ينفقون على استهلاك الكليات و يسرفون فيها، لان « النظام الرأسمالي نظام استهلاكي بالدرجة الأولى، يروج لثقافة الاستهلاك[1]» أما الفقراء فيضطرهم الحال إلى القروض لسد حاجياتهم، هذا ما يزعزع و يخل بتوازن الاجتماعي، يؤدي إلى ظهور أزمات اجتماعية و صراعات بين طبقات المجتمع، تظهر في أشكال متعددة منها الجرائم، السرقة، و سخط و توتر بوجه عام.

لذا، لتفادي هذه الأزمات الاجتماعية، « لابد أن يتسم النظام الاقتصادي وينضبط بقيم اجتماعية تتحكم و تنظم الحركة الاقتصادية من إنتاج، وتسويق، و استهلاك، و تعطي للمالك حق ملكيته[2]» و لا تسمح له التبذير و الإسراف، كما تضمن للفقراء حقهم في العيش الكريم، بتكفلهم صحيا و ماديا، كما لا تسمح إنتاج سلع ضارة و لا ترويجها، و إنما تعمل لإرساء قواعد التوازن

1 - مالك بن نبي، مصدر سابق، ص 15.

2 - الدكتور رفيق يونس المصري، مصدر سابق، ص225 و241.

الاجتماعي، و لا يتأتى ذلك إلا بالاعتماد على القيم الفاضلة التي هي وحدها الضامن لإيجاد التناغم و التوازن بين أفراد المجتمع. بناء على هذا، فإن « القيم الاجتماعية لا غنى عنها في حياة المجتمع، خاصة في سلوك الاقتصادي لأفراد المجتمع الذين يعملون جاهدين لتحقيق مصالحهم و منافعهم حريصين على بقاء توازن المجتمع الذي يضمن لهم العيش الهانئ[1]».

[1] - مُحَمَّد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس، مصدر سابق ص 141.

خلاصة الفصل الثالث :

إن الفصل المنصرم يعد بمثابة العمود الفقري لموضوع دراستنا لأنه قد شمل العناصر الأساسية المعالجة في هذا البحث، ألا وهي ظاهرة القيم الاجتماعية و علاقتها بسلوك الفرد، إذ لا يخلو مجتمع إلا وله قيمه التي تميزه عن غيره من المجتمعات حتى ولو كانت هناك بعض القيم المشتركة بين جميع الأمم، و هي التي سبق و أن أشرنا إليها في قولنا أنها هي القيم الإنسانية، كما تحدثنا عن السلوك الاقتصادي، كظاهرة إنسانية إذ ما يميز الإنسان عن غيره من المخلوقات أن له سلوك واعي و إدراك لما يفعله، و منه هذا السلوك الذي يقتفيه قصد سد حاجياته المعاشية أو غيرها، و حتى و إن كان للمخلوقات الأخرى نوع من العمل فلا يعد سلوكا واعيا و إراديا، بل يبقى فعل غريزي فقط.

بحثنا من خلال هذا الفصل عن العلاقة بين ظاهرة القيم الاجتماعية و ظاهرة التعامل الاقتصادي لنقف عند نقاط تقاربهما أو تفارقهما أو تداخلهما كظاهرة اجتماعية، و لهذا كان من الضروري النظر إلى اهتمام الإنسان بهذه الظواهر التي ميزته عن غيره، هذا الاهتمام يتجلى في سلوك الإنسان اليومي. حيث يجسد الفرد في حياة المجتمع بسلوكه تجليات ظاهرة القيم الاجتماعية و كذلك ظاهرة السلوك الاقتصادي، و من أبز الدوافع لذلك هو حب المال لأن البشرية فطرت على حب المال و هو يعد من البواعث و الحوافز الأساسية لدفع بعجلة السلوك الاقتصادي، و لما أدرك الإنسان أنه بمفرده لا ستطيع فعل الشيء الكثير و لا الكبير، اعتمد على مساعدة غيره في انجاز ما لم يستطيع فعله لوحده. هنا ظهرت التجمعات العمالية بأسماء مختلفة، هذه الأخيرة استلزمت تنظيم، و وضع قوانين تنظم هذا العمل الجماعي، و عليه ظهرت عدة تنظيمات في هذا الشأن أوجدت مساحة فيها لأخلاقيات العمل أو المهنة، كعامل معنوي يستلهم منه العمال قيم عملهم، و يعد كذلك كمثابة المنهاج الأخلاقي لأداء الخدمة أو المهمة أو المهنة، و هذا ما يجلي بوضوح أهمية القيم الاجتماعية على السلوك الاقتصادي.

مخالفة ضوابط أخلاقيات العمل، حتما تؤدي إلى ظهور الفساد الذي اتصفت به بعض المجتمعات المعاصرة، إذ أخذ أشكالا و أنواعا متعددة، تشعبت هذه الظاهرة حتى أصبحت لا تكاد تحصر في مجتمع ما، بل أصبح الفساد عالمي، و معظم الناس يحصر الفساد في الرشوة، و في حقيقة الأمر فإن الظاهرة أخطر من ذلك بكثير لأن للفساد مظاهر عديدة تطرقنا لبعضها في هذا

الفصل محاولين التنبيه إلى طرق محاربة هذا الفساد لإيجاد التوازن الاجتماعي الذي يضمن لجميع أفراد المجتمع عيش الكريم و المحترم، فليس من العدل في شيء أن يـعيش بعض الناس في إسراف، و بذخ، و ترف، و آخرون يموتون جوعا، فهذا هو عين الفساد، إذن التوازن الاجتماعي أمر ضروري بين جميع بني البشر، عند هذه النقطة نكون قد استكملنا الجانب الإطار النظري لدراسة الموضوع، لنتطرق فيما يأتي إلى الجانب الميداني و جمع المعطيات.

الباب الثاني
جمع المعطيات و التطبيق الميداني

تمهيد:

بعد انتهاء من تحديد الإطار النظري لموضوع بحثنا، الذي حاولنا من خلاله التطرق إلى الأسس النظرية، و المنهجية للدراسة، و كذا المقاربة المنهجية للموضوع، أين سجلنا الأسباب الرئيسة لاختيارنا لهذا الموضوع، كذلك أهميته و أهدافه، ثم عرجنا على ذكر الإشكالية و الإطار الافتراضي و المقاربة والسوسيولوجية المتبعة في الدراسة، أيضا تم الإلمام بأهم النظريات و المضامين و الآراء التي عالجت قضية الحال، حاولنا كذلك النظر في إشكالية القيم و علاقتها مع سلوك الفرد، كما عرضنا أهم القيم الاقتصادية في المسيحية و الإسلام، و تأثير البنى الاجتماعية في القيم، و منها ظاهرة الفساد، و محاربته.

يأتي الباب الثاني، و هو الدراسة الميدانية في واقعها العملي، يتم التطرق في هذا الشطر لأهم الإجراءات العملية، و العلمية لإنجاز الجزء الميداني للبحث، و الوقوف على الأدوات الرئيسية المستخدمة في ذلك، سواء في جمع البيانات و المعطيات الخاصة بالموضوع، أو في كيفية عرضها وتحليلها مع الإشارة إلى الصعوبات التي صادفتنا عند إنجاز هذه الدراسة الميدانية، كما نتطرق إلى المنهج المتبع في عملية جمع البيانات و المعطيات، و نخص بالذكر تقنية الملاحظة التي أفدتنا كثيرا، حتى ولو كانت الملاحظة البسيطة، و كذلك المقابلات التي أجريناها مع مختلف العاملين في مؤسسة الجمارك الجزائرية بمختلف وظائفهم و رواتبهم، و التي كانت بمثابة الركيزة المحورية في جمع المعلومات حول المؤسسة و أساليب نشاطها، وأهم مهامها، كما أفادتنا الاستمارة في جمع المعطيات و المعلومات حول العاملين و المتعاملين مع إدارة الجمارك، كذلك جمع آراءهم حول مختلف الأسئلة التي أجابوا عنها لإنجاز الدراسة الميدانية لهذا البحث، ثم نعمد إلى تحليلها و سنحاول إفراغها على المعلومات النظرية قصد تمحيصها في مدى تطابقها، أو الوقوف على فجواتها إن وجدت، لنخلص إلى الاستنتاجات عامة متبوعة بالتوصيات، أو آراء نراها هامة تستدعي النظر و الاهتمام ثم الخاتمة.

الفصل الأول

الأسس المنهجية و تقنيات البحث

مقدمة الفصل الأول:

يهدف هذا الباب إلى جمع المعطيات و المعلومات الميدانية قصد الوصول إلى نتائج علمية بنظرة سوسيولوجية، تؤكد أو تنفي الفرضيات السالفة في مدخل هذا البحث، فبعد ما انتهينا من سرد الأسس المنهجية للدراسة الميدانية، و تحديد منهج و تقنية البحث في جمع المعطيات اعتمادا على الملاحظة البسيطة التي أفادتنا كثيرا، كذلك المقابلات التي أجريناها مع بعض مسيري قطاع الجمارك خاصة على مستوى المديرية العامة، مع السيد المفتش العام، و مدير الإدارة العامة، و إطارات آخرين، و مع بعض المسؤولين على مستوى المديريات الجهوية و بعض أقسام المفتشيات التابعة لها. كما أن الاستبيان الذي وزع على أكثر من ستمائة أعون بمختلف رواتبهم، كان المادة الخامة لجمع المعلومات التي كانت بمثابة الركيزة المحورية لإجراء هذا البحث الميداني. اعتمدنا على أجوبة الأعوان كان فحص لسلامة الفرضيات من عدمه، كما سمحت لنا هذه الأسس المنهجية من إثراء معلوماتنا الميدانية بشيء من التفصيل و التمحيص، و أخيرا لابد من الإشارة إلى بعض الصعوبات التي وجهناها عند إجراء الدراسة الميدانية، خاصة على مستوى مقر المديرية العامة، من طرف بعض المسيرين المركزيين الذين لم يقدموا لنا يد المساعدة، بل بالعكس وقفوا في طريق إجراء هذا البحث، خاصة في توزيع الاستبيان على مستوى المديرية العامة، كما لم يقبلوا الإدلاء بأي تصريح متحججين بوجوب التزام بسر المهني.

المنهج المتبع في البحث الميداني :

إن طبيعة موضوع الدراسة هي التي تحدد نوع المنهج أو التقنية المناسبة لتحليله، وبما أن دراستنا تسعى إلى و صف و تحليل و تفسير آثار القيم الاجتماعية في التعامل الاقتصادي، والبحث عن العلاقة التي تربط تصرفات الموظفين بقيم المجتمع الذي ينتمون إليه، كما يمكن اعتبار المنهج المتبع في البحث هو « عبارة عن طريقة العمل التي يتبعها الباحث لمحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهه[1]» ، إدارة الجمارك الجزائرية هي حقل بحثنا الميداني، و علية أغلب تقنيات ستكون ضمن هذه المؤسسة، بما في ذلك الملاحظات، و المقبلات، و توزيع الاستمارة، « فالبحث في هذه الحالة يأخذ العينة بطريقة الصدفة و يتم الاختيار الفردي للمبحوث، حيث يعمد للاتصال بالمبحوثين بهذه الطريقة للوصول إلى تكوين مجموعة بحث[2]» ، و يتم الاعتماد على هذا النوع من العينة في حالة إذا ما كنا على معرفة ببعض أفراد العينة، الذين من خلالهم يتم الاتصال بباقي أفراد العينة.

وبهذه الطريقة يكون الفرد المبحوث وسيلة لاتصالنا بباقي المبحوثين، في شكل درجة كومة ثلج، لجأنا إلى الاعتماد على هذه الطريقة بمقتضى ظروف البحث كما سجلنا سابقا، وكذلك إلى مساحات مجال البحث، و استخدامنا المنهج الوصفي، باعتباره يشمل على طرق هامة للتحليل و التفسير بشكل علمي منظم، إن استخدام هذا النوع من المناهج يخدم الموضوع من حيث تأثر موظفي مؤسسة الجمارك فيما بينهم كمجموعة من الأفراد مختلفين فيما بينهم، إلا أنه يجمعهم أداء عمل ما ألا و هو تقديم خدمة عمومية، و كذلك علاقة تأثير القيم الاجتماعية على سلوك الموظفين بإصباغها بطابع الأخلاقي و القيمي، أم أنها خالية من كل ما هو أخلاقي، إذ تؤدى تطبيقا لقواعد تنظيمية و تشريعية، و قد تكون مزيج بين هذا و ذاك.

كل هذا يتم في ظل تغيرات يفرضها الواقع و تقتضيها ظروف الاقتصادية الراهنة، ونقوم بوصف الظاهرة و تحليلها، و التطرق إلى أسبابها و العوامل التي تتحكم فيها، و أخيرا استخلاص النتائج ثم تعميمها.

---

[1] مُحَمَّد الطاوي و مُحَمَّد مبارك: " البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته " ، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1992، ص 256.

[2] - عمار بوحوشو و مُحَمَّد محمود ذنيبات: " منهاج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، ص 56.

تقنيات المستخدمة في البحث الميداني :

إن لكل عمل علمي منهاجه و تقنياته، و أسلوب في إتباع خطوات انجازه، لذلك ارتأينا أن نحدد منهاج، والتقنيات المتبعة في إنجاز الدراسة في مجالها الميداني التطبيقي، حتى يتضح لنا السبيل للوصول إلى الأهداف المسطرة، و نوفر الجهد الذي قد يبذل هدرا و مضيعة للوقت، بدأنا بالاستمارة، و عينة البحث، و مواصفاتها.

الاستمارة:

الاستمارة كثيرا ما تستعمل هذه التقنية في الأبحاث الاجتماعية لما توفره من معلومات، و إحصائيات تختبر بها المعلومات النظرية و كذا الفرضيات، و « هي تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد، و تسمح باستجوابهم بطريقة موجهة، و القيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية و القيام بمقارنات رقمية[1]»، وهي كذلك وسيلة للدخول في اتصال بالمخبرين أو المبحوثين بواسطة طرح الأسئلة عليهم واحدا واحدا، و بنفس الطريقة، بهدف استخلاص اتجاهات و سلوكات مجموعة كبيرة من الأفراد، انطلاقا من الأجوبة المتحصل عليها، و هي من أكثر وسائل البحث العلمي إتباعا و ملاءمة لإجراء الدراسات الاجتماعية و الإنسانية، استعملنا استمارة الملء الذاتي، أي وثيقة أسئلة تملأ من طرف المبحوث نفسه، و هي تعطي للمبحوث الوقت الكافي للتفكير قبل الإجابة بعيدا عن كل الضغوط و التوجيهات،- للعلم أن أعوان الجمارك الجزائرية يعملون في محيط وظيفي خاص، هذا ما نعود إليه لاحقا-، كما تساهم في الحصول على بيانات خاصة لا يمكن الحصول عليها باستعمال وسائل أخرى نتيجة الضغوط، و منها الخوف و الخجل. تجدر الإشارة أن توزيع استمارة موضوع بحثنا قمنا به أولا بأنفسنا ثم عن طريق أصدقاء متعاملين بمؤسسة الجمارك الجزائرية، الذين بدورهم ساعدونا في هذا التوزيع إلى من يعرفونهم، و احتوت استمارة بحثنا على 26 سؤلا، توزعت على ثلاث محاور:

[1]- موريس أنجرس: " منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، تدريبات عملية" ، دار القصبة للنشر، الجزائر، ترجمة بوزيد صحراوي، و مصطفى ماضي، 2004م، ص 204.

المحور الأول:

شمل المعلومات الشخصية للمبحوثين، و التي من خلالها نتعرف على الخصائص العامة لمجموعة أفراد المبحوثين، مثل: الرتبة، الجنس، الوظيفة، الأقدمية.

المحور الثاني:

شمل المعلومات الخاصة بالمجال الوظيفي، من مناخ علاقات العمل، و تسيير المسار المهني، و التكفل الاجتماعي، و مردودية الخدمة، و قناعة الموظفين لما يؤدنه من عمل، ومدى التزامهم بضوابط القيم الاجتماعية في أداء مهامهم، نرغب من خلال نتائج هذا المحور الوصول إلى معرفة مدى إدراك المبحوثين لمفاهيم القيم الاجتماعية التي يؤمنون بها، و التي تكون هي الحافز لإتقان العمل و أداء الخدمة. أم هـل أداء عملهم خال من صبغة أخلاقية، لأنه تطبيق لما تمليه التنظيمات و التشريعات المعمول بها.

المحور الثالث:

شمل المحور الثالث على بيانات حول علاقة المبحوثين بالتشريعات و التنظيمات و القوانين في أداء المهمة، التي على إثرها نحصل على معلومات حول معرفة رأي المبحوث حـول أهـمـية و أولوية التنظيمات فيما بينها لأداء الخدمة.

للعلم أن أسئلة الاستمارة جاءت تعبرا عن أهداف مرجوة و هي:

الهدف الأول:

تعتبر القيم الاجتماعية الركيزة الأساسية لإتقان العمل بالنسبة لأغلب موظفي الجمارك.

الهدف الثان:

التأكـيد على وجود هوة و فـجوة كبـيرة بين القيم الاجتماعية التي يؤمن بها موظفـو الجمارك و القوانين المسيرة لعلاقات العمل بهذه المؤسسة، لأن هذه الأخير ليست منبثقة من ثقافة المجتمـع، و لا هي تمثله في أرض الواقع.

العينة و مواصفاتها:

العينة:

اخترنا أفراد العينة بطريقة عشوائية و في عدة مناطق من الوطن، قصد توسيع قدر الممكن مجال جمع المعطيات، و محاولة لجعل هذه العينة تكون قريبة من تمثيل مجموعة موظفي إدارة الجمارك، حتى تكون استنتاجاتنا قريبة من رأي أغلب مجموعة الجمارك.هذا لأن اختيار العينة خطوة بالغة الأهمية في البحث السوسيولوجي، يلجأ إليها لعدم إمكانية القيام بالدراسة على جميع أفراد المجتمع موضوع البحث، « فهي وحدة إحصائية تكون مماثلة للمجتمع الأصلي، و يتم الحصول عليها بطرق مختلفة، وأهداف الدراسة هي التي تحدد نوعية العينة المختارة[1]»، و عليه فقد تم في انجاز هذه الدراسة بالاعتماد على العينة العرضية أو عينة كومة الثلج كما يصطلح عليها، و هذا النوع من العينات يختلف عن الأنواع الأخرى من العينات، لأنها لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا دقيقا صحيحا، كما سبق تسجيله، و إنما تمثل العينة نفسها فقط، فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينة بطريقة الصدفة و يتم الاختيار الفردي للمبحوث، نعمد للاتصال بالمبحوثين سواء بأنفسنا أو عن طريق الآخرين، و هذا ما كان منا أثناء توزيع الاستمارة لظروف واقعية، و يتم الاعتماد على هذا النوع من العينة في حالة إذا ما كنا على معرفة ببعض أفراد العينة، الذين من خلالهم يتم الاتصال بباقي أفراد العينة، و هذه الطريقة يكون الفرد المبحوث وسيلة لاتصالنا بباقي المبحوثين، و لجأنا إلى الاعتماد على هذه الطريقة بمقتضى ظروف البحث و صعوبة توزيع الاستمارة بإدارة الجمارك، كما قصدنا بهذه الوسيلة الوصول إلى تكوين مجموعة بحث، و العينة « هي التي تشكل مجتمع البحث الذي ستقام عليه الدراسة الميدانية للموضوع [2]».

---

[1] - للمزيد من التفصيل حول محتوى الاستمارة راجع الملحق.

[2] - عمار بوحوشو و مُحَمَّد محمود ذنيبات: مصدر سابق، ص 56.

مجتمع البحث:

مجموعة بحثنا الميداني هم أعوان الجمارك الجزائرية بمختلف رواتبهم و جنسهم، و التي يقدر عددهم بحوالي 20000 ألف موظف، لأن مجموعة البحث لابد أن تكون لها خاصية أو أكثر مشتركة فيما بينها، ففي موضوع دراستنا الخاصية المشتركة بين جميع عناصر البحث، هي كون جميع أفراد البحث أعوان و موظفو بإدارة الجمارك الجزائرية سواء من الأسلاك التقنية أو الأسلاك المشتركة، سنعود إلى هذا لاحقا. كما يعرف مجتمع البحث على أنه « مجموعة عناصر لها خاصية، أو عدة خصائص مشتركة تميزها عن غيرها من العناصر الأخرى، و التي يجري عليها البحث أو التقصي[1]».

مواصفات و خصائص العينة:

أ- المجال الجغرافي:

نظرا لظروف إجراء الدراسة الميدانية تم توزيع الاستمارات على موظفي إدارة الجمارك على مستوى المديرية العامة، و المديرية الجهوية جزائر ميناء، والمديرية الجهوية جزائر خارجي، و المديرية الجهوية بوهران، وفي بعض المفتشيات الرئيسية التابعة لها، بولاية مستغانم، و بمدينة أرزيو، كذلك تم توزيع الاستمارات بالمديرية الجهوية بعنابة وفي بعض المفتشيات الرئيسية التابعة لها.

و كذا بالمديرية الجهوية بتمنراست، وفي بعض المفتشيات الرئيسية التابعة لها بمدينة عين صالح و أدرار. تم اختيار هذه المناطق عمدا و بحثا عن تمثيل أوسع لموظفي الجمارك عبر التراب الوطني. وتعتبر هذه من ضمن الصعوبات التي واجهتنا عند إجراء البحث الميداني.

ب - المجال الزمني:

بدأ البحث الميداني في أوائل شهر جانفي2015م إلى غاية شهر أكتوبر من نفس السنة، و كان متقطع على فترات حسب الظروف المواتية وقتها، التي لم تكن سهلة إطلاقا من عدة جوانب، أهمها أننا كنا نخصص وقت العطل و الراحة الأسبوعية لإجراء هذا العمل نظرا لمشاغلنا الكثرة جدا،

[1] موريس أنجرس: مصدر سابق ص 197.

زيادة على بعض الصعوبات كانت تظهر مع بعض من أفراد العينة الذين كانوا هم كذلك مشتغلين بأداء واجبهم الوظيفي.

ج - المجال البشري:

لقد تم توزيع الاستمارة بطريقة عشوائية على أزيد من ألف عون جمارك بمختلف الرتب عبر المجال الجغرافي الذي حدد لذلك، لكن لم نستطيع استغلال سوى 600 استبيان موزع بين جنس الذكور و الإناث من أعوان الجمارك، لعدم إمكانية استغلال الاستمارات المتبقية.

المقابلات و الملاحظات:

حسب ظروف العمل كانت المقابلات تتم مع مختلف الأعـوان سواء في مكاتبهم أو خارجها، و أثناء العمل أو في أوقات الراحة و العطل الأسبوعية. تم استعمال هذه التقنية من أجل مساءلة بعض الأعوان بكيفية منعزلة، و في بعض الأحيان مساءلة جماعات.كما تسمح « المقابلات أخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق عن جوانب الدراسة موضوع البحث، تستعمل المقابلة عادة لتطرق إلى ميادين مجهولة في جوانب البحث[1]». لا يمكننا ذكر كل المقابلات بل نقتصر على أهمها.

استعملنا هذه الوسيلة للحصول على معلومات حول مؤسسة الجمارك الجزائرية، وكيفية نشاطها، و ذلك من خلال مقابلتنا لبعض الإطارات و العاملين بها، و من أهم المقابلات التي أجريناها هي أول مقابلة مع السيد المفتش العام للجمارك الذي أفادنا كثيرا خاصة حول تاريخ و تطور إدارة الجمارك الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية إجراء هذا البحث، و كان ذلك في شهر جانفي 2015م.

دارت هذه المقابلات خلال عدة أيام متفرقة، لمدة حوالي20 إلى 40 دقيقة في كل مرة، ودار حديث موضوعنا كذلك حول نشاط المؤسسة، ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، ما يمكن تسجيله هو أننا تلقينا تشجيعا كبيرا من طرف محدثنا الذي أفادنا بمعلومات جد قيمة في أداء هذه الدراسة كما أهدى لنا بعض الوثائق التي تناولت موضوع مؤسسة الجمارك.

[1] - محمد الطاوي و محمد مبارك: مصدر سابق، ص 256.

المقابلة الثانية كانت في مقر المديرية العامة في شهر فيفري2015م، مع أحد المسؤولين بمديرية الإدارة العامة، الذي حدثنا عن كيفية الهيكلة البشرية للمؤسسة، كما أفادنا بمعلومات حول السياسة المنتهجة و التي ترتكز في أساسها على العنصر البشري، بحيث كل الموظفين يستفيدون من برامج تكوينية في شتى المجالات المعرفية خاصة فيما يخص العلاقات الإنسانية و المجال تقنيات الجمركية، ركز متحدثنا على دور قانون أخلاقيات المهنة سواء عند التكوين أو على مستوى أداء الخدمة، إذ أن القانون الأساسي لإدارة الجمارك و نظامها الداخلي مقتبسان من روح هذا القانون.

المقابلة الثالثة أجرينها مع أحد المسؤولين بالمديرية الجهوية جزائر ميناء، في شهر مارس2015م، دار حديثنا معه حول كيفية أداء نشاط المؤسسة و الضوابط القانونية المؤطرة لها، لأنها مؤسسة تعمل في إطار برنامج الهيئة التنفيذية، كما ركز في حديثه معنا أنه لحد اليوم ليس هناك بديلا عن تطبيق التنظيم والتشريع في أداء الخدمة، وحتى إن كانت بعض النقائص لا تزال بحاجة إلى تقويم، و على سبيل المثال فهناك مشروع تجديد بعض النصوص القانونية لقانون الجمارك الذي هو في إطار الإنجاز على مستوى الهيئات المختصة، و هذا يعتبر اهتماما كبيرا من طرف الدولة التي تراهن على عمل الجمارك كركيزة أساسية في تشييد اقتصاد وطني قوي، إلا أنه على العموم مؤسسة الجمارك تقدم خدمات تـتوافق و سـياسات المنتهجة من طرف الحكومة، و تـتلاءم مـع الـــظـروف و المستجدات الاقتصادية،و تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

المقابلة الرابعة كانت في شهر ماي2015م، مع بعض المسؤولين الجهويين، و المحليين بالمديرية الجهوية بتمنراست، تمحورت هذه المقابلات حول أساليب، و أنماط نشاط الجمارك بهذه المنطقة، كما حاولنا معرفة خصوصيات العلاقة التي تربط كل من الموظفين و المتعاملين و ما تمتاز به، و كانت الإجابات أنها تكاد تكون علاقة صداقة وأخوة، لان أهالي هذه المنطقة يتسمون في سلوكهم اليومي بعاطفة جياشة ظاهرة العيان ومحبة للحياة البسيطة متميزة. أما نشاطهم العملي فيتم وفق التنظيمات و القوانين المسيرة لنشاط إدارة الجمارك.

هذا ما سجلناه و نحن نجري هذا البحث، فالعلاقات الإنسانية أو لنقول القيم الاجتماعية هي سيدة الموقف في أداء المهمة بهذه المنطقة، لكن بدون تجاوز الإطار القانوني، و من المهم تسجيل ارتياح كبير فيما يخص المعلومات التي أفادنا بها لإجراء هذه الدراسة الميدانية. تجدر الإشارة أن في هذه المنطقة مازالت تتم عمليات المقايضة السلع خاصة مع دول الجوار مثل الملي و النيجر الــخ.. و هذا ما يعطي خصوصية لعمل الجمارك بهذه المنطقة.

الملاحظات التي أجريت في بعض مصالح الجمارك:

تعتبر الملاحظات أداة بالغة الأهمية في جمع المعطيات الميدانية و التطبيقية، ولأهمية الموضوع محل الدراسة استخدمنا هذه التقنية كطريقة مبدئية في البحث، فعن طريقها نلاحظ الظاهرة المراد دراستها و كذلك بها نلاحظ أماكن محل تعامل و سلوك الموظفين إدارة الجمارك، الملاحظة هي أداة رئيسية للبحث الاجتماعي، بل يمكن القول « أن كل بحث اجتماعي يستخدم الملاحظة بدرجات مختلفة من الدقة و الضبط، ابتداء من الملاحظة السريعة غير المضبوطة وصولا إلى الملاحظة العلمية الدقيقة[1]».

فقد أجرينا عدة ملاحظات في العديد من مصالح الجمارك، و عليه قمنا بدراسة استطلاعية من خلال ملاحظة بعض الأعوان بمختلف رواتبهم و هم يؤدون مهامهم، و الذي أفادنا كثيرا في جمع المعطيات و المعلومات تم استغلالها لانجاز البحث، خاصة فيما يتعلق بعلاقة القوانين و التشريعات مع القيم الاجتماعية. كما يمكن اعتبار الملاحظة أنها تكون في أول الأمر بسيطة و عادية يشترك فيها جميع البشر من حب الفضولية و الاكتشاف، ثم مع تعميق هذه الآلية تتحول إلى تقنية تسمح بجمع المعلومات المرغوب فيها. « في البداية الفضولية التي لا تعني في العلم عدم السرية بل هي مرادفة للرغبة الايجابية في الاطلاع و التي يشعر بها كل شخص، و لكن بدرجات متفاوتة، ثم تأتي بعد ذلك العناية و الاهتمام اللذين يحملهما المرء اتجاه الكائنات و الأشياء التي تحيط به، و بهذا المعنى فإن الروح الملاحظة هي روح فضولية[2]».

استعملنا هذه التقنية في تحليلنا الموضوع، خاصة في بناء الاستبيان، واختيار فئة المبحوثين، إذ قمنا بعدة ملاحظات داخل مقر المديرية العامة للجمارك، بحي الدكتور سعدان الجزائر، إذ سجلنا أولا أن هذا المقر عبارة عن بناية أثرية قديمة تعود للعهد الاستعماري، بها عدد من المكاتب و تجمع جل المصالح المركزية، و هي مجهزة بآلات تقنية جديدة و حديثة، و الموظفين بها أغلبهم من الشباب بعضهم يرتدي البذلة الرسمية الخاصة بالجمارك سواء من الذكور أو الإناث، و الحركة بمقر المديرية العامة جد حيوية، أما فيما يخص المتعاملين فاستقبالهم منظم بما تقتضيه التنظيمات المعـمول بـها، و يمكن أخذ مواعيد لقضاء الحوائج و الانشغالات في جميع أيام الأسبوع. للإشارة أن بعض

---

[1] محمد علي محمد: " علم الاجتماع و المنهج العلمي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة، ص 327.

[2] - موريس أنجرس، مصدر سابق، ص 31.

المتعاملين مع إدارة الجمارك يعتبرون همزة وصل بحيث هم معتمدون لدى الإدارة كممثلين، مثال أصحاب وكلاء العبور، و مصرح الجمارك..الخ.

أما مصالح المديرية الجهوية جزائر ميناء، التي تعتبر من أهم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك بحجمها العملي و البشري حيث يعمل بها أكثر من ألف عون جمارك، و هذا القدر يعتبر جد كبير إلا أن له ظروفه، و سوف نعود إليه عند استغلالنا للمعطيات الميدانية، لان الإدارة الجزائرية لتزال تعتبر القدر الكمي عوض النظر إلى الناجعة و المردودية . فهي كذلك عبارة عن بناية تعود للعهدة الاستعمارية مجاورة لميناء الجزائر العاصمة، ما يمكن تسجيله في بادئ الأمر أن الموظفين على مستوى هذه المصالح ما إن يلج المتعامل بداخل هذا المقر حتى يباشرونه باستعدادهم لأداء أي خدمة يريدها، كما تبدو عليهم العزيمة واستعداد لأداء المهام، كما خصصت مكاتب خاصة و سخرت معدات تقنية و أجهزة إعلام آلي لفائدة هؤلاء المتعاملين تمكنهم من استعمالها لمباشرة أعمالهم، و ما يمكن ملاحظة لأول وهلة أن العاملين في هذه المصالح مختلطين بين جنس الذكور والإناث، أغلبهم يرتدون البذلة الرسمية للجمارك، أما المتعاملين مع أعوان المؤسسة لاحظنا عليهم نوع من الارتياح لما يجدونه من مهنية و لياقة في قضاء حوائجهم من طرف أعوان الجمارك، إلا أننا لاحظنا أن هناك من المتعاملين من يبدي انزعاجا نتيجة الوقت الذي يقضيه في انتظار دوره لقضاء خدمته، و هذا مرده للكم الهائل من المتعاملين الوافدين على هذه المصلحة في وقت واحد، وما يمكن تسجيله كذلك أننا لاحظنا أن علاقات العمل تبدو جد حميمة سواء بين الموظفين فيما بينهم أو مع المتعاملين، هذه العلاقة لا ترتبط بالقانون في شيء، بل هي من صميم معاملات المجتمع و عاداته و تقاليده.

صعوبات البحث الميداني:

زيادة على قلة المراجع الخاصة بالجانب التطبيقي لدراسة هذا الموضوع و جمع المعطيات الميدانية، التي وجهتنا أثناء القيم بالدراسة النظرية، فيما يخص تحليل هذا الموضوع من حيث الدراسات الاجتماعية، لان الدراسات السابقة اهتمت إما بموضوع القيم على حدا، أو بمواضيع الاقتصادية على حدا، لم يكون من السهل علينا إجراء الإطار الميداني لدراسة هذا الموضوع، حيث في بداية إجراء هذه الدراسة كانت الأمور تسير بكل سلاسة و سهولة وتفاهم، فيما يخص الحديث وإجراء المقابلات سواء مع أعوان الجمارك أو مع مسؤوليهم، لكن أثناء توزيع الاستبيان، خاصة على

مستوى المديرية العامة، عبر لنا بعض المسؤولين بمديرية الإدارة العامة عن تسجيل نوع من التحفظات عن بعض الأسئلة الواردة فيها، ثم اخبرونا عن عدم إمكانية تعاونهم معنا في توزيع الاستمارة داخل مقر المديرية العامة، متحججين بكثرة انشغالهم و الخوف من تعطيل أداء الخدمة، نهيك عن إجراء أي محادثة في هذا الشأن، هذا ما اضطرنا إلى اعتماد على بعض الأصدقاء في توزيع الاستمارة سواء داخل مقر المديرية العامة أو بالمديريات الجهوية المذكورة آنفا، و نظرا لتواجد أعوان الجمارك عبر كل التراب الوطني حاولنا توزيع الاستبيان في عدة ولايات حتى نضمن تمثيل أكبر و نقرب من حصر الآراء عند جمع الأجوبة، لكن لم يكن هذا علينا بالأمر السهل لان الإدارة العامة للجمارك لم تمدنا بأي مساعدة، برغم من أننا راسلناها بطريقة إدارية مرتين إلا أنه لم يرد علينا، لا بسلب و لا بالإيجاب. كما أن بعض المقابلات أجرينها مع بعض موظفي خارج مقـرات المؤسسة،و لم تكن هذه الوضعية مريحة لنا أبدا، و تعمدنا عدم ذكر أسماء، و وظائف بعض هؤلاء الذين تحدثوا معنا حتى لا نضعهم في حرج، لان مديرية الإدارة العامة لم تسمح لهم بإجراء هذه المقابلات، هذا ما زاد في حجم الوقت المطلوب لجمع المعطيات الميدانية، و زيادة في التكليف المالية التي تحملناها جراء هذا الوضع.

خلاصة الفصل:

إن أي عمل يحتاج إلى آليات و أدوات و منهاج، لتتم معالجة الموضوع وفقها و حسب مقتضيات هذه الآليات، مع احترام الخطوات الواجبة الإتباع حتى لا يضيع الباحث في متاهات الموضوع، لأن لكل موضوع عدة جوانب و أوجه يمكن التطرق إليها بالبحث و الدراسة، و تحديد أدوات و منهاج البحث يحدد الجانب المراد بالدراسة، و هنا تكمن أهمية تحديد الموضوع. بعد انتهاء من تحديد البناء المنهجي للدراسة الميدانية و التركيز على أدوات المستعملة لجمع المعلومات الميدانية، و التطرق إلى كيفية جمع المعطيات و الأجوبة التي بني عليها البحث الميداني، و التي تلخصت في استعمال الملاحظة سواء في مقرات المؤسسة و مصالحها، و كذا ملاحظة الموظفين و المتعاملين، و المقابلات التي أجريناها مع بعض المسؤولين في إدارة الجمارك الجزائرية. أما الاستمارة التي وزعت على أكثر من 600 عون بشتى الرواتب، و استغلال الأجوبة الواردة فيها كانت بمثابة الركيزة الأساسية لاستخلاص النتائج الميدانية لبناء رؤية واضحة حول هذا الموضوع، و أخيرا أشرنا إلى الصعوبات الجمة التي وجهتنا، نكون قد انتهينا من الفصل الأول لهذا الباب، و منه نمهد إلى عرض تنظيم و مهام إدارة الجمارك و هيكلتها، حسب التنظيمات و القوانين المعمول بها حاليا، لان هناك مشاريع مستقبلية تخص قانون الجمارك الذي هو محل دراسة على مستوى الحكومة و القانون الأساسي للجمارك الذي هو بدوره على مستوى الحكومة للمناقشة قبل المصادقة عليهما، هذا على سبيل المثال لا الحصر ، لان نشاط الجمارك في حركية مستمرة يحتاج كل مرة إلى المراجعة و الإثراء، حتى يواكب مستجدات الأحداث و متطلعات الاقتصاد الوطني الذي يمر في هذه الأوينة بظروف صعبة، أيضا هناك أزمة حادة تتطلب رؤية جديدة لرفع التحدي و الخروج من اقتصاد يعتمد على الريع النفطي إلى اقتصاد متنوع و متعدد المداخيل، خاصة مع تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الفصل الثاني

تنظيم و مهام إدارة الجمارك الجزائرية

مقدمة الفصل:

إن إدارة الجمارك الجزائرية مؤسسة عمومية تعمل تحت وصية وزارة المالية[1]، و في هذا الإطار فهي تنشط ضمن الهيئات التنفيذية لمؤسسات الدولة، تخضع في شكلها الهيكلي لمقتضى التشريع و التنظيم الذي يحدد بصورة مبدئية مهامها و مجلات نشاطها، كما تعمل الجمارك طبقا لقانون خاص بها و هو قانون الجمارك، و وفق قانون المالية الذي يؤطر عملها السنوي، أيضا تخضع لتطبيق الاتفاقيات المبرمة سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، و من الناحية الهيكلية فإن المديرية العامة للجمارك تخضع لتنظيم مركزي، و آخر جهوي و محلي، مصالحها متواجدة و موزع عبر كل التراب الوطني، بما فيها نقاط العبور الحدودية سواء البرية أو البحرية أو الجوية.

نتطرق كذلك في هذا الفصل إلى المهام الرئيسية لإدارة الجمارك، التي تتلخص في تحصيل الجبائية، إذ البضائع و السلع تخضع لإلزامية دفع الحقوق و الرسوم الجمركية عند دخولها التراب الوطني حسب ما تقتضيه القوانين و التشريعات. هذه الحقوق و الرسوم تحصلها إدارة الجمارك لصالح الخزينة العمومية. و ثاني مهمة رئيسية للجمارك تتمثل في المهمة الاقتصادية التي تعتبر العمود الفقري لنشاط الجمارك، لأنها تمس كل مراحل النشاط الاقتصادي سواء مرحلة الإنتاج أو التوزيع و النقل أو التسويق و غيرها، و تجدر الإشارة أن هذه الصلاحية تقوم بها إدارة الجمارك سواء للمتعامل الوطني أو الأجنبي طبقا للقوانين المعمول بها طبعا. أيضا للجمارك مهمة حمائية أو أمنية، تتمثل في السهر على حماية صحة المواطنين بمراقبتها للسلع و البضائع كذلك تسهر على مراقبة الحدود و تقمع دخول مواد خطيرة على صحة و أمن المواطن، و تتمثل هذه المواد أساسا في السلع و البضائع الممنوعة، كالمخدرات، و السلع المقلدة و القديمة و غيرها.

كما تسهر على حماية الثروة الحيوانية و النباتية للوطن، و تعمل على تأمين ممتلكات الوطنية سواء الفنية، الإبداعية، التاريخية، و ما إلى ذلك. وأخيرا فإن لإدارة الجمارك مهمة رئيسية مساعدة في اتخاذ القرار بالنسبة للسلطات العليا في البلاد بتقديم المعلومات و الإحصاءات الخاصة بالتجارة الخارجية، و تعمل على استغلال و تحليل هذه المعلومات قصد كشف عصابات التهريب و التخريب التي تشكل خطرا على أمن الوطن، وسوف نسرد بعض تفاصيل هذه المهام لاحقا.

[1]- Décret exécutif n° 08/63 du 24/02/2008, portant organisation de l'administration centrale de la Direction Générale des Douanes.

تنظم إدارة الجمارك الجزائرية:

طبقا لما جاء في الجرائد الرسمية رقم 11، المؤرخة في 2008/03/02، ورقم 21 المؤرخة في 2010/03/31، و رقم 74 المؤرخة في 2010/12/05، والمتعلقة كلها بتنظيم إدارة الجمارك[1]. سوف نعرض تنظيم المركزي و الجهوي و المحلي لإدارة الجمارك.

التنظيم المركزي :

إدارة الجمارك يرأسها مدير عام معين من طرف سيد رئيس الجمهورية بعد اقتراح من طرف وزير المالية و موافقة مصالح الوزير الأول، و له كمساعدين مباشرين، خمسة مدراء دراسات، وسبعة رؤساء دراسات، معينون بنفس الطريقة المذكرة آنفا، و هم مسؤولين بمتابعة الملفات التي يكلفهم إياها المدير العام، كما يتابعون المهام الموكلة لهم طبقا للتنظيم المعمول به.

كما هناك مفتشية عامة يرأسها المفتش العام، يساعده في مهامه خمسة مفتشين، وأربعة مفتشين جهويين.

و هناك ستة (06) مديريات للتسيير التقني كل واحدة يرأسها مدير، بمساعدة ثلاثة إلى أربعة مدراء فرعيين.

كما توجد خمسة (05) مديريات للتسيير الإداري كل واحدة يرأسها مدير، بمساعدة ثلاثة إلى أربعة مدراء فرعيين.

للتنبيه هناك أربعة و ثلاثون (34) مديرا فرعيا بالمديرية العامة للجمارك يعملون، بمقر المديرية العامة بالعاصمـــة وفقا للتنظيم الهيكلي و الإداري المنصوص علـيه في القوانـين و التشريعات المعمول بها لتسيير مؤسسة الجمارك الجزائرية.

1 - للمزيد من المعلومات انظر الملحق.

التنظيم الخارجي :

- هناك ثلاثة مراكز وطنية كل منها يرأسها مدير، بمساعدة ثلاثة إلى أربعة مدراء فرعيين. كما لإدارة الجمارك ستة (06) مدارس جمركية، و مركز لتربية الكلاب المدربة.

و هناك خمسة عشر مديرية جهوية يرأس كل منها مدير جهوي، بمساعدة من اثنين إلى خمسة نواب مدير، هذه المديريات موزعة عبر التراب الوطني حسب نسبة التبادلات التجارية لكل جهة من الوطن، بحيث نجد لمنطقة العاصمة ثلاثة مديريات جهوية للجمارك، و هي جزائر خارجي، جزائر ميناء، و المديرية الجهوية بالبليدة.

كما نجد توزيع المديريات الجهوية للجمارك بكل من مدينة الشلف، وهران، بشار، تلمسان، تمنراست، إليزي، ورقلة، لغواط، سطيف، قسنطينة، عنابة، و تبسة.

كما هناك خمسة عشر مصلحة للرقابة اللاحقة، و خمسة عشر فصيلة للتحري و المعلومة الجمركية، وأثنى و خمسين مفتشية أقسام الجمارك، تقدم مصالح الجمارك خدمات عمومية لكل المتعاملين الإقتصادين سواء الوطنيين أو الأجانب العاملين على التراب الوطني.

كما تعمل المصالح الجمركية من خلال عدة فرق و منها فرقة الأمن، المراقبة، التفتيش، البحرية، الجوية و غيرها من الفرق المتواجدة عبر كل التراب الوطني و خاصة في مراكز العبور الحدودية، كما تعمل على محاربة جميع أنواع التهريب و قمع المهربين.

مهام إدارة الجمارك:

تتمحور مهام إدارة الجمارك في أربعة محاور رئيسة و هي:

مهام جبائية، اقتصادية ، أمنية، و **مساعدة لاتخاذ قرارات السلطة**[1].

و على هذا الأساس تعمل إدارة الجمارك على تحصيل الحقوق و الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، هذا ما يعتبر حماية للمنتوج و الاقتصاد الوطني، ويتم ذلك من خلال مكانيزمات جمركية و ضريبية .

[1] - Code des douanes 2002 , P 01 à 06.

كما تـعمل و تسهر على تسهيل التبادلات التجارية للمتعـاملين و المـستثمـرين الـــمواطنين و الأجانب، و تعمل على محاربة التهريب التجاري وكل أنواع التهريب، بما فيها تهريب رؤوس الأموال و العملة الصعبة، كما تحارب الجريمة المنظمة العابرة للقارات وتشارك في تأمين الحدود الوطنية، كما تقوم بإثبات الإحصائيات و تحليلها في المجالات التجارية و هذا كله يساهم و يساعد السلطات المعنية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة على ضوء المعلومات والبيانات المقدمة. هذه باختصار أدوار ومهام الرئيسية لإدارة الجمارك، التي تتكفل بها و انجازها مختلف مديرياتها من خلال نشاطها اليومي.

وسيتم في الحال الحديث ببعض من الوضوح حول مهام المديريات المركزية التي من خلالها تنفذ الإدارة برنامجها المستنبط و المرافق لتطبيق برنامج الحكومة، وهي محددة حسب الرسوم رقم 63/08 التعلق بتنظيم الإدارة المركزية للجمارك[1].

المهام الرئيسية لإدارة الجمارك :

بعد عرض تنظيم الهيكلي لإدارة الجمارك المركزية و ذكر مهام مختلف مديرياتها ومركزها، نسجل أن المهام الرئيسية للجمارك تتلخص طبقا للتنظيم و التشريع المعمول به في أربعة محاور حسب ما يأتي:

أولا /المهام الجبائية :

عبر فترات التاريخ، إدارات الجمارك عموما كانت الجباية المهمة الرئيسية لها، تفرض جباية على مرور البضائع و السلع في حدود إقليمها الوطني، مهمة كانت هذه السلع و البضائع سواء وطنية أو أجنبية، تاريخيا كانت تعتبر مهمة كلاسيكية لمعظم الجمارك العالمية.

للعلم أن الجباية هي فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، وإدارة الجمارك تحصل بعض الضرائب غير المباشرة، و للتوضيح أكثر نسرد بعض المعلومات حول مفهوم الضرائب حتى تتجلى مهمة الجمارك و هي تحصل هذه الضرائب لفائدة الخزينة العمومية.

1 - Décret exécutif n° 08/63 du 24/02/2008, portant organisation de l'administration centrale de la Direction Générale des Douanes.

الضرائب المباشرة :

تفرض على الدخل مباشرة، و تأخذ عنوة و إذعانا، حيث تقطع من دخل العمال والموظفين مهما كانت صفتهم تجارا، أو عمالا، مثال ذلك ضريبة على الدخل الإجمالي على أشخاص طبيعيين.IRG ، و IBS هي ضريبة على أرباح الشركات – أشخاص معنوية- و تعتبر هذه الضرائب من أهم ركائز ميزانية الدولة و تمويل الخزينة العمومية.

الضرائب غير المباشرة :

تخص الأشخاص الطبيعية و المعنوية عند تعاملاتهم كالبيع و الشراء أو تقديم الخدمات، وغيرها من المعاملات، و أهم هذه الضريبة،ما يعرف ب 'TVA' .

و هي الرسم على القيمة المضافة، مثال ذلك ما يفرض عند شراء بضاعة، و تعد من أهم مصادر الضريبة، حيث تجبى من طرف البائع لصالح الخزينة العمومية، كما يفرض هذا الرسم على السلع المستوردة بنفس الطريقة و الإجراءات و المكانز مات.

يجب التنبيه أن إدارة الجمارك الجزائرية تحصل الرسوم الجمركية زيارة على الرسوم السالفة الذكر، هذا الإجراء يخص عمليات الإستراد فقط، هذا تشجيعها للمتعاملين الاقتصاديين، قصد تحفيز لكل ما هو تصدير مجملا، هذا على غرار ما هو معمول به عالميا، لهذا فإن الحقوق والرسوم الجمركية تعتبر نوع خاص من الضرائب غير المباشرة و هي كما نبينه فيما يأتي.

الحقوق و الرسوم الجمركية [1]:

الحق الجمركي يحسب على القيمة المصرح بها لدى الجمارك للبضاعة، هذا حسب المصطلحات المتعامل بها لدى الجمارك. للإشارة القيمة لدى الجمارك، هي محور هام جدا في تحديد الحقوق الجمركية، و بصورة موجزة تتضمن سعر بيع البضاعة، زائد مصاريف النقل، زائد مبلغ التأمينات، زائد جميع مبالغ التكاليف الأخرى، مثال كراء الحاويات و رفع البضاعة...الخ.

[1] - زيادة عما ينص عليه قانون الجمارك، فإن الرسوم و الحقوق الجمركية تحسب وفقا لقانون المالية الساري المفعول.

كما يتحدد الحق الجمركي حسب قواعد التعريفة الجمركية، و الذي يتلخص في مجموعة من المعايير تمكن من تصنيف البضاعة حسب ترقيم مدونة مخصصة لذلك و متفق عليها دوليا حسب اتفاقية "بروكسال" المؤرخة في 1984/06/14 م. حيث يفترض أن تصنف نفس البضاعة في أي دولة عضو في هذه الاتفاقية بنفس الوضعية التعريفية مثال ذلك تصنف سيارة بمحرك بنزين ذا سعة أسطوانة.

(cylindrie) مابين 1500 و 3000 ستم - برقم التعريفة هي 870323، و يحسب الحق و الرسم ب 15% كحق جمركي و يبقى الحق لكل الدولة أن تجزئ هذه التعريفات إلى ثمانية أرقام أو أكثر.

للإشارة حق الجمركي في الجزائر و حسب التعريفة قد يكون يساوي % 15 من قيمة البضاعة لدى الجمارك أو% 30 أو %05 أو % 0.

كما أن هناك رسوم جمركية تحصل بالنظر إلى خصوصية البضاعة أو السلعة مثال الرسوم على الكحول و التبغ و غيرها من بعض السلع.

إلى جانب القيمة لدى الجمارك، و كذا نوع "التعريفة الجمركية" تحدد و تحسب الجباية الواجبة الأداء بالنظر إلى منشأ السلعة أو البضاعة، و نقصد بالمنشأ البلد الذي استخرجت من باطن أرضيه هذه البضاعة أو جنيت أو صنعت فيه حسب ما نصت عليه المادة 14 من قانون الجمارك، هذا تعريف عام للمنشأ أي أن البضاعة تخضع لنسب ضريبة من دون أن تستفيد من المزايا الجبائية (بتطبيق العام أو قانون المشترك).

غير أن البضاعة يمكنها الاستفادة من المزايا الجبائية خاصة بالنظر إلى منشئها، مثال بعض البضائع و السلع المستوردة من الدول العربية، و هذا وفقا للاتفاقية دولية. إجمالا هذه مهام الجمارك فيما يخص تحصيل الضرائب و الجباية، و سوف نمر إلى المهام الاقتصادية و هي متشعبة جدا، سوف نحاول الإلمام بها بصورة مختصرة فيما يلي.

ثانيا /المهام الاقتصادية :

المهام الاقتصادية لإدارة الجمارك، و مع التطور الذي عرفته الدول في كل الأنحاء والمجالات، واكبت إدارة الجمارك هذا التطور الاجتماعي و هذه العصرنة، و رافقته بنظرة أخرى جديدة

ليست مبنية على الاعتماد على الجباية، و إنما تعدت إلى تحضير اقتصاد الدولة و جعله أكثر تنافسية مقارنة باقتصاديات الدول الأخرى ، مما يجعلها بطريقة أخرى غير مباشرة تحصل على موارد جبائية أخرى، و مزايا اقتصادية متمثلة في مناصب الشغل من أجل تقليل أو القضاء على البطالة، كذلك من حيث الإنتاج تعمل الجمارك على تحسين المنتوجات بخلق مجال التنافسي نزيه، يساهم في نمو و تطوير الاقتصاد الوطني.

و لعل ما يساعد و يساهم في تنمية الدول اقتصاديا هي إدارات الجمارك مع إنشائها للمنظمة العالمية للجمارك " -OMD–»، و لعل أبرز مظاهر مهام الاقتصادية للجمارك، تتضح في الأنظمة الجمركية الاقتصادية، و كذا التسهيلات الجمركية الأخرى و منها.

الأنظمة الجمركية الاقتصادية:

يقصد بها مجموعة من المزايا التي تمنحها إدارة الجمارك للمتعاملين الاقتصاديين على سبيل تحفيز المؤسسات للنهوض باقتصاد البلاد، يمكن تصنيف الأنظمة الجمركية الاقتصادية أساسا إلى أربعة عشر صنفا بالنظر إلى الوظيفة ، على أنها تجتمع كلها في أن إدارة الجمارك هي التي تمنح المزايا للمتعامل الذي يقدم طلبا من أجل الاستفادة من هذه المزايا، و التي من أهمها، إما الإعفاء الكلي من دفع الحقوق و الرسوم الواجبة الأداء، و إما الإعفاء الجزئي، أو رد مبالغ الحقوق و الرسوم المدفوعة. و تخص هذه الأنظمة كل من مجال التخزين، والنقل، و الإنتاج، و التحويل، و الاستعمال.

التخزين:

نظام المستودعات :

بموجب هذا النظام الجمركي، ترخص إدارة الجمارك للمستورد بأن يضع البضائع المستوردة داخل مستودع معتمد من طرف إدارة الجمارك من دون أن يقوم بدفع الحقوق والرسوم الجمركية التي تخضع لها هذه البضائع، إذا ما تم وضعها للاستهلاك في السوق المحلي. كما لا يخضع المستورد لإلزامية تقديم التراخيص و كذا الإجراءات التي تفرض عليه لو أنه صرح نفس البـــضائع للاستهلاك و على كل حال يخضع نظام المستودعات إلى ضرورة الاعتماد من طرف إدارة الجمارك، و يتضمن طلب الاعتماد على شروط تختلف من دولة لأخرى، و على سبيل مثال في التشريع الجزائري هناك

نظام المستودع العمومي، و نظام المستودع الخاص، و نظام المستودع الصناعي، و كل من هذه الأنظمة تغطي نشاط اقتصادي معين، و لنوضح هذا الإجراء.

نظام المستودع العمومي:

لا يقصد به أن صاحب المستودع هي الدولة، أو ممثلها من القطاع العمومي، و لكن المقصود منه أن أي متعامل وطني أو حتى أجنبي بإمكانه وضع بضاعته المستوردة لتخزينها بالمستودع العمومي، الذي قد يكون مالكه أحد الخواص، تشترط إدارة الجمارك لاعتماد هذا النوع من المستودعات أن تكون مساحته محددة و محاطة بأصوار، وأن يخضع فتح منفذ الدخول لفحص أو نقل البضاعة إلى مفتحين مختلفين، أحدهما يكون بحوزة صاحب المستودع، و الآخر بحوزة مصلحة الجمارك،حيث لا يمكن الوصول أو التصرف أو إخراج البضائع من المستودع إلا باستعمال المفتحين معا. و هذا الإجراء جاء لتأمين البضاعة و تسهيلا المراقبة، هذا النظام من التخزين، صالح لمدة سنة، أي يمكن لصاحب البضاعة من تخزينها لمدة قد تصل إلى سنة قابلة للتجديد بعد إيداع طلب لدى إدارة الجمارك و موافقة هذه الأخيرة عليه.

نظام المستودع الخاص:

فإن صاحب المستودع الذي يتم اعتماده من طرف إدارة الجمارك، هو و حده من يقوم بتخزين البضائع التي قام باستيرادها لصالحه، و لا يسمح بتخزين بضائع شخصا آخرا، حتى و لو تعلق الأمر بشركة أخرى يملكها نفسه صاحب المستودع، أو حتى من شركة فرعية له، ويخضع هذا النظام لنفس الشروط السالفة الذكر، كما يمنح نفس المزايا. للإشارة أن البضاعة المخزنة في المستودع تعتبر كأنها خارج الإقليم الوطني.

نظام المستودع الصناعي:

هو نظام يسمح للمتعامل الاقتصادي الذي ينشط في مجال التصنيع و التحويل من إمكانية استراد بضائع بدون دفع الحقوق و الرسوم الجمركية كمزايا تقدمها الدولة للمتعاملين و تشجيعا منها للمنتوج الوطني، و يتعلق الأمر بالمواد الأولية أو مواد نصف مصنعة من أجل تهيئتها إلى منتوج آخر، أو للحصول على منتوج آخر يعد أساسا للتصدير . أما بالنسبة للبضاعة التي لم تصدر، أي

التي يتم بيعها في السوق الداخلية أو التالفة، أو غير المطابقة، فهنا تخضع هذه البضاعة المستوردة إلى دفع و تحصيل الحقوق و الرسوم الجمركية.

للإشارة أن هذا النظام يجمع بين نظامين، نظام الاستيداع و نظام التحويل طبقا لقانون الجمارك.

نظام التحويل أو وظيفة التحويل:

تحسين الصنع:

ينقسم إلى فئتين إما من أجل التصليح، أو للتصنيع و التحويل.

يلتقيا النظام التحسين " actif / passif" أنهما يقدمان قيمة مضافة للسلعة بإجراء عملية تحويل أو تصنيع أو تصليح، إما داخل التراب الوطني ، بقبول المؤقت أو خارج التراب الوطني و هو ما يدعى التصدير المؤقت، للإشارة فإن نظاما القبول المؤقت أو التصدير المؤقت يخضعان لتقديم كفالة بنكية أو بتقديم شيك مضمون يسترجع عند انتهاء تصفية هذا النظام.

و بالنسبة للتصدير المؤقت يستلزم توطين بنكي من أجل دفع ثمن الخدمة . أما إن كانت السلعة تحت الضمان فهنا يستلزم أن تقدم نسخة من عقد الضمان" contrat de garantie" و بدون دفع ثمن الخدمة.

للعلم أن حقوق الجمركية المطبقة على هذا النظام تخضع للقيمة المضافة فقط ، و كل هذه العملية محددة لفترة زمنية يجب احترامها و تصفية هذا النظام ضمنها تحت طائلة المتابعات اللازمة أو تجديد النظام، بشروطه المنصوص عليها في تنظيمات هذا النظام.

المصنع الخاضع للرقابة الجمركية : "les usines exercés"

و هو إجراء خاص باستخراج و نقل البترول و الغاز و مشتقاتهما، يستفيد من هذا النظام الشركات المرخصة لاستغلال هذه المواد.

من شروط الاستفادة من هذا النظام، اعتماد من طرف إدارة الجمارك لهذا المصنع على أساس تقديم رخصة الاستغلال، أو عقد استغلال المساحة، أو عقد الملكية أو الإيجار و القانون الأساسي للشركة المستغلة. هذه الرخصة تقدم من طرف والي الولاية المختص إقليميا، للإشارة تخضع هذه

العملية إلى إلزامية اكتتاب إذعان سنوي مضمون"soumission générale"، يتضمن التزام المستفيد من احترام شروط الاستغلال، و منها بصفة خاصة:

- تقديم كفالة، كضمان لتنفيذ هذه العملية

- التكفل بأعوان الجمارك العاملين على مستوى هذا المصنع

- عدم القيام ببعض العمليات إلا بحضور و رقابة الجمارك

- يخول لأعوان الجمارك مراقبة كل مراحل العمليات المتعلقة بإنتاج و تـخزين ونقل وتحويل، و كذا قياس الكميات المعالجة أو المستخرجة.

يستفيد هذا النظام من إعفاء دفع الحقوق و الرسوم الجمركية، و الرسوم العامة تدفع لإدارة الضرائب.

وظيفة النقل أو العبور:

– transit – يرقم ".D15 " في المعاملات الجمركية، و هو على نوعين، العبور الـداخلـي و العبور الدولي، و يعتبر هذا من أكثر الإجراءات المتعامل بها لدى إدارة الجمارك.

العبور الدولي :

تم توقيف العمل بهذا النظام في الجزائر مند سنة 1992 نظرا للمشاكل التي نجمت من سوء استغلال هذا النظام ، ذلك أن بعض السلع تم تحويلها عن مقصدها الامتيازي، والمتمثل في عدم دفع الحقوق و الرسوم، و ذلك بوضعها للاستهلاك بطرق تدليسية والغش، كما بقيت بعض الملفات عالقة نظرا لعدم إمكانية الفصل فيها لغياب الدلائل و البراهين، لذلك لم يعد يستعمل هذا الإجراء تفاديا للمشاكل الناجمة عنه.

وظيفة الاستعمال:

مبدئيا يخضع هذا الإجراء إلى اتفاقية اسطنبول لسنة 1990م، و هو ما يسمى بالقبول المؤقت و هو نظام الأكثر رواجا في المعاملات الجمركية، و هو أن تقبل السلع على التراب الوطني دون دفع الرسوم و الحقوق الجمركية.

نظام العبور الدولي:

هذا النظام منصوص عليه في اتفاقيات الدولية السالفة الذكر، الجمارك الجزائرية طرف فيها، وبموجب هذا النظام يسمح للسلع أن تعبر التراب الوطني قادمة من الخارج قصد إعادة إخراجها من التراب الوطني من دون دفع الحقوق و الرسوم (تتكفل الغرفة التجارية للبلد الذي أتت منه السلع أي من موطن صاحب السلعة ضمان الكفالة)، لأن تدفع العقوبات المالية في حالة استعمال هذا النظام بطرق تدليسية و الغرف التجارية لبلد التصدير هي الضامن لذلك.

مثال عملي عن هذا النظام، سلعة آتية من تونس لتعبر الجزائر قصد إخراجها للمغرب، أو أن تأتي عبر البحر قصد إخراجها برا إلى النجر، أو المالي أو ليبيا. تجدر الإشارة أن الحاويات لابد أن تبقى مشمعة بالتشميع الدولي للبلد المصدر خلال إجراء هذه العملية.

العبور الداخلي:

تتم هذه العملية من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر في نفس البلد، أو مستودع أو مخازن مؤقتة أو من الميناء الجاف إلى مكتب جمركي أو مستودع أو مخزن، يخضع هذا النظام لتقديم كفالة بقدر خمسة بالمائة من قيمة السلعة. تجدر الإشارة أن كلا من العبور الدولي والداخلي يخضعان لتحديد المسار، و تحديد أجل نهاية مهمة العبور، و قد تلجأ الجمارك للمرافقة الجمركية لتأمين هذه العملية، و في واقع الحال فإن الجمارك لا تملك الوسائل الكافية تأمين هذه العملية لفقدانها العنصر البشري الكفء و الوسائل المادية اللازمة لذلك.

التصريح المبسط للعبور:

هو نظام عبور بواسطة تصريح مبسط، يخضع لترخيص مسبق لإدارة الجمارك، ويتم هذا الترخيص من طرف رئيس مفتشية أقسام الجمارك المخول قانونا، و يخضع هذا الإجراء لنفس الإجراءات للعبور العادي، إلا أنه يتم بموجب تصريح جمركي مبسط وترخيص مسبق.

لا يستفيد من هذا النظام سوى مالك البضاعة الذي يحوز على مستودع خاص أو مخزن أو مساحة إيداع مؤقت خاص، كما يستفيد منه كذلك مستوردي البضائع الذين ينقلونها في نفس المديرية الجهوية في مساحات خاضعة للرقابة الجمركية.

ثالثا /المهمة الحمائية (الأمنية):

إن من بين المهام الموكلة لإدارة الجمارك، إلى جانب ما تم التطرق إليه ، مهمة حماية الحيوان و النبات على التراب الوطني، و كذا التراث الفني و الثقافي، هذا من جهة، كما ألحق التشريع و التنظيم الجمركي وظائف أخرى ذات صلة بالجانب الأمني، و لعل أبرز ما يظهر ذلك حماية المستهلك من استراد المواد و البضائع المقلدة، أو المغشوشة، و كذلك من استراد المواد و البضائع التي تشكل خطرا على صحة المواطن، أو التي تمس بالنظام العام والآداب العامة للمجتمع، لتكون هذه المهمة عبارة عن ردع وقائي و درع لحماية المواطن بطريقة مسبقة قبل حدوث الوقائع التي تشكل خطرا.

حماية الحيوان والنبات:

إن استراد أو تصدير البضائع التي تتمثل في الحيوانات أو النباتات، تخضع لمجموعة من التدبير و الإجراءات التي يجب على المتعامل احترامها و العمل وفقا مقتضياها، إذ تفرض مصالح الجمارك على مستوى مراكزها الحدودية رقابة صارمة، خاصة فيما يتعلق بتقديم شهادات المطابقة التي تصرح بأن الحيوانات، أو لحومها و كذلك الأمر بالنسبة للنباتات قد خضعت لمراقبة أولية من طرف المصالح المختصة سواء تابعة لوزارة الفلاحة، أو لوزارة الصحة (البيطرية)، أو غيرها من مصالح الدولة.

حيث لا تسمح بتصدير أو استراد، أو جمركة هذا النوع من السلع من دون تقديم شهادة تلك المصالح المختصة بأنها مطابقة للمعايير اللازمة، وأنها سليمة من الأمراض.

إن هذا الإجراء و بحكم تواجد الجمارك عبر كل نقاط العبور و الحدود سواء البرية أو البحرية عبر التراب الوطني، يسمح هذا التواجد حماية المستهلك من دخول الأوبئة و الأمراض التي قد تساهم السلع المستوردة من انتشارها. و كثيرا ما نجد أن مصالح وزارة الصحة، و وزارة الفلاحة تلجأ إلى طلب مساعدة مصالح الجمارك لتحقيق هذا الهدف، ألا و هو التصدي لانتشار الأوبئة، و لعل أبرز مثال

على ذلك المهمة التي نظمتها سنة 2010م وزارة الصحة ضد انتشار مرض الأنفلونزا عبر الفيروس H1N1 حيث التمست مساعدة الجمارك بملاحظة المسافرين الذين تبدو عليهم أعراض المرض وتوجيههم إلى مصالح الصحة. و كذلك الحال بالنسبة للحيوانات التي ينقلها المسافرين القادمين من الخارج، إذ تطلب إدارة الجمارك الدفتر الخاص بالحيوان و الذي يبين خضوعه للمتابعة الطبية، و إلا يمنع دخول التراب الوطني لهذا الحيوان.

كما تمنع من إخراج السلع التي تعتبر من التراث الفني أو الثقافي للوطن، لاسيما التاريخي منها، إذ تقوم بوضع التحف الفنية تحت نظام الإيداع كما رأيناه عند تطرقنا لمهام الجمارك الاقتصادية، و في حالة الشك تقوم الإدارة بإجراء الخبرة الفنية لهذه السلع من طرف أهل الاختصاص قصد البث فيها، هل هي تحف فنية أصلية أم لا.

كما تسهر إدارة الجمارك على منع دخول السلع و البضائع المقلدة، غير أن معرفة البضائع المقلدة من البضائع الأصلية صعب للغاية، و عليه تقوم مصالح الجمارك بتوقيف و حجر السلعة لمدة عشرة أيام في حالة الشك مع إخطار صاحب العلامة التجارية، أو صاحب حق الملكية الفكرية الذي يتعين عليه تقديم طلب رسمي خلال نفس الآجال مرفقا بشكوى ضد مستورد السلعة المقلدة.

في نفس الإطار و حماية للمستهلك و المواطن، تطلب مصالح الجمارك تقديم شهادة المطابقة للسلع الاستهلاكية، تقدم مصالح وزارة التجارة هذه الشهادة بعد الفحص و التأكد من مدى مطابقة البضاعة للمعايير المحددة قانونا أو تنظيما.

و بصفة عامة، تسهر مصالح الجمارك على مراقبة كل البضائع التي يخضع استعمالها أو استهلاكها على التراب الوطني لرخصة تقدمها سلطة إدارية مختصة، المراقبة ضرورية اعتبارا لوجود تلك الرخصة.

و من تلك السلع، المواد المشاعة، و المواد الكيميائية الخطيرة التي يمنع نقلها إلا بشروط خاصة، و منها تقديم شهادة عن الهيئة المختصة، مع مراعاة شروط حفظ هذه المواد، و منها الأماكن الآمنة المخصصة لهذا الغرض، و تأمين نقلها.

و في إطار مكافحة التهريب، تقوم مصالح الجمارك بمنع دخول السلع التي قد تشكل خطرا على الصحة العمومية و النظام العام، إذ تشكل العقوبات المحددة قانونا لعملية تهريب السلع التي تهدد النظام العام إلى عقوبة الحبس المؤبد كتهريب الأسلحة، أو البضائع التي تشكل خطرا على الصحة

العامة. هذه أهم المجالات الأمنية لمصالح الجمارك، مع التذكير على تعاونها مع مختلف المصالح الأمنية لمحاربة التهريب الذي أصبح لصيقا مع الجريمة المنظمة والعابرة للحدود، و كذا الإرهاب بكل أشكاله.

رابعا /مهمة المساعدة على اتخاذ القرار:

تقوم إدارة الجمارك بحكم موقعها على الساحة الاقتصادية الوطنية بتحليل المعطيات الرقمية الخاصة بالتجارة الخارجية، و كثيرا ما تقوم بتقديم تقاريرها التي تفضي إلى اقتراح جملة من التدابير التي ترى أن من شأنها تأطير أحسن للتجارة الخارجية حسب ما تمليه السياسة الاقتصادية العامة للبلاد، و حسب تطبيق برنامج الحكومة المسطر لذلك.

تقوم إدارة الجمارك على الخصوص بإعداد تقارير شهرية حول التجارة الخارجية توضح من خلالها الجداول المتعلقة بالإستراد و التصدير كل سلعة، أو مجموعة من السلع على حدا وحسب مصدرها، كما تبين فائض أو نقص الميزان التجاري للبلاد، تساعد هذه الإحصائيات في اتخاذ تدابير مسبقة لاسيما في خضم الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني الذي يتميز بأحادية التصدير و الاعتماد على البترول و الغاز، و كذا انخفاض سعرهما الذي أدى إلى عجز في الميزان التجاري بشكل كبير، الأمر الذي يدفع بالسلطات العليا للبلاد من إعادة النظر في السياسة الاقتصادية عامة و على وجه الخصوص الإستراد(فرض نظام الحصص والرخص مثلا).

تقوم إدارة الجمارك بصفة دورية بإرسال تقريرين، الأول حول مخالفات الصرف بصفة منتظمة - شهري، ثلاثي، سداسي، وسنوي - و كذا آخر حول الجرائم ضد اقتصاد الوطن، تتشكل هذه التقرير من جداول إحصائية و تحاليل عن تيارات الغش المنتشرة عبر التراب الوطني، و المجموعات التي تقوم بارتكاب جرائم اقتصادية تمس بأمن الوطن.

عند هذا الحد نكون قد انتهينا من عرض المهام الرئيسية إدارة الجمارك، حتى و لو عرضناها بصفة مختصرة و مجملة، لان مهام الجمارك تواكب تطورات النظام الاقتصادي في البلد. و سوف نباشر تقديم نتائج استغلال الاستبيان الذي وزع على أفراد من أعوان الجمارك بمختلف رواتبهم، و كان الغرض من هذا الوصول إلى معرفة رأي و نظرة هؤلاء الأعوان حول عدة مسائل، أهمها دور القيم الاجتماعية و علاقتها مع السلوك الاقتصادي، و طريقة أداء الخدمة وقوانين تنظيم علاقة العمل.

مهام مختلف المصالح الجمركية.

مهام مديرية التشريع، والتنظيم و التبادل التجاري :

أ – المجال التشريعي، و التطبيق القانوني:

- اقتراحات تشريعية و تنظيمية في المجال الجمركي.
- دراسة مشاريع النصوص التشريعية، و التنظيمية ذات طابع جمركي، ضريبي، و تجاري.
- تحليل حزمة القوانين الجمركية و ضمان السهر على تطبيقها.
- دراسة و معالجة تساؤلات واهتمامات المصالح المركزية في مجال فهم محتوى تطبيق التشريعات و التنظيمات المعمول بها.

ب – مجال التسهيلات :

تشجيع التسهيلات الجمركية بتحديد و صياغة الإجراءات الجمركية لهذا الغرض.

ج – مجال المعاهدات الدولية :

المساهمة في إعداد المعاهدات و الاتفاقيات الجمركية.

المساهمة في وضع أطر تطبيق المعاهدات و الاتفاقيات الجمركية.

مهام مديرية النظام الجمركي :

- وضع الإجراءات و النظم الجمركية.
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة، و متابعة تطبيقها (FAP).
- متابعة المعالجة الجمركية الخاصة بالمسافرين و الطرود البريدية.
- معالجة و متابعة المناطق تحت التصرف الجمركي و حركة المواد البترولية.
- للتذكير هناك 201 مستودع خاص، و71 مستودع عام، 21 ميناء جاف، و05 محلات أو نقاط البيع الحر، 46 مساحة الإيداع للقبول المؤقت. و هذه المحلات تخضع لتسيير نظام جمركي، سنعود لكل هذا بالتفصيل.

مهام مديرية الجباية و التحصيل :

تعد هذه المديرية العمود الفقري لنشاط الجمارك، لأنها المسؤولة على حساب و تأطير تحصيل الحقوق و الرسوم الجمركية، و تسيير عناصر فرض الحقوق و الرسوم الجمركية، و حسابها، لتأمين الخزينة العمومية و تحصيل الحقوق الضريبية، و المشاركة في توريدها.

و ما تجدر إليه الإشارة، هو أن هذه المديرية تتابع تسيير التحصيل الجمركي لفائدة الخزينة العمومية. حيث تم على سبيل المثال تحصيل المبالغ المالية بالدينار الجزائري في السنوات التالية:

- جدول مبالغ التحصيلات، وحدة الحساب هي مليون دينار جزائري.

	2008	2009	2010	2011	2013	2014
المبلغ المحصل	439545	460212	492502	578641	790322	940054

تساهم إدارة الجمارك بنسب معتبرة في تمويل الخزينة العمومية مقارنة

بالمؤسسات التي تساهم في تمويل الخزينة العمومية بحيث، سجل ما يلي:

- جدول المساهمات خارج المحروقات.

. السنة	نسبة المساهمة
2008	37,30
2009	36,86
2010	37,59
2011	37,38
2012	40,61
2013	45,36

هذه النسب، ما سوى التحصيل ضرائب على المحروقات. أي خارج المحروقات.

- جدول المساهمات مع حساب تحصيل المحروقات

سنة	نسبة المساهمة
2008	15,20
2009	14,49
2010	17,50
2011	18,81
2012	22,80
2013	25,55

مع حساب التحصيل ضرائب المحروقات، أي خارج المحروقات.

هذه البيانات تبين مدى أهمية التحصيل الحقوق الجمركية في تمويل الخزينة العمومية و حساب ميزانية الدولة. **للعلم أن إحصائيات هذه الجداول مستخرجة من المديرية السالفة الذكر.**

مهام مديرية الاستعلامات الجمركية :

تتلخص في العمل على البحث، وجمع واستغلال الاستعلامات و المعلومات في مجال الغش والاحتيال الجمركي و التجاري، و العمل على إرسالها إلى الجهات المختصة.

تطبيق المعاهدات، الخاصة بالمساعدات و التعامل الثنائي، أو متعدد الأطـــراف في الـــبحث و محاربة و قمع الاحتيال الجمركي و التجاري، و كذا تقييم النتائج و مردودية هذه المعاهدات.

التعاون و التنسيق مع المصالح و المؤسسات المكلفة بالبحث و قمع التهريب و الإجرام الاقتصادي (الضرائب – التجارة – الشرطة – الدرك – العدل – البنوك – مفتشيه العامة لوزارة المالية، مصالح وزارة الخارجية، و الدفاع الوطني، و المعهد الوطني لمحاربة المخدرات...).

مهام مديرية الرقابة اللاحقة :

- ضمان الرقابة اللاحقة على عمليات التجارة الخارجية، اعتمادا على برنامج نظام آلي للتسيير المخاطر وترتيب المراقبة، و هذا يعد من التسهيلات التي تقدمها الجمارك للمتعاملين بحيث يمكنهم من تفادي الرقابة الأولية ربحا للوقت و زيادة للمردودية، كما ترافق المتعاملين الاقتصاديين و المستثمرين.

- توجيه المصالح الجمركية في المجال العملي في محاربة المهربين، وإعطاء التقنيات اللازمة لمحاربة جميع أشكال التهريب.

- إخطار المفتشية العامة للجمارك فيما يسجل من أخطاء في التسيير و العجز المهني.

مهام مديرية المنازعات :

- متابعة تسيير قضايا المتنازعة عليها بين المتعاملين و الجمارك، و تمثيل الإدارة لدى الهيئات القضائية، و كذا قضايا المصالحة الجمركية، و هي طريقة لفض النزاعات بين إدارة الجمارك و المخالفين للتنظيمات و القوانين المعمول بها في مجال الجمركي و الاقتصادي بطرق ودية.

- السهر على تطبيق الأحكام القضائية النهائية، و متابعة إجراءات التنفيذ، و تحصيل الغرامات المستحقة من خلال مسؤولي القبضات الجمركية.

- المشاركة في وضع مشاريع النصوص التطبيقية، و الإجراءات و المقاييس في المجال تسيير المنازعات الجمركية و تنظيم المصالحات الجمركية.

- وضع، و جمع الدراسات القضائية الخاصة بإدارة الجمارك، في مجال قمع و محاربة المخالفات الاقتصادية بصفة خاصة.

- تحليل السوابق القضائية في المجال الجمركي، الضريبي و الإداري.

مهام المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء:

تجدر الإشارة، أن المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء، يعتبر مصلحة من المصالح الخارجية لإدارة الجمارك ذات صلاحية وطنية يعمل على مدار 24/24 ساعة و7/7 أيام.

أسس هذا المركز كركيزة لعصرنة إدارة الجمارك في سنة 1993 م.

- يسير نظام المعلوماتي و التسيير الآلي للجمارك بنظام يسمى ب(sigad) .

نظام تسيير sigad يهتم و يحوي على معلومات هامة خاصة ب :

التجارة الخارجية و كل ما يتعلق بها من عمليات و أشخاص معنوية أو مادية.

كما يلزم التنبيه أن نظام sigad يضمن تسيير و متابعة حوالي 98,3 % من التجارة الخارجية.

- حوالي 1969 متعاملا اقتصاديا يجرون عملياتهم من مكاتبهم، أو ما يسمى بإجراء التعامل التجاري عن بعد كما يسمى ذلك في المصطلح الجمركي.

نظام sigad يتابع و يسيير عمليات جمركة السلع و البضائع، كما يحتوي على نظم الجمركة الاقتصادية و يتابع المنازعات الجمركية، و المسار أو الممر الأخضر و هـو عملية لتسهيل جمركة و إخراج السلع من مختلف نقاط العبور الحدودية و يحوي كذلك على تسيير المخاطر و القيمة الجمركية، و يساير المعاهدات التجارية و يضمن تطبيقها. كل هذه المجالات تتابع ببرامج الإعلام الآلي.

يعتبر المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصاء، بنك معلوماتي الوحيد للتجارة الخارجية، يزود مختلف أجهزة الدولة بالمعلومات التي تهمها، و في مجالات مختلفة كما يعتبر أداة هامة للمديرية العامة للجمارك في تحصيل على المعلومات و متابعة التجارة الخارجية.

مهام مديرية الإدارة العامة :

- التكفل بسياسة التوظيف في سلك الجمارك.
- تسيير المسار المهني للأعوان الجمارك و كفاءاتهم.

- السهر على تطبيق الانضباط وفقا للنظام الداخلي المعمول به و أخلاقيات المهنية.
- التكفل الاجتماعي و المهني للأعوان الجمارك.
- تجدر الإشارة إلى أن مجموع أعوان الجمارك يقدر بحوالي 22056 عون إجمالا، حسب الإحصاء الأخير لهذه الأخيرة لعام 2015م.

مهام مديرية التكوين الجمركي :

- تأطير وتنظيم المسابقات الخارجية مع المصالح المختصة، كذا ضمان التكوين الجمركي للأعوان الجدد، و إعداد برامج التكوين.
- ضمان التكوين المستمر لأعوان الجمارك بمختلف مراتبهم (recyclage) تنبيه أن لإدارة الجمارك سبعة مدارس، بإمكانية احتواء حوالي 1570 عونا سنويا. وهي موزعة كالآتي: مدارس كل من عنابة، باتنة، الجزائر العاصمة، تلمسان، ورقلة مخادمة، ورقلة عين البيضاء، وأخيرا مدرسة عليا بوهران.

كما يتم تكوين أعوان الجمارك بالتنسيق مع الهيئات الوطنية المختصة و منها الجيش الوطني الشعبي – الدرك الوطني – الأمن الوطني – وزارة العدل – المديرية العامة للضرائب – الجامعات الجزائرية – و المعاهد الوطنية و منها - cread ... الخ.

مهام مديرية الوسائل المالية :

- السهر على تطبيق التشريعات و التنظيمات الخاصة بتسيير نفقات إدارة الجمارك.
- السهر على تطبيق الإجراءات الخاصة بمصاريف و التجهيز إدارة الجمارك.
- التنسيق مع مصالح وزارة المالية ضبط نفقات و مصاريف إدارة الجمارك.
- تسيير و متابعة أجور موظفي الجمارك.
- ضمان و تسيير مختلف المنح لموظفي الجمارك.

مهام مديرية المنشآت و التجهيز :

- السهر على تسيير أملاك إدارة الجمارك المنقولة و الثابتة.
- متابعة حاجيات جميع مصالح الجمارك، فيما يخص المنشآت و التجهيز بما في ذلك التجهيزات الخاصة مثل وسائل الكشف و السلاح...الخ و متابعة إنجاز المشاريع، و مراقبة ممتلكات الإدارة.

مهام المركز الوطني لاتصالات الجمارك :

يعتبر هذا المركز من المصالح الخارجية لإدارة الجمارك بصلاحيات وطنية ويهتم بما يأتي:

- وضع سياسة خاصة بالاتصالات الجمركية، و تخطيط برامج التجهيزات الخاصة بمواقع الاتصالات و التواصل الجمركي. (اقتناء أجهزة الاتصالات ولوازمها).
- دراسة شروط إنشاء مواقع المحطات، و مواقع الاتصالات بالجمارك.
- القيام بعمليات تنصيب التجهيزات و عتاد الاتصالات لإدارة الجمارك.
- متابعة و تزويد جميع مصالح الجمارك بمختلف وسائل الاتصالات.

مهام مديرية العلاقات العامة و الإعلام :

- العمل على ارتقاء بعلاقة التواصل بين الإدارة و المتعاملين.
- السهر على تطوير جسور التواصل، الداخلي و الخارجي.
- اعتماد تواصل سمعي بصري، بناء على التكنولوجيا الحديثة.
- التكفل بانشغالات المتعاملين و المواطنين، و الرد على تساؤلاتهم.
- تمثيل إدارة الجمارك في شتى المناسبات الوطنية و الدولية.

مهام مديرية الدراسات المكلفة بالوقاية و الأمن :

- المساهمة في تأمين ممتلكات إدارة الجمارك و أعوانها و متعاملين معها.
- متابعة تأمين ممتلكات الإدارة بمجموعة من الإجراءات الوقاية و حفظ الممتلكات.
- المشاركة في إعداد التقارير حول الوضع الأمني للمؤسسة.
- العمل الوقائي لتأمين الوثائق و المراسلات الرسمية.

- إعداد تمارين دورية حول الوضعية الأمنية للإدارة.
- تمثيل إدارة الجمارك لدى الجهات الأمنية المتخصصة.
- تطبيق السياسة الأمنية لإدارة الجمارك.
- السهر على تنفيذ الخطط الأمنية لإدارة الجمارك.
- المشاركة مع مختلف المصالح الجمركية للتصدي للمهربين و المخربين.

مهام مديرية الدراسات المكلفة بالتعاون و العلاقات الدولية :

- وضع برامج تعاون لإعداد الاتفاقيات الدولية، و السهر على تطبيقها.
- المشاركة في إعداد المعاهدات و الاتفاقيات الدولية للمؤسسة.
- تمثيل إدارة الجمارك لدى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة.

مهام المفتشية العامة للجمارك :

متابعة و مراقبة أعمال و التسيير أعـوان الإدارة الجمركية، زيادة عن المصالح المركزية و مختلف المدارس، كذلك تتابع المفتشية العامة للجمارك مراقبة :

خمسة عشر (15) مديرية جهوية، و اثني و خمسين(52) مفتشية أقسام الجمارك، و اثني و خمسين (52) مفتشية رئيسية للفرق، و مائتين و ثمانين(280) فرقة لمختلف نشاط الجمركي، و أخيرا خمسة و سبعين (75) قابضة جمارك .

لمفتشية العامة للجمارك علاقات وطيدة في عملها مع كل من المفتشية العامة للمالية، مجلس المحاسبة، الهيئات القضائية، المصالح الأمنية، الديوان الوطني لمكافحة الرشوة.

بعد عرض موجز لمهام مختلف مصالح الجمارك، ولتوضيح دور الجمارك في تسيير الشؤون العامة، سوف نتطرق لسرد بشكل مختصر مهام و صلاحيات إدارة الجمارك، والتي تتمحور حول مهام جبائية واقتصادية ومساعدة لاتخاذ القرار، و التي غالبا ما تترجم على أرض الواقع على مستوى مختلف المديريات الجهوية للجمارك.

خلاصة الفصل:

جاء هذا الفصل طويلا بالنسبة إلى سابقه كونه تعرض إلى التنظيم الهيكلي و العملي لحقل الميداني لموضوع الدراسة، و هي إدارة الجمارك الجزائرية، لكن كان هذا التطويل لابد منه حتى نعطي صورة واضحة عن هذه المؤسسة، الهامة التي تعمل في صمت، و لا يعرف الكثير من المواطنين دور الجمارك و لا أسرار نشاطها، حتى لا نقول أن بعض المواطنين لهم رؤية سلبية على عمل الجمارك. و هي تقوم بعمل و دور نبيل متمثل في حماية الاقتصاد الوطني سواء من التهريب أو من المنافسة غير الشرعية، كما أن الواقع العملي اليومي لأفراد المجتمع يعطي صورة معلوماتية خاطئة عن عمل الجمارك، لذلك ارتأينا إيضاح بشيء من التفصيل جوانب الغموض، مع التركيز على الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسة في المساهمة بالنهوض بالتنمية المستدامة للوطن، حتى اتسعت صلاحيات الجمارك في بعض الدول و تعدت إلى صلاحيات وقائية و أمنية بالدرجة الأولى، و لا نختم حتى نترحم على أرواح أعوان الجمارك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل حماية البلاد و العباد و الذين سقطوا في ميادين الشرف و هم يؤدون واجبهم النبيل، و تصدوا للمفسدين و المهربين، ولا يكاد يمضي عام إلا و تقدم فيه إدارة الجمارك شهيد الواجب الوطني. و بعد هذا السرد نستقبل الفصل الآتي الخاص بعرض الجداول و البيانات و تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال جمع المعطيات، لنخلص بالاستنتاجات و بعض الأفكار التي نراها مساعدة على إيجاد الحلول و استدراك النقائص، و أخيرا نختم بخاتمة عامة مشفوعة بقائمة المراجع.

الفصل الثالث

لمحة عن مفهوم
المجموعة و جمع المعطيات و تحليلها

مقدمة الفصل:

بعد التطرق إلى تنظيم و مهام إدارة الجمارك الجزائرية، إطار الميداني لدراسة موضوع بحثنا نكون قد و صلنا إلى مرحلة استغلال النتائج المتوصل إليها من خلال جمع المعطيات الميدانية بما فيها استغلال نتائج الاستبيان، التي كانت جد هامة بالنسبة إلينا لأنها تعد محور الأساسي لدراستنا، بدونها يبقى الجانب النظري من الموضوع سوى معلومات نظرية غير ممحصة في حياة العملية و الواقع الميداني لأفراد المجتمع، و عليها نبني ما هو نظري من هذا الموضوع على ما هو تطبيقي، كذلك اعتمادا على هذه النتائج سوف نمحص كل فرضياتنا في تحليل هذه الدراسة، لنتأكد من كل ما يعد منها سليم أو غير سليم. إن المعلومات النظرية لا تظهر أهميتها جالية إلا بعد عرضها على حقل الميداني الذي من خلاله تبرز صحة و سلامة النظريات و نسبة تلاؤمها مع الواقع العملي، جاءت هذه النتائج بعد عرض الجداول و البيانات، كما أننا أجرينا قراءة متأنية في استغلال كل المعطيات المتوصل إليها، و بعد هذا العرض سوف نخلص إلى الاستنتاجات العامة حول الدراسة الميدانية، ونتبعه باستخلاص عام لموضوع الدراسة يكون بمثابة ملخص لكل أطوار هذا البحث، و نسجل بعض الأفكار التي نراها تستحق العناية و الاهتمام لتكون محل دراسات في المستقبل، عسى تساعد على إيجاد إجابات عن الانشغالات و التساؤلات المطروحة، و الهدف من كل هذا العمل هو دفع بعجلة النمو الوطني بدءا بإقامة اقتصاد قوي يرتكز على أسس علمية صحيحة مستلهمة من روح الثقافة الجزائرية بمكوناتها الأساسية، حتى نصل إلى ربط السلوك الاقتصادي للفرد الجزائري بقيمه و أخلاق مجتمعه.

بما أن إدارة الجمارك، هي حقل الميداني لدراستنا يعمل أعوانها في مجموعة منتظمة ومتماسكة سوف نتطرق لإيضاح معاني المجوعة و خصائصها قبل البدء في عرض الجداول و البيانات و استغلالها، حتى نستطيع فهم حركية و سلوكيات هؤلاء الأعوان فيما بينهم، و كذلك علاقتهم مع غيرهم من المجموعات، كما نحاول التعرض لظاهرة التغيير سواء في العادات أو السلوكات أفراد المجموعة و كيف تتم مقاومة هذا التغيير و لو بصورة موجزة لأنه ليس من صميم بحثنا.

المجموعة و ظاهرة التغيير و خصائصهما.

مفهوم المجموعة :

يبدو أن معنى المجموعة قديم نسبيا، و هو في انتشار متزايد كما أن هذا المعنى له تجليات في الحياة الاجتماعية بدءا بالجماعات المحلية الوطنية، و تعني هذه الكلمة تجمع عدد من الأشخاص بالرغم من اختلافهم على أمر ما أو لأداء عمل ما أو على عقيدة ما، الخ... هذا ما سجلناه سابقا، و على هذا الأساس يظهر لنا مفهوم آخر و هو مفهوم العضوية أي انخراط العضو في المجموعة، لأن هذه الأخيرة هي مجموعة أعضاء المنتسبون إليها. « كما أن مفهوم المجموعة صاحب دائما مفهوم القوة و مثلها بحيث يستمد العضو قوته من جماعته، كما يكون قد يذوب فيها و هنا يظهر خطر الجماعة على الفرد، و عند هذا المستوى يظهر غموض في العلاقة الاجتماعية لمفهوم الجماعة و في تحديد حركياتها [1]» .

خصائص المجموعة:

تمتاز المجموعة بالتنظيم كأول خاصيتها، و لها عمل و نشاط و مهمة محددة، كما يكون لأعضائها روابط و انفعالات فيما بينهم، خاصة في تحديد مهام كل عضو، كذلك تمتاز المجموعة بكيفية تعاملها مع الأحوال و المتغيرات في الحياة الاجتماعية على المستوى الهيكلي و الوظيفي والنفسي، لذلك فهي في حيوية دائمة.

المجموعات ليست أشياء جامدة، بل هي تنشأ و تتطور و تتأقلم قصد البقاء و قد تصير للفناء، كحتمية الوجود ككل، و عليه للمجموعات نوع من التاريخ لأنها تتحرك ضمن إطار زماني و مكاني، لأن المجموعة عند نشأتها تكون مرتبطة بعدة أشياء و منها أسباب نشأتها و الهدف منها، والعمل الذي تقوم به من أجل تحقيق كل ذلك، و مناهج و فلسفة عملها و طريقة تنظيمها، كذلك قد تكون لها عقيدة روحية. « كل ذلك الحراك داخل المجموعات هو ما يسمى حركية المجموعات و هذا المصطلح هو حديث الساعة، لأنه يهتم بطرح عملي بأبعاده الاجتماعية، لأن حركة و عمل المجموعة يتم دائما ضمن منظار اجتماعي سوسيولوجي [2] ».

1- Jean maisonneuve : « La dynamique des groupes », presses universitaires de France, onzième édition corrigée, 1995, p04.

2 - Jean maisonneuve : « La dynamique des groupes » op,cit,p 06.

منذ أزيد من قرن، اهتم علماء الاجتماع بالمسائل المتعلقة بالمجموعات و مدى ارتباطها بالقيم الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بنشاطها العملي، لأن لحركية نشاط المجموعات أثر كبير على مستويات عدة، و منها العلمية و التكنولوجية و الاقتصادية، مما يؤثر بدوره على مظاهر الحياة الاجتماعية ككل.

وعلى هذا الأساس و المعطيات كان لزاما إعادة النظر في العلاقات بين المجموعات وبين أعضاء كل مجموعة، بحثا عن التوازن بينها و تفاديا لأي اصطدام، ومن ثمة ظهرت تنظيمات و تشريعات تعمل من أجل تحقيق هذا الهدف، زيادة على الروابط الأخلاقية الجامعة بين أعضاء المجموعة، و كذا الروابط و القيم الاجتماعية المحددة للعلاقات بين المجموعات فيما بينها.

للعلم أن الإنسان تفطن منذ القدم أنه بمفرده لا يمكنه أن ينجز الشيء الكثير لضعف بنيته و قصر عمره، الأمر الذي دفع به أن يتكتل في مجموعة، بدءا بالأسرة و العشيرة والقبيلة و ما إلى ذلك من تنظيمات اجتماعية عرفها الإنسان، كلها كانت تضمن حياة الفرد و استمراره داخل الجماعة، و كان لها دور جامع بين عدة أفراد لأداء عمل ما.

هذا التكتل سهل على الإنسان أن ينجز ما عجز القيام به بمفرده، و من هنا كانت أهمية الجماعة بالغة التقدير، لكن الحياة في مجموعة تتطلب تنظيم و قيادة و رؤية، لتحديد عمل كل عضو، كما استلزم بيان العلاقة بين أعضاء الجماعة لأن تسييرها ليس بالأمر السهل بل هو معقد و متشعب إلى أبعد الحدود تتدخل فيه عدة مسائل.

في الماضي كانت المشاكل و النزاعات و الصراعات هي الرائجة على حياة المجموعات، الأمر الذي دفع بالعلماء الاهتمام بهذه الظاهرة الاجتماعية مند أزيد من قرن كما قلنا سابقا، و بصورة خاصة علماء الاجتماع، و تجدر الإشارة أن الاهتمام بظاهرة الجماعات ليس هو اهتمام حديث النشأة، حيث نجد الحديث عنه في المدينة الفاضلة لأفلاطون، كما نجد سياسة أرسطو اهتمت بعمل المجموعات لكن ظاهرة الجماعة بمفهومها الاجتماعي لم يهتم بها إلا في أوائل القرن العشرين.

أما ما يخص علم النفس الاجتماعي، كما هو معلوم فهذا العلم له من الروابط مع علم الاجتماع ما جعله يؤخذ المكانة المرموقة في الدراسات الاجتماعية، فقد كان اهتمام كل من "دوركايم و فرويد"، اللذان كتبا حول موضوع علم النفس الاجتماعي بشيء من الإسهاب، الأمر الذي جعل

علماء الاجتماع الأميركيين يتأثرون كثيرا بإسهامات "دوركايم" خاصة منهم "كورت لوين" ، kurt lewin" الذي هو معروف بكتابه حول "dynamique des groupes " الذي يقابله باللغة العربية[1] نشاط أو فعل (ديناميكا الجماعات) « قوانين التصرفات في مجموعة بشرية من حيث الأهداف الموضوعية و الحقيقية لديها[2]».

و أول ما ظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة سنة 1944م، أين خصص لوين مقاله للعلاقات بين النظري و التطبيقي بمنظار بسيكولوجي اجتماعي – علم النفس الاجتماعي- وقتها أنشأ معهد للبحث حول هذا الموضوع عام 1948م بجامعة آن أربور – مشيغان – هذا ما يبين مدى اهتمام المفكرين الأمريكيين بهذا الموضوع، و ليزال هذا المعهد يعمل إلى اليوم في تطوير نظرية لوين في حركات نشاط المجموعات و ما يتعلق بها. وتتميز هذه النظرية باعتبار حياة المجموعات هي نتاج عدة حركات و نشاطات نفسية و اجتماعية متداخلة بينها، و ترى أن البحث و التدخل يجب أن يشتركان في دراسة الظاهرة، كذلك التغيير و مقاومة التغيير يعتبران مفهومان أساسيان في حياة الجماعات، هذا ما نوضحه لاحقا.

كما نجد أن مجال تفاعل أو نشاط المجموعات يهتم في معناه الواسع بكل ما تتكون منه المجموعة و ما يؤثر في حياتها العملية، و بصفة مميزة، يبحث عن التفاعلات التجاذوبات بين أعضاء المجموعة و بين المجموعات فيما بينها.

أعضاء كل مجموعة يعيشون في ارتباط وثيق بعضهم البعض في حياة المجموعة الكلي، و عليه يستمدون معنى وجودهم من وجود المجموعة، و يكون ذلك بوعي و بصيرة أو بلاوعي، لأنه قد يكون حالة لاشعورية، كما ركزت نظرية "لوين" على تماسك المجموعة لضمان تفاعلها و الحفاظ على بقائها، لذا نجد أن مفهوم التماسك مصطلح هام جدا في حياة المجموعات، لأنه هو وسيلة ارتباط أعضاء المجموعة فيما بينهم، حتى يكاد أن تمثل حياة المجموعة حياة أعضائها.

وبالمقابل فإن مفهوم التماسك معقد، هام و خطير في آن واحد، لأن له عدة وجوه و تجليات، يؤثر بشكل مباشر على أعضاء المجموعة ونشاط المجموعة ككل، وأول مظاهر التماسك هو الشعور بالانتماء و هو مصدر قوة وافتخار تصل إلى أن ينصهر العضو في الجماعة، و يصبح في حديثه

---

1 - د.سهيل ادريس ود. جبور عبد النور: " قاموس المنهل، فرنسي-عربي"، ط، الثامنة، بيروت 1985.

2 -Jean maisonneuve « La dynamique des groupes », op,cit p08.

يستعمل لفظ نحن عوض أنا، « كما يوحد التماسك الجماعي الغاية المبتغاة من طرف الجـــمـــاعـــة و يصبح العضو يضحي ابتغاء الوصول للهدف، و هنا تظهر قوة هذا الإحساس والشعور، و هو يمثل قيمة ذاتية يؤكد من خلالها الفرد وجوده داخل الجماعة[1] ».

قد ينخرط الفرد في مجموعة ما، كوسيلة لتحقيق ما لا يستطيع الوصول إليه بدون مساعدة غيره، و هنا تكون هذه المجموعة وسيلة لا غاية في حد ذاتها بالنسبة إليه، وهنا كلام طويل في هذا الصدد لا يسعونا الخوض فيه، و من مظاهر تفاعلات داخل المجموعات التغيير و مقاومة هذا التغيير، لذلك سوف نتطرق إليه لتنيان بعض ما يحوم حوله في تحديد سلوك الأفراد.

التغيير و مقاومة التغيير:

لا يتصور أن يبقى الفرد على نفس السلوك كل مدة حياته، بل قد يغير الإنسان من سلوكه كلما ادعت الحاجة لذلك، لكن ليس هذا ما نقصده عند تطرقنا لمفهوم التغيير كظاهرة اجتماعية لها دوافعها، إنما نقصد كل محاولة تغيير في عادات أو أعراف أفراد منتمين لجماعة، سواء في طريقة عملهم أو ملبسهم أو طعامهم فقد تجد هذه المحاولة مقاومة كبيرة، لأن الفرد يشعر أن هذا التغيير خطر يحذق به، « كما يعرضه للإقصاء خارج الجماعة، لذا لا يقبل هذا التغيير بسهولة و لا يستوعبه لأول وهلة[2] »، كما أوضحت الدراسات حول هذا الموضوع أن التغيير يكون مقبولا متى كان مصدره جماعي وبإسهام أغلب أعضاء الجماعة في صنع هذا التغيير، يستنتج أن ما ألفه الفرد من معاملات في حياته الاجتماعية يعتبر بالنسبة إليه نوع من الأمان، يضفي عليه راحة و طمأنينة نفسية، لكن كما هو معلوم أن المعاملات الاجتماعية بحاجة إلى تغيير كلما دعت الحاجة إلى ذلك سواء لتحسين الوضع أو لمجاوزة عجز وإبداله بما هو نافع للحياة الاجتماعية، و بما أن السلوك الاقتصادي هو مظهر للحياة الاجتماعية فهو بحاجة إلى التغيير قصد تحسين هذا السلوك أو تعويضه بسلوك آخر، و هنا غالبا ما يصدر هذا التغيير بأوامر فوقية، كما هو الحال في مؤسساتنا، حيث تأمر السلطة المسيرة للمؤسسة قرارات لتغيير طريقة العمل مثلا أو كيفية أداء العمل، غير أن هذه القرارات تواجه مقاومة شديدة و إن طبقت فلا يحتضنها عمال هذه المؤسسة بقناعة واستقبال حسن، لهذه الأسباب، لابد لكل تغيير أن تسبقه دراسة معمقة تشمل كل جوانب حياة المجموعة العاملة أو الموظفة

1 - Jean maisonneuve « La dynamique des groupes », op.cit. p19 et 20

2- Jean maisonneuve.Ibd, p11.

بالمؤسسة، سواء الجوانب الموضوعية أو الذاتية والنفسية ومحيط الاجتماعي لهذه المؤسسة حتى يكون التغيير مقبولا، نعود لهذه القضية عند استغلالنا للمعطيات الميدانية.

يعطي لنا "لوين" في دراسته لمفهوم التغيير تجربة هامة حيث، بعد دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية و تفاديا لنقص في المواد الغذائية خاصة اللحوم لجأت الحكومة إلى تشجيع استهلاك أحشاء الحيوانات، و كانت العادة أن لا يأكل الناس هذه الأحشاء لدى الشعوب الغربية. هنا طلبت السلطات من "لوين كورت" "lewin kurt " إجراء دراسة لتحقيق هدفها، و إيجاد الحلول، لذلك، فقام هذا الأخير« بتجربة على ثلاثة مجموعات.

أ - ربات البيوت كن يتلقين تعليمات من أطبائهن متى قصدنهم لتناول و أكل أحشاء الحيوانات لما تحويه و تحمله من فوائد عليهن و على أبنائهن.

ب- إجراء محاضرات في تجمعات نسائية لتبيان فوائد أكل الأحشاء و ربات البيوت كن يطرحن أسئلتهن على منشطي هذه المحاضرات.

ج - عقد لقاءات نسائية تتبادلن فيها وجهات النظر حول فوائد أكل أحشاء الحيوانات بحضور منشط لهذا الغرض.

والنتيجة كانت أن التفاعل الإيجابي في الحالة ج كان عشرة أضعاف من غيره من الحالات الأخرى ثم تليه الحالة ب و أخيرا التأثير الأضعف كان في الحالة أ [1] ».

خلاصة هذه التجربة هو أن القرار متى اتخذ بطريقة جماعية و صادر بحوار جماعي تقل مقاومته، ويطبق بسهولة من غيره من القرارات التي تكون أحادية و فوقية. كما استنتج هذا العالم أن تغيير سلوك الجماعة أسهل من تغيير سلوك الفرد بمعزله عن الجماعة.

و بالنتيجة لابد من إيجاد توازن اجتماعي حتى ينجح التغيير، هذا ما أشرنا إليه سابقا، و يتحقق هذا التوازن بإحدى الطرقتين، إما بالتركيز على التغيير أو بالتقليل من المقاومة هذا التغيير.

1 - Jean maisonneuve « La dynamique des groupes », op,cit,pp40 et 41.

يستنتج "لـوين كورت" أن الطريقة الأولى تـؤدي في أغلب الأحــيان إلى ظهـور صـراعـات و اصطدام، و الطريقة الثانية هي الأمثل لتحقيق تغييرا سلسا مرنا، و يتم هذا المفكر نظريته بالقول أن كل من ظواهر مقاومة التغيير و تطور مراحل التغيير يجب دراستها في نطاق اجتماعي واقعي، هذا يعني وضع هذه الظواهر في محل انجاز هذا التغيير، لأن كل حالة اجتماعية لها خـصوصياتها و حدودها، كما يجب تحديد بالتدقيق المجموعات التي يخصها هذا التغيير، لان معالجة الظواهر يستوجب اعتماد طرق مميزة بدءا بإجراء الحوارات و سماع للانشغالات للوصول إلى إقناع من يخصهم التغيير، لأن تعميم الأمر على الجميع دون التفرقة بين من يهمهم التغيير و غيرهم يعقد الأمر و لا يحقق الهدف.

يجب التذكير أن هذه الحال ليس سهلا كما قد يتصور البعض، لأن عملية التغيير في المؤسسات النظامية الخاضعة لتنظيمات و التشريعات تعمل وفقها، يحتاج هذا التغيير إلى تفاعل عدة عوامل و جماعات و مؤسسات أخرى، و عند هذا المستوى يتضح أن التغيير معقد بعدد الفاعلين فيه. كما أن مقاومة التغيير لا تقتصر على الجانب الداخلي بل تتعدى إلى المقاومات الخارجية التي تتعدد بعدد الفاعلين و المتعاملين مع هذه المجموعة.

أشارنا إلى هذا لنوضح لاحقا أن تغيير سلوك أعوان مؤسسة الجمارك ليس بالأمر السهل، خاصة فيما يخالف مبادئ ثقافتهم و قيم المجتمع الذي ينتمون إليه. أيضا لما كان للتغيير هذه الأهمية نجد كذلك ممن اهتموا بدراسة حركية الجماعات، المفكر الأمريكي" E.eubanck" الذي خصص بحثه حول التفاعلات داخل الجماعات و التي ردها إلى المنافسة أو الصراع بين أعضاء المجموعـة، و هي الفكرة التي نجدها عند العالم الألماني " زونبار" الذي ركز على دور المنافسة بين أفراد المجتمع و بين الجماعات، و هي وسيلة في سيرورة الحياة الاجتماعية كدافع للتطور و الازدهار، كما اهتم المفكر الأمريكي بدراسة التفاعلات بالموافقة و التكييف، و « التي مردها التنظيم و التدبير، كذلك تتفاعل المجموعة بالانضمام و الاتحاد لضمان استمرارها و تتفادى الفناء و الذوبان، و عند هذه المحطة تظهر مهمة رئيس أو قائد الجماعة في مدى قدرته تحقيق التوازنات اللازمة للحفاظ على حياة المجموعة و تأكيد فاعليتها في تعاملها مع باقي المجموعات[1] » . للتنبيه، أن "ماركس فيبر" صنف رؤساء و قواد المجموعات إلى ثلاثة أصناف، أولها القائد ذو الهيبة- الكريزماتي- الذي يفرض نفسه

1 / Jean maisonneuve « La dynamique des groupes », op,cit,p49.

إلى درجة القدسية ثم القائد التقليدي السلطوي، و أخيرا القائد الديمقراطي. كما يجب التنويه أن المنافسة بين الأفراد و الجماعات هي من أسباب حدوث التطور داخل المجتمعات، لأنها حافز من حوافز بذل الجهد و التطلع لما هو أفضل و أعلى، و هي من نواميس الكونية، لذلك نسمع الحديث عن المنافسة النزيهة أو غير النزيهة. المنافسة ليست الصراع الذي يولد التوتر الأمر الذي أشرنا إليه سابقا.

و تجدر الإشارة، أن أداء الجماعة مهما كانت سواء في مؤسسة أو شركة أو مصنع يكون ناجحا ومنسجما متى كان جميع أعضاء هذه المجموعة يشاركون في عملية إعداد برامجها و مقتنعون بما يعملون، و يجتمع كلهم في متابعة تكوين مستمر قصد تحسين أداء الجماعة، و تكييف مهاراتهم مع مستجدات التقنية و الفنية اللازمة لأداء نشاطهم، لان العلم دوما في تطور يحتاج المرء دائما إلى تحديث معاريفه، و يتم ذلك من خلال عدة آليات و منها، إعداد ملتقيات و دورات تحسيسية أين يتبادل أعضاء الجماعة وجهات نظرهم في كيفية تحسين عمل المؤسسة، لأن المشاركة في وضع البرامج تنمي الشعور بالانتماء إلى هذه الجماعة بصورة واعية أو غير واعية، كما تساعد أعضاء هذه الجماعة في التفاعل فيما بينهم حول تحقيق الأهداف المسطر التي يعملون من أجلها قصد الوصول للمبتغى المنشود. بعد هذا التوضيح نشرع في عرض الجداول و البيانات و استغلالها.

عرض الجداول و البيانات.

قراءة نتائج الجداول و استغلال نتائج البيانات:

أولا، لابد الإشارة أن لقراءة الجداول نوضح المصطلحات الآتية:

- يقصد بعون تنفيذ حسب الرتب كل من أعوان الحراسة و أعوان الرقابة و العرفاء، و ما يعادلهم من الأسلاك المشتركة.

- يقصد بالإطار حسب الرتب كل من ضباط الفرق و ضباط الرقابة و المفتشين الرئيسيين، و ما يعادلهم من الأسلاك المشتركة.

- يقصد بالإطار السامي، الأعوان ذوي الرتب مفتش عميد و الرقباء العامون و الرقباء العامون الرئيسيون، و ما يعادلهم من الأسلاك المشتركة. و كذا المدراء و المدراء الفرعين.

- إن الاستبيان وزع على أفراد الجمارك في أواخر عام 2014م، و تم استغلال نتائجه خلال عام 2015م.

البينات العامة:

جدول توزيع العينة حسب الجنس، الرتبة و الأقدمية

الجدول رقم (01)

الجنس / الرتبة / الأقدمية	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
من 5 إلى 10	120	130	250	42%	100	80	180	30%	60	10	70	35%	500	83%
من10 إلى 20	20	10	30	5%	15	10	25	4%	10	5	15	8%	70	12%
أكبر من 20	0	0	0	0%	8	4	12	2%	12	6	18	9%	30	5%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	52%	600	100%

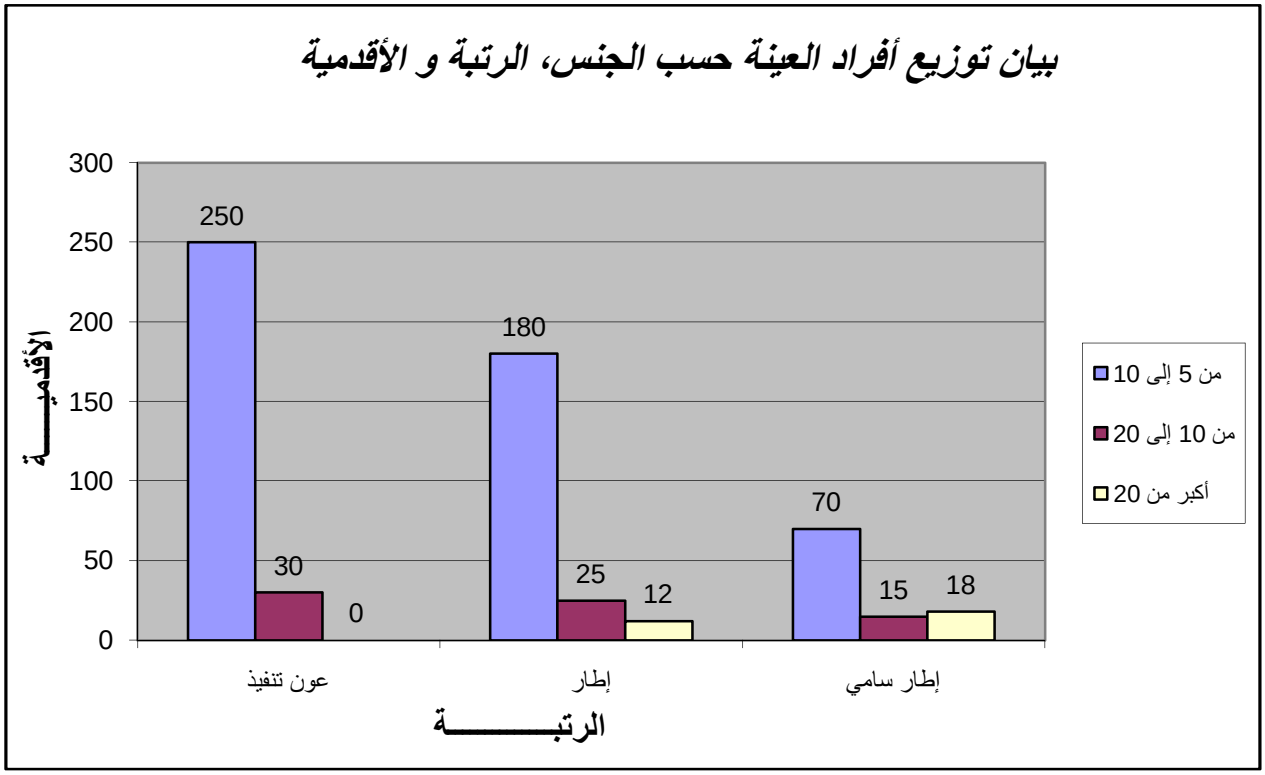

نستخلص من استغلال بيانات الجدول الأول، أن أغلبية أفراد العينة من الذكور، كون أن الجنس النسوي يساوي حوالي أثنى وعشرين بالمائة من مجموع أعوان الجمارك، و لان توظيف أعوان الجمارك في السلك التقني لم يكن مفتوحا بصورة منتظمة إلا في السنوات الأخيرة،و لان عمل الفرق جد صعب خاصة في المناطق النائية و الصحاري حيث يقتضي القانون الداخلي للجمارك وجوب أداء ثلاث سنوات عمل فيها،كما نجد أغلبية أفراد العينة لهم أقدمية مابين خمس إلى عشرة سنوات، و هذا مرده أن الموظفين الجدد هم غالبية مجموع موظفي الإدارة سواء من السلك التقني أو من الأسلاك المشتركة، ثم يتدرجون في المناصب شيئا فشيئا، و بمرور الأعوام تزيد أقديمتهم و تقل فئتهم و هذا ما له تفاسيره تتضح لنا لاحق، و نجد إثر هذا أن أفراد العينة في صنف الإطارات السامية هي فئة القلية، أما صنف الإطارات فهي الفئة المتوسطة، كما نجد أصحاب الأقدمية أكبر من عشرين سنة منعدمة في فئة أعوان التنفيذ و قليلة في فئة الإطارات و الإطارات السامية.و المستخلص من قراءة الاستبيان الموزع على أفراد العينة أن هناك الكثير منهم من يرغب أن يقدم استقالته متى ضفر بمنصب عمل في مؤسسة أخرى، وزارة الخارجية هي الوجهة المفضلة بصفة خاصة،لان من جهة رؤية أفراد المجتمع تكاد تكون سلبية عن موظفي الجمارك، و من جهة أخرى فأعوان الجمارك يشعرون بنوع من الإقصاء الداخلي، و هذا دليل على وجود هوة أو فجوة أو ثغرة أو خلل في تسيير هذه المؤسسة، و سوف تتضح لنا الصورة أكثر فيما يأتي لاحقا.

جدول ترتيب الأنظمة و التشريعات القانونية المعتمدة في أداء المهمة.

الجدول رقم (02)

الجنس و الرتبة / الأنظمة	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
قانون الجمارك	100	120	220	37%	110	70	180	30%	65	12	77	13%	477	80%
أخلاقيات مهنة الجمارك	20	10	30	5%	6	11	17	3%	3	3	6	1%	53	9%
تنظيمات خاصة	10	5	15	3%	5	9	14	2%	13	4	17	3%	46	8%
قوانين أخرى	10	5	15	3%	2	4	6	1%	1	2	3	1%	24	4%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

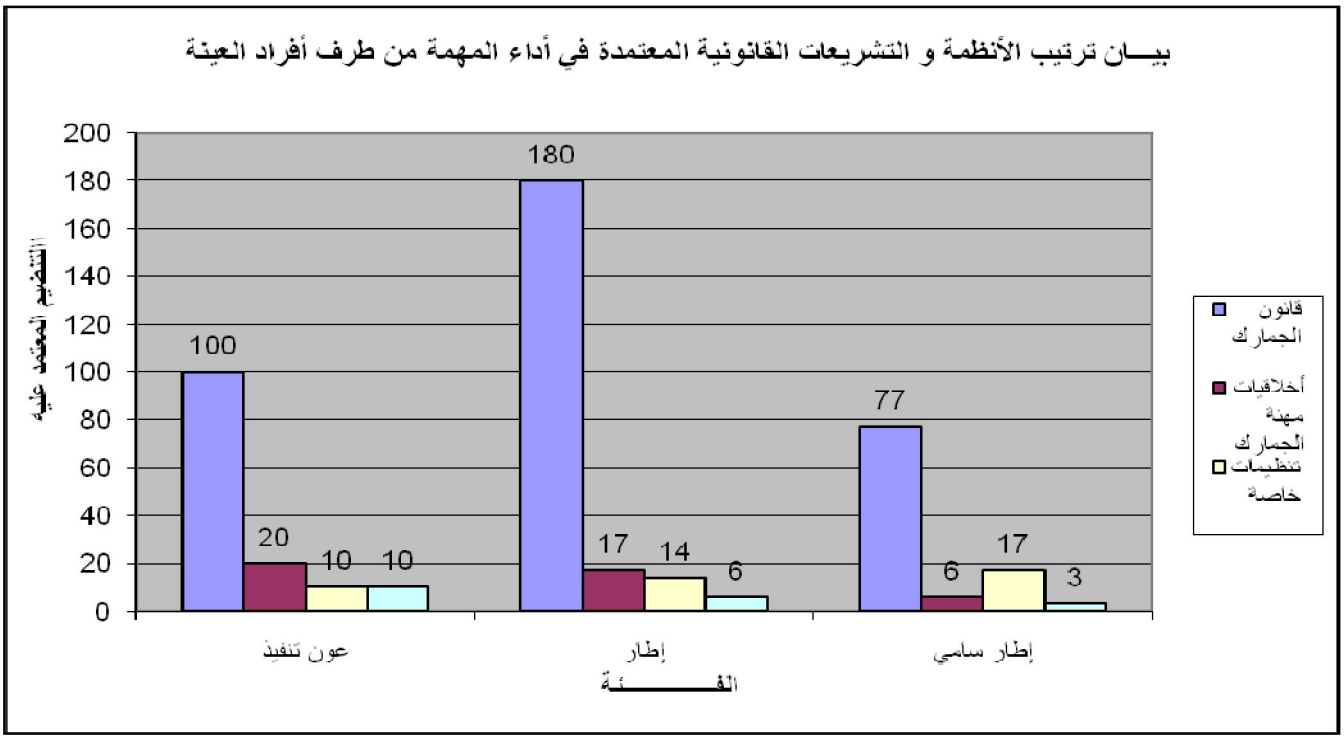

ما يمكن أن نستخلص من قراءة نتائج الجدول الثاني، أن قـانون الجمارك هـو التنظـيم الأول و الأساسي المعتمد عليه في تأدية المهام و نشاط عمل إدارة الجمارك، حيـث صرح أربـعمائة و سبعة وسبعون من أفراد العينة بمختلف رواتبهم أنهم يعتمدون على هذا القانون في أداء خدمتهم لأنهم يجدون فيه الأجوبة عن انشغالاتهم التقنية و الفنية المنظمة لوظيفة الجمارك، كما يعتبر هذا القانون الوعاء الوظيفي لمهمة الجمركي، حيث أن التكوين الأساسي لأعوان مؤسسة الجمارك بمختلف رواتبهم يعتمد على قانون الجمارك بالدرجة الأولى، و هو الأرضية المحورية لمواكبة تطلعات الحكومة في تنفيذ برامجها التنموية.

ثم يأتي قانون أخلاقيات مهنة الجمارك في المرتبة الثانية من حيث تغطية أداء مهمة أفراد العينة بمختلف رواتبهم، مع قانون المالية الساري المفعول مع تعديلاته و ملاحقه، للعلم أن برنامج التكوين الجمركي يولي أهمية كبيرة في إدراج هذه القوانين ضمن برامج طور التكوين الأساسي، لكن بدرجات مختلفة من الأهمية من قانون الجمارك.ثم تأتي التنظيمات الخاصة في المرتبة الثالثة، من حيث الاعتماد لأداء المهمة، و أخيرا القوانين الأخرى تأتي في المرتبة الأخيرة من حيث أداء المهمة.تجدر الإشارة أن هناك قوانين مكملة خاصة بمختلف القطاعات تسهر إدارة الجمارك على احترامها، و منها ما يتعلق بالصحة العمومية أو الأمن العام، أو ما يتعلق بالمعاهدات الدولية أو البيئة، و غيرها من القوانين، التي تتدخل إدارة الجمارك في مراقبة ماذا احترامها و تنفيذها على أرض الواقع.

جدول حول تغطية القوانين و التنظيمات في آداء الخدمة.

الجدول رقم (03)

الجنس و الرتبة / كفاية القوانين	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	100	90	190	32%	70	50	120	20%	50	18	68	11%	378	63%
لا	40	50	90	15%	53	44	97	16%	32	3	35	6%	222	37%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

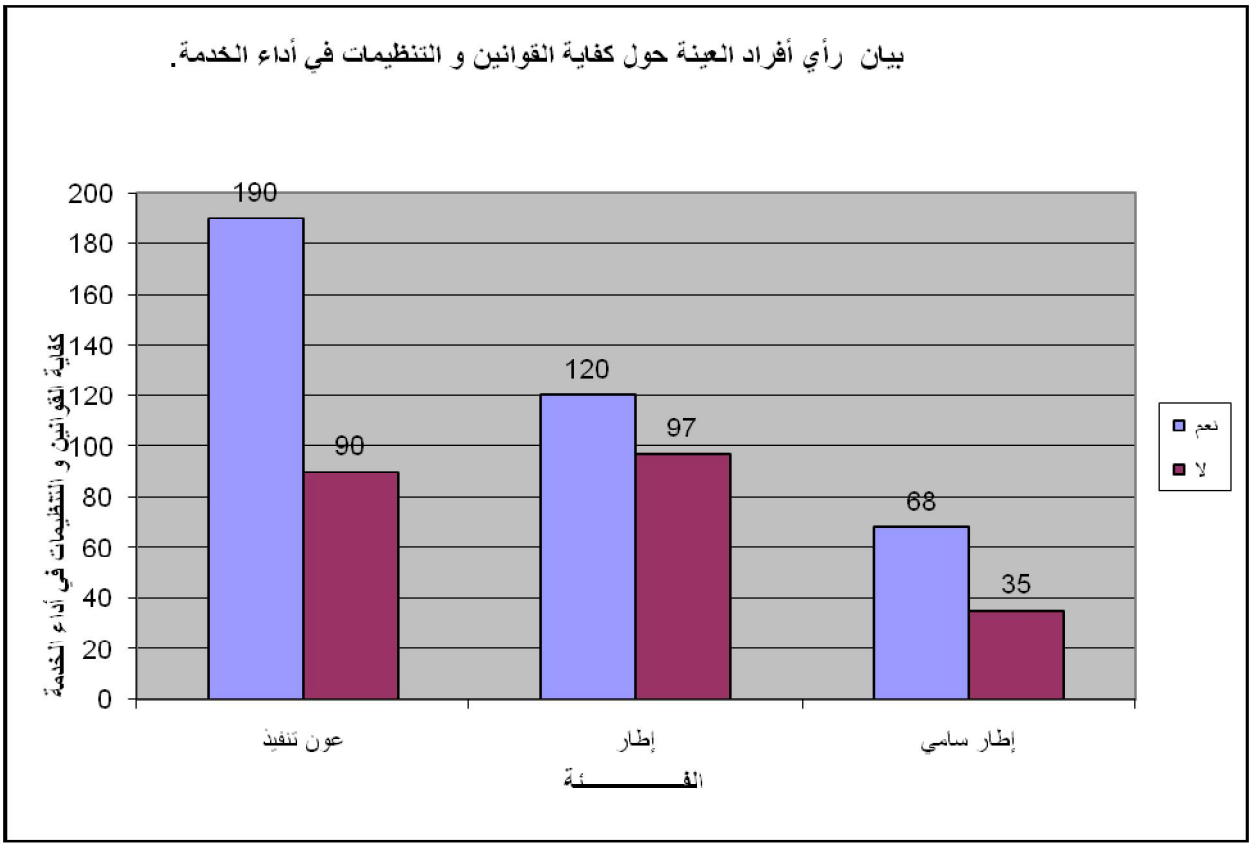

هل يمكن اعتبار القوانين المسيرة لنشاط عمل إدارة الجمارك كافية لتغطية كل المهام الموكلة لأداء خدمة الجمارك، نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تعتمد على قانون الجمارك كونه الإطار التنظيمي الأوسع من حيث التكفل بالإجراءات العملية و التقنية في ممارسة مهمة الوظيفة، و هو الذي يجد فيه عون الجمارك الأجوبة عن تساؤلاته. أما قانون أخلاقيات المهنة فلا يعتمد عليه إلا أفراد قليلة من العينة، كونه لا يجيب عـن انشغالاتهـم و تساؤلاتهم، كما استخلصنا أن الكثير من أفراد العينة عند قراءتنا للاستبيان أنهم لا يعتمدون على هذا القانون لأنه جاء كتوصيات غير ملزمة، تخص الجانب الأخلاقي المنظم العلاقة بين الأعوان و المتعاملين، و لا توجد رقابة على تنفيذه في الواقع، أما المرتبة الثالثة نجد التنظيمات الخاصة و التي نقصد بها القوانين الخاصة بتسيير مجالات الصحة والتجارة والنقل و غيرها، و في المرتبة الأخيرة نجد القوانين الأخرى و المقصود بها الاتفاقيات و قانون المالية. ما يجب التركيز عليه أن أغلبية أعوان الجمارك لم يشاركوا في أعداد هــذه القوانيـن و لم يؤخذ حتى برأيهم عند إعدادها، كما لا يشاركون في صياغة التنظيمات التطبيقية التي تلقى على عاتقهم عند تطبيقها.

ما يمكن استنتاجه من قراءة نتائج البيانات الجدول الثالث، هي أن القوانين والتنظيمات المعمل بها في أداء الخدمة كافية على العموم، حيث أدلى ثلاثمائة و ثمانية وسبعون عون بذلك، و الباقون من أفراد العينة صرحوا أنها غير كافية لأداء المهمة، والملاحظة أن الفرق بينهما ليس كبيرا، وهذا نظرا أن الإطارات السامية و الإطارات هم أكثر معاملة مع التنظيمات و التشريعات، و صنف أعوان التنفيذ قليلا ما يكونون هم في مقدمة تطبيق القوانين. و عليه الفئة التي صرحت بعدم كفاية القوانين لأداء الخدمة تعتبر فئة كبيرة نسبيا، و نستنتج أن نقص ملموس يشعر به أعوان الجمارك من حيث تطبيق التنظيمات والقوانين، و السؤال الذي يطرح نفسه هو هل يمكن استدراك هذا النقص أو هل يمكن أن يعوض بشئ آخر، و هو الأمر الذي نراه في استغلالنا للجداول الآتية.

دول تناسب القدرات المهنية و العلمية لأفراد العينة في ممارسة وظيفتها.

الجدول رقم (04)

الجنس و الرتبة / القدرات المهنية	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	95	85	180	30%	60	45	105	18%	69	13	82	14%	367	61%
لا	45	55	100	17%	63	49	112	19%	13	8	21	4%	233	39%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

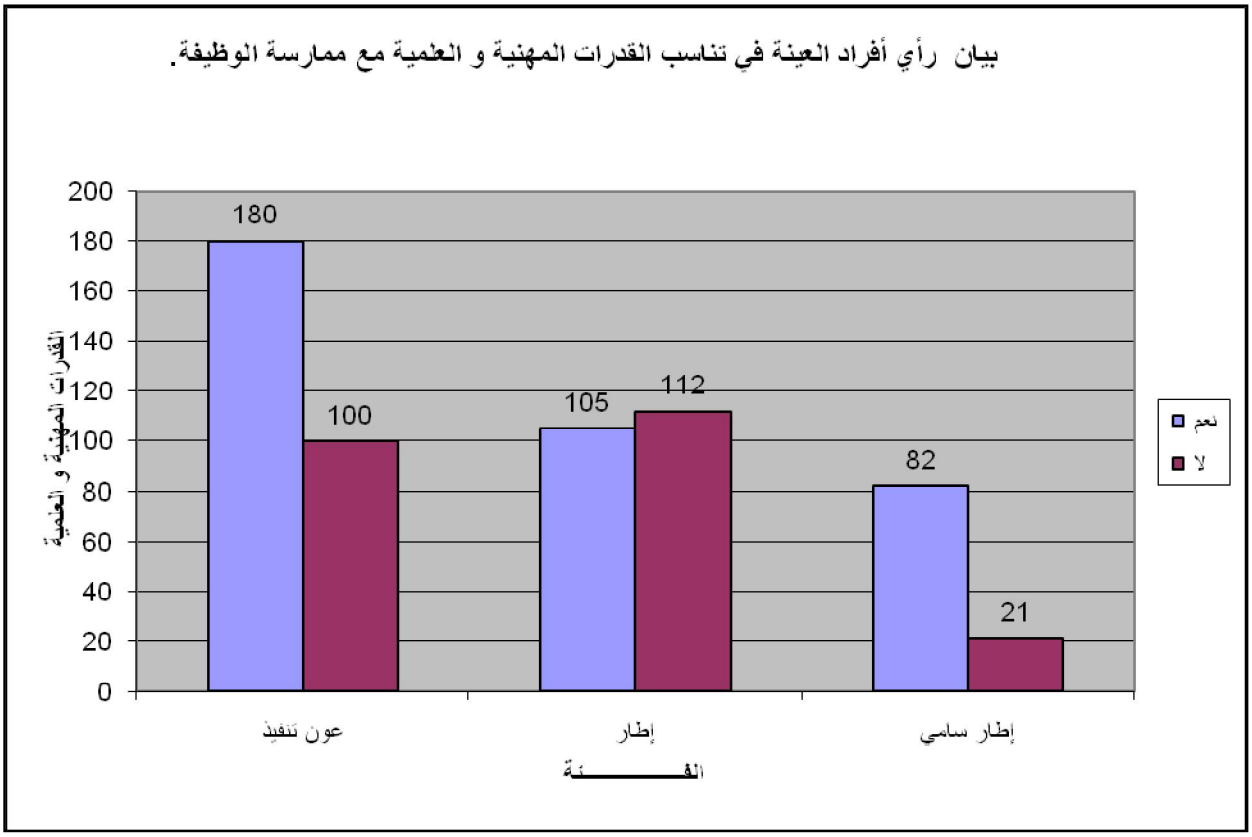

استغلال نتائج الجدول الرابع أعطت لنا أن أغلبية أفراد العينة ترى أن قدراتها العلمية و المهنية تتناسب مع ممارستها لوظيفتها، و قد تكون في بعض الأحيان غير مناسبة، و هذا مرده أن سياسة إدارة الجمارك عند التوظيف تضع ضمن شروطه المؤهلات المناسبة للمناصب لأداء الخدمة في المؤهلات العلمية، كذلك توزيع المهام مبنية على دراسة مسبقة تراعى فيها مؤهلات الموظفين، لكن هناك أقلية ترى فارق بين مؤهلاتها و وظيفتها، لأننا وجدنا أنه في وقت مضى مثلا، كانت إدارة الجمارك تقبل و توظف أصحاب الشهادات الرياضية، و لا تقبل أصحاب بعض الاختصاصات العلمية، هذا يعبر عن خلل في توزيع الوظائف، و عليه لابد من إعادة النظر في كيفية توزيع الوظائف لان هذا الشعور ينعكس سلبا على مردودية الموظف الذي يشعر أنه مهضوم الحقوق، و إن لم تردعه قيمه الذاتية فسوف يؤدي مهامه بتهاون و ملل، و قد يكون حاضرا سوى بحسده في المؤسسة لا بأحاسيسه و مشاعره و لا يكون مقداما. و عند هذا المستوى تتضح لنا جليا العلاقة بين الحق و الواجب، و هي مرآة العلاقات بين القيم الاجتماعية و القانون، هذا ما أشرنا إليه عند تطرقنا في دراسة الموضوع من حيث جانبه النظري.

للعلم أن في تسيير الإدارة هناك مصنف يحوي على شروط ومعايير خاصة بتوزيع الوظائف داخل المؤسسة، حسب تناسب المؤهلات العلمية و الفنية، لكن قليلا ما يطبق و يحترم محتوى هذا المصنف، و هذا ما لمسناه عند قراءتنا للاستبيان، لان لا رقابة على تصرفات الإدارة، و من كانت فهي سطحية و غير شفافة. و لاستدراك الوضع لابد من التفاتة خاصة في هذا الموضوع، لأن الفرد يتأثر و يؤثر في محيطه، و في حالتنا مؤسسة إدارة الجمارك هي المحيط الذي يعمل فيه العون، و كما يقول علماء الاجتماع، إن الفرد، أو المرء ابن بيئته بصفة عامة. و عليه ما من إنسان أتيحت له الفرص، و أوتي في أسرته و محيطه الجماعي ككل، بدءا بالمدرسة وصولا إلى حياة الاجتماعية، من تعليم و معرفة و زود بإرث ثقافي واسع ومستوى علمي عالي، و ترعرع بنهل من هذا المحيط، حتما سيؤثر ذلك في تكوينه و يعطيه ما لا يكسبه من لم تتح له مثل هذه الفرص و هذا هو المحيط الاجتماعي المؤثر ايجابيا على حياة الفرد، لان المجتمع يورث الإنسان غنى ثقافي و منهجا و مؤهلات ذكاء و أسلوبا وتصورات، يظهر بها عن غيره و تكون جلية في تصرفاته و سلوكه اليومي. هذا التأثير ينشأ بأسلوب واعي و غير واعي، إرادي و غير إرادي، لذا يقال المرء ابن بيئته. ومن نشأ في بيئة مثقفة و ذات حضارة و تطور يكون أكثر حظا من غيره بأن يكون مثقفا وله تصورات راقية على من نشأ في بيئة متخلفة، متقهقرة و منحطة لا تورث أجيالها سوى الشعور باليأس و الضعف، إن التنشئة الاجتماعية لها دور كبير في تكوين

الفرد و المجتمع كقاعدة عامة، و قد تظهر بعض الاستثناءات لكنها نادرة جدا، هذا ما أدى ببعض المفكرين المعاصرين أن يقروا أن قوة الولايات المتحدة مثلا تكمن في بيئتها الاجتماعية لا غير. و الواقع يعضد هذا لان غنى الدول من حيث الثروات الأولية و الرقعة الجغرافيا هي الدول العربية لكن ذلك لم يجعل منها دول متطورة و لا قوية بل ظاهر عليها التخلف لان بيئتها الاجتماعية غير ملائمة من أن تجعل منها دول متطورة، و عليه الثروات الأولية و المالية لوحدها لا تجعل من البلد متطورا، ما لم تصاحبه مساحة اجتماعية متحضرة تبعث على روح الرقي و التقدم و تهيئ لتنشئة اجتماعية مؤهلة لدفع بعجلة التطور إلى الأمام.

جدول إسهام أفراد العينة في تحقيق أهداف المؤسسة.

الجدول رقم (05)

الجنس و الرتبة / أهداف المؤسسة	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	102	109	211	35%	107	76	183	31%	76	15	91	15%	485	81%
لا	38	31	69	12%	16	18	34	6%	6	6	12	2%	115	19%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

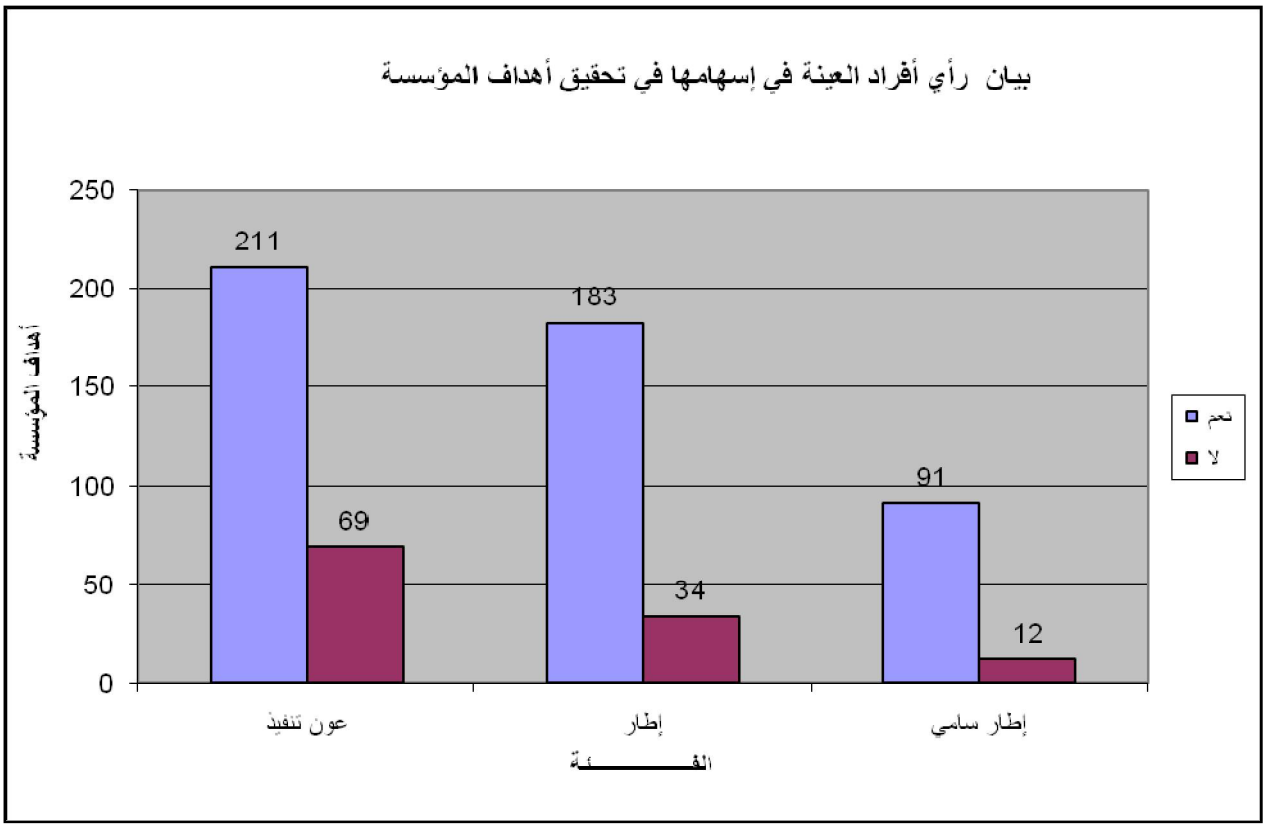

- من خلال استغلال بيانات الجدول الخامس يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة تساهم في تحقيق أهداف المسطرة من طرف إدارة الجمارك و التي تندرج بصفة عامة في تطبيق برنامج الهيئة التنفيذية، كما أنها ترى هذه الفئة في خدمتها عامل مهم في تحقيق أهداف المؤسسة، وهو دليل على الشعور بالانتماء سواء بالنسبة للأسرة الجمركية و المجتمع برمته، هذا الشعور هو دليل تمس عون الجمارك بثقافته الاجتماعية التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى، وهذه النتيجة جاءت موافقة لما توصل إليه فريق البحث حول الثقافة و التسيير في الجزائر، حيث يقول أصاحب هذا البحث في ما معناه، يتصف الفرد الجزائري بشعور قوي بالانتماء إلى جماعته و أسرته، و عليه يهتم كثيرا بتقديم عملا مفيدا لجماعته، هذه خاصية الفرد الجزائري و هي النتيجة كذلك التي تجعلنا نقول أن أغلبية أفراد العينة تعرف أهداف المؤسسة، و هذا مرده أن إدارة الجمارك تعمل وفق برنامج عمل مسطر سلفا تسجل فيه الأهداف المبتغاة على الأمد القصير والمتوسط و البعيد، و هذا ما يجعل الموظف باستطاعته المساهمة في تحقيق هذه الأهداف، لكن الأقلية التي لا ترى أنها تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة، فهي إما غير مقتنعة أساسا بأهداف الإدارة، أو هي تكملة لما سجل في نتائج الجدول الرابع، حيث هناك من أفراد العينة من ترى أن قدراتها العلمية لا تتماشى والمهام الموكلة لها، و عليه لابد من دراسة معمقة حول هذا الشأن حتى تتقلص الهوة بين الفرقين، و تتكاتف الجهود لتحقيق الغايات لان لكل فرد دور مهم يقوم به داخل المؤسسة، و لا يمكن الاستغناء عنه، و لا تجاهله. لا يتصور أن يكون إجماعا مئة بالمائة لكن يمكن ببذل الجهود تقليص الفارق خدمة للصالح العام.

جدول رأي أفراد العينة في إسهامها في تحسين الخدمة المقدمة.

الجدول رقم (06)

الجنس و الرتبة / تحسين الخدمة	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	111	119	230	38%	98	88	186	31%	70	11	81	14%	497	83%
لا	29	21	50	8%	25	6	31	5%	12	10	22	4%	103	17%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

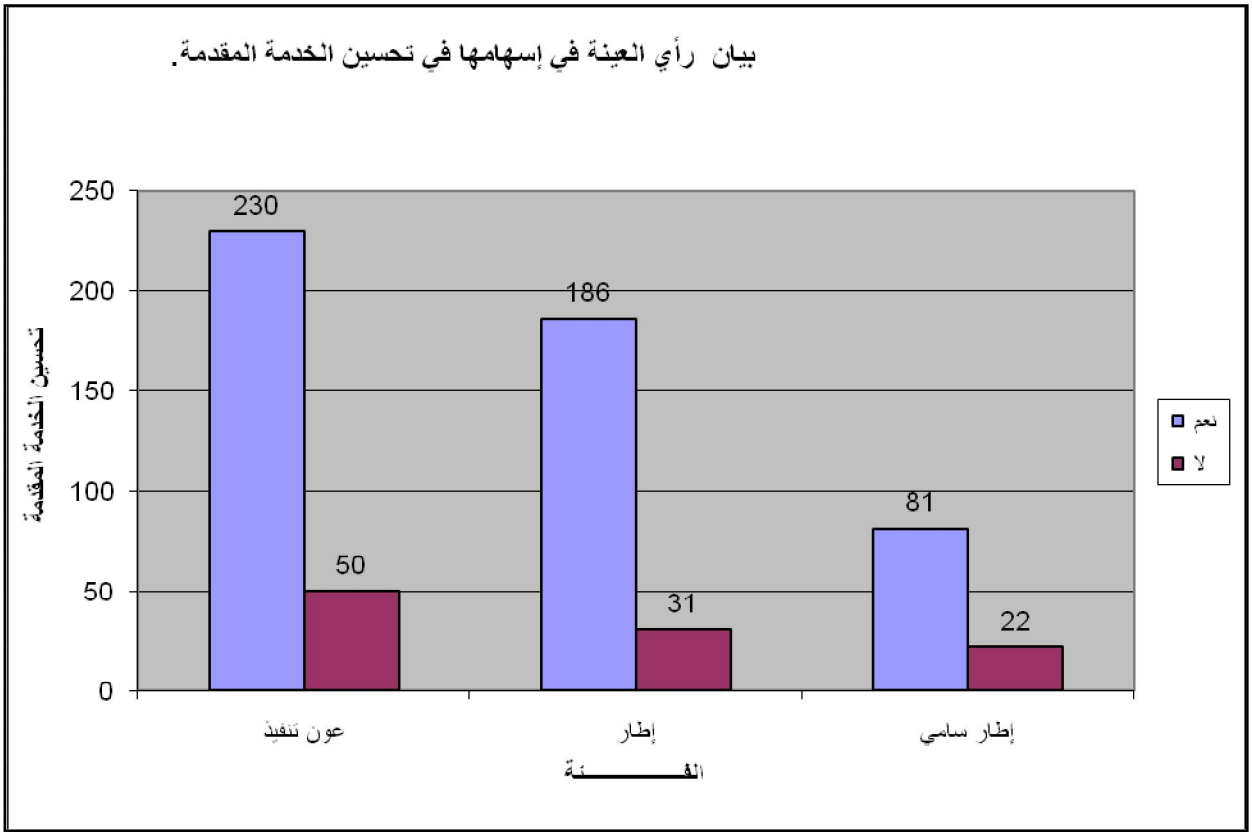

في تسلسل استغلال نتائج الجداول، فإن جدول السادس يبين أن أغلبية أفراد العينة تعتقد أنها تساهم في تحسين الخدمات المقدمة من طرف الإدارة، بأدائها لمهامها بكل تفان وجدية و مثابرة حسب ما تقتضيه الظروف و الأحوال، في مثل هذا الصدد يقول روسو فيما معناه، إن التصرفات الإنسانية تعرف أصولها و مصادرها الاجتماعية و اختلافاتها حسب الأزمنة و الأمكنة، يمكن إرجاع هذا الإحساس كون أن للإدارة وقفات دورية و سنوية تقيم من خلالها أداءها، و تعمل على تحسينها باستمرار بمعالجة الأخطاء و النقائص وتدارك الهفوات هذه المحطات التقيمية جد هامة للوقوف على مستوى أداء هذه المؤسسة ، لكن هناك نسبة لباس بها تقدر بسبعة عشر بالمائة، لا ترى عملها يساهم في تحسين الخدمة المقدمة، كما عبرت على أنها تقوم بعملها بطريقة تكاد تكون آلية و روتينية، و هذا قد يرجع إلى كونها كما قلنا في قراءة الجدول السابق غير مقتنعة بأداء المؤسسة، أم ترى أنها قادرة على تقديم خدمات أحسن لكنها مقيدة بتطبيق التنظيمات و القوانين التي تكبلها، - لان في بعض الأحيان هناك تنظيمات و قوانين لا تتماشى مع ما تطمح الحكومة الوصول إليه و منها على سبيل المثال إجراءات الاعتمادات المستندية التي تسمح لصاحبها تحويل العملة الصعبة بتقديم فاتورة الشراء قبل إجراء أي مراقبة و حتى قبل وصول السلعة و هذه طريقة تسهل عملية تهريب الأموال، ربما في مشاريع القوانين المستقبلية تراجع هذه الوضعية - وهذا ما لحظناه عند قراءة الاستبيانات، وعليه لابد فتح هذا المجال للبحث و الدراسة للوقوف على الأسباب الرئيسية التي جعلت من هؤلاء الأعوان يشعرون بهذا الإحساس.

جدول قناعة أفراد العينة فيما يقدمونه من خدمة

الجدول رقم (07)

الجنس و الرتبة / قناعة تقديم الخدمة	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي				المجموع الكلي	النسبة الكلية
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة		
نعم	60	75	135	23%	40	30	70	12%	22	8	30	5%	235	39%
لا	80	65	145	24%	83	64	147	25%	60	13	73	12%	365	61%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

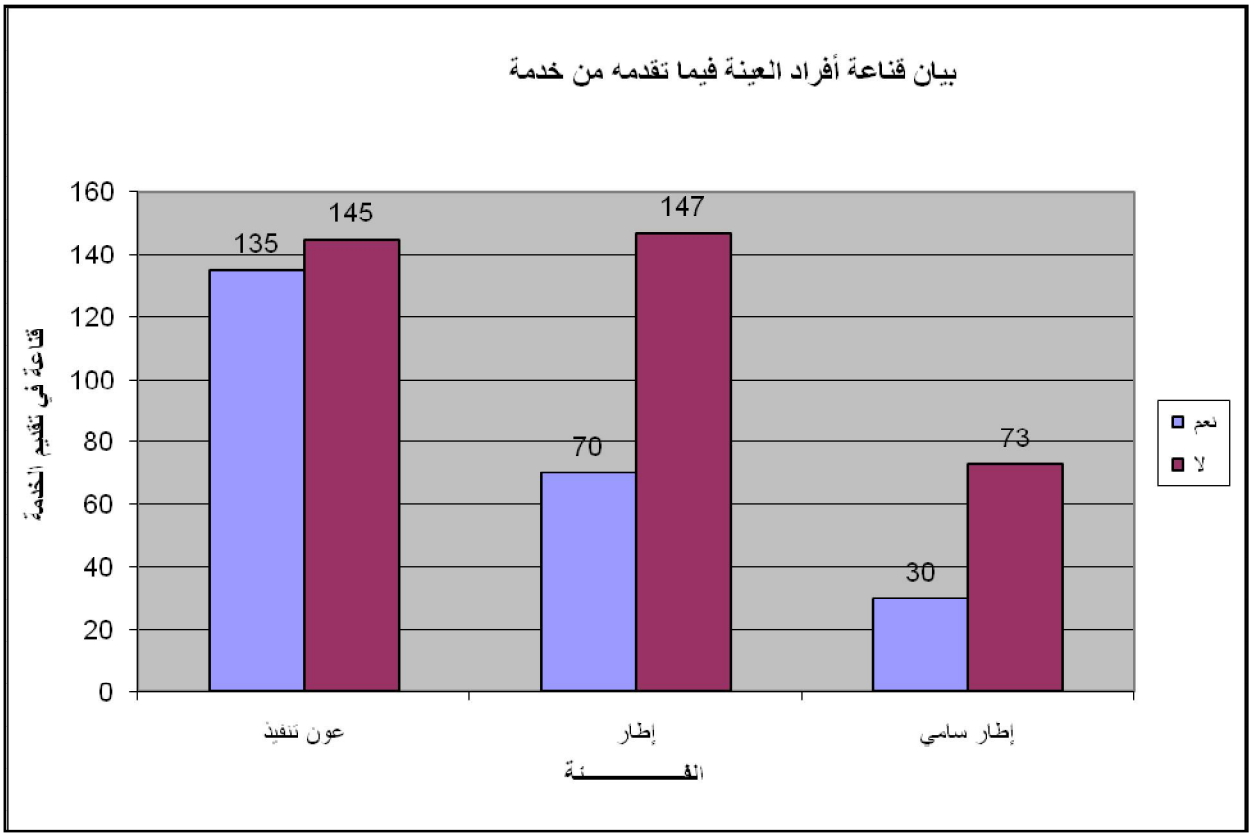

- في نفس سياق الجداول السابقة فإن ما يمكن استنتاجه من قراءة نتائج الجدول السابع هو أن أغلبية أفراد العينة غير مقتنعة لما تقدمه من خدمة، للعلم أن القناعة أمر شخصي و ذاتي، لا تتكون القناعة و الرضا بالصدفة، بل تتكون من بواعث نفسية كما تبنى على معايير و أسس شخصية، و اجتماعية، و قد يكون هذا مرده أن طريقة أداء الخدمات المقدمة من طرف إدارة الجمارك لا تتطابق و لا تتلاءم والقيم الذاتية لموظفيها، و قد تناقض ثقافتهم بوجه عام، بحيث كما سبق تسجيله في الجدول السابق، فإن أغلبية العينة ترى أنها باستطاعتها تقديم الأكثر و الأحسن من خدمات، لكنها مقيدة بالضوابط التنظيمية التي تقيد أداءها الوظيفي، و نستخلص أن هناك فجوة من حيث تنظيم العمل وقدرات الموظفين إدارة الجمارك وعليه، لابد التنبيه لهذا الموضوع حتى تتدارك المؤسسة هذا النقص والخلل الذي إن علج حتما سوف يؤثر إيجابا على مردودية الإدارة بوجه عام، و تجدر الإشارة أن العنصر النسوي هو الغالب في هذه المسألة، فهن أدلن أن باستطاعتهن تقديم الكثير غير أنهن يواجهن عراقيل تنظيمية، و هذه الفئة خاصة في صنف الإطارات السامية. لعل ذلك يرجع كون أن بعض النساء المثقفات يحملن في وجدانهن مبادئ أخلاقية يحلمن و يأملن تجسيدها في تعاملاتهن وتصرفاتهن، لكنهن يصطدمن مع واقع التنظيم الذي يرسم و يحدد علاقات العمل بطريقة جافة لا روح فيها. أمثلة ذلك الكثيرة، إذ يوجد كثير ممن يريدون القيام بمبادرات قصد تطوير أداء الخدمة بصفة عامة، لكن إلزامية التقيد بتطبيق التنظيمات يحول دون ذلك، وكما هو معروف في ثقافتنا أن الفرد الجزائري إذا ما تركت له روح المبادرة يعمل جاهدا لإثبات وجوده من خلال تقديمه خدمة جليلة لمجتمعه، لأن من الأمور التي تعتبر قيمة اجتماعية في مجتمعنا هي أن يكون الفرد في خدمة الجماعة، وهذه النتيجة توصل إليها فريق بحث موضوع التسيير و الثقافة في الجزائر كما سبقت الإشارة إليه.

جدول حول ملاءمة الموقع الوظيفي مع القيمة الذاتية:

الجدول رقم (08)

الجنس و الرتبة / ملائمة موقع العمل	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي				
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	45	35	80	13%	33	22	55	9%	40	9	49	8%	184	31%
لا	95	105	200	33%	90	72	162	27%	42	12	54	9%	416	69%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

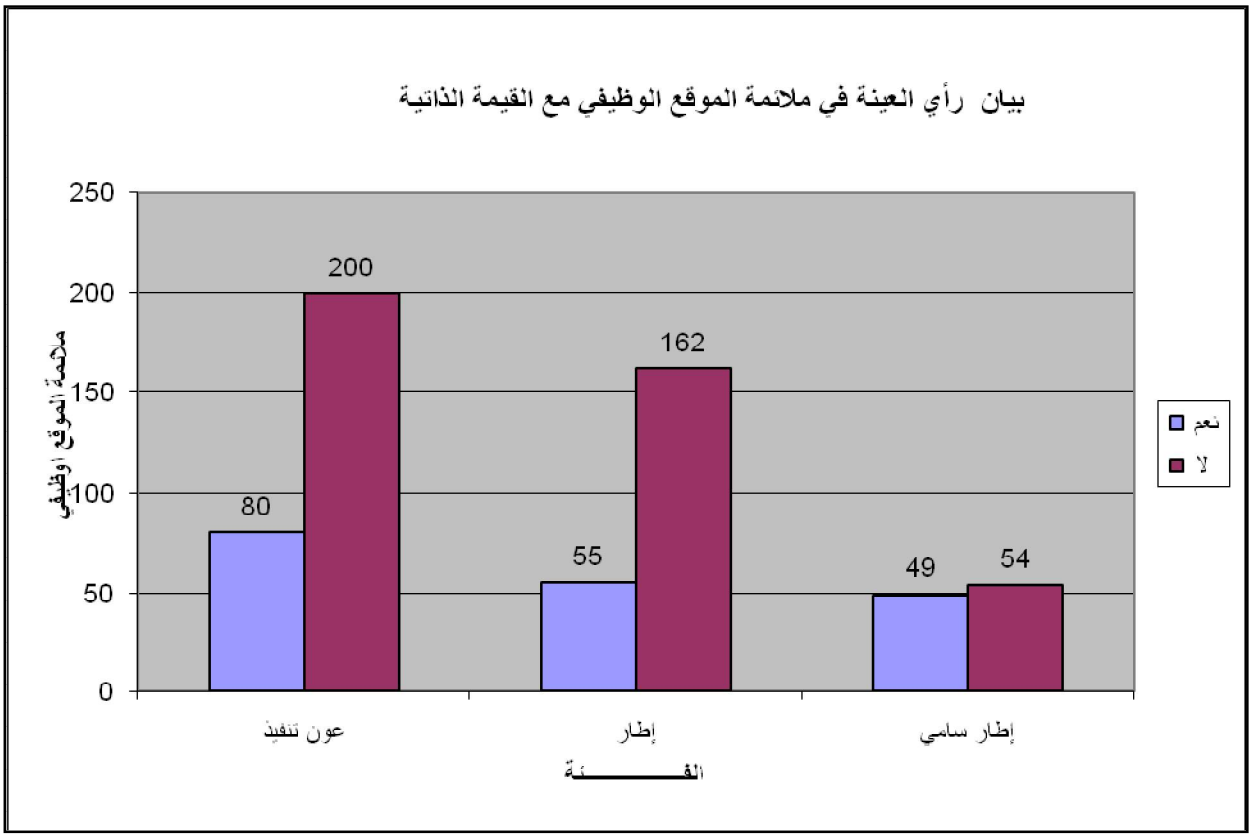

- من خلال استغلال النتائج البيانات الواردة في الجدول الثامن يتضح لنا أن الأغلبية الساحقة لا ترى أن موقعها الوظيفي متلائم مع قيمها الذاتية، لان الموقع الوظيفي يفرض تطبيق تنظيمات لا تتوافق بالضرورة مع قيم الموظفين، و منها على الخصوص ما يتعلق بممارسات مشبوهة من حيث تعارضها مع أخلاق المجتمع، و هذا جاء متوافقا مع نتائج الجداول السابقة، و بالنتيجة فإن هناك عدم توازن كبير و ملحوظ بين القيم الاجتماعية التي يؤمن بها أفراد العينة و واقعهم الوظيفي، و قد يكون هذا مرده أن فلسفة التنظيم الإداري والتنظيمات المسيرة لعلاقة العمل ليست منبثقة من أعماق روح مبادئ المجتمع، و لا من ثقافته، أي أن الذين سنوا قوانين العمل لم يستندوا، و لم يركزوا في ذلك على دراسات سوسيولوجية ولا اجتماعية، و عليه غيبت القيم الاجتماعية في معادلة تسيير شؤون العمل، كما لم تراع أخلاق الفاضلة التي يعيش ضمن رحابها أفراد المجتمع. جاء هذا المعنى في خلاصة بحث "دانيل ماركور"، « إذ يقول أن المؤسسة الجزائرية تتسم بثغرة ثقافية كبيرة، الأمر الذي يعمق الهوة بين مجموعتين فعليتين من مظاهر الاجتماعية[01] » ، هذا الوضع يمثل تشنج تعيشه الإدارة في علاقاتها مع موظفيها، لابد من تدارك الأوضاع حتى لا تتفاقم الهوة أكثر، وحتى ننهض باقتصادنا و نجعل مساره في تناغم مع قيم المجتمع الذي ينبثق منه، لا يتصور نجاح مشروع اقتصادي لا ينبثق من روح مبادئ القيم الاجتماعية للمجتمع الذي هو قائم فيه، « هذه النتيجة التي توصل إليها كذلك عالم الاقتصاد الألماني "شماخث" الذي وضع مشروع اقتصادي للنهوض بدولته بعد الحرب العالمية الثانية، و فعلا نجح هذا المشروع نجاحا كبيرا في ألمانية، و نفس المشروع حاول "شماخت" النهوض بالاقتصاد الماليزي فلم ينجح هذا المشروع، وبالنتيجة أن القيم الاجتماعية هي المحرك الأساسي في حياة المجتمع[2] ».

01- Daniel Mercure : "culture et gestion en Algerie", éd, ENAP, p17.

- l'entreprise Algérienne est marquée par un fort hiatus culturel..hiatus culturel suppose..un fossé entre deux ensemble de faits sociaux.ibd, P17

2- ملك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد، مصدر سابق، ص17.

جدول حول رأي أفراد العينة في متابعة مسارها المهني.

الجدول رقم (09):

الجنس و الرتبة / تسيير المسار	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	30	28	58	10%	11	13	24	4%	30	7	37	6%	119	20%
لا	110	112	222	37%	112	81	193	32%	52	14	66	11%	481	80%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

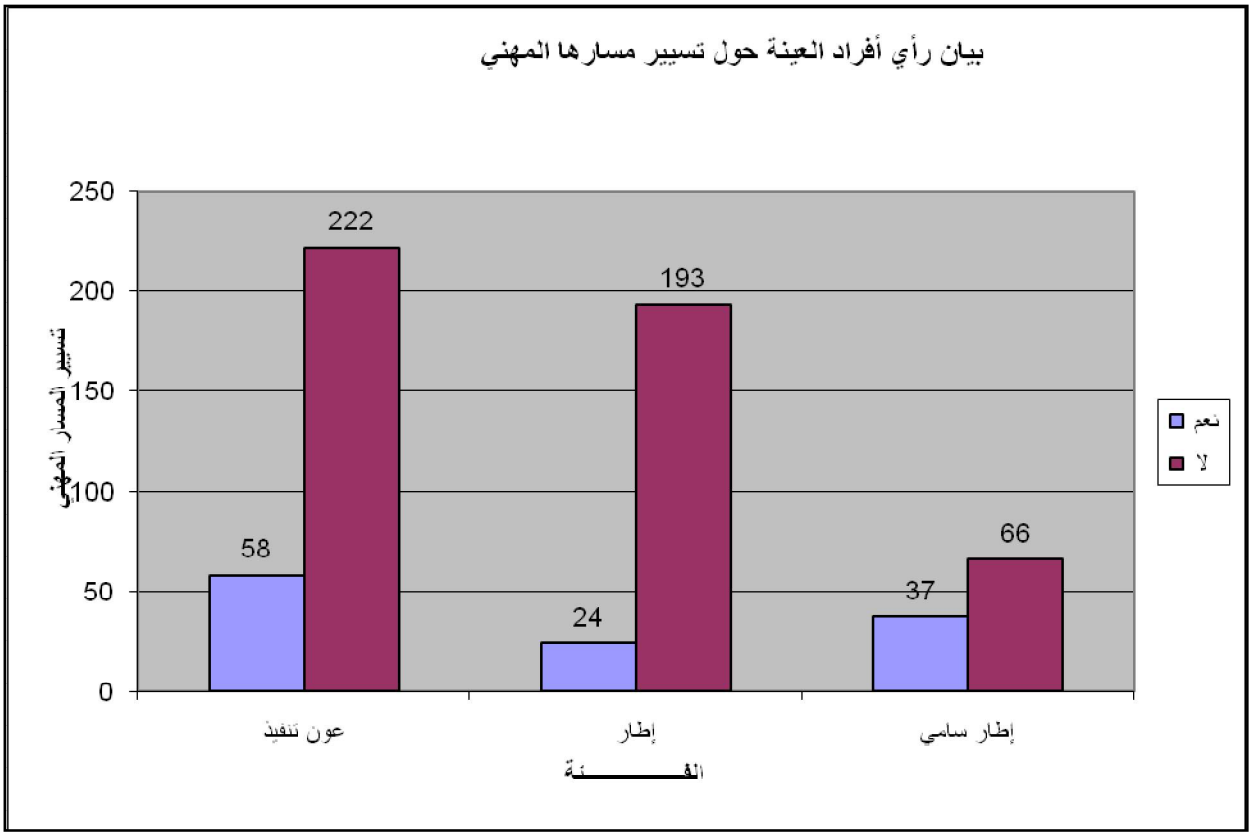

من خلال النتائج المتوصل إليها من استغلال البيانات الجدول التاسع نستخلص أن الأغلبية الكاسحة و قدرت هذه الأغلبية بثمانين بالمائة غير راضية عن تسيير مسارها المهني، سواء من حيث الاستفادة من الترقيات في الرتب أو من حيث كسب بعض الامتيازات، و من خلال قراءة نتائج الاستبيان نجد أن أغلب أعوان لم يستفيدوا من الترقيات بصورة منتظمة، كما ينص عليه القانون الأساسي للوظيفة العمومية و القانون الداخلي لموظفي إدارة الجمارك، بل منهم من لم تمنح له أية ترقية منذ توظيفه إلى أجل عشرين سنة من العمل و العطاء، و الغريب أن هناك من الأعوان من ليسوا جامعيين و بعد عدة ترقيات وجدوا أنفسهم في أعلى الرتب، و التي تفوق و تتقدم الحاصلين على الشهادات الجامعية، كما أن النظام الداخلي لمؤسسة الجمارك ينص على وجوب إجراء تحويلات و تغييرات على مستوى مختلف المناصب و الوظائف، للعلم أن بعض المناصب جد مطلوبة لما لها من امتيازات و أهمية، إلا أن أغلب الأعوان الذين خصهم هذا الاستبيان أدلوا أنهم لم يستفيدوا من هذه التغييرات أو التحويلات، حيث منهم من بقي في نفس المنصب أكثر من عشرين سنة و في نفس المكتب أو المصلحة، و بصفة خاصة المصالح المتواجدة في المـناطق المعـزولة و النائية على مستوى الصحاري و الحدود. وعند هذا المستوى لابد من دق نقوس الخطر، حيث أننا لا يمكننا أن نطلب من الموظف تقديم خدمة متقنة و أن يحـسن أداءه، و هو يشعـر أنه مهضوم الـحقـوق، و ضحية تعسف إداري، و عليه لابد من إعادة النظر في كيفية تسيير المسار المهني لأعوان الجمـارك بما يتماشى و القوانين والتنظيمات المعمول بها، و تكون على شفافية و بينة مطبقة على جميع موظفي المؤسسة.

جدول رأي أفراد العينة حول تكفلها الاجتماعي.

الجدول رقم (10):

الجنس و الرتبة / تكفل الاجتماعي	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	10	8	18	3%	5	4	9	2%	12	3	15	3%	42	7%
لا	130	132	262	44%	118	90	208	35%	70	18	88	15%	558	93%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

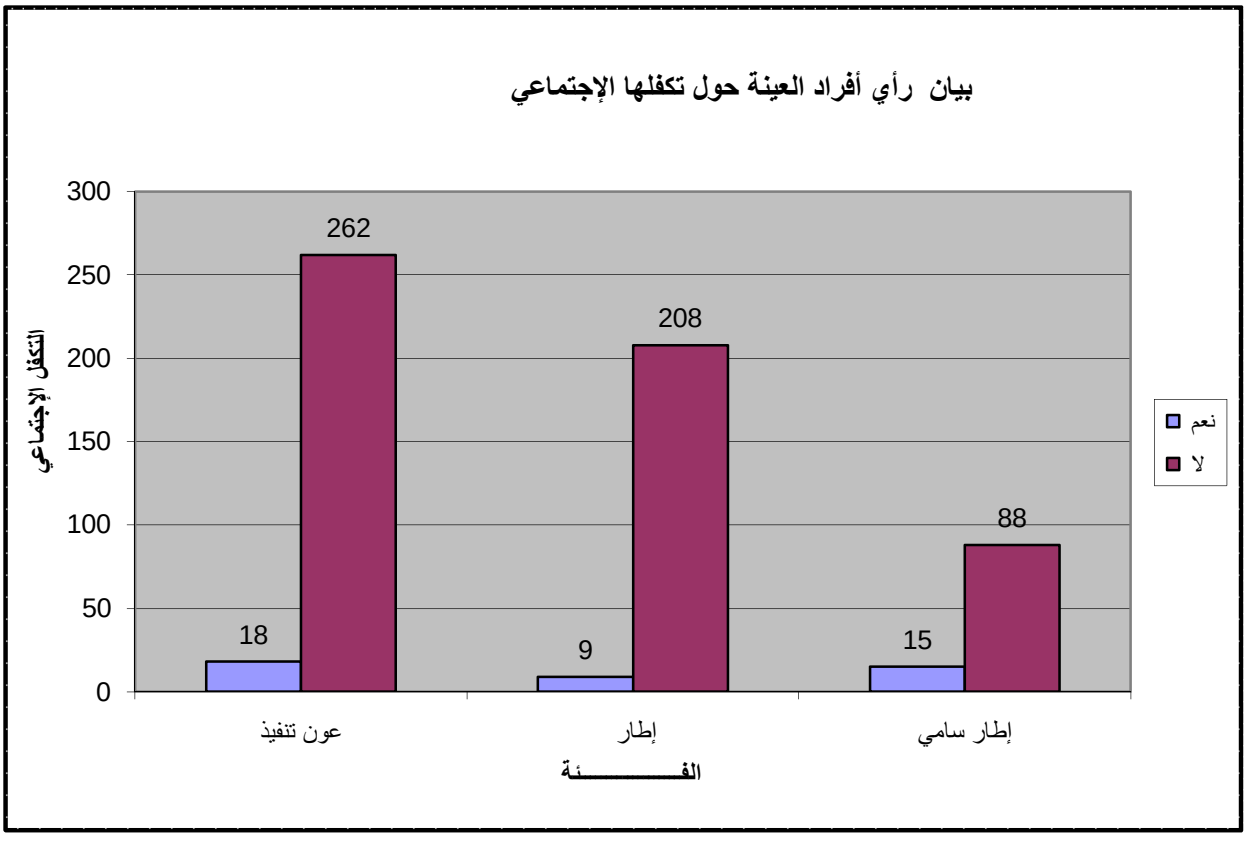

جاءت نتائج استغلال البيانات و معطيات الجدول العاشر متناسقة مع ما قبلها من النتائج، حيث تكاد الإجابة تكون بالإجماع حول عدم رضى أفراد العينة عن تكفلها الاجتماعي، و هذا مرده أن مصالح الخدمات الاجتماعية لإدارة الجمارك تعد من أغنى مصالح الخدمات الاجتماعية على المستوى الوطني والغريب في الأمر، أنه لا أحد من مسؤولين هذه الإدارة أجابنا عن كيفية تسيير هذه الأموال و لا طريقة مراقبة حساباتها- إلا أنها تفتقر إلى أدنى شروط التكفل الصحي إذ لا تملك مصالح الجمارك لا مستشفى و لا عيادة لمعالجة موظفيها، كما لا توجد روضة الأطفال أين يمكن للجمركيات أن يحفظن أبناءهن كما هو معمول به في مؤسسات أخرى، و معظم تعاونيات الاجتماعية للمؤسسة لم تعد تؤدي أية خدمة. إن التكفل الاجتماعي للمؤسسة لا يغطي حاجيات أعوان الإدارة، هذا من جهة، كما أن النشاطات الترفيهية و الثقافية و الرياضية تكاد تكون منعدمة من جهة أخرى. للعلم أن الشريك الاجتماعي الممثل لعمال الجمارك لم يعد تعد له شرعية مند سنة 2011م و انتهت فترة انتخابه، و بقيت الحال على ما هي عليه إلى غاية اليوم من شهر مارس 2016م. كما لا تعمل مصالح الشريك الاجتماعي بمخططات واضحة المعالم، بل كل ما في الأمر فهي تسيير في فوضى تكاد تكون عارمة.

هذا الوضع يزيد في الهوة و الفجوة بين الإدارة و موظفيها، و يجعل الموظفين في حالة من التذمر و اليأس لأنهم لا يجدون بريق آمل يتنفسونه من خلاله و يبنون عليه أحلامهم، و لا ملاذا يلجئون إليه في مواجهة شدائدهم، و عليه لابد من التفاتة سريعة و مسؤولة قصد تصحيح الوضع، حتى لا تزيد خيبة أمل الأعوان الذين يفقدون يوما بعد يوم ثقتهم في مؤسستهم، و هذا ما يؤثر سلبا على مردود يتهم و يقلل من فعالياتهم لان التكفل الاجتماعي يعد من ركائز التسيير للمؤسسات الحديثة. و تجدر الإشارة أن موظفي الجمارك يدفعون اشتراكاتهم إذعانا مقابل التكفل الاجتماعي و لا مزية للإدارة في تقديم تلك الخدمات، بل هي مسؤولة عن تسيير تلك الأموال بما يخدم مصالح العمال.

رأي أفراد العينة للترقيات المهنية.

الجدول رقم (11):

الجنس و الرتبة / الترقيات	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي				المجموع الكلي	النسبة الكلية
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة		
نعم	3	5	8	1%	2	3	5	1%	8	1	9	2%	22	4%
لا	137	135	272	45%	121	91	212	35%	74	20	94	16%	578	96%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

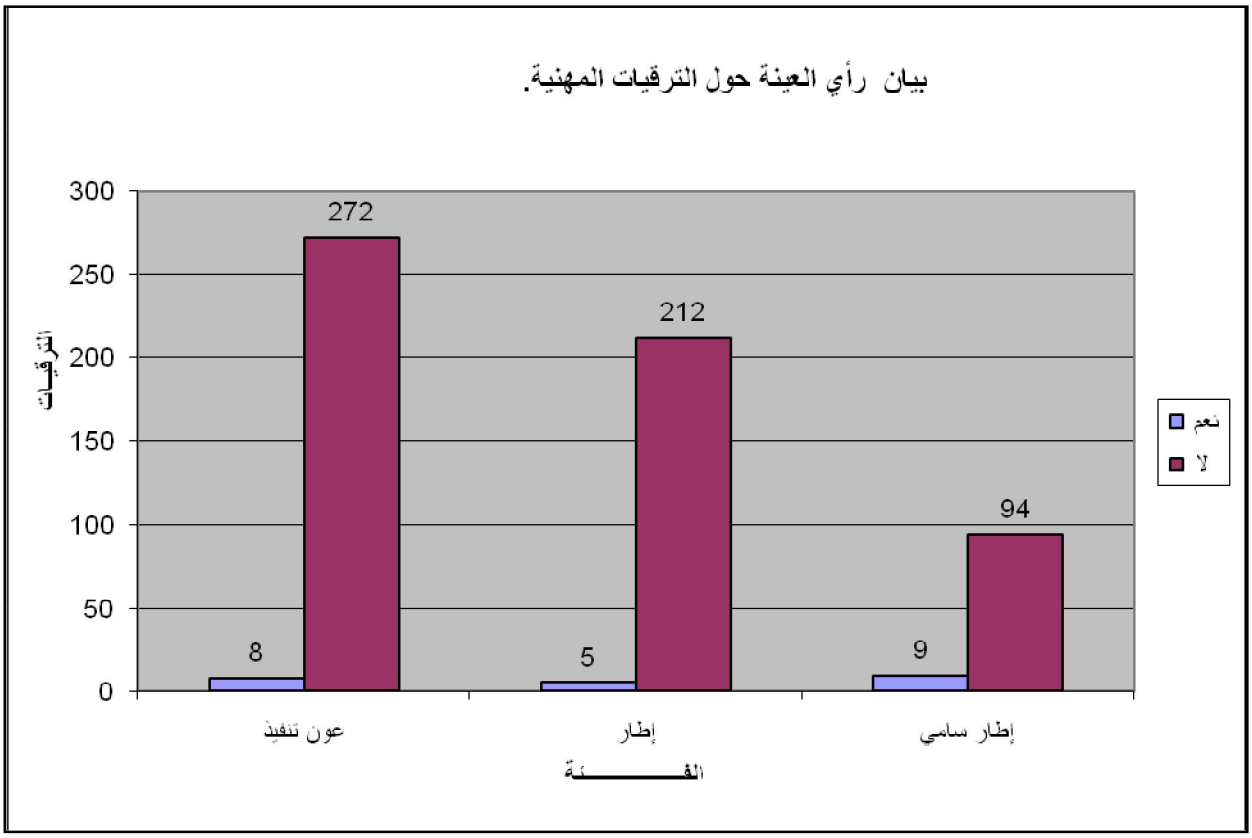

نفس النتائج مع المتحصل عليها من قراءة استغلال البيانات الجدول رقم تسعة الخاص بتسيير المسار المهني، و هو أن الأغلبية المطلقة غير راضية عن الترقيات في إدارة الجمارك كون أنها لا تلبي تطلعات و خبرات الأعوان، و لا هم يطمئنون لكيفية تسيير مسارهم المهني، و كذلك فإن هذه العملية الأخيرة ليست مبنية على معايير ملزمة على الجميع، و لا تطبق قواعد ضابطة على كل الأعوان بنفس الطريقة، سواء ما تعلق الأمر بالنسبة للمستوى الدراسي أو باكتساب سنوات الخبرة، أو حتى كجزاء مكافئات مقابل أداء خدمة متميزة، و لتكون حجز المحذرات مثلا، أو أي مواد ممنوعة، لان حسب ما يقتضيه القانون الداخلي للمؤسسة فإن كل من يقوم بعمل متميز، أو خارج عن العادة مفيد لسمعة الإدارة فله الحق في يرقى بصفة استثنائية، بل تعتمد طريقة منح الترقيات على حسابات أخرى غير معلنة و تكاد تكون وهمية، من محسوبية و ما يقتضيه الولاء، حيث جاء في استغلال الاستبيانات أن هناك من الأعوان من يستفيد خلال عشر سنوات على عدة ترقيات و في المقابل، هناك من لم يعرف ولو ترقية واحدة خلال عشرين سنة، علما أن سلك الجمارك الجزائرية مزدوج، حيث هناك فئة السلك التقني و فئة الأسلاك المشتركة و هذه الأخيرة خيبة أمالها أكبر من غيرها، إذن تطلعات الأعوان و خبرتهم لا تتوافق مع طريقة منح الترقيات داخل مؤسسة الجمارك، هذا الوضع يؤثر سلبا على الحالة النفسية و مردودية الموظفين، كذلك تؤثر هذه الحال على القيم الذاتية و الأخلاقية للأعوان، لان من ضاع حقه كان لحق غيره أضيع كما يقال، حتى و إن تكن هذه قاعدة عامة فهو أمر لا يستهان به في مستوى تسيير المؤسسات، و عليه حتى يعود الأمل و يطمئن العون لطريقة تسيير مؤسسته بصفة عامة، و كيفية منح الترقيات بصفة خاصة، لابد على مسيري إدارة الجمارك النظر في هذا الشأن، لتدارك الوضع الكاريثي الذي آلت إليه هذه المؤسسة، هذا لا يعد حكم منا عن عمل الإدارة بل هو ما أدلى به أغلبية فراد العينة.

جدول حول أداء الشريك الإجتماعي.

الجدول رقم (12):

الجنس و الرتبة / الشريك الإجتماعي	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي				المجموع الكلي	النسبة الكلية
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة		
نعم	2	3	5	1%	1	2	3	1%	4	0	4	1%	121	2%
لا	138	137	275	46%	122	92	214	36%	78	12	99	%71	858	98%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

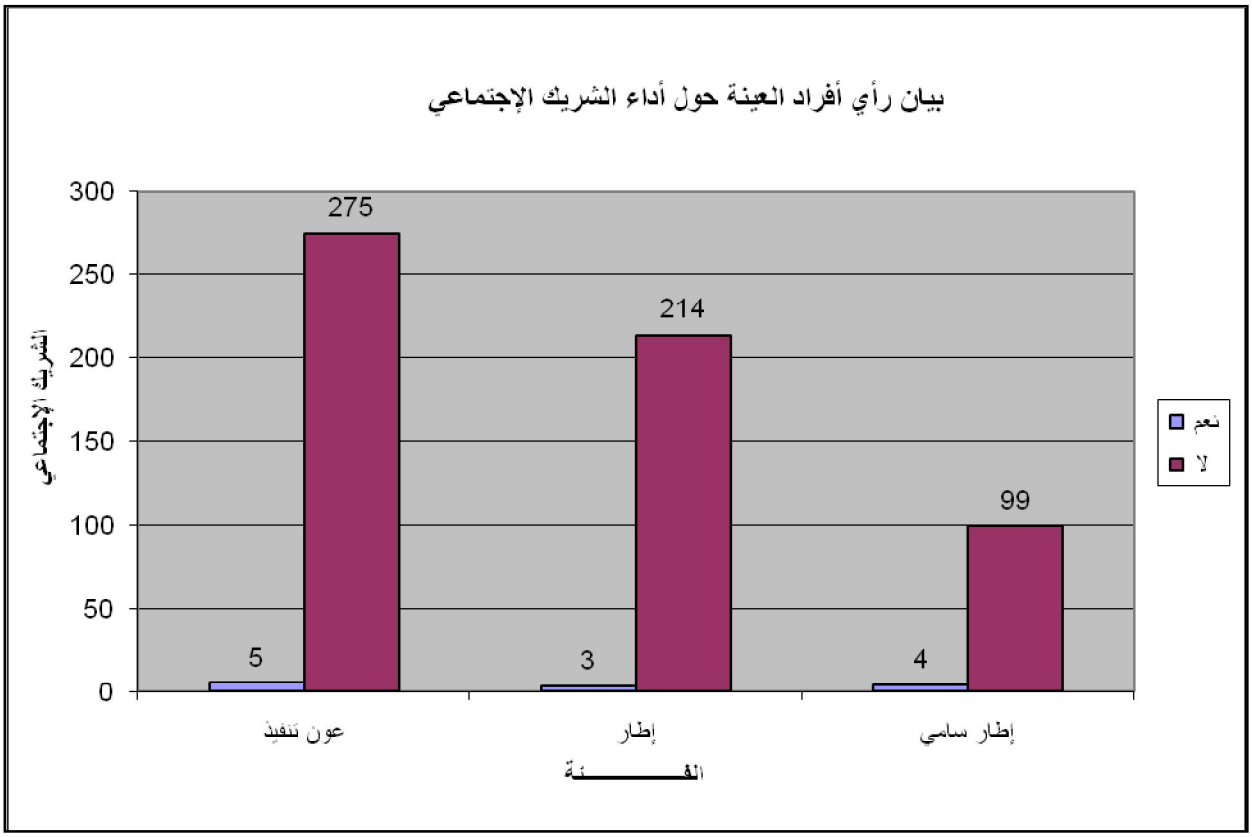

إن الشريك الاجتماعي نشاطه مجمد منذ مدة في إدارة الجمارك كما أن أعضاءه انتهت مدة انتخابهم كممثلي لعمال الجمارك، و في الأوينة الحاضرة هناك كلام حول إجراء اجتماع عام خلال هذا السداسي الأخير من سنة 2016م، لإعادة انتخاب رئيس النقابة الوطنية للجمارك، لكن إلى غاية اليوم 2016/09/25م، يبقى هذا سوى كلام لا وجود له في الواقع. للعلم أن وجود شريك اجتماعي قوي، أي وجود نقابة قوية يعتبر بالنسبة للعمال كضامن و حارس على حقوقهم، لأنها تقف أمام تعسف الإدارة إن هي لم تراع حقوق العمال المضمونة قانونا، كما تقف مدافعة دوما على مكتسبات العمالية، الأمر الذي تفقده مؤسسة الجمارك، بفقدانها لممثلي أعوان الجمارك عند مستوى المركزية النقابة الوطنية، و عليه فإن استغلال قراءة نتائج بيانات الجدول الثاني عشر جد منطقية، لأن أغلبية العينة تكاد تكون بالإجماع حول عدم رضاها لأداء الشريك الاجتماعي، الذي أصبح ثقل على كهل العمال هذا من جهة، إذ هو يأخذ الاشتراكات دون أي مقابل، كما أصبحت نقابة الجمارك عائق لتسيير الإدارة من جهة أخرى، لعدم أدائها لوظيفتها و المتمثلة في الدفاع عن حقوق أعوان الجمارك، أدلى بعض أفراد العينة أنه منذ أكثر من عشر سنوات لم تقوم هذه النقابة و لو بطلب واحد لصالح العمال، إذن من الضرورة القصوى على مسؤولي الإدارة استدراك الأمر حتى لا تتفاقم الأوضاع أكثر، لان هذا الوضع يؤثر مباشرة على أداء الخدمة داخل هذه المؤسسة من كل الجوانب، سواء من حيث إتقان العمل أو غيرها، هذا من جهة أخرى، كما يؤدي لفقدان الأمل و الثقة من في نوايا المؤسسة، و كلاهما من مظاهر القيم الاجتماعية الواجبة الحفاظ عليها، لأنها محفز وداعم لبذل الجهد خدمة لتطوير أداء المؤسسة الذي يضمن بدوره تطوير الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على إدارة الجمارك كمؤسسة لها ثقلها في تطبيق برامج الحكومة و الاعتماد عليها في تمويل الخزينة العمومية.

جدول حول العلاقات المهنية أفقيا و عموديا.

الجدول رقم (13):

الجنس و الرتبة / العلاقات المهنية	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	60	50	110	18%	43	50	93	16%	70	11	81	14%	284	47%
لا	80	90	170	28%	80	44	124	21%	12	10	22	4%	316	53%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

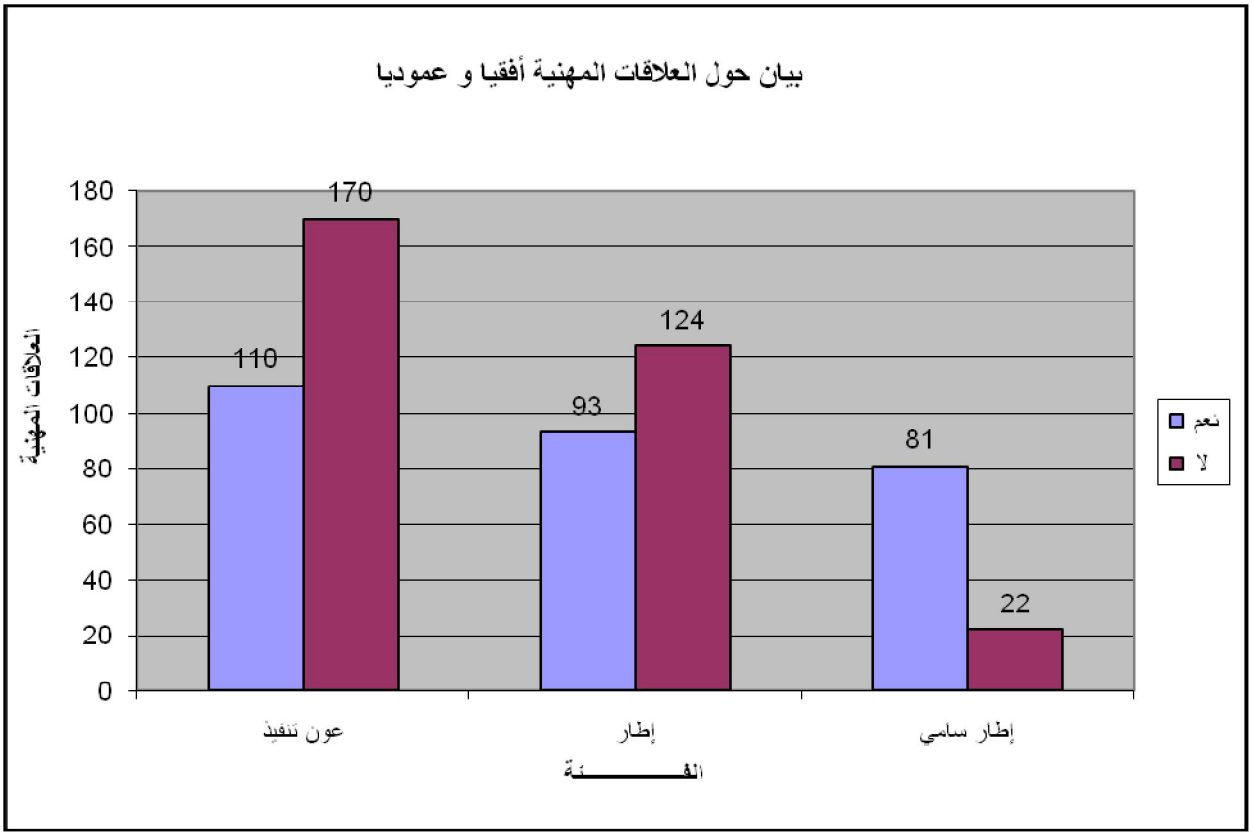

خلاصة استغلال بيانات الجدول الثالث عشر، أتت بنتيجة أن أغلبية أفراد العينة غير راضية عن علاقات العمل السائدة داخل المؤسسة عموما، لأنها متوترة و غير واضحة المعالم، تأتي بصورة عامة عبر المكتوبات من قرارات أو منشورات أو مذكرات و غيرها من أساليب التواصل الإداري، لان رؤساء المصالح يسدون أوامرهم عبر هذه التنظيمات لتسيير شؤون المؤسسة، و ما هو متداول أن الإدارة لا تعرف المنطوق، بل تعمل بالمكتوب إشارة إلى التعليمات الكتابية التي تصدرها السلطة، غير أن الشفهية تعد جد هامة في الثقافة الجزائري، إذ يمكن أن تكون علاقات العمل مرنة و سهلة تحكمها نوع من الشفاهية تكملة للمكتوبات من القرارات و غيرها، هذه المعاملة تزرع في العامل الثقة في النفس و تعطيه قدر من الاهتمام الذي يعد من قيم الجزائريين، و هذا ما أكدته دراسة التحقيق حول الثقافة والتسيير في الجزائر، « و الذي رتب الجزائريين مع المجتمعات التي تفضل هذا النوع من التواصل في العالم[01] ». هذا ونجد أن علاقة العمل بين الأعوان تمتاز بالأخوية و هي جد قوية، حيث يعتبر كل عون أنه مع أسرته في مجاله العملي لذا يريد أن يقدم خدمته لصالح هذه الجماعة، و هذا يمثل شعور قوي بالانتماء، إن التوجه إلى العمل الجماعي يعد عامل ومحفز على تحسين الأداء، كما يعد الاعتماد على العمل الجماعي من أهم العناصر والعوامل المساعدة على تحسين الخدمة، و« يعد الجزائريين من بين الأوائل في العالم في هذا المعتقد إذ الأنانية في أداء الخدمة جد ضعيفة في ثقافة الجزائري، و هذا من صميم القيم الاجتماعية للثقافة الجزائرية، إلا أن هذا المؤشر ليس مستغلا في تسيير شؤون المؤسسات[02] ».

نجد كذلك أن صنف الإطارات السامية كان ردها أن غالبيتها راضون عن علاقة العمل، وهذا يفسر إما أن الإطارات السامية غالبا هي الفئة التي تصدر أوامر التنفيذ وتقنن التنظيمات، أما أصناف أعوان التنفيذ و الإطارات فيقع عليهم عبء التنفيذ، لهذا كانت النتائج بين الأصناف متباينة، و بطبيعة الحال هذا له علاقة بكل من القوانين و التشريعات و التنظيمات المعمول بها في أداء الخدمة الذي بدوره متى كان منبثق من قيم المجتمع كان مرحب به، و متى ابتعد عنها كانت النتيجة معكوسة.

1- Daniel Mercure, "Culture et gestion en Algérie", op,cit,, p189.

2- Daniel Mercure. ibd,p189.

و للتنبيه أن علاقة العمل بين الأعوان بمختلف رواتبهم و وظائفهم تعتبر أساس مساهمتهم في تحقيق أهداف المؤسسة، إن لم تكن هي العمود الفقري لنجاح المؤسسة ككل، و بما أن أغلبية العينة غير راضون عن هذه العلاقة فلابد من التوقف عند هذه المحطة و مراجعة كل هذه العلاقات خاصة منها الأفقية، حتى تستطيع المؤسسة من إزالة هذا التشنج الذي يعيق أداءها و تطورها و تحسين خدمتهما[01].

01 - Daniel Mercure : « culture et gestion en Algérie », op,cit, p188

- L'oralité est une donnée fondamentale de la culture Algérienne. L'enquête culture et gestion en Algérie le confirme en plaçant même l'Algérie parmi les sociétés qui valorisent le plus ce mode de communication.

جدول رأي أفراد العينة حول مردودية المؤسسة:

الجدول رقم (14):

الجنس و الرتبة / مردودية	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	65	53	118	20%	40	43	83	14%	49	9	58	10%	259	43%
لا	75	87	162	27%	83	51	134	22%	33	12	45	8%	341	57%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

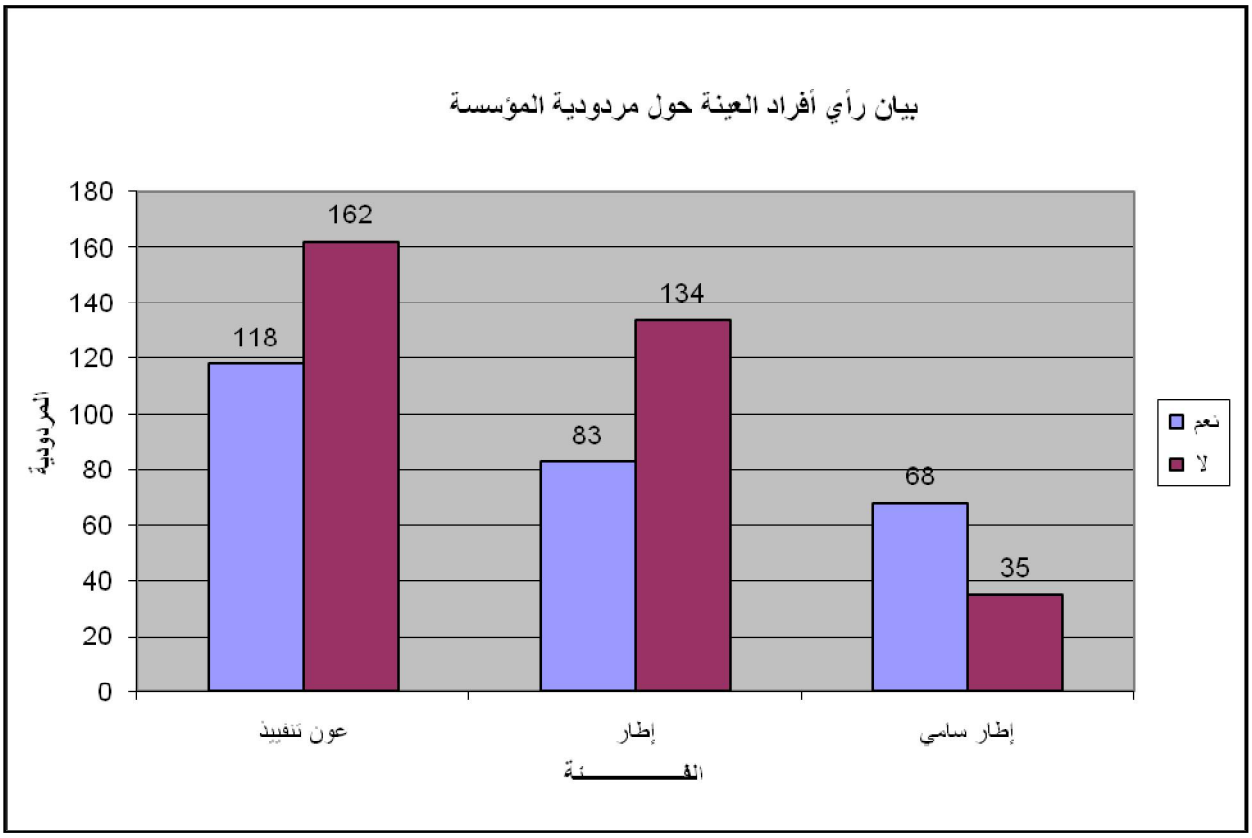

إن صنف الإطارات السامية من أفراد العينة راضون عن مردودية المؤسسة، و يرونها تقدم عملا كبيرا في المجال الاقتصادي للوطن، و قد يكون هذا مرده أنهم المسئولون قانونا و أخلاقيا عن نجاح هذه المردودية و إخفاقها يعني إخفاقهم، لكن هناك نسبة لبأس بها صرحوا أنهم غير راضون عن مردودية المؤسسة و هذا يعد مؤشرا إيجابي حيث أنهم يقدمون نقدا بناء لأنفسهم باحثين عن الخلل قصد إصلاحه ، إن كان خللا في التنظيم أو في الإجراءات أو في الأخلاقيات أو قد يكون يكمن الخلل فيها جميعها هذا من جهة، و في المقابل نجد باقي أن أفراد العينة و هم الأغلبية غير راضون عن مردودية المؤسسة، و هذا يبهرن لنا أنه يدل على وجود ثغرات، بين السياسة المطبقة في تسيير شؤون المؤسسة و بين ما يؤمن به أعوان المؤسسة كقيم اجتماعية، كما توجد إن صحة التعبير فجوة بين القيم الاجتماعية و بين قوانين تنظيم العمل، سواء من جانب الأخلاقي أو التطبيقي، لأن قراءة نتائج الاستبيان أوضحت أن بعض أفراد العينة طرحوا مسألة تطبيق التنظيمات و القوانين بكل عزم و حزم على الضعفاء فقط، لأنها غامضة و متفتحة على عدة تأويلات و عليه تشدد على الضعفاء و يتساهل فيها مع الأقوياء، و هذا يعد مظهر من مظاهر الفجوة السالفة الذكر، و نجد مثل هذه الخلاصة في نتيجة البحث حول الثقافة و التسيير في الجزائر، بحيث يقول في معنى هذا الصدد، « أطر التسيير القائمة في المؤسسات الجزائرية هي في بعد كبير و خارج دائرة الثقافة الاجتماعية للقوة العاملة[1] »، إذن لابد من إعادة النظر في هذا الموضوع بعمق و تحليل، لان الكثيرون يعتقدون أن الثقافة الجزائرية ليست عامل ايجابي ومحفز في أداء الخدمة، بل يعتبرونها كابح و عائق في إتقان العمل، و هذا الاعتقاد مخالف تماما لنتائج المتوصل إليها في التحقيق السالف الذكر، حيث ما يعتقده البعض عائق من قيم الثقافة الجزائرية فهي في الأصل أهم دافع لأداء مهام المؤسسات الوطنية وتحسين خدمتها.

01- Daniel Mercure : "culture et gestion en Algerie", op,cit, p 16.

-les formes de gestions mises en place dans les enterprises sont dans une large..mesures étrangéres aux réalités socioculturelles de la force de travail p16 .

جدول حول تبادل الأفكار و الآراء في اتخاذ القرار:

الجدول رقم (15):

الجنس و الرتبة / تبادل الأفكار	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي				المجموع الكلي	النسبة الكلية
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة		
تبادل الافكار	68	75	143	24%	43	47	90	15%	22	10	32	%05	265	44%
عن طريق التنفيذ	72	65	137	23%	80	47	127	21%	60	11	71	%12	335	56%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

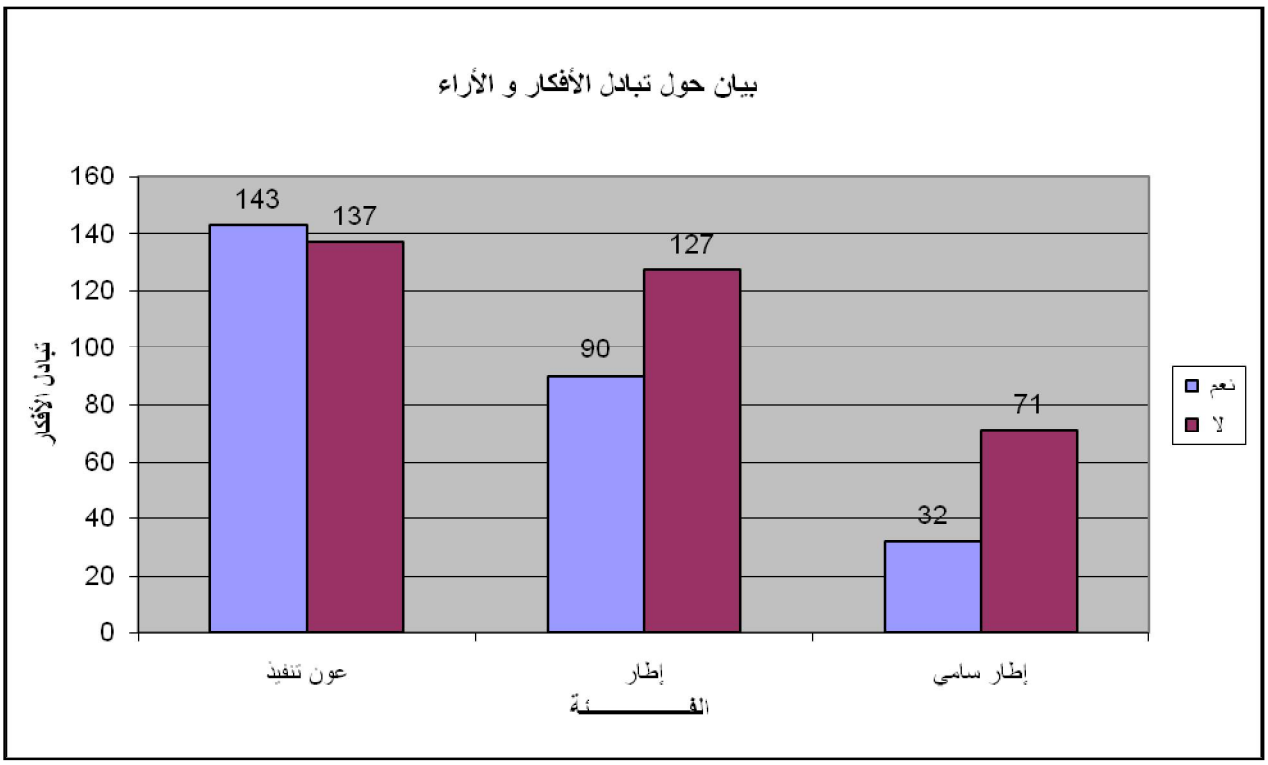

إن أغلبية أفراد العينة ترى أنها تؤدي مهامها و خدمتها عن طريق تنفيذ أوامر سلطتها العليا، حتى صنف الإطارات السامية تعد ضمن هذا الرأي، و ليس لأحد رأي، أو مبادرة فكرة يقدمها في أداء الخدمة، و قد يكون هذا مرجعه كون مؤسسة الجمارك مؤسسة عمومية ملزمة بتطبيق القوانين والتنظيمات السارية المفعول ، و هي مقيدة أولا بالقانون الأساسي للوظيفة العمومية، و مجبرة على تنفيذ محتويات قانون المالية و جميع التشريعات و التنظيمات ذات الصلة بالاقتصاد و المالية، لكن هذا لا يمنع مسؤولي الجمارك على أن يبادلوا أعوانهم الآراء و الأفكار بحثا عن الطريق الأنجع و الملائم لفائدة أداء المؤسسة، حتى لا يبقى عون الجمارك كالآلة بلا روح، لأن هذا الوضع يقتل في الموظفين حب المبادرة و البحث عن الأداء الأحسن، إن الفرد متى يشعر أن باستطاعته إبداء رأيه في كيفية تطبيق القوانين والتنظيمات هذا يشجع فيه روح المثابرة و المبادرة، كما تقوى شخصية هذا الفرد و تملؤها قوة و ثباتا، إن النظريات الاجتماعية المهتمة بميادين العمل اليوم ترى أن الطريق الناجح لتسيير المؤسسات الاقتصادية هي طريقة المشاركة و الاندماج في عمل المجموعة، حتى يصبح الفرد صورة لهذه الجماعة يقتبس حياته من حياتها، و تصوره من تصوراتها، نجاح المؤسسات اليوم أصبح رهين مشاركة جميع عمالها في إبداء الرأي و المبادرة، لذلك نجد في أكبر الشركات الاقتصادية العالمية « ملتقيات تجمع جميع عمال الشركة لتبادل الرؤى والأفكار قصد تحسين أداء الشركة، كما تطرح مشاكل الشركة على علم الجميع لبحث الحلول المناسبة [01] »، أين مؤسساتنا من كل هذا.

و عليه لابد فتح مجال تبادل الأفكار و الآراء على مستوى جميع مؤسساتنا إن أردنا لها النجاح، و تغير طريقة أداء المهام بمشاركة كافة أعوان المؤسسة حتى و إن ادعت الضرورة للنظر في صياغة تنظيمات جديدة تتماشى مع طرق التسيير الحديثة التي أعطت ثمارها في عدة بلدان، لأن الساسة ليسوا مسؤولون عن تسيير المؤسسات الاقتصادية، و هنا رباط الفرس في بلادنا الكثير يظن أن استراد نظام أو أنظمة اقتصادية أو في مجالات أخرى أعطت ثمارها و برهنت عن فاعليتها في بلدان الخارج جدير بأن يضمن نجاح هذا النظام داخل المؤسسات الوطنية، و هذا غير صحيح كما

1 – Thomas Perters – Robert waterman : « le prix de l'excellence, les secrets des meilleurs entreprises », traduit par Michele Garenr et chantal Pommier, France loisirs,1985, p55 à 60.

رأيناه في الجانب النظري من هذا البحث، لان لكل شعب ثقافته التي تطبعه و تطبع سلوكه. إن النظام الاقتصادي المستورد من الخارج و المرتكز على الأوامر الفوقية لا يمكنه أن يكون ناجحا إلا إذا أخذ في الحسبان خصوصيات الثقافة المحلية، خاصة ونحن نعرف تنوع و ثراء الثقافة الجزائرية و خصوصيات كل منطقة من الوطن، فما يكون ناجحا في المناطق الصحراوية ليس بالضرورة ناجحا في منطقة الهضاب العليا مثلا، و لان الفرد الجزائري متعلق بحبل وثيق بمنطقته و روح ثقافتها فلا يمكن أن ينسلخ منها بمجرد أمرية كتابية.

جدول حول القوانين كضمان الوحيد في أداء الخدمة.

حول مردودية المؤسسة:

الجدول رقم (16):

الجنس و الرتبة / القوانين	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	120	133	253	42%	83	60	143	24%	70	17	87	15%	483	81%
لا	20	7	27	5%	40	34	74	12%	12	4	16	3%	117	20%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

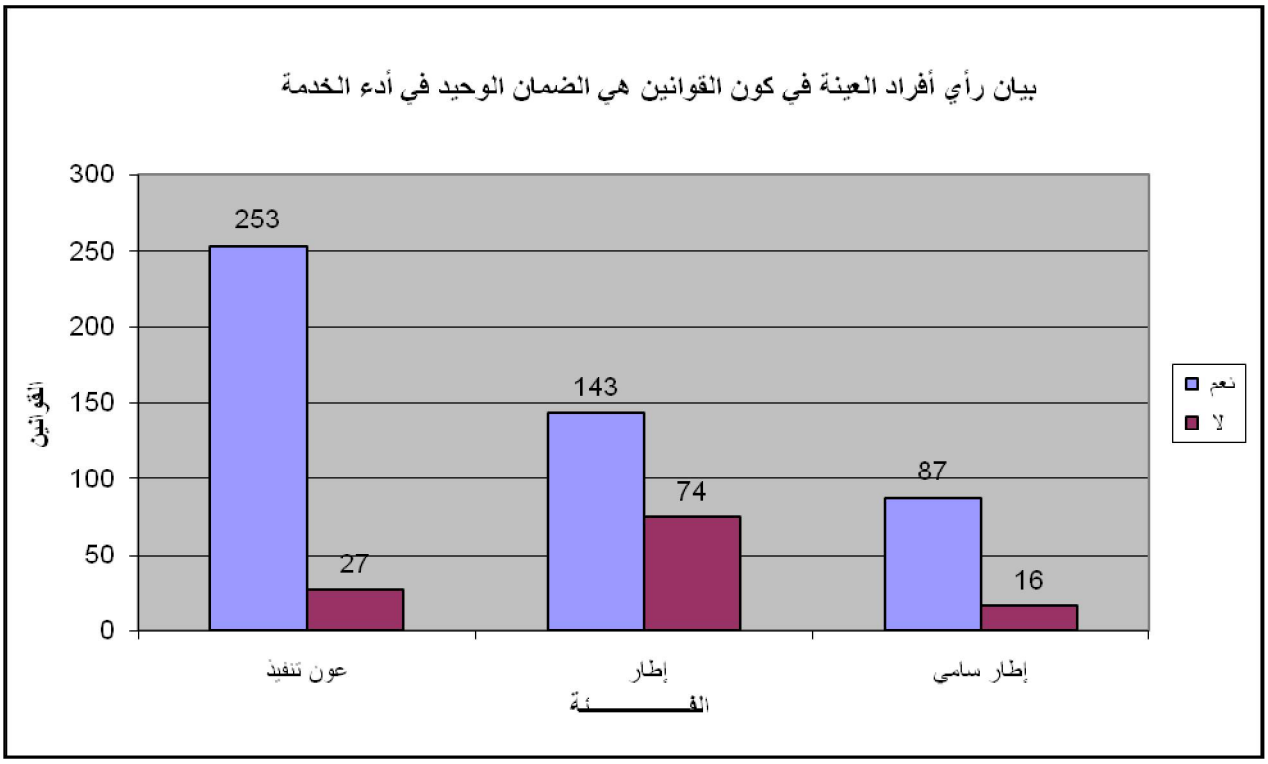

تقاليد المسؤولية و أداء المهام بها يتحدد طبقا للقوانين و التشريعات المعمول بها خاصة القانون الأساسي و النظام الداخلي مؤسسة الجمارك الجزائرية، وعليه نتيجة قراءة الجدول السادس عشر كانت منتظرة، حيث أغلبية أفراد العينة صرحوا أنهم يعتبرون القوانين ضامن لأداء مهامهم يتحصنون به و يعملون وفقا لمقتضاه حتى لا يكونوا عرضة لمتابعات إدارية و قد تصل إلى متابعات جزائية إن هم خالفوا تطبيق القوانين، كما تدخل التزامات أخرى غير قانونية في أداء الخدمة لكنها ليست بنفس الأهمية التي للقانون، و قد تكون التزامات أخلاقية المهنة، و ما يمكن استخلاصه هو أن القيم الاجتماعية ليست لها الدور الفعال و الكبير في أداء الخدمة من حيث النشاط العملي، و هذا قد يكون مرده لعدم اهتمام مسيرو المؤسسة أو السلطات بهذا الجانب الأخلاقي الذي أصبح اليوم يؤدي دور فعال في تحسين و تطوير الخدمة و تطور المؤسسات الاقتصادية كما يقره المختصون في هذا الميدان، خاصة كما أشرنا إليه سابقا فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد في تسييرها بالدرجة الأولى على الجانب الأخلاقي و القيم الاجتماعية كضمان لصيررتها و بقائها، و عليه لابد على السلطات الجزائرية،و كذا جميع المسؤولين الوطنيين، الانتباه لهذا الشأن حتى يتكامل القانون و التنظيم مع الأخلاق و القيم الاجتماعية في تحسين و تطوير مؤسساتنا الاقتصادية، قصد النهوض و دفع بالنظام الاقتصاد الوطني إلى النمو و الازدهار، أو لنقول حتى نبني اقتصادنا، لان القوانين لوحدها عاجزة عن تحقيق الهدف المنشود، وهذا ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من هذه الدراسة، حيث سجلنا العلاقة الوثيقة بين القيم الاجتماعية و القانون، و بينا تكاملهما في المجتمع، لان للثقافة الاجتماعية مكانة أساسية تصبغ سلوك أفراد المجتمع حيث من خلالها تتميز تصرفات المرء عن غيره، عندئذ لا يمكن تجاهل الإرث الثقافي للمجتمع في بناء نظام اقتصادي قوي، و إلا كانت النتائج عكسية كما هو حال واقعنا اليوم.

جدول حول دور القيم و الأخلاق في آداء الخدمة.

الجدول رقم (17):

الجنس و الرتبة القيم و الأخلاق	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي				المجموع الكلي	النسبة الكلية
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة		
نعم	135	139	274	46%	113	85	198	33%	77	19	96	16%	568	95%
لا	5	1	6	1%	10	9	19	3%	5	2	7	1%	32	5%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

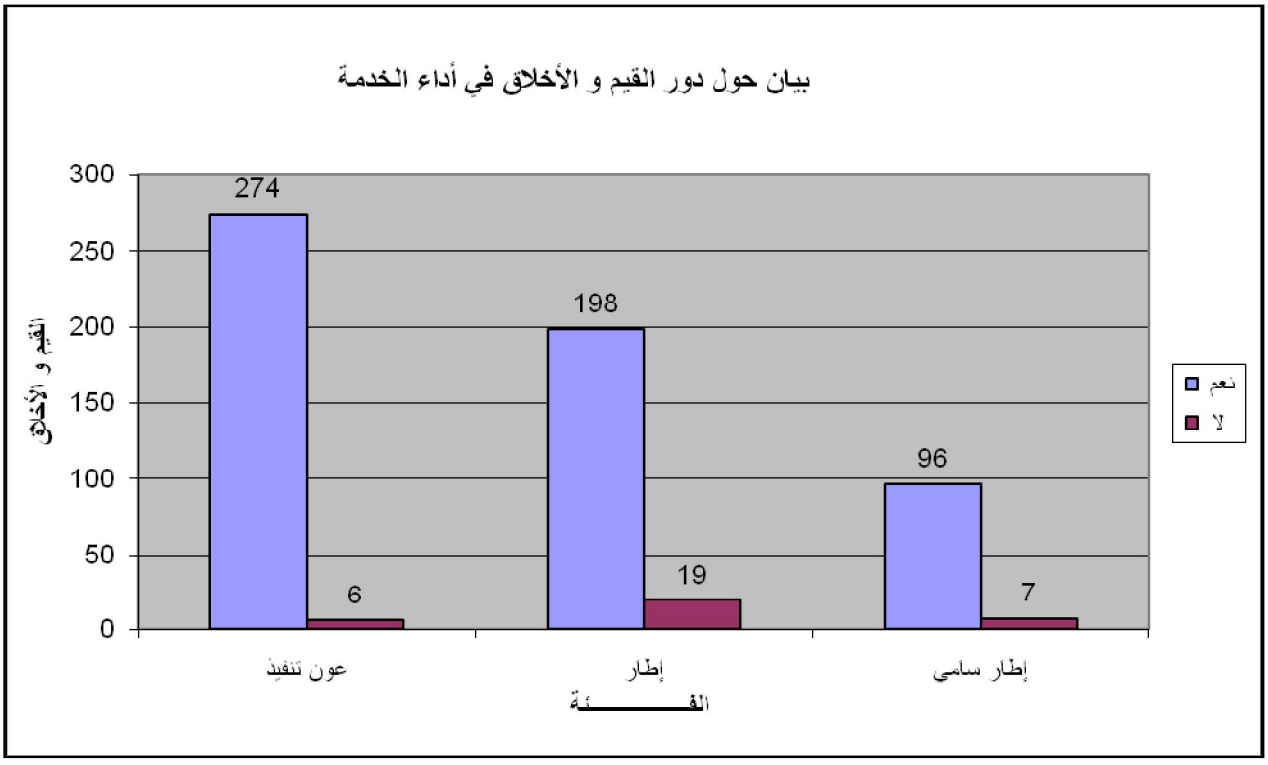

تـكاد تكون أغلبية مـطلقة من أفراد العينة صـرحت أنها باعتـبار و إحساس بشـعـور ذاتي و شخصي أن للقيم الاجتماعية و الأخلاق دور مهم في أداء مهمتها، لأنها متشبعة بمبادئ قيم المجتمع الذي تنتمي إليه، لان روح الانتماء الوطني غالب على أحاسيس أفراد العينة و هم يؤدون عملهم ضمن هذا الانتماء الوطني و من خلاله يؤكدون وجودهم كعنصر إيجابي في المجتمع، للعلم أن القيم الاجتماعية لا تستقر و لا تبنى في فترة قصيرة من الزمن و لا تأتي بالصدفة، بل القيم متجدرة في أعماق المجتمع تتكون عبر عدة عصور و قرون، حتى تصبح سلوكا تلقائيا يتصرف من خلاله الفرد بطريقة عفوية، لكن الفرد في المجتمع لا يقبل أن تخدش هذه القيم و لا أن تدس و لا أن تهمل في سلوكيات أفراد المجتمع، مهما كانت الجهة التي تسيء للقيم، و هناك حالات أين تهمل القيم الاجتماعية و قد تكون بدون قصد، لكن عواقبها تكون وخيمة، كما هو الحال في قضية حالنا إن جاز التعبير، أين وضعت تنظيمات مسيرة لعلاقات العمل خارج مبادئ قيم المجتمع. عند هذا المستوى تظهر فجوة أو ثغرة بين هذه التنظيمات و بين القيم الاجتماعية، لذلك فإن أعوان الجمارك عبروا عن إحساسهم الكبير بدور القيم في أداء مهامهم، و قد يكون هذا راجع كون أن أعوان الجمارك يشعرون بأهمية هذه القيم الاجتماعية التي هي مرآة وجدانهم المتشبعون بها مـنذ طفولتهم و التي تنبعث من أعماق مجتمعهم، لكن كما جاء في نتائج الجدول السابق، فعلى السلطات أن تولي للقيم الاجتماعية قيمتها الحقيقية في تسيير شؤون معاملاتها الاجتماعية و الاقتصادية، و تجعل منها ركيزة من ركائز حياة المجتمع، و لا تدعها كعامل ثانوي لا يهتم به إلا في المناسبات و يقرأ في الأعياد و التبركات، بل لابد من جعلها كغيرها من التنظيمات المسيرة للمؤسسات و غيرها لمصالح المجتمع، و ما يمكن استخلاصه هو أن هناك شعور ذاتي فردي بأهمية القيم الاجتماعيـــة يحـس و يشعر به العمال كمعيار و حافز في أداء عملهم، و عليه لابد إذن أن يعمم هذا الشعور و يصنف في أعلى الاهتمامات ويعاد له الاعتبار، لأن المجتمع بقيمه يحيا و بها يمتاز عن غيره من المجتمعات.

جدول القيم و الأخلاق كباعث لإتقان الخدمة.

الجدول رقم (18):

الجنس و الرتبة / القيم و الاخلاق	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي				المجموع الكلي	النسبة الكلية
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة		
نعم	135	139	274	46%	113	85	198	33%	77	19	96	16%	568	95%
لا	5	1	6	1%	10	9	19	3%	5	2	7	1%	32	5%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100 %

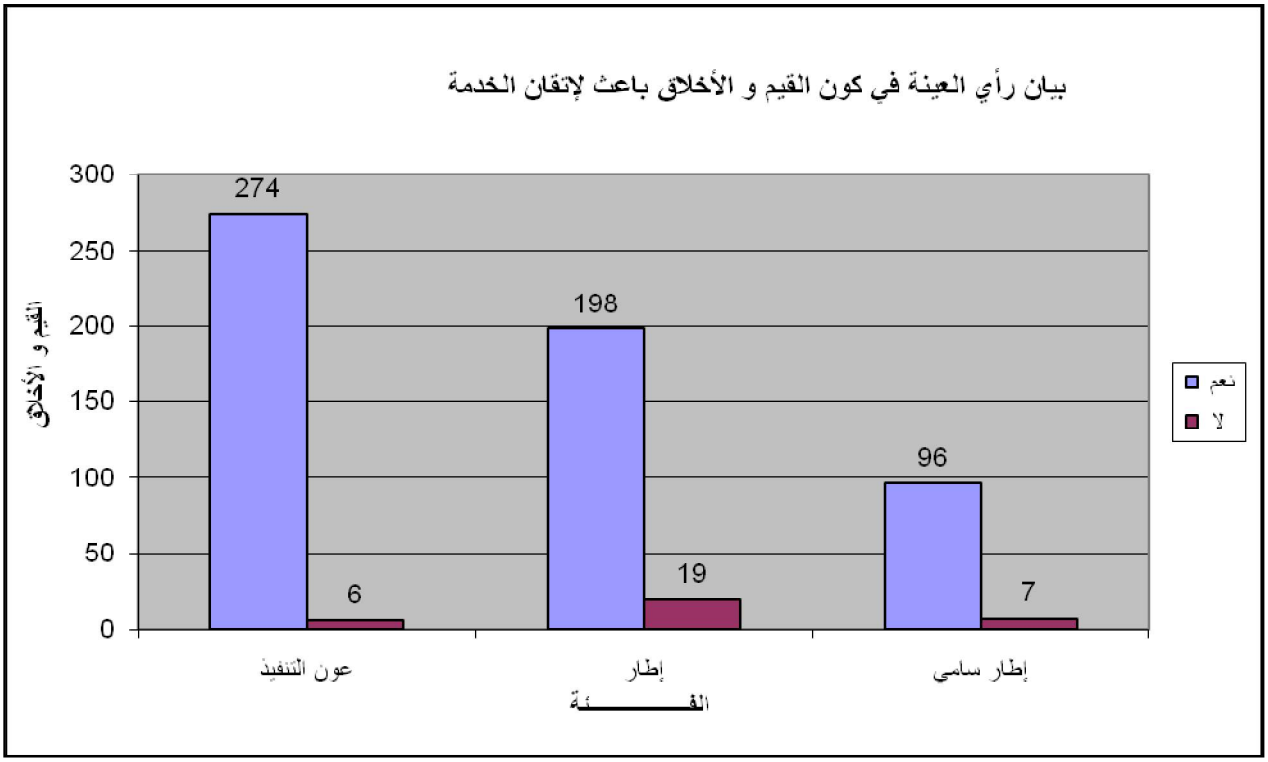

تكملة لنتائج الجدول السابق، فإن أغلبية أفراد العينة صرحوا أن إتقانهم لمهامها، والحرص على أداء الخدمة بصفة متقنة، هو فقط من باعث ذاتي شخصي لأنه لا أحد يسأل عن إتقان العمل، حتى المسؤولون يحرصون على تطبيق القانون و لو بطريقة آلية و لا يطلبون من مرؤوسيهم سوى ذلك، ويكتفون بمراقبة هذا الجانب من العمل و ليس إلا، ولا رقابة سوى في مدى احترام تطبيق القوانين. لذلك كان رد أغلبية أفراد العينة أن القيم و الأخلاق التي يؤمن بها كل فرد هي دافعهم لإتقان العمل، لأن الإدارة لا تعمل بمقاييس أو معايير أخلاقية في أداء الخدمة، كما أن التنظيمات القانونية في هذا الموضوع غائبة أو في غموض كبير، بحيث لا نجد منها ما يتحدث عن قيم المجتمع، أيضا لا وجود لأدوات الرقابة في المؤسسة، وإن وجدت فهي غير شفافة و غير منتظمة و لا تعمل حسب برنامج عمل، بل تستعملها الإدارة في حالات خاصة. إن العينة في أغلبيتها تلي أهمية كبيرة للقيم في أداء خدمتها كما ترى أن إتقانها لعملها باعثه هي مبادئ قيمها الاجتماعية، و عكس ما يعتقده الكثير من المسيرين، فإن بعض القيم الثقافة الجزائرية تعتبر ركائز هامة في دفع عجلة الإبداع و التزام العمال و الموظفين، و ليست هي من تقف في طـريق الـنمو و التطور كما يعتقد البعض، بل إذا استغلت مفاهيم القيم الاجتماعية استغلالا صحيحا في تسيير شؤون الحياة المجتمع سوف تعطي نتائج كبيرة و مذهلة من نجاحات و تطور، و بصفة خاصة في المعاملات الاقتصادية، وعليه ألا يتفطن مسييروا المؤسسة لهذا الباعث القوي الإيجابي الذي يعود على الجميع بالنفع و الصلاح، لابد أن تعود لهذا العنصر مكانته و اعتباراته الاجتماعية في تسيير شؤون الحياة الاقتصادية، هذا ما دعت إليه النظريات الحديثة للقيم، التي ترى أن الفرد من خلال عيشه و ممارسته لقيمه الاجتماعية فهو يؤكد وجوده، و انتماءه لجماعته من خلال قيامه بأعمال تكون نافعة و صالحة لمجتمعه.

جدول تقارب القوانين و القيم في أداء الخدمة .

الجدول رقم (19):

الجنس و الرتبة / القوانين و القييم	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	90	65	155	26%	50	40	90	15%	7	10	17	3%	262	44%
لا	50	75	125	21%	73	54	127	21%	75	11	86	14%	338	56%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

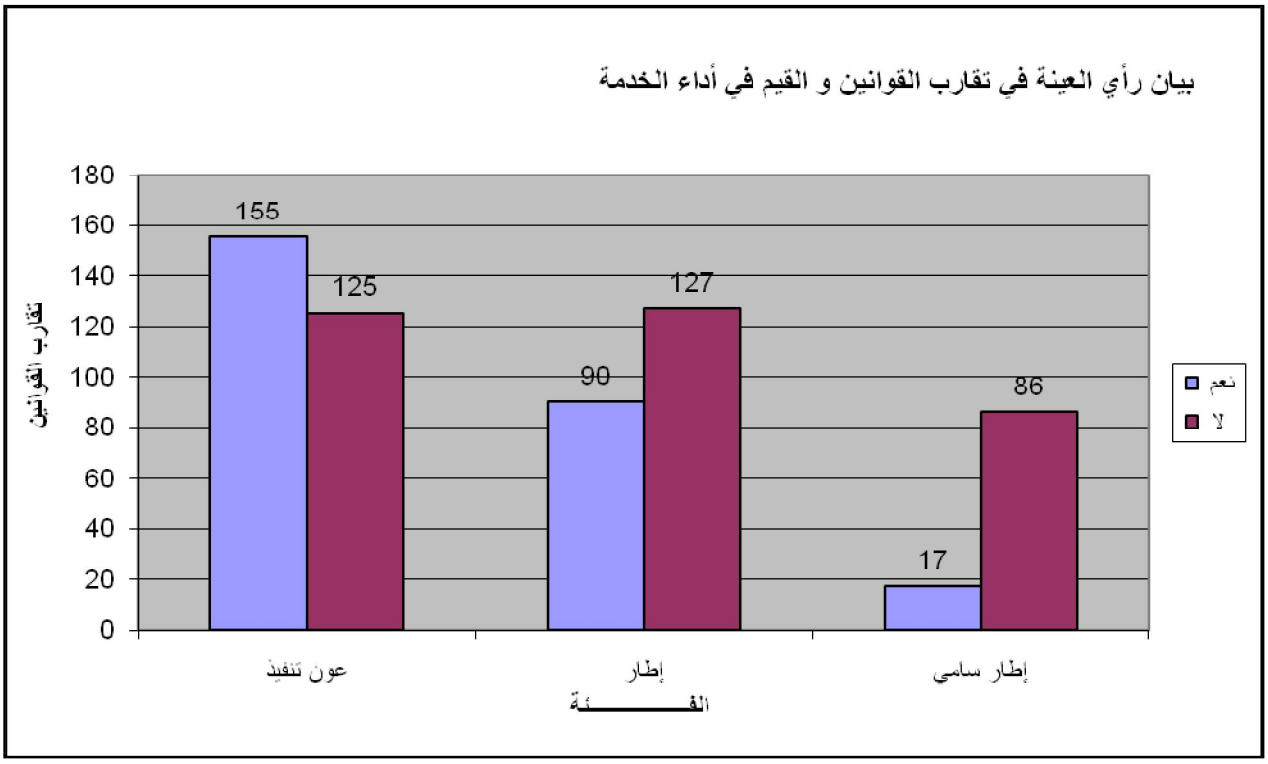

إن استغلال نتائج البيانات الخاصة بالجدول التاسع عشرة أفادت أن أغلبية أفراد العينة لا ترى تقاربا بين القوانين و القيم الاجتماعية في أداء لخدمتها، كما سبق و أن سجلنا أن الخدمة تؤدى عن طريق تطبيق القوانين و التنظيمات، و لا دخل لمجال القيم في أداء الخدمة من الناحية الإلزامية أو القانونية، لأن الإدارة لا تحاسب موظفيها سوى عن تطبيق القانون، كما تلزمهم احـترام التـنظيمـات و التشريعات الخاصة بالعمل الجمركي، و أظهرت لنا قراءة نتائج الاستبيان أن عددا من أفراد العينة عبروا أن القوانين و التنظيمات المعمول بها في أداء الخدمة أو لنقول المسيرة لعمل إدارة الجمارك متباعدة كل البعد عن القيم الاجتماعية التي يؤمن بها موظفو هذه المؤسسة، و منهم أيضا من ذهب إلى أن لا علاقة بتاتا بين القيم الاجتماعية والقوانين في بلادنا، و آخرين قـالوا أن هناك تنـاقـض و تنافر بين القيم الاجتماعية و بين القوانين المعمول بها، كذلك الأمر بالنسبة لطريقة تسيير المؤسسات عموما فهي لا تبالي بالقيم إطلاقا، ويظهر ذلك جليا في تصرفات أفراد المجتمع، و عليه فإن هذه النتيجة تبدو طبيعية و منتظرة بالنسبة لنتائج الجداول التي سبقتها، و المستخلص أن على السلطات استدراك الوضع و الرجوع إلى قيم المجتمع بسن قوانين تنبعث من روح مبادئ الأخلاق الفاضلة حتى يجد كل فرد و كل عامل توازنه بين محيط واقعه العملي و بين مبادئه التي هـي قيمه و قيم مجتمعه، لان للقيم الاجتماعية دور جد هام في دفع عجلة التنمية عموما، وبصفة خاصة المجال الاقتصادي لأنها الحافز لمشاعر العمال و الموظفين بوعي أو عن طريق اللاوعي إلى بذل كل الجهود لنجاح مشروع المجتمع، للإشارة أن علماء النفس يقولون أن اللاوعي أكبر مجالا من مجال الوعي، و لان ثقافة المجتمع هي ميزته عن غيره من المجتمعات، حيث تعطيه صبغة خاصة عند معاملات و سلوكه اليومي، و إن كان لابد من سن قوانين و تنظيمات لحسن تنظم مجلات العمل فبإمكان أن تصاغ هذه التنظيمات بروح الثقافة الاجتماعية حتى لا تبقى جفاء بلا روح بل تلك القيم الاجتماعية تضمن لها ديمومتهما و قدرتها على أن تفرض نفسها على الساحة المعاملاتية. إن أي تضارب بين القيم و الواقع العملي يؤدي إلى نتائج عكسية تنعكس سلبا على مردودية العمل، هذا من شأنه أن يضع القيم في أولويات الاهتمام.

جدول القييم كمعيار ذاتي لاتقان الخدمة.

الجدول رقم (20):

الجنس و الرتبة / القيم	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي				المجموع الكلي	النسبة الكلية
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة		
نعم	138	139	277	46%	117	87	204	34%	77	17	94	16%	575	96%
لا	2	1	3	1%	6	7	13	2%	5	4	9	2%	25	4%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100 %

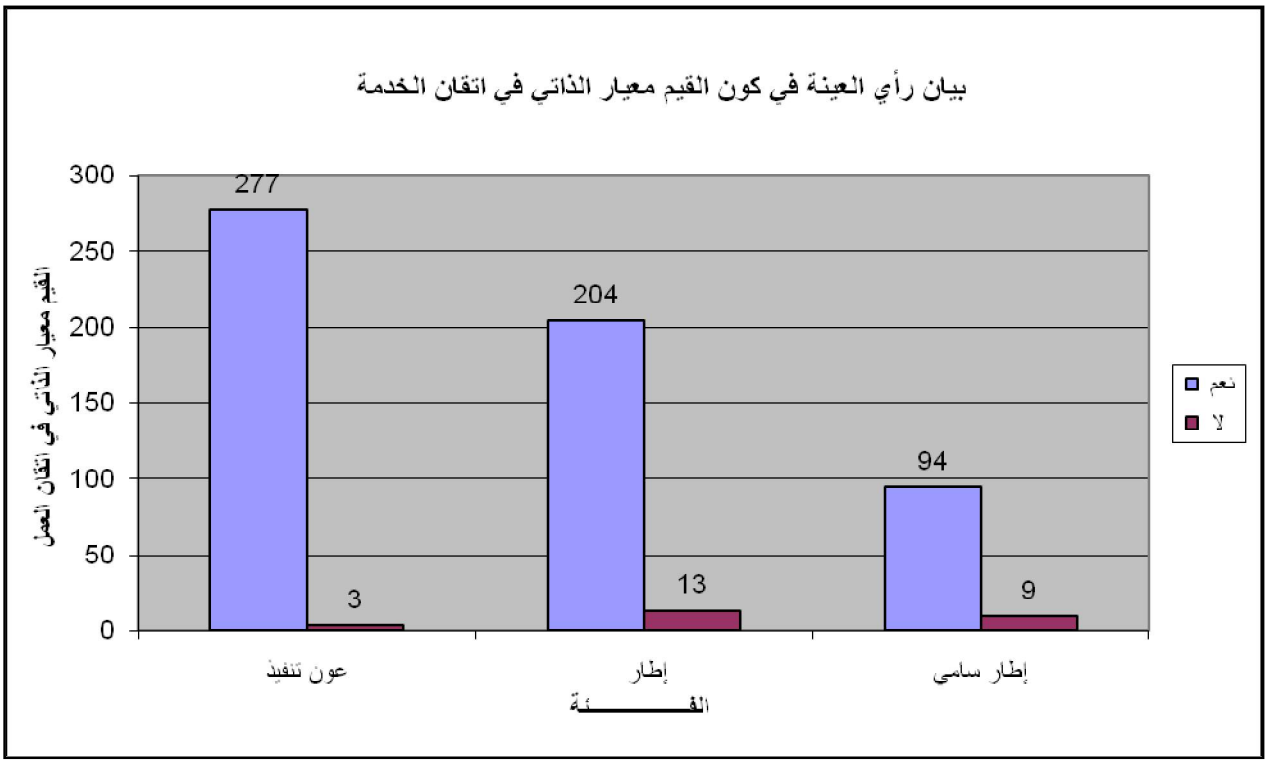

تكاد تجمع العينة على أن القيم الاجتماعية تعتبر معيارا ذاتيا في إتقانها لأداء مهامها، و هذه النتيجة تبين لنا مدى تمسك أفراد العينة بقيمهم الاجتماعية المترسخة في حياة المجتمع هذا من جهة، كما أنهم يولون اهتماما و اعتبارا كبيرين لكل ما من شأنه يعد من أخلاق المجتمع، و عليه نستخلص أن أعوان الجمارك معظمهم متشبع بروح قيم المجتمع الذي يعيشون فيه، ويولون لها المكانة الرفيعة في تعاملاتهم خاصة الاقتصادية لأنها هي المحفز لإتقان العمل و الإخلاص فيه، و بناء على هذه النتيجة، نقول لابد على السلطات التنبه إلى هذا الموضوع و إعطائه حقه من الاهتمام حتى يتجسد في الواقع ويكون ضمن آليات المحفزة لنمو الاقتصاد الوطني، لأن القيم الاجتماعية كما توصلت إليه الدراسات الحديثة في علم الاجتماع خاصة المدرسة الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية كما رأيناه عند تطرقنه للموضوع في جانبه النظري، هي من أهم ركائز نجاح المشاريع الاقتصادية و هي الضمان لديمومة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات و هي خاصية بقائها، لان الضابط الأخلاقي شعور ذاتي يدفع الفرد انتهاج سلوك معين بكل طواعية بمحض إرادته الشخصية، و لا يحتاج في ذلك إلى رقيب و لا حسيب، بل يجد في عمله راحة نفسية لا يجده في غيره من مجالات الحياة.

إن الضابط الأخلاقي هام و أساسي لتحديد سلوك الإنسان، لان من خلاله يستبعد عنصر الإكراه في أداء العمل و في تطبيق القانون و التنظيمات، لأن هذه الأخيرة مهمة كانت دقيقة تبقى دائما لها ثغرات، و في حين غفلة من القائمين عليها قد يستغل الفرد في سلوكه هذه الثغرات ليعمل عكس مضامينها، و يحقق مصلحته ومنافعه على حساب مصلحة المجتمع. إن الغاية في إدخال البعد الأخلاقي في عمل الاقتصاد هو إيجاد التوازن و تكريس الدور الايجابي للحكم الراشد الذي يظهر من خلاله دور الدولة في النظام الاقتصادي، كما يساعد هذا البعد على ضمان دور كل من الفرد و المؤسسات و العائلة و الدولة للقيام بدور ايجابي لتحقيق رفاهية لكل أفراد المجتمع و الإنسانية جمعاء.

وجود قيم اجتماعية متجسد في سلوك أفراد المجتمع، أو نقول وجود ضوابط سلوكية تميز سلوك أفراد المجتمع الذين يقابلونها بقبول واسع غير مشروط، تصبح معه حقائق لازمة لا جدال فيها من أغلبية أفراد المجتمع، كما يلتزم الجميع بهذه القواعد بوصفها إلزامية أخلاقيا، عند هذا المستوى، سؤال ملح يطرح نفسه، وهو كيفية يمكن وضع قواعد أخلاقية يجتمع على احترامها جميع أو معظم أفراد المجتمع أو على الأقل غالبيتهم، و هذا ليس بالأمر الهين في واقع سلوك أفراد المجتمع، لان في الغالب أصحاب النفوذ والمال هم صائغو قواعد اجتماعية تخدم مصالحهم و تقوي نفوذهم حتى على حساب الطبقات الكادحة من المجتمع

و هي طبقة الأكثرية، لان أصحاب المال دائما أقلية في المجتمع، لهذا فإن القيم لابد أن تنبع من صميم و أعماق المجتمع تتكاتف الجهود الخيرة من الفئات المثقفة و الفنانين و رجال الدين و المربون و غيرهم في تكريس قيم متفق عليها تكون كمعيار لسلوك أفراد المجتمع، و تكون صبغة لسلوك تصرفات أفراد المجتمع. و هي المعيار الذاتي لا يستهان به في أداء الخدمة لأنه هو الحافز الأخلاقي الذي يلتزم به الفرد من تلقاء إرادته، و هو كما رأينا سابقا أن الفراغ التنظيمي أو القانوني و التوترات الناجمة عن عدم تقدير الموارد البشرية أحق تقدير، بأن لا تكون معايير الارتقاء في المناصب مثلا خاضعة لمعايير ملزمة للجميع و بأن لا يكون الكفء في هو الرئيس و من دونه المرؤوس هذه الحال تولد وضعيات فردية تسبغ سلوك الأفراد بسلبية و تشاؤمية.

جدول الاسهامات في تحسين و تطوير الخدمة.

الجدول رقم (21):

الجنس والرتبة / تطوير الخدمة	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	137	139	276	46%	118	89	207	35%	79	19	98	16%	581	97%
لا	3	1	4	1%	5	5	10	2%	3	2	5	1%	19	3%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

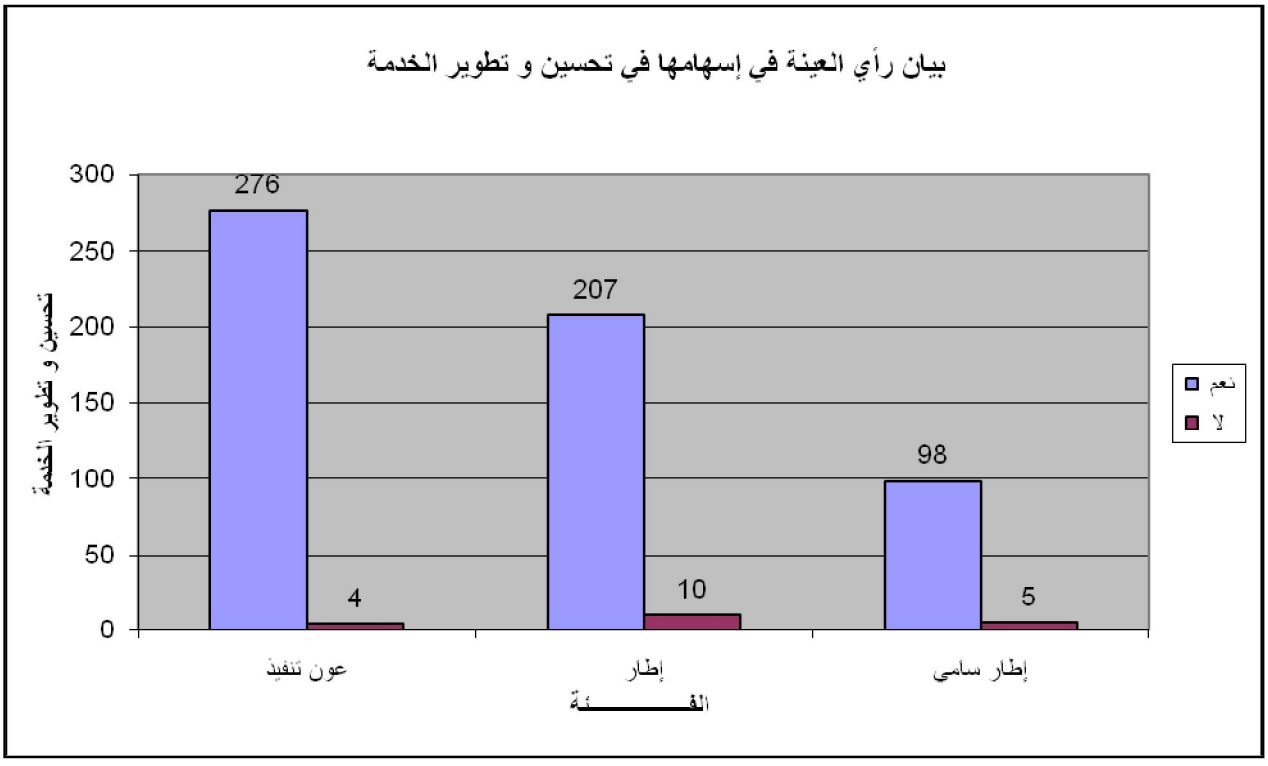

إن أغلبية أفراد العينة تقدم وتقوم بعملها في إدارة الجمارك كنوع من المساهمة في تحسين وتطوير مستوى المؤسسة، أعوان الجمارك يعتبرون نشاطهم مساهمة فعالة في المهام و الـدور المـنوط تـنظيما و تشريعا لإدارة الجمارك، فهي بذلك أي أفراد العينة تكون في خدمة مستخدمي إدارة الجمارك و تقدم لهم شتى أنواع الخدمات، لأنها تعتقد أنها تقوم بواجبها على أحسن وجه الذي من خلاله تؤكد على وجودها كعضو بناء في هذه المجموعة أي الأسرة الجمركية، كما تؤكد و تعيش انتمائها للأسرة الجمركية بما تقدمه من خدمة التي من شأنها أن تطور أداء الإدارة بوجه عام، جاء هذا حسب نتائج استغلال الجدول الواحد والعشرين، و هو متمم و متشابه كل التشابه مع جدول رقم ستة، إلا أنه زيد فيه لفظ تطوير الخدمة، وهذا حتى نتمكن من معرفة مدى تفاعل و تركيز أفراد العينة في إجابتها في الاستبيان الذي وزع عليهم، و عليه فإن النتيجة جاءت متقاربة جدا، حيث أغلبية العينة ترى أنها تساهم بأدائها واجبها العملي فـي تـحسيـن و تطوير الخدمة المقدمة من طرف الإدارة للمتعاملين،- و تجدر الإشارة أن المتعاملين مع مؤسسة الجمارك كثيرون بدءا بالمواطن البسيط مرورا بأرباب العمل و الصناعيين وصولا إلى المتعاملين الاقتصاديين الأجانب أو الموطنين- و هذا مرده إلى الدوافع الشخصية التي يؤمن بها كل عون و التي يجسدها في إتقانه لعمله كما سبق و استنتجنا في الجداول السابقة، هذا دليل يبرهن على دور القيم الاجتماعية و أهميتها في تحسين و تطوير المعاملات بصفة عامة، لذا يجب على السلطات، و مسؤولي تسيير إدارة الجمارك التنبه لهذا الشأن و إعادة النظر في سلم الترتيبات التنظيمية قصد إعطاء القيم الاجتماعية مكانتها التي تستحقها كعامل أساسي في تحسين و تطوير عمل المؤسسة، ويتأتى ذلك من خلال إيجاد و استغلال المبادئ الأخلاقية للمجتمع، و تكييف التنظيمات مع ما تقتضيه هذه المبادئ. نرى أن الفرد الجزائري متمسك كثيرا بسمعته كشخص كذلك فهو حريص على سمعته الوظيفية بشرط أن تولي المؤسسة العامل بها أن تعطيه هذا الاهتمام الذي بالنسبة إليه هو شيء معنوي قوي جدا متجدر بشخصية هذا الفرد.

جدول حول آفاق المؤسسة :

الجدول رقم (22):

الجنس و الرتبة / أفاق المؤسسة	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	42	50	92	15%	53	44	97	16%	39	11	50	8%	239	40%
لا	98	90	188	31%	70	50	120	20%	43	10	53	9%	361	60%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

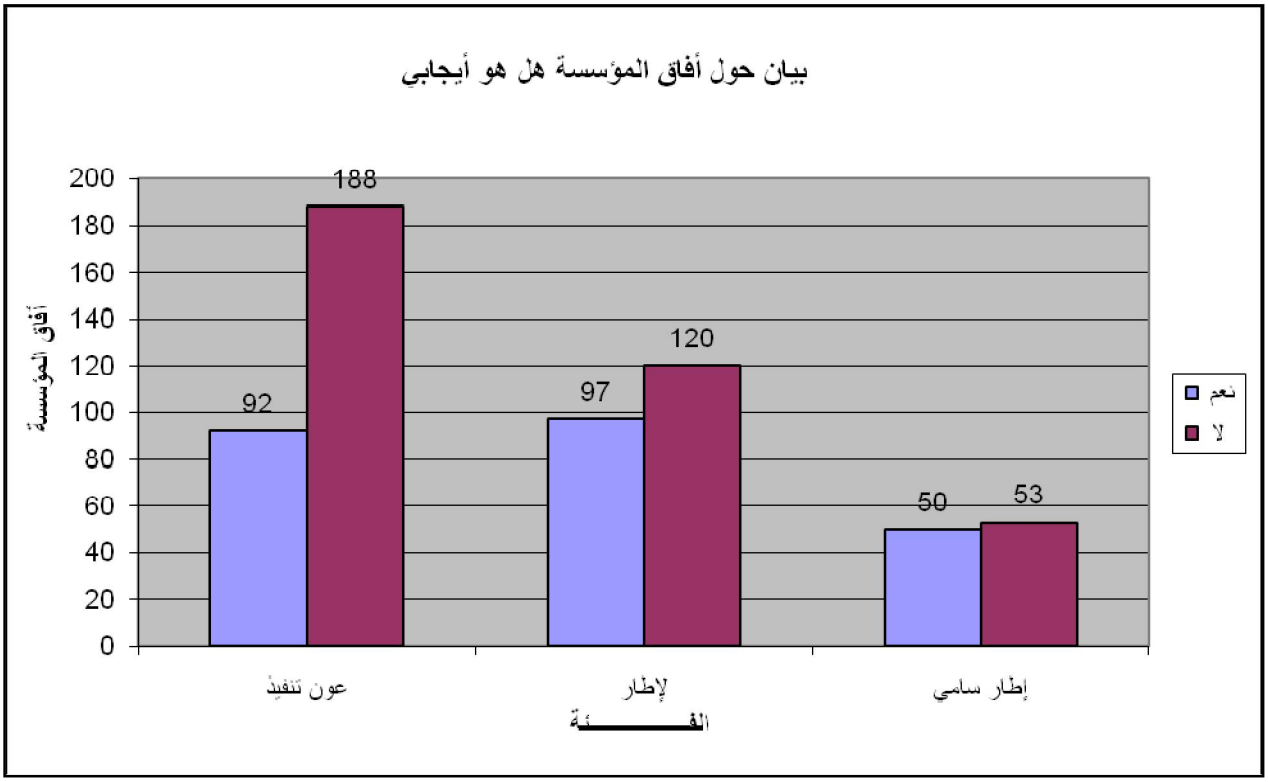

إنه من الغرابة و المؤسف أن تكون أغلبية العينة ترى أن لا آفاق ايجابية لإدارة الجمارك بل هي ظلمة حيث لا رؤية واضحة تلوح في الأفق، و هذه نظرة تشاؤمية لها دلالتها الخاصة، قد تكون لما لهذه المؤسسة من أهمية في مرافقة الاقتصاد الوطني هذا من جهة، كما قد تكون لما لهذه المؤسسة من مناصب حساسة تسمح لأصحابها جمع ثروة هائلة في ظرف زمني قصير، و من هذه المناصب مثلا منصب "مفتش الرقابة" الذي يكون المسؤول عن مراقبة السلع والبضائع، للعلم أن هذه المناصب قليلة مقارنة بباقي المناصب، و عليه فالأغلبية تتمنى الحصول على منصب من هذا النوع و إلا فإنها تتشاءم، وتظلم نظرتها للمستقبل، و قد يكون هذا الذي حصل. و كما قرأناه و جاء في استغلال الاستبيان الذي وزع على أفراد العينة هذا واقع معاش، و إحساس و شعور، لا وهم و لا سراب، الأمر الذي يستوجب على السلطات أن تتوقف عند هذه المحطة المهمة، و هي للتفكير و إعادة النظر في هذا الواقع، الذي يستلزم جهودا كبيرة لترجيح الكفة من آفاق مظلمة إلى آفاق مشرقة باعثة للأمل موحية بالاستبشار، هذا ليس بالمستحيل، لابد من النظر فيما هو ايجابي و دعمه و ما هو سلبي و العمل على إصلاحه و تقويمه. عبر الجداول السابقة لاحظنا أن أعوان العينة في أغلبيتهم يشعرون بإقصاء الجانب الأخلاقي والقيم الاجتماعية من المنظومة التشريعية و التنظيمية لشؤون تسيير الإدارة، و عليه نقول أنه حان الوقت على جميع الفاعلين أن يفتحوا المجال لإجراء دراسات و فتح نقاشات وحوارات حول دور القيم في النهوض بآفاق الاقتصاد الوطني، لان القيم الاجتماعية تحمل معها معنى الانتماء و تعززه، و هذا ما توصل إليه فريق البحث حول الثقافة و التسيير في الجزائر حيث أكد أن الإرث الثقافي للمجتمع الجزائري يمكن أن يكون القاعدة الصلبة في وضع قواعد و تنظيمات لتسيير شؤون المؤسسات الوطنية لما يتيحه من ملاءمة بين التصورات الاعتقادية و بين ما تتطلبه مصالح شؤون تسيير المؤسسات.

جدول حول الخدمة كقيمة مضافة للمؤسسة:

الجدول رقم (23):

الجنس و الرتبة / أداء الخدمة	عون تنفيذ				إطار				إطار سامي					
	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	المجموع الكلي	النسبة الكلية
نعم	130	133	263	44%	115	70	185	31%	71	16	87	15%	535	89%
لا	10	7	17	3%	8	24	32	5%	11	5	16	3%	65	11%
المجموع	140	140	280	47%	123	94	217	36%	82	21	103	17%	600	100%

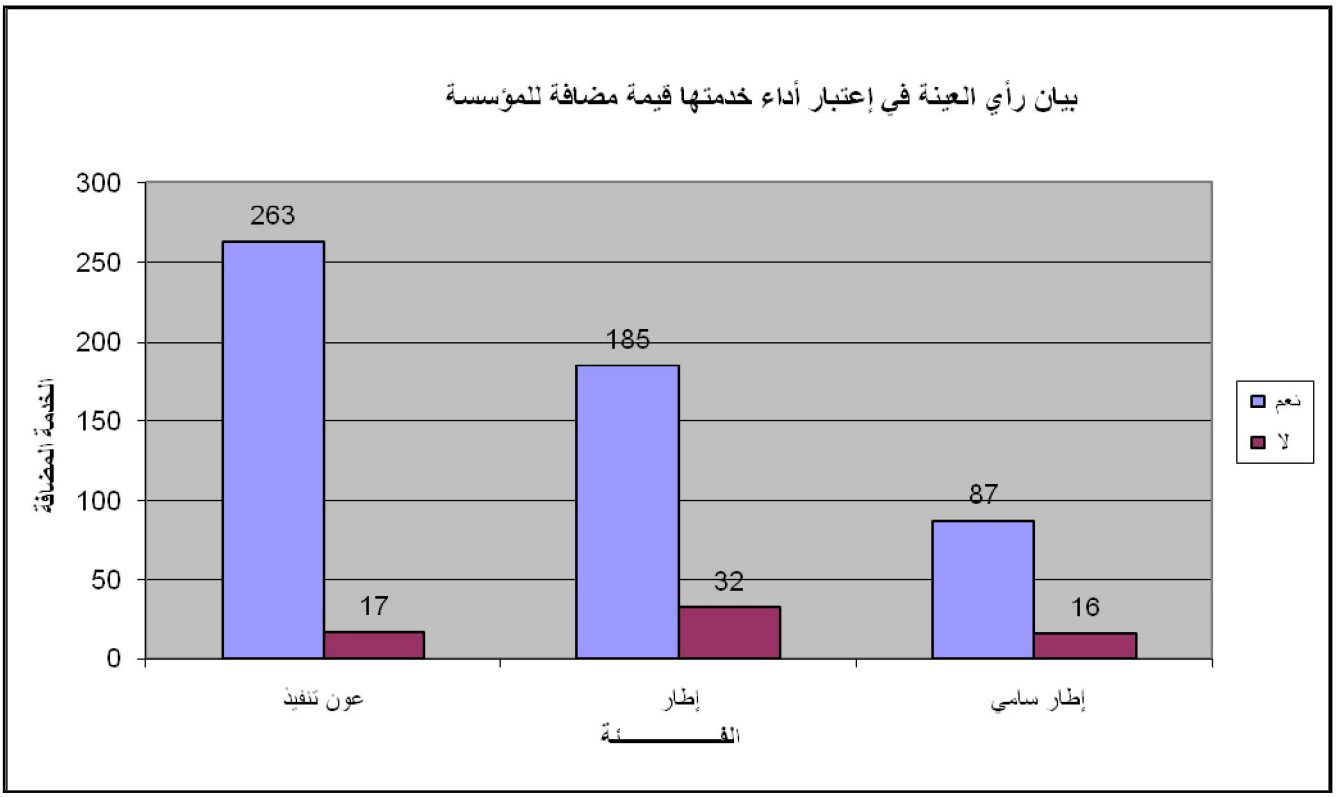

إن أغلبية أفراد العينة و بعد استغلال نتائج البيانات صرحت أن عملها داخل المؤسسة تعتبره قيمة مضافة للمؤسسة، و هذا منسجم و متوافق مع تصريحها أن عملها يساهم في تطوير أداء المؤسسة، فهي بذلك تعبيرا و تجسيدا لروح الفاضلة التي تؤمن بها، وهذا اعتبارا لما تعتقده من تقديم خدمة للمجتمع يعود على إدارة الجمارك بالنفع، و على كل المجتمع عامة، و من خلال هذا العمل يؤكد و يثبت عون الجمارك وجوده كعنصر فعال داخل المجتمع، فهو يستمد وجود حياته من حياة الجماعة التي ينتمي إليها، و هذا الإحساس لا نجده عند كل المجتمعات، لأن هناك من لا يقوم بأي عمل إلا لما يدره عليه هذا العمل من مصلحة أو نفع شخصيا، إذن يمكن القول أن أداء الخدمة بإتقان و بقناعة ذاتية يعتبر كقيمة و أخلاق فاضلة يجسدها أفراد العينة من خلال أداء مهامها الوظيفية، هذا ما يجعلنا نستنتج أن الأغلبية من أعوان الجمارك تؤمن بمبادئ مجتمعها الذي ربى فيها هذه الطاقة المعنوية التي تستلهمها عند تصرفاتها كسلوك عملي وظيفي، كما تحاول استدراك النقائص التنظيمية بإعطائها قيمة مضافة لعملها لجعله صالح للمؤسسة و المجتمع ككل، و تستند هذه الإضافة إلى القيم الاجتماعية التي يرتكز عليها أعوان الجمارك في أداء مهامهم التي تنبثق من روح الثقافة الجزائرية المتميزة عن غيرها من الثقافات، و لا يستطيع أحـد أن ينكر، و لا أن يطمس دور القيم الاجتماعية في تحديد سلوك أفراد المجتمع، لان استغلال جميع معطيات جداول الاستبيان جاءت تؤكد ما ذهبنا إليه.

الاستنتاجات العـامـة للدراسة الميدانية :

كاستنتاج عام من دراسة الإطار الميداني نخلص، أن عـامل القيم الاجتماعية، يعد مـن الركائز الرئيسية التي تدفع و تحفز أعوان الجمارك إلى إتقان مهامهم، كما تعد المحرك الرئيسي في تأديتهم لخدمتهم بروح من اليقين الاجتماعي على أنهم يشاركون في تطوير و تحسين الخدمات المقدمة من طرف إدارة الجمارك لصالح متعامليهم، إلى جانب أنهم واعون أنهم يعملون في مؤسسة عمومية ذات طابع تنفيذي بحت، يقع على عاتقهم تطبيق القوانين و التنظيمات المسيرة لشؤون العمليات الاقتصادية المخولة لهم قانونا تنفيذها، لكن هذا لم يمنعهم من الالتزام ذاتيا بمبادئ أخلاقية منبعثة من روح المجتمع الذي ترعرعوا فيه، و هذا ما يتطابق مع نظرية" ماكس فيبر" الذي اعتبر وحدة التحليل الأساسية للمجتمع هي الفرد الفاعل، والذي يظهر من خلال السلوك الاجتماعي المعبر عن الحوادث الجارية في حياة الفرد اليومية و الأنشطة التي يقوم بها هذا الفرد ويتفاعل مع مجموعة الأفراد و يتفاعلون معه، وهذا السلوك أي السلوك الاجتماعي يتضمن:

- السلوك الظاهري الذي نستطيع ملاحظته واقعيا، و موضوعيا، والذي يعتبر في موضوع دراستنا، السلوك الاقتصادي الذي يظهر من خلال الخدمة المقدمة من طرف أعون الجمارك، و المهام الموكلة لهم.

- السلوك الداخلي، وهي عملية عقلية يتبعها الفرد أو عون الجمارك كالتفكير، و الإدراك والمعتقدات، وفي قضية الحال هي فكرة إتقان الخدمة أو تحسين العمل، من حيث هي قيمة اجتماعية يؤمن بها هذا العون، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فإن مبادئ القيم الاجتماعية تعتبر الركيزة الأساسية في صبغ سلوك أعوان الجمارك بطابعها الأخلاقي القيمي، لان اعتقاد الأعوان بأن تحسين الأداء و إتقان الخدمة يساهم في تطوير دور المؤسسة الجمركية، كما يلزمهم تطبيق القانون الساري المفعول في أداء العمل والخدمة.

هذا الاعتقاد الشخصي الذاتي ينصب على سلوك أفراد الجمارك كما رأيناه في الإطار الميداني لهذا البحث، و هو الشعور يكاد يكون مطلقا، وهذا ما يبرهن كذلك صحة النظرية التي اتبعناها في تحليلنا لهذا الموضوع، والتي تفيد أنه لفهم عمل الفرد و أفعاله، أو سلوكه على مستوى المعنى، لابد من النظر إلى دوافع الفرد ونواياه و اهتماماته، والمعاني الذاتية التي يعطيها لأفعاله، والتي تكمن خلف سلوكه، أي أنه لابد من فهم معنى الفعل أو السلوك على مستوى الفردي، و من وجهة نظر الفـرد

نفسه صاحب السـلوك، وبنفس الطريقة، لابـد من الـنظر إلى نـوايا و الـدوافـع، و الأسباب والاهتمامات التي تكمن وراء سلوك الجماعة التي يعتبر الفرد عضوا فيها، و التي هي في موضوع دراستنا مؤسسة الجمارك الجزائرية، بمواردها البشرية المتمثلة في موظفيها. أي أنه لابد من فهم الفعل الاجتماعي على المستوى الجمعي، و من جهة نظر الفرد كعضو في الجماعة، و في حدود دراستنا للموضوع، فإن اعتقاد أغلب أعون الجمارك بمختلف رواتبهم بالتزامهم بالقيم الاجتماعية، يجسد في الواقع فكرتهم الذهنية الذاتية، و المتعلقة بقيمة العمل المتقن، المترجم في السلوك العملي للفرد في أداء مهامه كقيمة اقتصادية نوعية، تساهم في تطوير العمل الجماعي للمؤسسة، ولولا هذا الشعور لما كان في واقع النفسي و العملي للأعوان هذا التصرف.

وكما يقول عالم الاجتماع الفرنسي " مارسيل موس " الإنسان ظاهرة كلية لا يجوز تجزئتها، كما أوضح أن التبادل لا يخضع للضرورات الاقتصادية فحسب، بل يستعمل لإنشاء علاقات دبلوماسية أو سياسية أو قانونية، كما له في بعض المجتمعات وظائف دينية ولاهوتية، كما سبق تسجيله. إن عملية التبادل في حدود بحثنا تظهر في علاقات العمل التي تربط موظفي الجمارك فيما بينهم من جهة، و بين المتعاملين مع الإدارة من جهة أخرى.

نتائج الهدف الأول للدراسة الميدانية:

الهدف الأول الذي اعتبر أن القيم الاجتماعية ركيزة أساسية لإتقان العمل بالنسبة لموظفي الجمارك، و في مدى التزام هؤلاء الأعوان في أداء مهامهم على روح مبادئ أخلاق المجتمع، نستخلص سلامة هذا الهدف، و صحته،، و ذلك من خلال نتائج جداول الهدف الأول، الذي برهن لنا أن عامل القيم يعد من الحوافز الأساسية في دفع أعوان الجمارك لإتقان عملهم، و بما أن موضوع دراستنا يخص سلوك الفرد كظاهرة اجتماعية، ينبغي أن تدرس هذه الظاهرة من كل جوانبها لفهم كيف يتمفصل ويتداخل السلوك الفردي والجماعي، إذ السلوك الفردي لا يمكن فصله عن المجتمع، كما أن مفهوم الفرد في المـجتمع لـيس معطى طبيعيا أوليا، بل له تاريخ يتلاقى فـيه الطبيعي و الـثقـافي و الفردي و الجماعي، كما رأينا سابقا.

إن أغلبية المبحوثين عبروا عن التزامهم بالقيم الاجتماعية، و امتثالهم لدوافع أخلاق المجتمع، كما أدلى أغلبية أفراد العينة عدم رضاهم عن التنظيمات المسيرة لعلاقات العمل، و تسجيل النقص

فيها للإلمام بكل جوانب نشاطهم، و هي الحـالة التي تـوصلنا إليها بعـد اسـتغلال نـتائج الاستبيان و المعطيات، و هو يعبر عن التباس أو فجوة بين حقل القيم الاجتماعية و التنظيمات المسيرة لشؤون المؤسسة، و القوانين المحددة لعلاقات العمل، و تجدر الإشارة أن الغالبية المطلقة للمبحوثين عبرت أن الدافع الأساسي الذي جعلهم يتقنون مهامهم و يتفانون في أداء عملهم، هي تلك القيم الاجتماعية التي يؤمنون بها، و هذا ما يتوافق كذلك مع نظرية "ماكس فيبر " في مفهوم الفعل الاجتماعي بحيث يصنف "ماكس فيبر " الفعل الاجتماعي إلى:

الفعل العقلاني- العقل-

الفعل العقلي القيمي، بحيث يرى من خلال هذا النموذج أن يكون الفرد واعيا بالقيم المطلقة التي تحكم الفعل، و هي قيم يمكن أن تكون أخلاقية أو جمالية أو دينية، و يوصف الفعل بأنه موجه نحو قيمة مطلقة في الحالات التي يكون فيها مدفوعا لتحقيق مطالب غير مشروطة.

و معنى ذلك أن الاعتقاد في القيمة المطلقة واعيا و متجها نحوها من أجل ذاتها خاليا من أي مطامح خاصة، و لهذا فهو أي الفرد يختار الوسائل التي تدعم إيمانه بالقيمة، و هذا ينطبق في موضوع دراستنا أن القيم الاجتماعية هي الحافز والدافع لإتقان العمل، كما عبر عنه أغلب المبحوثين و عليه فهو حقل يترجم اعتقاداتهم في واقعهم العملي.

نتائج الهدف الثاني للدراسة الميدانية:

مضمون هذا الهدف هو كون وجود هوة أو فجوة كبيرة "ثغرة" بين القيم الاجتماعية التي يؤمن بها غالبية أفراد العينة و بين التنظيمات المسيرة لعلاقات العمل و النصوص القانونية المعمول بها في إدارة الجمارك، نستخلص من نتائج جداول هذا الهدف، أن أغلبية المبحوثين عبروا عن شعورهم بنقص التكفل القانوني في أداء الخدمة، حيث لولا إيمانهم و التزامهم بالقيم الاجتماعية التي يجسدونها في واقعهم العملي لما كانت خدماتهم المقدمة تكتسي نوع من الإتقان، كما أدلوا عن عجز القوانين لوحدها لتطوير الخدمة وتحسينها، هذه الحالة ولدت شعور بنوع من الهوة بين واقع العملي للأعوان وبين ما يعتقدونه من قيم. و هذا ما توصل إليه الباحث دانيل مركير Daniel mercure مع فريق عمله المتكون من باية حريسان، سماعيل صغير، أندري ستينهوت steenhaut ، من مركز البحث الكندي، عندما أجرى دراسة حول الثقافة و التسيير في الجزائر في سنة 1993م، استخلص بعد هذه الدراسة

التي أجريت مع 1052 أجيرا، أن هناك ما سماه « le fort hiatus culturel ، الثغرة الثقافية القوية، حيث يسجل وجود فجوة كبيرة بين التنظيمات المسيرة للعمل داخل المؤسسات و بين ثقافة المجتمع [1] » هذا ما يوافق النظرية المستخدمة في تحليل موضوعنا، و هي النظرية الفينومينولوجيا، التي تهتم بالظواهر التي قد تكون أحداثا أو موقفا أو تجاربا أو مفاهيما.

و تنظر هذه النظرية للظواهر الاجتماعية على أنها كل متكاملا، يعتبر القصد مركزا محوريا، لأن الوعي هو دائما وعيا بشيء ما، فليس هناك فصل بين الذات و الموضوع، فماهية الموضوع إنما تتشكل بواسطة نوعية القصد المعين الذي يعالج من خلاله الموضوع، و هي تعتني بالوصول إلى الحقيقة الموضوعية من خلال الواقع حيث يصبح ما يعتقده الفرد واقعا، في حال هذه الدراسة الفكرة المطلقة ألا و هي الفكرة القيم الاجتماعية كركيزة أساسية في تحديد السلوك الاقتصادي، و هي فكرة تكاد تكون مطلقة لأغلبية أفراد المبحوثين بالتزامهم بقيم المجتمع.

و كما رأينا في الإطار النظري للموضوع أن للقيم الاجتماعية دور هام في تحريك سلوك الأفراد بوجه عام، و على وجه الخصوص السلوك الاقتصادي، و نشاط أعوان الجمارك، و على هذا نقول أن المؤسسات الاقتصادية بالرغم أنها ملزمة بتطبيق القانون و التنظيمات، إلا أنها مجبرة على إيجاد التوازن بين القيم الاجتماعية، و بين هذه التنظيمات حتى تضمن حسن سيرها و إتقان مردوديتها، كذا تطورها و نموها.

1 –Daniel Mercure : « culture et gestion en Algérie », op.cit., p 16.

خلاصة الفصل:

بعد سرد جميع المعطيات و المعلومات المتحصل عليها في الحقل الميداني المتمثل في إدارة الجمارك الجزائرية و بعد استغلالها و تحليلها ، نستخلص الاستنتاجات العامة حول الدراسة الميدانية و التي من خلالها نمحص المعلومات النظرية و نكيفها على الواقع الميداني، و نتأكد من سلامة فرضيات البحث من عدمه. و كانت النتيجة أن جميع فرضيات الموضوع جاءت سليمة، لننتهي إلى استخلاص عام حول هذا البحث المتواضع، و بعده اقترحنا بعض الأفكار التي رأيناها قد تكون محل دراسات في المستقبل قصد المساهمة في إيجاد الحلول للتساؤلات و الإشكاليات المطروحة.

كما يمكن أن تشارك هذه الأفكار في بعث أمل و تفاؤل في مستقبل اقتصادنا الوطني الذي يعاني من عدة أزمات، منها ما هو مادي كقلة الموارد، و منها ما هو أخلاقي كما رأينا فيما سبق، و هو تجافي القيم الاجتماعية عند صدور التنظيمات و قوانين العمل، ولا مناص من الرجوع إلى روح قيم المجتمع إذا أردنا النهوض و تنمية قدرات بلادنا خاصة منها الاقتصادية، لان جميع الدراسات و الأبحاث الحديثة أكدت على ضرورة أخلاقية سلوك الفرد بصفة عامة، و التعاملات الاقتصادية على وجه الخصوص. سوف نلج إلى الاستنتاجات العامة حول موضوع البحث.

إستنتاجات عامة لدراسة الموضوع:

- إن الفرضية الأولى لموضوعنا جاءت سليمة حيث أن التنظيمات و التشريعات لوحدها غير كافية لإضفاء القوة المعنوية لسلوك و نشاط العامل، كما استخلصنا أن السلوك الاقتصادي لعون الجمارك، إنما يصدر من صميم وجدان هذا العون الذي يعبر عما يعتقده من قيم اجتماعية ترسخت فيه منذ الطفولة، ولم يصدر هذا سلـوك مـن عدم، بل سبقته تصورات و أفـكار يحـملها في إدراكـه، و هي عــنوان عن ثقافته الاجتماعية، و يمكن اعتبارها الضابط الأخلاقي لسلوك الفـرد الاقتصادي، و هذا ما أكدته عدة نظريات علمية تطرقنا إليها عند إجراء هذه الدراسة.

- كذلك الفرضية الثانية لهذا البحث جاءت سليمة، إذ لا يمكن فصل السلوك الاقتصادي للفرد من القيمة الأخلاقية التي يحملها، كما رأينا من خلال الجانب النظري لمعالجة هذا الموضوع، إذ أن الدراسات الاجتماعية الحديثة أغلبها تؤكد هذا الطرح، و تربط سلوك الفرد بثقافته الاجتماعية.

- فرضيتنا الثالثة هي كذلك جاءت سليمة و صحيحة، حيث أن السلوك الصادر عن قناعة يكون منبعه القيمة الأخلاقية التي يحملها هذا السلوك، و عليه يكون هذا العمل مميز عن غيره من الأعمال الصادرة عن إكراه أو بالرتابة، لان روح سلوك الفرد هي تلك القيم التي يحملها هذا السلوك وتكون هي بمثابة مرآة لتصرفه العملي.

- كذلك الفرضية الرابعة جاءت صحيحة و سليمة، إذ أن مردودية نشاط مؤسساتنا لا ترقى لمستوى نشاط مؤسسات الدول المتطورة لان التشريعات و القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في بلادنا لا ينبع من روح قيم المجتمع، الشيء الذي ينتج عنه ظهور فجوة بين معتقدات و ثقافة العمال و الموظفين، و بين هذه التنظيمات التي لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تكون لوحدها الضامن لحسن سير المنشأة الاقتصادية، و هذا ما استنتج عند جمع المعطيات و المعلومات الميدانية.

و هو نتيجة دراسة البحث حول الثقافة و التسيير في الجزائر المنجز سنة 1993م، و هو الأمر الذي تطرقنا إليه فيما سبق.

- نجاح المجتمع، و سر تفوق بعض المؤسسات كان مرده مدى اعتماد مسؤولو هذه المؤسسات على تعبئة موظفيهم اعتمادا عــلى مبادئ الثقافية للمجتمع، و هذا ما توصلت إليه دراسة " توماس بيتر و روباروترمان" حسب ما ورد في كتاب "ثمن التميز"، و هذا ما رأيناه في الفصول السابقة، كما أن

التنظيم لوحده يبقى غير كافي حتى يفي بالمطلوب، و يجعل من مؤسساتنا متميزة، و هذا مرده كون أن هذا التنظيم عند نشأته لم يأخذ في الحسبان قيم الاجتماعية كمعيار في تحديد علاقات العمل.

من خلال هذه النتائج يمكن التوصل إلى الأفكار الآتية:

1- فكرة الإنسان ابن بيئته، لها دلالات واسعة و منها أن الإنسان في الغالب مهما كان لابد أن يتأثر ببيئته، بل هي التي ترسم له طريقة حياته وتصقل شخصيته، لان البيئة بمكوناتها الحضارية و الجغرافية هي التي تحدد وجهة الإنسان، وترسم منهاج تفكيره و تبني شعوره و أحاسيسه، وإدراكـــه و تصوراته، والمجتمع مسبوغ بطابع بيئته، إن كان عبر التاريخ من خالف هذا الواقع فهو حالة شاذة لا يقاس عليه. تتمثل هذه البيئة في عدة مؤثرات اجتماعية، و طبيعية، و مؤسساتية، فهي التي تكون المجتمع.

- داخل المجتمع الصغير، و المجتمع كبير، قوى تحيط بالفرد تبدأ بمحيط الأسرة ثم المدرسة، محيط الدين، محيط السياسي، محيط الاقتصادي، محيط التواصل، و ما أخطره اليوم ألا وهو محيط التواصل، فهو الذي جعل من المعمورة قرية صغيرة، حيث ما يحدث في أقصى الشرق يعلمه من في أقصى الغرب. البلدان المتطورة و العالم المتقدم، لما علم ما تمتلكه هذه العناصر من قوة في رسم طريقة حياة المجتمع، أصبح يخطط و يرسم حسب دراسات استشرافية لما يكون عليه المجتمع في المستقبل، و يوجهه إلى نمط أو أنماط معينة من أساليب العيش و التفكير، و أنشأ لذلك مراكز أبحاث علمية تقوم بدراسة المجتمعات من جميع نواحيها، و تحدد و ترسم لكل مجتمع اتجاه و نمط معين للعيش، مسخرة لذلك كل الوسائل المادية و المعنوية، و ما نراه من تقدم متسارع في الاتصال، إلا وسيلة من هذه الوسائل. طبعا هذه ظاهرة جد خطيرة، فهي تعتبر الغزو الفكري و الاستعمار أو الاستدمار الجديد الذي هو الوابل على البلدان المتخلفة، التي لا تخطط و لا تستشرف، و لا تمتلك القدر الكافي من العلوم و التكنولوجية لتواجه هذا الغزو، لأنها تعيش عالة على غيرها، هذا يدفعنا إلى القول أنه:

- من اعتمد على غيره اقتصاديا و صناعيا، لابد أن يتنازل عن بعض مبادئه الفكرية، ولو جزئيا حتى يتحصل على مراده من قوت و دواء أو غيرها من ضروريات الحياة، و لا يمكنه أن يعطي للقيم مكانتها في معاملاته، لأنه مغلوب على أمره، و كما قال ابن خلدون: " المغلوب مولع بإتباع الغالب"، قد تملى عليه تصرفاته و عندها تغيب عنها الأخلاق الفاضلة، لان الحضارة و أشكالها

الثقافية هي المادة الأولية لآليات تفكير الإنسان، الذي لا ينتج إلا حسب هذه المادة الأولية، التي يتلقاها منذ ولادته، هناك فكرة قائلة أن العقل لا ينتج إلا بقدر ما يستهلك، و عند هذا المستوى تقوم الإيديولوجية بالدور الأساسي في الإنتاج الفكري. حيث أن مستوى الحضارة التي يعيش فيها الفـــرد، و الثقافة المورثة هي التي تتحكم في طريقة تفكيره، الذي يترجم إلى سلوك عملي، و الدول المتطورة تعمل ليلا نهارا على هذا المحور الأساسي، حتى تبقي سيطرتها على المغلوب عليهم.

2- علمنا التاريخ أن ظهور العظماء لا يكون إلا بالعمل الجهيد و البـذل الكثير سـواء بالنفس و النفيس، وما برز عالما على أقرانه إلا ببذل جهد كبير و أكثر تضحية، لان من سنة الحياة أن جعل سبب النجاح، السعي الجهيد و الصبر الدائم و تحمل المتاعب والأعباء، و من لم يبذل جهدا، ولم يتحمل المتاعب والصعاب ما نال نجاحا، و لا تفوقا، بل كان مصيره الفشل و الرسوب و الخيبة، إذ أن النجاح مرهون بالعمل المستمر، وليس أي عمل بل لابد أن يكون عملا صالحا حتى يكون ناجحا و لا يكون كذلك إلا إذا حمل قيما فاضلة، و خدمة المجتمع. نلاحظ أن سلوك الفرد دائما يصبغ بقيمة ذاتية نابعة من تصوراته، لهذا نقول أن التعامل مع القيم من المسائل صعبة، لأنه يمس بالدرجة الأولى تصورات الناس و اعتقاداتهم و منطلقاتهم الفكرية و العقائدية.

- و كما هو معلوم فالناس يختلفون في تصوراتهم في أشياء كثيرة، و إن كانوا يتحدون في بعضها فتبقى صفة الاختلاف هي الغالبة على طبيعة البشر، لهذا نجد أن القيم الاجتماعية التي يراها البعض ايجابية، قد يتصورها البعض الآخر على أنها سلبية، لأن الخلاف بين الناس يكاد يكون أمرا أزليا، لان ثقافة المجتمعات ترسخ في أعماق وجدان الأفراد، و في شعورهم الواعي و اللاواعي، فبعض المبادئ و المنطلقات تجعل منهم يميلون بصفة تلقائية إلى الحكم على القيمة وإعطائها صبغة الإيجاب أو السلب، خاصة إذا حكم المرء على القيمة بمعايير ذاتية، وبالنتيجة نقول أن فساد التصورات يعنى فساد الأفكار بعبارة أخرى، يعني تلوث الأفكار الذي يؤدي إلى تلوث المحيط والمناخ المعيشي، و هذا ما يؤكد أن القيم تؤثر حتى في البيئة الاجتماعية، و هذه ملاحظات واقعية في مجتمعاتنا، وما يزيد هذه المسألة تعقيدا هو أن الإنسان خلق و جبل في ذاته أن جـمع بـين الأضـداد مـن إيـجابـيات و سلبيات، فكلما غلب جانبه الايجابي تفوق و نجح و كلما ترك العنان لسلبياته، كان فاشلا ضعيفا راسبا، و هذه من سنن كونية فطر الناس عليها.

3- إن مبدأ القيم الأخلاقية و الاجتماعية بعد الثورة الصناعية و تحرر أنظمة الحكم من هيمنة الكنيسة التي كانت تربع الملوك و السلاطين على عروشهم، و لم يكن هذا التحرر لولا دعاة الفئة المثقفة والمفكرين آنذاك بوجوب فصل هيمنة الكنيسة و الدين وكذا كل القيم والأخلاق عن ممارسة السلطة وتسيير شؤون الحياة الاجتماعية، و من وقتها والقيم الأخلاقية في اضمحلال و تلاشي، تاركة المجال لمبدأ المنفعة أو الحاجة، أي الماديات في اتساع و الضغط في رسم الحياة الاجتماعية، حتى أضحت حاضرة الدول الغربية تعرف بالحضارة المادية، و كأنها لا تصل بالقيم الأخلاقية و لا تربطها أية رابطة بكل ما هو أخلاقي و ديني. لكن اليوم مفهوم القيم أخذ أبعادا و تصورات أخرى حيث أصبح مؤشرا لمدى نجاح المشروعات الاقتصادية وتحديد سلوك الفرد، لهذه الأسباب فالاهتمام بالقيم دائرته في اتساع مستمر و بخطى متسارعة، لان غلبة القوة الاقتصادية على السياسية هي مقاربة العصر الحديث.

4 - لابد من التوافق بين القيم الاجتماعية و الإنتاجية و المردودية، و هذا يعد من مظاهر علاقة القيم بالاقتصاد، لذلك فالمجتمع أكثر حاجة إلى المنشآت المنتجة من الجمعيات الخيرية، لذلك فإن أصاحب المنشآت المنتجة قد يلجئون إلى صرف العمال وتسريحهم للحفاظ على منشآتهم، وتجنب الإفلاس ولا يعد هذا التصرف غير أخلاقي بل بالعكس فهو يحفظ للمنشأة دوامها، في نفس الوقت يحفظ لبعض العمال مناصبهم، و لصاحب المنشأة ربحه، أما إذا تصرف صاحب المنشأة بعواطفه و لم يصرف بعض العمال للحفاظ على المنشأة فقد يفلس و تذهب المنشأة بكاملها. أما الجمعيات الخيرية، فهي تقوم بعمل رائع وتخدم المجتمع لكنها في الغالب لا تنتج شيء، بل بالعكس فهي تستهلك و فقط، أما المنشآت فهي تخلق الثروة و تنميها و على هذا فهي عماد و أساس ازدهار المجتمع، ما يعده بعض الناس ليس من الأخلاق و منافيا لها، قد يكون هو عين الأخلاق و من صميمها، كما رأيناه في المثال السابق، فهذا ما يدل إلى ما ذهبنا إليه أن موضوع القيم الاجتماعية من المواضيع الصعبة جدا، ولا يمكن الإلمام بتفاصيلها إلا بالدراسة و المعرفة معمقة متأنية.

5 - الأخلاق الفاضلة هي التي تحدد على أساسها أهداف النظام الاقتصـادي و هي المقياس و المعيار من مرامي النظام الاقتصادي، الذي يهدف إلى إرساء أسس العدل و حماية الضعفاء من طغيان الأقوياء، كما تعمل الأخلاق و القيم من أجل تخليص المجتمع من الآفات الاجتماعية التي منبعها الفساد بدأ بالرشوة و المحسوبية و المخدرات والتهريب و التهـريب الضـريبي و الاحتكارات بكل أشكالها، كما سبق أن سجلنا.

- كما يحتاج المجتمع إلى الأخلاق الفاضلة في تهذيب السلوكيات سواء للمستهلك أو المنتج، و على إثرها تحدد الأولويات والضروريات في التعاملات الاقتصادية سواء في مرحلة الإنتاج أو في توزيع العمل وتوزيع الثروات، و حتى توزيع الأرباح، أيضا من الأخلاق أن تستثمر الأرباح في خلق الثروات وليس من الأخلاق في شيء التبذير و الإسراف، و الترف المبرح المؤدي إلى الخلاعة والتميع، لكن واقع غالب المجتمعات اليوم على عكس ما هو أخلاقي، فلا مكانة للقيم في المعاملات الاقتصادية العالمية، حيث على المستوى العالمي فالنظم الاقتصادية قائمة على المنفعة و المنفعة فقط، و لا الأخلاق و لا القيم تتحكم في المنظومة الاقتصادية. بل إن عصر العولمة و ازدهار تكنولوجية الاتصال، ساعد هيمنة الرأسمالية على أن تشد بزمام الاقتصاد العالمي و جعلته في خدمتها و هي تعمل على بقائه و تـمكنه أكثر فأكثر حتى تبقى الدول البـــلدان الـمتخلفة "بازارات للاستهلاك و فقط".

أما كل ما هو أخلاقي فهو شعارات فارغة لا تعني شيء، ترفعها الدول القوية متى احتاجت إليها كذريعة للوصول إلى أهدافها ولنا في الحرب على العراق أكبر دليل على ما نقول، و التدخل في ليبيا و ما هو جاري في بلدان المتخلفة عبر العالم. هذا على مستوى الدولي، أما على المستوى الفردي كذلك نجد من الناس من يحب أن يعامله غيره بالأخلاق الفاضلة الحميدة، فلا يكذبون عليه و لا يغشونه ولا يخدعونه، و يتقنون له العمل و ينصحون له في القول و العمل، لكنه هو ذاته لا يعامل الناس على أساس هذه القيم الفاضلة فهو يكذب على الناس و يسرقهم و يخدعهم و يغشهم و لا ينصح لهم لا في القول و لا في العمل.

- و هنا يكمن الخلل، و نكون أمام طلب سراب وحلم، و وهم، فمن أراد أن يعامله الناس بأخلاق و سلوك حميدة، فعليه أولا هو أن يعاملهم بهذه القيم الفاضلة، وأن يكون هو المنبع الأول لها و ليس العكس، هذه كقاعدة عامة، و في نظر الإسلام تصان المبادئ الاجتماعية على أساس

سلوكات و معاملات حقيقية واقعية، و ليس على أساس نظريات و معان فكرية فقط، و لهذا المضمون نجد معنى الحديث الشريف " الدين معاملة".

فلهذا كانت الأخلاق الفاضلة مطلوبة في المعاملات الاجتماعية لقوام المجتمع الصالح، وهي أكثر ضرورة لنجاح التعاملات الاقتصادية و نجاح المشاريع التنموية، فمتى تحلى المجتمع في سلوكياته الاجتماعية بالفضيلة ضمن تفوقه و تقدمه، وعلى وجه الخصوص المعاملات الاقتصادية سواء على مستوى الفردي أو المحلي والإقليمي و حتى العالمي، فمتى كانت هذه المعاملات تأخذ في الحسبان بالأخلاق كلما كان نفعها وصلاحها أعم و أظهر.

6 - إن الأزمات الاقتصادية و المشاكل الإنسانية في واقع الحياة المعاصرة، لا يمكن حلها بلمسة سحرية، بل لابد من دراسة معمقة تبحث عن أسباب هذه الأزمات و منبعها، قصد اجتنابها و تذليلها في الواقع السلوكي، و عليه إعادة النظر في تنظيم كامل للمجتمع، و بالأخص النظام الاقتصادي، بحيث ينقل الفرد من مجرد رجل اقتصادي إلى إنسان واع بأهمية القيم الاجتماعية التي يبني عليها تصرفاته، و سلوكه و يحيا مثل الأخوة و العدالة كما يحيا إنسانيته بفطرته الخيرة.

7 – "ماركس فيبر" لم ير ضيرا في أنه من الممكن، لا بل من المرغوب فيه أن تخضع المعايير لنقد عقلاني، و هو يؤكد مغزى النقاشات حول التقييمات العملية، من ضمن أشياء كثيرة في استخراج بديهيات القيم المنتجة داخليا إذا كانت قيمة الأشياء تصدر من خلال قناعات ذاتية و معايير علمية، فلابد أن يتدخل العقل في إصدار هذه المعايير و لا تترك تائهة لشطحات الأهواء.

- إذن يمكن للعقل السليم أن يصدر قيما اجتماعية بعيدة عن المصادر الدينية و السياسية أو غيرها، و المجتمعات العلمانية بحاجة لهذا الطريق لرسم أخلاقا و قيما و معاييرا عملية اجتماعية، و إن كانت لا توجد حقيقة فعلية موضوعية مطلقة، بل لدينا نظريات تفسر الظواهر و السيرورة الاجتماعية، ومن ثمة كان لزاما مواجهة كل نظرية بنظريات أخرى، لأنه ليس لدينا حقيقة فعلية موضوعية، وبالنتيجة يمكن القول أن النظريات الاقتصادية و علاقاتها مع القيم الاجتماعية تتكامل فيما بينها، لأن كل واحدة تعالج موضوع الدراسة من إحدى زواياه، و تجيب عن جانب من التساؤلات المطروحة، ولا ضير في ظهور مستقبلا نظريات أخرى لتستكمل الإجابة عما هو مطروح كإشكالات

ومسائل لتزال بدون إجابة، بل لابد مستقبلا أن تكون نظريات بمفاهيم معيارية أخرى، لأن سيرورة الحقيقة العلمية لا يمكن تقيدها لا بالمكان و لا بالزمان، ما رأيناه من نظريات في الجانب النظري لهذا البحث يدخل في منظار هذه المفاهيم.

-إن النقد العقلي أنتج منهاجا لتفسير النظريات و تبيان نقائصها، لكن ما أمكن العقلانيين أن يأتوا بحقيقة فعلية موضوعية متفق عليها و غير قابلة للنقد، و من ثمة بقي المجال العلمي و المعرفي مفتوحا على مصراعيه، خاصة و أن الاعتراف بمحدودية العقل البشري حقيقة بديهية لا خلاف فيها، ولذا تكاتف جهود العلماء و المفكرين بمختلف اتجاهاتهم و مذاهبهم ومدارسهم و عقائدهم يجب أن تكون هي الركيزة الأساسية لمحاولة الوصول إلى إجابات مقنعة و فعالة تخدم رفاهية البشرية، لأن الحقيقة ليست حصرا على دين أو جنس أو عرق بشري، و لا هي حبيسة رقعة جغرافية معينة. النظرية الاقتصادية و مهما كانت أسسها، و التي كانت تبدو الوحيدة الصالحة و القادرة لتحقيق الرفاهية البشرية في القرون الماضية، فهي اليوم بلا خلاف لم تعد قادرة على ضمان رفاهية البشر وبينت محدوديتها، حتى وإن قدمت فيما مضى الشيء الكثير في تطوير النظام الاقتصادي فلم تبق قادرة على مواكبة التطور الاجتماعي للمجتمعات المعاصرة، تبدو هذه الأسئلة بحاجة لإجابة.

- للإجابة عن الإشكالات و لمعالجة المسائل العالقة يمكن اقتراح فتح مجـــال البحـــث و الدراسة الآراء الآتية:

1 – وجوب إعادة النظر في علاقة القيم الاجتماعية بمبادئ الدين بمفهومه الواسع، إذ ليس بالضرورة ما هو من الدين يعد من القيم الاجتماعية، كذلك ليست القيم الاجتماعية هي شعائر دينية، و عليه حتى تستوضح الرؤيا أفضل، لابد من دراسة معمقة حول حدود التقارب بين الدين و الأخلاق.

كما تحدد الفواصل بين هذين الظاهرتين، بحيث كلا منهما يشكل عنصرا هاما في حياة المجتمع، و كثير من الناس لا يفرقون بين ما هو ديني و ما هو أخلاقي، و الخلط بين الظاهرتين يولد شيء من النفور و التباعد عن كثير من مبادئ الأخلاق و القيم الاجتماعية لاعتقاد أنها من ظواهر الدين بدعوى اللائكية أو غيرها من الدعوات، أو النفور من بـعض الضوابـط لا يؤمنون بها و قد تكون هذه من صميم القيم الاجتماعية، و حتى من صنف القيم الإنسانية، لذا نرى أن هذا الموضوع يستحق التفاتة خاصة و معمقة لأنه يمس حياة المجتمع في معاملات أفراده.

2 – إعادة النظر في مفهوم النظام الاقتصادي، لان الكثير من الناس ليزال يقيد النظام الاقتصادي فقط في جوانبه النظرية، و واقع الحال يقول أن الاقتصاد الحالي أصبح لا تقيده رقعة جغرافية و لا جنس بشري و لا ثقافة بذاتها، و الأدهى في الأمر أن الاقتصاد أصبح لا يتقيد حتى بالمعتقدات و الإيديولوجيات، المهم الربح و المنفعة، و ما الشركات المتعددة الجنسيات إلا دليل على ما نقول، هذه الأخيرة سيطرت على الكورة الأرضية كلها، و هي التي تقرر نوع النظام السياسي في مناطق العالم، إذ هي التي تصنف العالم إلى عالم شرقي وعالم غربي، و عالم متطور وآخر عالم ثالث، و غيرها من التصنيفات التي لا نرى لها قاعدة علمية و لا منهجية في ذلك، و خلاصة الأمر هي ديمومة سيطرة هذه الشركات العملاقة على ثروات العالم.

كما أصبح الاقتصاد هو الظاهر و الأكثر تأثيرا في الحياة الاجتماعية، و هو الذي يحدد السياسات المنتهجة و عليه، على القائمين على شؤون الدولة النظر للاقتصاد على أنه البوابة الأساسية و المحورية لأي تقدم و ازدهار، و حتى يتقوى وينمو هذا الاقتصاد لابد من تحريره من جميع القيود و أولها القيود البيروقراطية و المذهبية و العقائدية، و التركيز على العمل المربح و تحصيل المنفعة، بتوسيع النظرة إلى اقتصاد عالمي و لا يقتصر على الوطني و المحلي، لذا يجب تشجيع إقامة اقتصاد خارج حدود الوطن، المهم هو خدمة الوطن.

3 – تنظيم علاقات العمل داخل المؤسسات العمومية و الخاصة، يهدف إلى إيجاد اقتصاد قوي ينمو و يزدهر، بأداء عمل أو خدمة متقنة، أين يشعر العامل أنه يقدم قيمة مضافة لمؤسسته و يؤدي دورا فعالا و إيجابيا لمجتمعه، لذا يجب عند وضع هذه التنظيمات و القوانين أن يؤخذ في الحسبان مبادئ الثقافة الوطنية التي هي مصدر القيم الاجتماعية لأي مجتمع، و هي التي يستلهم منها الفرد قوة انتمائه الحضري كما تزوده بقوة ذاتية تجعل منه عنصرا ضمن باقي عناصر المجتمع الذي يعشون فيه بتناغم و توازن، و إن لم تكن القوانين و التشريعات نابعة من أعماق الحضارة الثقافية للمجتمع سوف لا تؤدي المرجو منها لأن أفراد المجتمع لا يحتضنوها بصفة عفوية و لا تلقائية، و قد يحتال بعض أفراد المجتمع على مخالفتها كلما أتيحت لهم الفرصة، أو لا يمتثلون لأوامرها إلا تحت الإكراه، و هذا لا يتماشى مع منطق تحسين الأداء و تطوير الخدمة، بل يكتفي العامل في أداء مهمته بما تلزمه به القوانين و التنظيمات، و لا يكون لعمله روح من الإبداع و الإتقان، و لهذا يجب إجراء دراسات اجتماعية و نفسية معمقة تأخذ بعين الاعتبار مكونات الهوية الحضارية لأفراد المجتمع حتى

تتماشى و تتلاءم قوانين و تنظيمات العمل مع محفزات الثقافية في دفع النمو الوطني بتحسين و تطوير اقتصاد البلاد، لأنه مهما حاولنا إجراء و تطبيق برامج عصرنة مؤسساتنا و مهما أنفقنا من قدرات ملية و بشرية، فلا تلبي هذه البرامج المطلوب إذا لم تواكبها تنظيمات و تشريعات منبثقة من روح الثقافة الاجتماعية للوطن.

4 - ظاهرة الفساد من المسائل الشائكة و المعقدة، و ليست بالسهولة التي يتصورها البعض، و عليه لابد من إعادة النظر في مفهوم الفساد، لأن هناك خلط كبير فيما هو من الفساد و ما ليس هو منه، فكثير من المظاهر تبدو مظاهر عادية و هي في حقيقة الأمر من الفساد، كما رأينا في معالجة الجانب النظري للبحث أن ظاهرة الأجر الفاحش فهي من مظاهر الفساد كذلك الأمر بالنسبة لبخس الأجر، لهذا فإن سلم القيم في المجتمع لابد أن يضبط و لا يترك لأهواء الناس. كما أن هناك أنواع كثيرة من الفساد غائبة عن إدراك كثير من أفراد المجتمع، و قد تكون مرتبطة بعضها ببعض، و منها الفساد السياسي و الفساد الاقتصادي الذي يظهر في قصر الرؤيا و التخطيط و قلة الدراسات الاستشرافية لمستقبل المشاريع الاقتصادية، قد ينجم عن هذا التقصير فساد كبير لا يظهر لعامة أفراد المجتمع.

5 - إن علاقة القيم الاجتماعية بالتعامل الاقتصادي، لابد أن تأخذ نصيبها من الاهتمام من طرف أصحاب القرار أولا، و المهتمين بشؤون حياة المجتمع، كما يجب العودة السريعة إلى روح الثقافة الوطنية التي تضمن التوازن الاجتماعي، و هي الحافر الحقيقي لدفع أفراد المجتمع للتمسك بمبادئ ثوابتهم الوطنية، و تقوي ارتباطهم الاجتماعي و انتمائهم الحضاري، و هي التي تدفعهم إلى البذل و العطاء من أجل أن تكون الجزائر من بين أرقى الأمم.

الخاتمة

خاتمة عامة:

إن روح القيم الاجتماعية تسعى إلى استتباب الأمن و العدل داخل المجتمع، ولهذا جعلت من بعض السلوك مرحب به، و ذمت سلوكات أخرى، و نظمت مجالات الحياة بما فيها المجال الاقتصادي، و عليه المعاملات وفق القيم الأخلاقية النابعة من قيم المجتمع، تساعد على نمو و تطور المجتمع في كل مجالات الحياة، لكن في واقعنا العملي ظهرت إشكالات عديدة مرتبطة بعلاقة القيم الأخلاقية و النشاط الاقتصادي، كما رأينا في الجانب النظري لهذا لبحث، فهناك من لا يعترف للقيم دور في المجال الاقتصادي، و هناك من لا يفرق بين الاقتصاد و بين القيم إطلاقا، بل يرى أن العمود الفقري لأي نظام اقتصادي إنما هي مبادئه التي يحملها و يعمل من أجل تحقيقها. إن الموضوع لأول وهلة يبدو سهلا، لكن حقيقة أمره أنه معقد، لأنه من مواضيع علم الاجتماع التي تقف على بحث علاقات الاجتماعية والتداخلات التي بينها، وبصفة محورية سلوكات أفراد المجتمع خاصة منها الاقتصادية، إن أي مجتمع إلا و له قيم و مبادئ أخلاقية تكون مرآة ما يلج في أعماق وجدان أفراده الذين يجسدونها في واقعهم العملي، بمعنى أن الباعث لسلوك أفراد المجتمع هي تلك القيم التي تلقونها أب عن جد، ولا يمكن تصور سلوك اجتماعي خالي من أي معنى أخلاقي إلا أن يكون حالة شاذة. و لما اختلفت المجتمعات اختلفت معهم قيمهم، حتى و إن اجتمعت بعض القيم و سميت قيم إنسانية، فالأصل اختلاف قيم المجتمعات، و هنا تظهر صعوبة الموضوع، ولابد من التذكير أن القيم الاجتماعية لا تولد من عدم، بل تتكون في محيط جغرافي، و مد من الزمان، تجد جذورها في المبادئ الدينية، و التربوية، و الفنية، و الأخلاقية، و القانونية، تؤثر و تتأثر هذه المكونات المعنوية فيما بينها، كما أن هذه العناصر تحدد علاقات أفراد المجتمع، من جهة، و تنظم هيكلة المجتمع من جهة أخرى، و هذه ما تسمى ثقافة المجتمع،(*) هنا يتضح لنا أن المجتمعات مختلفة باختلاف ثقافـــتهم، و هذا ما أكدته خلاصة البحث المنجز حول التسيير و الثقافة في الجزائر،« لكل مجتمع ثقافته المميزة، و في نفس المجتمع قد نجد بعض الاختلافات الثقافية من جهة إلى أخرى[1]» .

(*)- l'espace public obtient la faveur des salaries Algériens dans une proposition de 81.6% contre 17.4% pout l'espace privé. Ainsi, le salarie Algérien préfère vivre dans un espace ouvert à tout moment, plutôt que dans un espace réservé où les autres ne peuvent le rencontrer que quand cela lui plait. Cette dimension culturelle démarque complètement la société Algérienne des modèles occidentaux.

1 -Daniel Mercure : « culture et gestion en Algérie »,op.cit. p 30 /38.

فنحن في الجزائر مثلا و إن كنا نتفق على ثقافتنا الجزائرية، إلا أن لمنطقة الصحراء خصائصها الثقافية، و لمنطقة الآوراس خصائصها، و كذلك منطقة الهضاب العليا و قيس على ذلك.

كذلك من جهة أن سلوك أفراد المجتمع حتما متأثرة بالمحيط الاجتماعي، و التكوين الثقافي لهذا المجتمع و بصورة أدق السلوك الاقتصادي الذي تحدده أطر اجتماعية و نفسية، أو ما تسمى التهيئة الاجتماعية، و عليه، مهما كان نظام الاقتصادي سويا في صورته النظرية لا يمكنه أن يعطي نتائج إيجابية إن لم تهيئ له الأرضية في أوساط المجتمع، بمعنى لابد من تهيئة اجتماعية ملاءمة حتى ينتج النظام الاقتصادي ثماره. كما سبق و رأينا، أن النظام الاقتصادي مهما كان في انضباط و تميز في صورته النظرية لا يترجم إلى أرض الواقع بنجاح إلا إذا سبقه وعي و استعداد اجتماعي، و من جهة أخرى فالمجتمع لا يقبل ما يتعارض مع مبادئ قيمه، حتى و إن فرضت عليه فرضا فيقابلها بالرفض إن استطاع ذلك، و إلا قبلها صوريا فقط، بحيث لا يتبناها إذ لا يؤمن بها، و هذا ما نذهب إليه عندما نقول أن أفراد المجتمع يسهل عليهم تبني فكرة جديدة يترجمونها في واقعهم العملي عندما يكونون شركاء في تكوين هذه الفكرة، و عليه فلابد أن تراعى ثقافة المجتمع وقت تبني أي نظام اقتصادي و مهما كان هذا النظام، حتى يحتضنه المجتمع، يتم ذلك بمشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين عند إعداد القوانين و التشريعات، من رجال القانون و علماء علم الاجتماع و علماء نفسانيين و ما إلى ذلك.

كما يجب أن يقوم هذا النظام حسب قيم المجتمع لا أن يغير المجتمع قيمه حسب مقتضيات هذا النظام، لان تغيير السلوك الاجتماعي لا يقع بالسهولة التي يتوهمها البعض، حتى و إن كان هذا التغيير يخدم مصالح أفراد المجتمع، لان مقاومة التغيير تكاد تكون شيء طبيعي في الإنسان لان المألوف يصبح يساوي العادة الثانية بالنسبة إليه، و كل تغيير يعرضه للخطر، و يشعره بالإقصاء خارج دائرة الجماعة، و متى شارك معظم أفراد المجتمع في إرساء الفكرة الجديدة كلما سهل احتضانها، و يسهل معها تغيير العادة. واقعنا اليوم يبين أن التنظيمات المسيرة لعلاقات العمل، و التشريعات و القوانين المنظمة لأداء مهام مؤسساتنا الاقتصادية لا تمت بشيء و قيم المجتمع، النتيجة أن واقع مؤسساتنا في وادي و قيم عمالها في وادي آخر، و هي الثغرة التي لابد من تقليص فجوتها شيئا فشيئا حتى تغلق بالمرة، و هذا قصد استغلال قدرات أفراد المجتمع في النهوض بالاقتصاد الوطني الذي نحن اليوم في أمس الحاجة إلى تكاتف الجهود لتصدي لصعوبات التي تواجهنا اقتصاديا و أمنيا و أخلاقيا، و في شتى الميادين.

و ليكون هذا البحث بوابة لتعميق الدراسة في هذا الموضوع الذي يحتاج منا جميعا التفاتة متأنية لنساهم في تطوير و تحسين اقتصادنا الوطني بمنظار جديد بعيد عن التسرع و الأحكام المسبقة، و لتكن أرضيتنا النظريات العلمية بمختلف توجهاتها و مبادئها، المهم أن تنصب في خدمة تطور اقتصادنا الوطني الذي يمتلك كل الأدوات اللازمة من موارد بشرية و مواد أولية و مناخ مساعد و ما إلى ذلك من مستلزمات نجاح النظام الاقتصادي. إن كان النظام الاقتصادي الوطني الحالي لم يرق إلى مستوى طموحات المبتغاة، و لم يحقق آمال التي علقت عليه، لأنه نظام لم يستطيع أن يربط بين جميع جسور مقومات المجتمع في كل مراحله، فبتكاتف الجهود سنصل يوما إلى ما نريد.

تجدر الإشارة أن السيرورة الاجتماعية تبدأ بما هو اقتصادي، ثم ترقى لما هو سياسي أي الربط الاجتماعي، و عبر مؤسسات الدولة يزيد هذا الرقي إلى المستوى الثقافي. لكن حقيقة واقعنا الحالي تنبأ بوجود ثغرة، أو فجوة بين كل ما هو تنظيم اقتصادي و ما سواه من مستويات مقومات المجتمع الجزائري، لان المؤسسات لم تستطيع أن تحول القيم الاجتماعية إلى معايير سلوكية لأفراد المجتمع سواء كانت اقتصادية أو غيرها، و هذا ما يجعل أفراد المجتمع يعيشون في قلق و صراعات دائمة، معلنة أو غير معلنة، منبثقة عن عدم الاتصال المتوازن الذي يصل إلى درجة التوتر الذي ينتج عنه فقدان الثقة، الأمر الذي يدفع إلى الشعور بخيبة الأمل الذي هو حتمية لعدم مراعاة مقومات ثقافة المجتمع. هذا ما يبين أهمية الثقافة الاجتماعية كوعاء يحتضن و يحفظ لقيم المتجمع دورها الفعال في ترقية و صيانة الهوية الوطنية و دفع بالنمو إلى الأمام في كل المجالات الاقتصـــادية و الســـياسية و غيرها، و هي الحارس على البنى الاجتماعية، بدونها يكون المجتمع عرضة لشتى أنواع الأزمات التي تهدده في كيانه و وجوده.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. غريب الجمال: « المصارف و الأعمال المصرفية في الشريعة و القانون »، دار الإتحاد العربي للطباعة، مصر، 1972م.
2. جوليان فروند :" علم الاجتماع الاقتصادي عند ماكس فيبر"، منشورات وزارة الثقافة و الثار القومي ، دمشق 1976م ، ترجمة تيسير شيخ الأرض.
3. محمد باقر الصدر: « اقتصادنا »، دار المعارف للمطبوعات، الطبعة 13، بيروت، 1980م.
4. يوسف القرضاوي: " الحلال والحرام في الإسلام "، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة 13، 1980م.
5. الجنحاني الحبيب:" دراسات مغربية في التأريخ الاقتصادي و الاجتماعي للمغرب الإسلامي"، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1980م.
6. السمالوطي نبيل محمد توفيق:"الدين و البناء الاجتماعي"، ج/2، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1981م.
7. قطب السيد:" معركة الإسلام و الرأسمالية"، دار الشروق، الطبعة الثانية،1981.
8. العروي عبد الله: "مفهوم الاديولوجية"، دار التنوير، بيروت، الطبعة الأولى، 1982م.
9. ابن رشد القرطبي: « بداية المجتهد و نهاية المقتصد »، الجزء الثاني، دار أشرفة، لبنان، 1982.
10. الإمام جلال الدين عبد الرحمان السيوطي الشافعي: « تنوير أحوالك شرح على موطأ مالك » ، الجزء الثاني، دار الكتاب العلمية بيروت، لبنان ،1982.
11. جلال الدين عبد الرحمان السيوطي الشافعي: « تنوير الحوالك »، شرح على موطأ مالك، دار الكتاب العلمية، بيروت ، لبنان، 1982 .
12. صالح عبد السميع الآبي الأزهري: « جواهر الإكليل »، شرح خليل في مذهب الإمام مالك، دار الفكر، بيروت، 1982م.
13. سيد قطب:" العدالة الاجتماعية في الإسلام. الطبعة الشرعية التاسعة"، دار الشروق، بيروت، 1983م.

14. عبد العزيز بن عبد الله: " الفلسفة و الاختلاق عند بن الخطيب"، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية بيروت، لبنان، 1983م.
15. الدكتور عماد الدين خليل:" تهافت العلمانية "، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، بيروت، لبنان، 1986م.
16. جمال الدين عطية: « البنوك الإسلامية بين الحرية و التنظيم و التقييد و الاجتهاد و النظرية و التطبيق »، كتاب الأمة، قطر، 1986م.
17. غيات بوفلجة: " الهوية الحضارية و التنمية " دار الشهاب، الجزائر، 1986م.
18. محمد عبد المنعم الجمال: « موسوعة الاقتصاد الإسلامي »، دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثانية، لبنان،1986م.
19. فودة فرج: " الحقيقة الغائبة " دار الفكر للدراسات والنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1986م.
20. أحمد شلبي : « الاقتصاد في الفكر الإسلامي»، موسوعة الحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة الطبعة السادسة، 1987م.
21. عبد السميع المصري: « لما ذا حرم الله الربا »، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987م.
22. عمر بن عبد العزيز المترك: « الربا و المعاملات المصرفية في الشريعة الإسلامية»، دار العاصمة، الطبعة الثالثة، السعودية، 1988م.
23. أبي الحسن علي الحسيني الندوى:"ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين"، الطبعة العاشرة، مكتبة الرحاب الجزائر، 1989م.
24. محمد الطاوي و محمد مبارك: " البحث العلمي أسسه و طريقة كتابته " ، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 1992م.
25. أحمد النجار: « حركة البنوك الإسلامية حقائق الأصل و أوهام الصورة»، شركة سبرينت، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993م.
26. عمار بوحوشو و محمد محمود ذنيبات: " منهاج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995م.

27. الدكتور طاهر كنعان:" الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية "، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، 1996م.
28. علي حيدر إبراهيم: "التيارات الإسلامية و قضية الديمقراطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
29. عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون: " مقدمة بن خلدون "، دار صادر، بيروت، سنة 2000م.
30. الدكتور محمود السيد: " الهيمنة المعلوماتية والإعلامية وآثارها " دراسات إستراتيجية، السنة الثانية – العدد الثالث، 2001 م.
31. مصطفى مجدي الجمال: " تأملات في إيديولوجيا التدخل الإنساني الدولي "، دراسات إستراتيجية، العدد الثاني، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، جامعة دمشق، 2001م.
32. موريس أنجرس: " منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، تدريبات عملية" ، دار القصبة للنشر، الجزائر، ترجمة بوزيد صحراوي، و مصطفى ماضي، 2004م.
33. الدكتور رفيق يونس المصري:" الاقتصاد و الأخلاق "، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 2007م.
34. الدكتور خالد حامد: " المدخل إلى علم الاجتماع "، جسور للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008، الجزائر.
35. مالك بن نبي: " المسلم في عالم الاقتصاد "،دار الفكر، دمشق، الطبعة التاسعة ،2009م.
36. محمد عمر شابرا، و د.فولكر نينهاوس:" الاقتصاد و الأخلاق"، دمشق، دار الفكر، 2011م.
37. الدكتور رفيق يونس المصري: " الاقتصاد و الأخلاق و الفساد "، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 2014م.
38. الدكتور حازم الببلاوي :" النظام الاقتصادي الدولي المعاصر " عالم المعرفة، الكويت، بدون سنة.
39. موسى الزعبي: " تنوع الفاعلين الجدد"، الفكر السياسي، العدد السادس عشر.
40. محمد علي محمد: " علم الاجتماع و المنهج العلمي"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة.

مراجع باللغة الفرنسية

1. Abdelmalek (A) : « La pensée politique contemporaine », Seuil, Paris, 1970.
2. Addi, L : « L'Algérie et la démocratie Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine », Paris, éditions La découverte, 1994.
3. Arkoum M :« pour une critique de la raison islamique », Maisonneuv et Larose, Paris, 1984.
4. Amadou Gilles, Guittet André : « dynamique des communications dans les groupes restreints »,coll.U.ed Armand colin, paris 1991.
5. Bennabi (M) : « Vocation de l'islam », éd. du Seuil, Paris, 1954,
6. Boudon Raymond : « Idéologie ou l'origine des idées reçues », Fayard, 1986.
7. Boukhebza M'hamed, octobre88, « évolution ou rupture ? » Algérie, édition Bouchène, Alger, 1991.
8. Bajoit Guy : « pour une sociologie relationnelle »,coll. Le sociologue, ed, PUF, paris, 1992.
9. Boltanski Luc, « l'amour et la justice comme compétence », col, leçon de choses ; éd, Métailié, paris, 1990.
10. Boudon raymond : « l'inégalité des chances », Armand, coll. Paris 1973.
11. Besnard pierre : « l'anomie : ses usages et ses fonctions dans la discipline sociologique depuis Durkheim », coll. Paris 1987.
12. Charaffeddine Fahima : « Culture et idéologie dans le monde arabe », l'Harmattan, Paris, 1994.
13. Chateauraynaud francis : « la faute professionnelle », une sociologie des conflits de responsabilité, éd, Métailié, paris1991.
14. Crozier Michel : « on ne change pas une société par décret », éd, seuil, paris 1997.

15. Daniel Mercure (Directeur) ;Baya Harricane & Smail Seghir & André Steenhaut « Culture et Gestion en Algerié », Edition ANEP , 2006.
16. Dialili R : « Religion et révolution, l'islam chiite et l'Etat », Economica , Paris 1981.
17. Elizabeth Dugué : « sociologie du travail », analyse critique, repris in problèmes économiques n°2420, 1995.
18. Ferrarotti Franco : « le Retour du sacré vers une foi sans dogme », ed Merdieu Klinch Siech, 1993.
19. Focault Michel : « La pensée du dehors, dits et écrits », Ti Gallimard, Paris 1994.
20. Futuribles- analyse et prospective, numéro spécial, les valeurs des européens, les tendances de long terme, juillet –août 1995, num 277.
21. Fayol H : « Administration industrielle et générale » du nod, 1916.

22. - Guide de la mondialisation, Financial times, avec le concours de Price Waterhouse Coopers , Imprimé en France par IME - Mars 1999.
23. Guillaume Philipe : « les mots et les hommes », les périodes de la communication, éd, économia, paris 1998.

24. -Hidouci, Gh : « La Libération inachevée », Paris Editions la Découverte, 1995.
25. Hoult Thomas Ford : « The sociology of religion » , Dryden Press, New York, 1955.
26. -Hugues de Jouvenel : « Ces valeurs qui nous animent » /IN- futuribles analyse et prospective, Numéro spécial l'évolution des valeurs des européens. Juillet –août 1995, num.200.

27. Hall Edward. T : « la dimension cachée“, éd, seuil, coll. paris 1986.
28. Hall Edward. T : « le langage silencieux“, éd, seuil, coll. point, paris, 1978.

29. Istas Michel : « Les morales selon Max Weber » ,Cerf, Paris,1986.
30. Jean maisonneuve : « la psychologie sociale », presses universitaires de France, 19e édition corrigée, 1998.
31. Jean maisonneuve : « La dynamique des groupes », presses universitaires de France, onzième édition corrigée, 1995.
32. James Grene G: « The search for faith and justice in the twentieth century » , New York, Pargon House.1987.
33. Jean- François Tacher nia : « Les valeurs économiques des européens Face à la mondialisation » , IN/-futuribles analyse et prospective, Numéro spécial l'évolution des valeurs des européens Juillet –août 1995, num.200.
34. Kennedy carol : « toutes les théories du management », paris maxima Laurent du mesnil, éditeur, 1995.
35. louis millot : « Introduction à l'étude du droit musulman », recueille sirey , Paris v, 1981.
36. Lamchichi abderrahim : « l'Algérie en crise », crise économique et changement politique, éd, l'harmattan, paris 1991.
37. Le moigne jean-louis : « la théorie du système général, théorie de la modélisation », éd, presses université de France (PUF), 1977.
38. Labica.G : « le rationalisme d'ibn khaldoun. Extrait de lamouquadima.
39. Maccarty John & Mayer Zolo, « Ressource, mobilisation and social mouvement »,Trd : Sabdaoui Riad, In Coll Dossier sience humaines et sociales, Genève, 1993.

40. Megerbi Abelghani : « la pensée sociologique d'ibn khaldoun », ENAL, Alger,1983.
41. Poggi Giantrancie, « Calvinism and the capitalist sprit » Max Weber protestant ethics, University of Massachusetts Press, Amberst.1983.
42. Prades J.A : « La sociologie de la religion chez Max Weber », essai d'analyse et de critique de la méthode ,1969.
43. parsons talcott : « the social system », glencoe, illinois, the free press, 1951.
44. Poitou jean pierre : « la dissonance cognitive », coll. U, éd, armand colin, paris 1974.
45. Popper Karl : « la quête inachevée », Agora, 1989.
46. Popper karl : « conjonctures et réfutation », éd, payot, 1985.
47. Repris in revue, problèmes économiques, n° 2337, du 11/08/1993.
48. Peter Senge in Harvard : « l'expansion ", n°68, printemps 1993.
49. Roberston Hector Manteith: « Aspects of the rise of economic individualism, a criticism of Max Weber, and his school », the university Press , Cambridge,1933.
50. Raymond aron , max viber : « Le savant et le politique », By libraire plan ,1959.
51. Spengler oswald : « l'homme de la technique », NRF, Glimard, 1986.
52. Simon Herbert : « la science des systèmes, science de l'artificiel », raduit par J. le moigne, descellé de brouwer, paris 1974.
53. Taylor F.W : « la direction scientifique des entreprises », Dunod, 1911.
54. Thomas Perters – Robert waterman : « le prix de l'excellence, les secrets des meilleurs entreprises », traduit par Michele Garenr et chantal Pommier, France loisirs,1985.

55. Vernon Glenn M : « sociology of religion », Mc Graw Hill, New York,1982.

56. Vernon Glenn M : « sociology of religion », Mc Graw Hill, New York,1982.

57. Weber Max : « Le savant et la politique », Paris, ed Plon, 1959.

58. Yves Nicolas : « entretien avec Michel Crozier : le sociologue et le pouvoir », in sciences de la société, n°38, mai 1996.

59. Weber Max : « Major Feactures of world religions », in Roland Robertson ed, sociology of religion, Penguim Books, 1969.

Textes réglemntaires

01- Code des douanes 2002.

02- Décret n° 11/421 du 08/12/2011, fixant l'organisation et le fonctionnement des services extérieurs de la Direction Générale des Douanes.

03- Décret exécutif n° 08/63 du 24/02/2008, portant organisation de l'administration centrale de la Direction Générale des Douanes.

04- Ordonnance n° 06/03 du 15/07/2006, portant statut général de la fonction publique.

05- Recueil de la déontologie en douane.

06- Règlement intérieur applicable aux agents des douanes.

المجلات

- المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، عدد/02/ 2007.

- سياسة الانفتاح في الجزائر في / المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية و السياسية، عدد/03/ 2007.

- الثقافة و العولمة في / المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية و السياسية، عدد/ 2007/03.

الرسائل

- الدكتور بويحياوي عبد الكريم:" **الخواء الاجتماعي**" دراسة نظرية وميدانية تحليلية لظاهرة اللانظام المنظم، أطروحة شهادة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع. 2008/2007م.

- بوداود إدريس:" التعامل المصرفي و التدين ، دراسة سوسيولوجية، بنك البركة الجزائري – نموذجا -" ، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر2. 2012/2011م.

قواميس:

- حبيب الصحاف: " معجم إدارة الموارد البشرية و شؤون العاملين"، ط1، مكتبة لبنان،2002.

- حنفي عبد الغفار: " السلوك التنظيمي و إدارة الموارد البشرية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

د.سهيل ادريس ود. جبور عبد النور: " قاموس المنهل، فرنسي-عربي"، ط، الثامنة، بيروت 1985.

- الدكتور يوحنا أبكاريوس: "معجم القارىء، إنكليزي- عربي"، مكتبة لبنان، بيروت، 1980.

-Charles McGregor,Della Summers,Robert Scriven: “longman Dictionary of contemporary English”, Librairie du Liban, 19884.

قائمة الملاحق

وزارة التعـــليم العـــالي و البحـــث العـــلمي

جامـــــعة الجـــزائر 2

كـــليـــة العـلـــوم الاجـتماعيـــة و الإنسانيـــة

قســم علــم الاجتمـــاع

الاستمــارة رقــم:.....

استبـــــــيـــــــان

يشرفنـــي أن أتلقـــى إجابتكـــم عبـــر الاستبيـــان المتعلـــق ببحـــث علمـــي لنيـــل دكتـــوراه، حـــول موضـــوع.

القيـــم الاجتماعيـــة و التعامـــل الاقتصـــادي ، دراســـة سوسيولوجيـــة

- حالـــة إدارة الجمـــارك – نموذجـــا-

مـــــــلاحـظـــــــــة: ضع علامة (X) في المكان المناسب.

وشـــكرا على تعـــاونكـــم وتفـــهمـــــكم

---

(01) نتعهد أن المعلومات المحصل عليها من خلال هذا الاستبيان لا توظف و لا تستعمل إلا من أجل الغرض العلمي المحدد أعلاه.

مجـال ترتيب التشريعات في أداء العمل:

1. ما هـو ترتيـب التنظيـم الـذي تعتمـد عليـه فـي أداء مهامـك؟

رقم من (01) إلى (04)

. قانـون الجمـارك ☐

. أخلاقيـات مهنـة الجمـارك ☐

. تنظيمـات خاصـة (قانـون الماليـة) ☐

. قوانيـن و تنظيمـات أخرى ☐

2 . التنظيمـات و القوانيـن كافية لأداء خدمتـك ؟ **نعـم** **لا**

☐ ☐

مجـال و المحيـط الوظيفـي:

نعـم **لا**

3. قدراتـك المهنيـة و العلميـة تتناسـب مـع مهامـك الوظيفـي؟ ☐ ☐

4. مهامـك تساهـم في تحقيـق أهـداف مؤسستـك؟ ☐ ☐

5.عملـك يساهـم فـي تحسيـن الخدمـة المقدمـة؟ ☐ ☐

لماذا ؟.....

نعم لا

6. مقتنـع بمـا تقدمـه مـن خدمـة؟

لمـاذا؟.....

.....

.....

7. منـاخ موقعك الوظيفـي متلائـم مـع قيمـك الذاتيـة؟

8. مرتـاح أنـت لتسييـر مسـارك المهنـي؟

لماذا؟.....

.....

.....

9. راضي عـن تكفلـك الاجتماعـي ؟

10. الترقيـات المهنيـة تلبـي تطلعاتك و خبرتـك؟

11. الشريـك الاجتماعـي يقـوم بمـا عليـه مـن واجـب لتحسين ظروف الموظفين؟

لماذا؟.....

نعم لا

☐ ☐

12.العلاقات المهنية أفقيا و عموديا، هل هي جيدة؟

لماذا؟.....

.....

.....

☐ ☐

13. هل أنت راضي عن مردودية مؤسستك؟

لماذا.....

.....

.....

14. أداء الخدمة يتم بتبادل الآراء و الأفكار. ☐ عن طريق التنفيذ؟ ☐

لماذا؟.....

.....

.....

ضـوابـط أداء الخدمـة:

	نعم	لا
15. القوانيـن هـي الضامـن الوحيـد فـي أداء خدمتـك؟	☐	☐
16. هـل للقيـم و الأخـلاق الفاضلـة دور فـي أداء خدمتـك؟	☐	☐
17. ألا تعتبـر أن القيـم و الأخـلاق الفاضلـة باعـث أساسـي لإتقـان خدمتـك؟	☐	☐
18. توجـد مساحـة تقـارب بيـن القوانيـن و القيـم فـي أداء خدمتـك؟	☐	☐
19. القيـم الضمـان الذاتـي فـي إتقـان خدمتـك؟	☐	☐
20. عملـك يساهـم فـي تحسيـن و تطويـر الخدمـة المقدمـة؟	☐	☐
21. هـل تجـد أفـاق مؤسستـك إيجابيـة ؟	☐	☐

لمـاذا.....

.....

.....

22. أداء خدمتـك يعتبـر قيمـة مضافـة لمؤسستـك؟	☐	☐

لمـاذا.....

.....

معلومـات شخصيـة:

23.الرتبـة :.....

24.الوظيفـة: **إطـار سامـي** ☐ **إطـار** ☐ **عـون تنفيـذ** ☐

25.الأقدميـة: **5 <** ☐ **5 >** ☐

10 < ☐ **10 >** ☐

20 < ☐ **20 >** ☐

26.الجنــس: **ذكـر:** ☐ **أنثـى:** ☐

مرسوم تنفيذي رقم 93 - 329 مؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الاقتصاد،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 93 - 197 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1414 الموافق 21 غشت سنة 1993 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 93 - 201 المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1414 الموافق 4 سبتمبر سنة 1993 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 188 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد هياكل الادارة المركزية وأجهزتها في الوزارات،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 189 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 190 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الاقتصاد، لاسيما المادة 4 منه، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 226 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 227 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد قائمة الوظائف العليا للدولة بعنوان الادارة والمؤسسات والهيئات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 228 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد كيفية منح المرتبات التي تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 324 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1411 الموافق 20 أكتوبر سنة 1990 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 307 المؤرخ في 28 صفر عام 1412 الموافق 7 سبتمبر سنة 1991، الذي يحدد كيفيات التعيين في بعض الوظائف المدنية للدولة المصنفة " وظائف عليا "،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : يحدد هذا المرسوم تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك.

المادة 2 : تشتمل المديرية العامة للجمارك على ما يأتي :

1 - مديرية التشريع والتنظيم والتقنيات الجمركية وتضم :

- المديرية الفرعية للتشريع والتنظيم،

- المديرية الفرعية لمراقبة التجارة الخارجية والمبادلات،

- المديرية الفرعية للأنظمة الجمركية والتقنيات الجمركية.

2 - مديرية المنازعات وتضم :

- المديرية الفرعية للمنازعات،

- المديرية الفرعية للدراسات النزاعية والاجتهاد القضائي،

- المديرية الفرعية لمنازعات التحصيل.

3 - مديرية مكافحة الغش وتضم :

- المديرية الفرعية لمراقبة الوثائق،

- المديرية الفرعية للتحريات،

- المديرية الفرعية لمكافحة المخدرات،

- المديرية الفرعية للمساعدة المتبادلة الدولية والتعاون فيما بين المصالح.

4 - مديرية القيمة والجباية وتضم :

- المديرية الفرعية للقيمة في الجمارك،

- المديرية الفرعية للجباية والتعرفة،

- المديرية الفرعية للمحروقات.

5 - مديرية الموارد البشرية وتضم :

- المديرية الفرعية للمستخدمين،

- المديرية الفرعية للتكوين،

- المديرية الفرعية لمستخدمي الفرق.

6 - مديرية الوسائل الامدادية والمالية وتضم :

- المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة،

- المديرية الفرعية للصفقات والانجازات،

- المديرية الفرعية للوسائل العامة.

المادة 3 : يساعد المدير العام للجمارك، مديرون للدراسات يكلفون تباعا بما يأتي :

- الاتصال والعلاقات العامة،

- القضايا الخاصة،

- التنظيم والمناهج،

- التعاون والعلاقات الخارجية،

- متابعة البرامج وتنفيذها.

يساعد كلا من مدير الدراسات المكلف بالتنظيم والمناهج ومدير الدراسات المكلف بالتعاون والعلاقات الخارجية ومدير الدراسات المكلف بمتابعة البرامج وتنفيذها، رئيسان (2) للدراسات.

المادة 4 : يحدد تنظيم المكاتب في الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك، بقرار من الوزير المكلف بالمالية في حدود مكتبين (2) إلى أربعة (4) مكاتب لكل مديرية فرعية.

المادة 5 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 90 - 324 المؤرخ في 20 أكتوبر سنة 1990 والمذكور أعلاه.

المادة 6 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993.

رضا مالك

مرسوم تنفيذي رقم 93 - 330 مؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91 - 195 مكرر المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1411 الموافق أول يونيو سنة 1991 والمتضمن إحداث المفتشية العامة لصالح الجمارك وتنظيمها وسيرها.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الاقتصاد،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 32 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بتنظيم مجلس المحاسبة وسيره،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 - 239 المؤرخ في 21 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 19 ديسمبر سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص الذي يطبق على عمال الجمارك،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 188 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد هياكل الادارة المركزية وأجهزتها في الوزارات،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 189 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 190 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الاقتصاد، المعدل، لاسيما المادة 4 منه،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 226 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 227 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد قائمة الوظائف العليا للدولة بعنوان الإدارة والمؤسسات والهيئات العمومية،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 – 228 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد كيفية منح المرتبات التي تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عُليا في الدولة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 – 195 مكرر المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1411 الموافق أول يونيو سنة 1991 والمتضمن إحداث المفتشية العامة لمصالح الجمارك وتنظيمها وسيرها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 – 307 المؤرخ في 28 صفر عام 1412 الموافق 7 سبتمبر سنة 1991، الذي يحدد كيفيات التعيين في بعض الوظائف المدنية للدولة المصنفة " وظائف عليا "،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 – 329 المؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : تعدل وتتمم أحكام المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 91 – 195 (مكرر) المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور اعلاه، كما يلي :

" المادة الأولى : يحدث جهاز دائم للرقابة، يوضع تحت السلطة المباشرة للمدير العام للجمارك، ويسمى : " المفتشية العامة للجمارك ".

المادة 2 : تعدل وتتمم أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 91 – 195 (مكرر) المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه كما يلي :

" *المادة 2* : يدير المفتشية العامة للجمارك مفتش عام بمساعدة ثلاثة (3) مفتشين.

ويساعد كل واحد من المفتشين أربعة (4) رؤساء في مهام الرقابة ".

المادة 3 : تعدل وتتمم أحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 91 – 195 (مكرر) المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه كما يلي :

" *المادة 4* : يتولى المفتش العام للجمارك تنشيط أعمال المفتشين وتنسيقها، وبهذه الصفة، يكلف بما يلي:

– إعداد البرنامج السنوي لمهام المراقبة ويبلغ هذا البرنامج لضرورة التنسيق إلى المفتشية العامة للمالية،

– تحديد الأهداف الخاصة المسندة الى رؤساء مهام المراقبة،

– تحديد بنية مهام المراقبة والسهر على حسن تنفيذ العمليات التي يتولى تنسيقها،

– استغلال تقارير مهام المراقبة واقتراح كل التدابير الرامية إلى تحسين تنظيم المصالح والهيئات التي تجرى عليها المراقبة وتحسين سيرها على المدير العام للجمارك،

– إعداد تقارير بانتظام عن مهام المراقبة والتفتيش والتحقيق التي تم القيام بها وإعداد تقرير سنوي".

المادة 4 : تتمم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91 – 195 (مكرر) المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه بمادة 4 مكرر تحرر كما يلي :

" *المادة 4 مكرر* : يحدد توزيع الأعمال بين المفتشين ورؤساء المهام، بقرار من الوزير المكلف بالمالية ".

المادة 5 : تعدل وتتمم أحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 195 (مكرر) المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه، كما يلي :

" *المادة 5* : يحمل المفتشون ورؤساء مهام المراقبة بطاقة التفويض التي تثبت صفتهم وتبرر تدخلاتهم ".

(الباقي بدون تغيير).

المادة 6 : تعدل وتتمم أحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 195 مكرر المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه، كما يلي :

" *المادة 8* : يوفر مسؤولو المصالح التي تجرى مراقبتها إلى موظفي المفتشية العامة للجمارك، ظروف العمل الضرورية للقيام بمهمتهم، ولذا يتعين عليهم ما يلي :

- أن يقدموا للمفتشين ورؤساء مهام المراقبة الأموال والقيم التي بحوزتهم وأن يمدوهم بجميع الدفاتر والمستندات والوثائق والأوراق الاثباتية المتعلقة بها،

- أن يجيبوا بلا تأخير عن المعلومات المطلوبة والضرورية للمراقبة أو التحقيق.

لا يمكن الأعوان مسؤولي المصالح والهيئات التي تجرى عليها مراقبة المفتشية العامة للجمارك، أن يتهربوا من الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ويعترضوا على المفتشين ورؤساء مهام المراقبة بحجة احترام السلم الإداري أو الالتزام بالسر المهني أو المحافظة على الطابع السري للوثائق الواجب الاطلاع عليها أو العمليات المطلوب مراقبتها ".

المادة 7 : تعدل وتتمم أحكام المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 195 (مكرر) المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 و المذكور أعلاه، كما يلي :

" *المادة 12* : تبلغ الملاحظات المؤقتة للمفتشين ورؤساء مهام المراقبة إلى العون المعني والسلطة السلمية وذلك قبل تسجيلها في محاضرهم وتقاريرهم.

يوجه في نهاية كل تدخل تقرير عن المراقبة أو التحقيق إلى السلطة السلمية للمصلحة محل المراقبة وإلى المدير العام للجمارك ".

المادة 8 : تعدل وتتمم المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 195 (مكرر) المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه، كما يلي :

" *المادة 13* : يتعين على مسؤولي المصالح وهيئات المراقبة الاجابة، خلال مهلة شهر واحد على الأكثر، عن كل الملاحظات التي أعطاها المفتشون ورؤساء مهام المراقبة مع بيان التدابير التي اتخذت ،عند الاقتضاء، لتصحيح الوضع أو تطهيره وكل القرارات التي لها علاقة مباشرة بالوقائع المسجلة ".

المادة 9 : تعدل وتتمم أحكام المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 195 (مكرر) المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه كما يلي :

" *المادة 16* : تعتبر وظائف المفتش العام والمفتش، من الوظائف العليا للدولة، يعين فيها وتصنف وتؤجر حسب الشروط المنصوص عليها في المراسيم رقم 90 - 226 و90 - 227 و90 - 228 المؤرخة في 25 يوليو سنة 1990 والمذكورة أعلاه ".

المادة 10 : تلغى أحكام المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 195 (مكرر) المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 11 : تحل تسمية المفتش العام للجمارك محل تسمية رئيس المفتشية العامة لمصالح الجمارك في جميع أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91 - 195 (مكرر) المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 12 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم.

المادة 13 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993.

رضا مالك

مرسوم تنفيذي رقم 93 - 331 مؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91 - 76 المؤرخ في 29 شعبان عام 1411 الموافق 16 مارس سنة 1991 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك وعملها.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الاقتصاد،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 226 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 227 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد قائمة الوظائف العليا للدولة بعنوان الادارة والمؤسسات والهيئات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 228 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد كيفية منح المرتبات التي تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 76 المؤرخ في 29 شعبان عام 1411 الموافق 16 مارس سنة 1991 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك وعملها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 307 المؤرخ في 28 صفر عام 1412 الموافق 7 سبتمبر سنة 1991، الذي يحدد كيفيات التعيين في بعض الوظائف المدنية للدولة المصنفة " وظائف عليا "،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 - 329 المؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : يعدل ويتمم هذا المرسوم بعض أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91 - 76 المورخ في 16 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 2 : تتمم أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 76 المؤرخ في 16 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، كما يلي :

" *المادة 2 :* تنظم المصالح الخارجية، الموضوعة تحت سلطة المدير العام للجمارك، كما يلي :

- المديريات الجهوية،

- مفتشيات الأقسام،

- المكاتب الجمركية،

- المفتشيات الرئيسية للفرق،

وتنشأ من جهة أخرى مصلحة جهوية لمكافحة الغش.

المادة 3 : تعدل أحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 76 المؤرخ في 16 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه في آخرها، كما يلي:

" *المادة 3 :* يقوم بتسيير الاعتمادات الموكولة اليه بصفته آمرا ثانويا بالصرف ".

المادة 4 : تعدل وتتمم أحكام المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 76 المؤرخ في 16 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه، كما يلي :

" *المادة 4 :* يساعد المدير الجهوي مديران (2) جهويان مساعدان، يكلفان تباعا بما يأتي :

- تسيير الموارد البشرية والمادية،

- تسيير النشاط الجمركي.

يساعد المدير الجهوي المساعد، المكلف بتسيير الموارد البشرية والمادية، رؤساء مكاتب يكلفون تباعا بما يأتي :

- الموظفين والتكوين،

- الميزانية والمحاسبة،

- الوسائل.

يساعد المدير الجهوي المساعد، المكلف بالنشاط الجمركي، رؤساء مكاتب يكلفون تباعا بما يأتي :

- التشريع والتنظيم والوثائق،

- المنازعات ".

المادة 5 : تتمم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91 - 76 المؤرخ في 16 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه بمادة 4 مكرر، تحرر كما يلي :

" *المادة 4 مكرر* : يعين المديرون الجهويون المساعدون بقرار من الوزير المكلف بالمالية ويتقاضون المرتب المرتبط بالوظيفة العليا لنائب مدير في الادارة المركزية ".

المادة 6 : تتمم أحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 91 - 76 المؤرخ في 16 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه في آخرها، كما يلي :

" *المادة 5* : يتولى السلطة السلمية على الموظفين المنتمين الى مفتشية القسم.

المادة 7 : تتمم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91- 76 المؤرخ في 16 مارس سنة 1991 والمذكور أعلاه بالمادة 16 مكرر و16 مكرر 2 ، تحرران كما يلي:

" *المادة 16* مكرر : يساعد رئيس مصلحة مكافحة الغش على مستوى الجهات، تحت سلطة المدير العام للجمارك، رؤساء قطاع النشاط الذين يحدد عددهم بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

يكون لرئيس مصلحة مكافحة الغش اختصاص شامل في مسائل مكافحة الغش ضمن حدود دائرة اختصاصه الاقليمية.

وتتمثل مهمته، على الخصوص، فيما يأتي :

- يتولى السلطة السلمية على مستوى مصلحة مكافحة الغش،

- يمثل إدارة الجمارك في حدود اختصاصاته على مستوى دائرته،

- يبحث عن المخالفات الجمركية والجنح المرتبطة بالتنظيم الجمركي ويقمعها،

- يجري تحقيقات جمركية ويقوم بمراقبة الوثائق على مستوى مكاتب التخليص الجمركي،

- يجمع المعلومات التي تهم النشاط الجمركي،

- ينسق عمل فرق كلاب الأثر المختصة في الكشف عن المخدرات،

- مراقبة نشاط وكلاء الجمارك ".

" *المادة 16 مكرر 2* : يعين رئيس مصلحة مكافحة الغش بقرار من الوزير المكلف بالمالية ويتقاضى المرتب المرتبط بوظيفة نائب مدير في الادارة المركزية.

تحدد شروط تعيين رؤساء قطاع النشاط وطريقة منح مرتباتهم بمرسوم تنفيذي ".

المادة 8 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993.

رضا مالك

مرسوم تنفيذي رقم 93 - 332 مؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993، يتضمن حل المركز الوطني لوسائل الإمداد التابع للمديرية العامة للجمارك.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الاقتصاد،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 190 المؤرخ في 18 ذي العقدة عام 1411 الموافق أول يونيو سنة 1991 والمتضمن إنشاء مركز وطني لوسائل الإمداد التابع للمديرية العامة للجمارك وتحديد مهامه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 - 329 المؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : يحل المركز الوطني لوسائل الإمداد التابع للمديرية العامة للجمارك الذي أنشىء بالمرسوم التنفيذي رقم 91 - 190 المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 2 : يعاد تخصيص الوسائل المادية والمستخدمين، الموضوعين تحت تصرف المركز الوطني لوسائل الإمداد، إلى مديرية وسائل الإمداد والمالية في المديرية العامة للجمارك.

تكون إعادة تخصيص الوسائل المادية موضوع قائمة جرد.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993.

رضا مالك

مرسوم تنفيذي رقم 93 - 333 مؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993، يتضمن إنشاء مركز وطني للوثائق والإعلام وتحديد مهامه.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الاقتصاد،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 93 - 197 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1414 الموافق 21 غشت سنة 1993 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 93 - 201 المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1414 الموافق 4 سبتمبر سنة 1993 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 188 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد هياكل الادارة المركزية وأجهزتها في الوزارات،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 189 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 190 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الاقتصاد، المعدل، لا سيما المادة 4 منه،

- و بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 228 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد كيفية منح المرتبات التي تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 – 198 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1411 الموافق أول يونيو سنة 1991 والمتضمن إنشاء المركز الوطني للوثائق والتقييم والخبرة للجمارك وتحديد مهامه،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 – 307 المؤرخ في 28 صفر عام 1412 الموافق 7 سبتمبر سنة 1991، الذي يحدد كيفيات التعيين في بعض الوظائف المدنية للدولة المصنفة " وظائف عليا "،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 – 329 المؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : ينشأ لدى المديرية العامة للجمارك مركز وطني للوثائق والاعلام، يسمى في صلب النص "المركز"

المادة 2 : ينظم المركز ويسير كمصلحة خارجية لإدارة الجمارك ويكون متخصصا وذا اختصاص وطني.

المادة 3 : تتمثل مهمة المركز فيما يأتي :

– جمع المعلومات الجمركية ودعمها قصد ضمان استغلالها وتحليلها وتلخيصها،

– السهر على توحيد مقاييس المطبوعات والوثائق الادارية ومنهجيتها واستغلالها،

– إعداد جميع المستندات الوثائقية والاعلامية المتعلقة بالنشاط الجمركي بالاضافة الى النشرة الرسمية للجمارك،

– تنظيم الملتقيات والأيام الدراسية التي لها علاقة بنشاطها وتنشيطها،

– المساهمة في تعميم التشريع والتنظيم والاجراءات الجمركية،

– تسيير الرصيد الوثائقي،

– القيام بجمع الوثائق الجمركية وتسييرها وحفظها،

– توفير وسائل الطباعة وتسييرها.

المادة 4 : يوضع المركز تحت سلطة المدير العام للجمارك ويديره مدير مركز.

المادة 5 : يعين مدير المركز بمرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويتقاضى المرتب المرتبط بالوظيفة العليا لمدير في الادارة المركزية.

المادة 6 : تسجل الاعتمادات المالية اللازمة لتسيير المركز المنشإ بهذا المرسوم وتفرد في ميزانية المديرية العامة للجمارك.

يقوم مدير المركز بتسيير اعتماد التسيير الموضوعة تحت تصرفه بصفته آمرا ثانويا بالصرف.

المادة 7 : يساعد مدير المركز ثلاثة (3) نواب مديرين، يكلفون تباعا بما يأتي :

1) الإعلام والاتصال،

2) الوثائق والمحفوظات،

3) المنشورات الجمركية.

المادة 8 : يعين نواب المديرين بمرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويتقاضون المرتب المرتبط بوظيفة نائب مدير في الإدارة المركزية.

المادة 9 : يحدد تنظيم المركز وسيره بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 10 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91 – 189 المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 11 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993.

رضا مالك

مرسوم تنفيذي رقم 93 - 334 مؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993، يتضمن إنشاء مركز وطني للاعلام الآلي والإحصائيات.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الاقتصاد،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 93 - 197 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1414 الموافق 21 غشت سنة 1993 والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 93 - 201 المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1414 الموافق 4 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 188 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد هياكل الادارة المركزية وأجهزتها في الوزارات،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 189 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 190 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الاقتصاد، المعدل، لاسيما المادة 4 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 228 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد كيفية منح المرتبات التي تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 307 المؤرخ في 28 صفر عام 1412 الموافق 7 سبتمبر سنة 1991، الذي يحدد كيفيات التعيين في بعض الوظائف المدنية للدولة المصنفة " وظائف عليا "،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 - 329 المؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993والمتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : ينشأ لدى المديرية العامة للجمارك مركز وطني للاعلام الآلي والاحصائيات ويدعى في صلب النص " المركز ".

المادة 2 : ينظم المركز ويسير كمصلحة خارجية لإدارة الجمارك ويكون متخصصا وذا اختصاص وطني.

المادة 3 : تتمثل مهام المركز فيما يأتي :

- استغلال شبكات إرسال المعطيات وتسييرها،

- إدارة قواعد المعطيات وتقنين الاجراءات وتطويرها،

- صيانة عتاد الإعلام الآلي،

- متابعة عقود الموردين،

- تسيير الوسائل الموضوعة تحت تصرفه،

- جمع كل تقارير النشاطات المتعلقة بمهامه ومراقبتها،

- إعداد الإحصائيات التعريفية والتجارة الخارجية،

- تقييس وثائق الإحصاء وتصميمها،

- إعداد التحاليل المتعلقة بالعمليات التجارية وبالقباضات الجمركية ووضع تقديرات لها،

- تسيير الوثائق الإحصائية،

- تبليغ المعلومات الإحصائية المتعلقة بالتجارة الخارجية.

المادة 4 : يوضع المركز تحت سلطة المدير العام للجمارك ويسيره مدير مركز.

المادة 5 : يعين مدير المركز بمرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويتقاضى المرتب المرتبط بالوظيفة العليا لمدير في الادارة المركزية.

المادة 6 : تسجل الاعتمادات اللازمة لتسيير المركز المنشإ بهذا المرسوم وتفرد في ميزانية المديرية العامة للجمارك.

يتولى مدير المركز تسيير اعتمادات التسيير الموضوعة تحت تصرفه باعتباره آمرا ثانويا بالصرف.

المادة 7 : يساعد مدير المركز نائبا (2) مدير يكلفان تباعا بما يلي :

1 - الإعلام الآلي،

2 - الإحصائيات والتحاليل.

المادة 8 : يعين نائبا المدير بمرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويتقاضيان المرتب المرتبط بوظيفة نائب مدير في الإدارة المركزية.

المادة 9 : يحدد تنظيم المركز وسيره بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 10 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993.

رضا مالك

مرسوم تنفيذي رقم 93 - 335 مؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 91 - 191 المؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1411 الموافق أول يونيو سنة 1991 والمتعلق بإنشاء المركز الوطني للإشارة التابع للجمارك وتحديد مهامه.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الاقتصاد،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 188 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد هياكل الادارة المركزية وأجهزتها في الوزارات،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 189 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 190 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الاقتصاد، المعدل، لاسيما المادة 4 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 228 المؤرخ في 3 محر عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990، الذي يحدد كيفية منح المرتبات التي تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 191 المؤرخ قي 18 ذي القعدة عام 1411 الموافق أول يونيو سنة 1991 والمتعلق بإنشاء المركز الوطني للإشارة التابع للجمارك وتحديد مهامه،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 – 307 المؤرخ في 28 صفر عام 1412 الموافق 7 سبتمبر سنة 1991، الذي يحدد كيفيات التعيين في بعض الوظائف المدنية للدولة المصنفة " وظائف عليا "،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 – 329 المؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993والمتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : يعدل ويتمم هذا المرسوم، المرسوم التنفيذي رقم 91 – 191 المؤرخ أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 2 : تعدل أحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 91 – 191 المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه، كما يلي :

" *المادة 5* : يتولى مدير المركز تسيير اعتمادات التسيير الموضوعة تحت تصرفه بصفته آمرا ثانويا بالصرف " .

المادة 3 : تعدل أحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 91 – 191 المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه، كما يلي :

" *المادة 7* : يعين مدير المركز بمرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويتقاضى المرتب المرتبط بالوظيفة العليا لمدير في الإدارة المركزية ".

المادة 4 : تتمم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91 – 191 المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه بالمادتين 7 مكرر 1 و 7 مكرر 2، وتحرر على النحو التالي :

" *المادة 7 مكرر 1* : يساعد مدير المركز :

– **على المستوى المركزي**، ثلاثة (3) نواب مديرين مكلفين تباعا بما يأتي :

1) الدراسات التقنية والتخطيط،

2) التدخل والصيانة،

3) الشبكات والاستغلال.

– **على المستوى المحلي**، رؤساء محطات.

تحدد شروط الالتحاق بمنصب رؤساء المحطات وكيفية منح مرتباتهم بمرسوم تنفيذي".

" *المادة 7 مكرر 2* : يعين نواب المديرين بمرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويتقاضون المرتب المرتبط بوظيفة نائب مدير في الادارة المركزية ".

المادة 5 : تعدل وتتمم أحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 91 – 191 المؤرخ في أول يونيو سنة 1991والمذكور أعلاه، كما يلي :

" *المادة 8* : يحدد تنظيم المركز وتسييره بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية ".

المادة 6 : تحل تسمية مدير المركز محل رئيس المركز في جميع أحكام المرسوم التنفيذي رقم 91 – 191 المؤرخ في أول يونيو سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993.

رضا مالك

مرسوم تنفيذي رقم 93 - 336 مؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993، يعدل ويتمم المرسوم رقم 65 -01 المؤرخ في 3 رمضان عام 1384 الموافق 6 يناير سنة 1965 والمتضمن إحداث مدرسة وطنية للجمارك.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير الاقتصاد،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1413 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 65 - 01 المؤرخ في 3 رمضان عام 1384 الموافق 6 يناير سنة 1965 والمتضمن إحداث مدرسة وطنية للجمارك،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 - 239 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1410 الموافق 19 ديسمبر سنة 1989 والمتضمن القانون الأساسي الخاص الذي يطبق على عمال الجمارك،

يرسم ما يلي :

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى : ترفع المدرسة الوطنية للجمارك المحدثة بالمرسوم رقم 65 - 01 المؤرخ في 6 يناير سنة 1965 والمذكور أعلاه، وتدعى في صلب النص "المدرسة" الى مصاف مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

المادة 2 : توضع المدرسة تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية ويكون مقرها في عنابة، غير أنه يمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بقرار يتخذه الوزير المكلف بالمالية.

يمكن إحداث ملحقات للمدرسة بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 3 : تتمثل مهمة المدرسة فيما يأتي :

تكوين المؤطرين والمنفذين من الموظفين في مختلف المواد الجمركية وكذا تحسين أدائهم وتجديد معلوماتهم، وبهذه الصفة، تكلف بما يلي :

* تشارك في إعداد برامج التكوين وتحسين الأداء وتجديد المعلومات وتكييفها،

* تشارك في تنظيم الامتحانات والاختبارات المهنية قصد التوظيف،

* تتولى تحضير الامتحانات والمسابقات المهنية للجمارك،

* تعد جميع الدعامات البيداغوجية والوثائيقية الضرورية لنشاطها وتتولى، عند الاقتضاء، توفير المنشورات المتعلقة بذلك،

* تقوم بجميع أعمال التعاون الدولي المرتبطة بنشاطها في إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما.

الباب الثاني

تنظيم المدرسة وتسييرها

المادة 4 : يدير المدرسة مدير ويكون لها مجلس توجيهي.

الفصل الأول

المجلس التوجيهي

المادة 5 : يترأس المجلس التوجيهي الوزير المكلف بالمالية أو ممثله، ويتكون مما يلي :

- المدير المكلف بالوسائل في المديرية العامة للجمارك،

– المسؤول المكلف بتكوين المستخدمين في المديرية العامة للجمارك،

– مديران (2) جهويان للجمارك يعينهما المدير العام للجمارك،

– ممثل الوزير المكلف بالمالية،

– يشارك مدير المدرسة في أشغال المجلس ويتولى أمانته.

المادة 6 : يتداول المجلس التوجيهي في جميع مسائل تنظيم المدرسة وتسييرها، لا سيما فيما يلي :

– مشاريع برامج التكوين وتحسين مستوى الأداء وكذلك برامج النشاطات الاخرى بعد استشارة المجلس البيداغوجي،

– مشروع برامج التبادلات،

– مشروع النظام الداخلي للمدرسة،

– إنتقاء المكونين بعد إستشارة المجلس البيداغوجي،

– الحسابات الإدارية وحساب التسيير،

– التقرير السنوي الذي يعده المدير عن نشاط المدرسة وتسييرها الاداري والمالي قبل إرساله الى السلطة الوصية،

– مشاريع توسيع المدرسة أو تهيئتها،

– إقتناء العقارات وبيعها وتأجيرها.

– قبول الهبات والوصايا أو رفضها،

لا تكون مداولات المجلس المتعلقة بالقروض الواجب إبرامها وإقتناء العقارات الضرورية لتسيير المدرسة وبيعها وتأجيرها وقبول الهبات والوصايا ومشاريع برامج التكوين وتحسين مستوى الأداء ومشاريع برامج التبادلات، قابلة للتنفيذ الا بعد موافقة السلطة الوصية عليها.

المادة 7 : يجتمع المجلس التوجيهي في دورة عادية مرتين (2) في السنة على الأقل بدعوة من رئيسه.

ويمكنه ان ينعقد في دورة غير عادية بدعوة من رئيسه بطلب من المدير أو من ثلثي أعضائه.

يحدد رئيس المجلس التوجيهي جدول الاعمال، بناء على اقتراح مدير المدرسة.

تدون مداولات المجلس التوجيهي في سجل خاص.

يرسل محضر الاجتماع الذي يوقع عليه رئيس المجلس التوجيهي ومدير المدرسة الى السلطة الوصية.

المادة 8 : لا تصح مداولات المجلس التوجيهي الا بحضور نصف عدد أعضائه على الأقل وإلا عقد اجتماع آخر في غضون الأيام الثمانية (8) الموالية وتصح مداولات المجلس التوجيهي عندئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات وفي حالة التساوي يرجح صوت الرئيس.

الفصل الثاني

المدير

المادة 9 : يعين مدير المدرسة بمرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير الوصي، كما تنهى مهامه حسب الأشكال نفسها.

يساعد المدير مدير للدراسات ومدير للتعليم والتداريب ومدير للإدارة العامة والدعم الإسنادي.

المادة 10 : يمثل المدير المدرسة في جميع أعمال الحياة المدنية.

يتولى تنفيذ مداولات المجلس التوجيهي، في إطار التنظيم المعمول به، ويبرم كل عقد واتفاقية واتفاق ضروري لتسيير المصالح.

يمارس السلطة السلمية على جميع مستخدمي المؤسسة.

يعد مشروع الميزانية.

المادة 11 : يكلف مدير الدراسات، تحت سلطة مدير المدرسة، بالقيام بجميع الأعمال المرتبطة بتنفيذ البرنامج المقرر في ميدان تكوين مستخدمي إدارة الجمارك وتحسين المستوى.

المادة 12 : يكلف مدير التعليم والتداريب، تحت سلطة مدير المدرسة، بتنشيط التعليم والتداريب ومتابعة سيرهما.

المادة 13 : يكلف مدير الادارة العامة والدعم الإسنادي، تحت سلطة مدير المدرسة، بما يأتي :

- تسيير الموارد البشرية والمالية والمادية،
- تسيير رصيد المدرسة الوثائقي.

المادة 14 : يعين كل من مدير الدراسات ومدير التعليم والتداريب ومدير الإدارة العامة والدعم الإسنادي بقرار من الوزير المكلف بالمالية.

وتنهى مهامهم حسب الأشكال نفسها.

المادة 15 : يحدد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، التنظيم الداخلي للمدرسة.

الفصل الثالث

المجلس البيداغوجي

المادة 16 : يدلي المجلس البيداغوجي للمدرسة برأيه في كل المسائل ذات الطابع التربوي ويتقدم بأي اقتراحات تخص المسائل نفسها.

المادة 17 : يتكون المجلس البيداغوجي، فضلا عن مدير المدرسة، رئيسا، من :

- مدير الدراسات،
- مدير التعليم والتداريب،
- مديري الملحقات عند الاقتضاء،
- ثلاثة (3) أساتذة يعينهم مدير المدرسة.

الباب الثالث

نظام الدراسة

المادة 18 : تحدد مدة التكوين بالنسبة لمستخدمي إدارة الجمارك المتدربين وفقا للقانون الاساسي الخاص بهم.

المادة 19 : يشمل التكوين الذي تتولاه المدرسة دروسا ومحاضرات منهجية وأعمالا موجهة وتداريب.

المادة 20 : يحدد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، مضمون برامج التكوين وتنظيم الدراسة وطرق التقويم.

الباب الرابع

التنظيم المالي والمحاسبي

المادة 21 : يعد المدير ميزانية المدرسة ويعرضها على المجلس التوجيهي للتداول بشأنها.

وتقدم الى الوزير المكلف بالمالية للموافقة عليها.

المادة 22 : تشتمل ميزانية المدرسة على باب للموارد وباب للنفقات.

أ - تشتمل الموارد على ما يأتي :

1 - الإعانات التي تقدمها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات أو الهيئات العمومية،

2 - الهبات والوصايا،

3 - الإيرادات المختلفة،

ب - تشتمل النفقات على :

نفقات التسيير وجميع النفقات الاخرى الضرورية لتحقيق أهداف المدرسة وصيانة ممتلكاتها.

يحدد قرار الوزير المكلف بالمالية بنود ميزانية المدرسة.

المادة 23 : يكون مدير المدرسة آمرا بصرف الميزانية.

يلتزم بالنفقات ويأمر بصرفها ويعد الاوامر الخاصة بالايرادات في حدود الاعتمادات المخصصة لكل سنة مالية.

يمكن المدير أن يفوض إمضاءه للموظفين المرسمين في حدود الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به والموضوعين مباشرة تحت سلطته.

المادة 24 : يمارس الرقابة المالية على المدرسة، مراقب مالي يعينه الوزير المكلف بالمالية.

المادة 25 : يمسك حسابات المدرسة عون محاسب يعين أو يعتمد طبقا لأحكام المادة 34 من القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 15 غشت سنة 1990 والمذكور أعلاه.

المادة 26 : يعد العون المحاسب حساب التسيير ويشهد أن مبلغ السندات الواجب تحصيله والحوالات اللازم إصدارها، مطابق لمحرراته الحسابية.

ويعرضه مدير المدرسة على المجلس التوجيهي مشفوعا بتقرير يتضمن جميع البيانات والشروح اللازمة التي تتعلق بالتسيير المالي في المدرسة.

ويعرض على الوزير المكلف بالمالية مشفوعا بملاحظات المجلس التوجيهي للموافقة عليه.

المادة 27 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم.

المادة 28 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993.

رضا مالك

مرسوم تنفيذي رقم 93 - 337 مؤرخ في 13 رجب عام 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993، يتضمن تمديد أحكام المرسوم رقم 86 - 52 المؤرخ في 7 رجب عام 1406 الموافق 18 مارس سنة 1986 والمتعلق بالقانون الأساسي النموذجي لعمال قطاع البحث العلمي والتقني، لتشمل مستخدمي البحث والدعم العاملين في المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي والمعهد الوطني للبحث الغابي.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الفلاحة والوزير المكلف بالبحث العلمي،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 133 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المراسيم رقم 68 - 267و68 - 268 و68 - 269 و68 - 270 المؤرخة في 3 ربيع الأول عام 1388 الموافق 30 مايو سنة 1968 والمتضمنة تباعا القوانين الأساسية للمديرين والأساتذة والأساتذة المساعدين ومساعدي البحث، المعدلة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 455 المؤرخ في 12 شوال عام 1403 الموافق 23 يوليو سنة 1983 والمتعلق بوحدات البحث العلمي والتقني،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 58 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتعلق بتعويض الخبرة، المعدل،